دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الخامس و العشرون(25)-ديسمبر 2015م

أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة"2009-2015"

د.أونيس عبد المجيد

د.عكوش عقيلة

دور أساليب النمذجة و المحاكاة في تدعيم فعالية إدارة المخاطر التسويقية في قطاع الصناعات الغذائية لولاية بومرداس

د.لمجد بوزيدي

نحو تبني ادارة المعرفة في تأهيل قوى البيع لتحسين الابداع لدى المؤسسات الصناعية الجزائرية

د.بن عروس جمال

جدلية التصنيع في الدول النامية

د.بن زغيوة محمد

تداعيات النمو الاقتصادي

د.بن طلحة صليحة

د.معوشي بوعلام

العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على البلدان العربي

أ.العيدي خليفة

اتفاقية التجارة الزراعية و أثارها على أداء التجارة الزراعية العربية

د.تومي عبد الرحمان

أ.رابح يخلف

المخاطر المالية من خلال العمليات المصرفية الإلكترونية

د.ياسع ياسمين

مراقبة التسيير و حوكمة المؤسسات -مقاربة نظرية-

د.بلقاضي بلقاسم

د.دويدي حديجة هاجر

تداعيات أزمة الديون السيادية على منطقة الأورو

د.مصيبيح احمد

الجودة الشاملة في التعليم العالي تجارب رائدة

د.تومي عبد الرخمان

أ.تلخوخ سعيدة

Le management des connaissances vecteur de compétivité des établissements bancaires

Boucetta mohamed

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية اقتصادية مُحكّمة

دورية فصلية تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد الخامس والعشرون

ديسمبر 2015

25

رئيس التحرير

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

bacera.studies@gmail.com

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www. albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1378

ردمد : 7988-1112

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05. شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1. أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
2. أن يكون البحث غير منشور سابقا.
3. يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
4. ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
5. يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).
6. يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
7. ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
8. تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
9. أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
10. أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
11. توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.
12. تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
13. يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
14. لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
15. الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
16. تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
17. يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.
18. من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

مركز البصيرة يرحب بأبحاثكم

واقتراحاتكم ونصائحكم.

الهيئــة العلميــة

- أ د. بوكابوس سعدون.....(جامعة الجزائر).

- أ.د. صخري عمر .....(جامعة الجزائر)

- أ د. عبد الحميد زعباط.....(جامعة الجزائر)

- أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي.....(جامعة تركيا)

- أ.د. مسعود مجيطنة.....(جامعة الجزائر)

- أ د. مراد ناصر.....(جامعة البليدة)

- أ.د. كسرى مسعود.....(جامعة الجزائر)

- د. صبوعة عبد العزيز.....(مدير المدرسة العليا للتجارة)

- أ.د. عبد الرحمان ميغاري.....(جامعة بومرداس)

- أ.د. رشيد بوكساني.....(جامعة بومرداس)

- د. بحيح عبد القادر..... .....(سيدي بالعباس)

-أ. د. حشمان مولود.....(جامعة الجزائر)

دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعلمية

العدد الخامس و عشرون -ديسمبر 2015م

محتويات

الموضـــوع	بقلم	الصفحة
بين يدي القارئ	د. عبد الرحمن تومي	7
أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة "2009- 2015"	د/أونيس عبد المجيد أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس د/ عكوش عقيلة أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	9
دور أساليب النمذجة والمحاكاة في تدعيم فعالية إدارة المخاطر التسويقية في قطاع الصناعات الغذائية لولاية بومرداس	د. لمجد بوزيدي أستاذ محاضر قسم "ب " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة بومرداس	31
نحو تبني ادارة المعرفة في تأهيل قوى البيع لتحسين الابداع لدى المؤسسات الصناعية الجزائرية	د/ بن عروس جمال أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الحاج لخضر باتنة	43
جدلية التصنيع في الدول النامية	د/ بن زغيوة محمد أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	55
تداعيات النمو الاقتصادي	د/ بن طلحة صليحة أستاذة –أ-المركز الجامعي مرسلي عبد الله لتيبازة د/ معوشي بوعلام أستاذة –أ-المركز الجامعي مرسلي عبد الله لتيبازة	63
العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على البلدان العربية	أ.العيدي خليفة أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	79

اتفاقية التجارة الزراعية وأثارها على أداء التجارة الزراعية العربية	**د. تومي عبد الرحمان والأستاذ رابح يخلف** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	91
المخاطر المالية من خلال العمليات المصرفية الإلكترونية	**د/ ياسع ياسمينة** أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	101
مراقبة التسيير وحوكمة المؤسسات **- مقاربة نظرية -**	**د/ بلقاضي بلقاسم** أستاذ محاضر -أ-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس **د/ دويدي خديجة هاجر** أستاذ محاضر -ب-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	113
تداعيات أزمة الديون السيادية على منطقة الأورو	**د. مصيبيح احمد** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة بومرداس	127
الجودة الشاملة في التعليم العالي تجارب رائدة	**د. تومي عبد الرحمان والأستاذة تلخوخ سعيدة** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس	139
Le management des connaissances vecteur de compétitivité des établissements bancaires.	**Boucetta mohamed** Maîtres de conférences «B» université m'hamed bougara	1

بين يدي القارئ

بقلم

رئيس التحرير

د/ عبد الرحمن تومي

بين عمر وأشباه عمر

والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد، وما أنا أحق به من أحد. ووالله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب. ووالله لئن بقيت لهم لأوتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال، وهو يرعى مكانه.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

نموذج خالد مادامت السموات والأرض، خالد خلود الأفكار التي تأبى أن تموت، وهو كذلك لأنه قمة العدل بين الراعي والرعية، وهو كذلك لأنه القائد الذي يخشى أن يحاسب من قبل ربه على بغلة تعثر في طريق من مسالك العراق " لماذا لم تصلح لها الطريق يا عمر".

وهو بالمناسبة نسخة طبق الأصل لقوافل من الرسل والأنبياء والصالحين، من لدن آدم إلى يومنا، وحتى تقوم الساعة. لا يمكن للأرحام أن تعقر من إنجاب الخيرين من البشر على مختلف مشاربهم الجغرافية وديناتهم المختلفة، ولا يمكن لعقيدة التوحيد أن يبقى منتسبوها بلا دليل يقودهم إلى شاطئ النجاة، كما لا يمكن للأذان أن يتوقف على مدار الساعة وصوته يخترق مشارق الأرض ومغاربها. يذكرنا جميعا بقيمة الوقت، تماما مثلما يذكرنا بقيمة هذا الإنسان، أي إنسان، يأبى الضيم والحيف، وينشد مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين.

والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد، وما أنا أحق به من أحد: لله درك يا عمر بن الخطاب، ليتك لم تقلها، شهادة قاسية، عظيمة ومؤلمة لكل من طغى وتجبر، شهادة بل هي قاعدة اكتوى بها كل من طالت يداه مال المسلمين دون وجه حق "كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه"، فأين تذهبون يا من نصبتم من قبل الرعية، أو نصبتم أنفسكم قادة لهذه الأمة، وأبناء وبنات أوطانكم يأكلون من المزابل ويتسولون الطرقات بحثا عن لقمة العيش، أو يقطعون عباب البحار لتأكلهم الحيتان تارة، ويقذف بهم من السفينة إلى أعماق البحر أخرى، وأحسنهم من تحصل على اللجوء السياسي في بلاد الغربة.

ماذا تقولون لربكم حينما يقف رجل تجاوز الأربعين من العمر وضاع منه شبابه وهو يبحث عن منصب عمل فلم ينله إلا بعد رشوة أو اغتيال شرف. ماذا تقولون لربكم في امرأة تبيت على الطوى في زقاق المدن تتقاذفها أيدي الوحوش المفترسة؟

ألم تحولوا أوطانكم إلى سجون كبيرة، وحقول ألغام متفجرة، وملايين من البشر المشردة باسم الأمن القومي، والاستقرار السياسي، وتعميق الديمقراطية، وحقوق الإنسان. هل ثمن الإصلاح عندكم هو الدماء والدموع واليتامى، والتقتيل والتخريب والنهب، ودساتير على المقاس، وأحزاب لا تتجاوز التماس؟

كم صرفتم من أموال الأمة على قصور شيدتموها، وأماكن لهو وراء البحار حجزتموها، وقوات أمن تفتك بكل من يخالفكم الرأي ويقض مضاجعكم بإعلان الحقيقة!

ووالله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب. هكذا قالها عمر، وهو يعي ما يقول، إنه الرجل الذي صدقه الوحي عدة مرات... وكأنه يقول: "احذروا من دعوة الجياع في عقولهم وبطونهم وجيوبهم، ليس بينها وبين الله حجاب". أكثر من 80 مليون عربي لا يحصلون على قوتهم الضروري في بلدان تعد من أغنى بلاد العالم، في ثرواتها ومواردها البشرية، وموقعها الجغرافي. أليس هذا من الخبل حينما تعلم بأن خزائن حكام العرب تقدر بالتريليونات من الدولارات!

أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة "2009- 2015"

د/أونيس عبد المجيد
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس
د/ عكوش عقيلة
أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

يعتبر النفط "البترول" من أهم مصادر الطاقة التي تزايد الاعتماد عليها خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وأمام تزايد احتياجات الدول لهذا المورد الناضب من جهة وندرة المصادر البديلة أو غلاء تكلفتها من جهة أخرى، أصبح للبترول دور ريادي في مسرح الطاقة الدولية كما أنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية العالمية، وبغض النظر عن اختلاف رأي الاقتصاديين حول طبيعة السوق النفطية إن كانت اقتصادية بحتة أم إنها ذات طبيعة ازدواجية "اقتصادية وسياسية"، فإنه يمكن القول إن التطور التاريخي لهذه السوق كانت له آثار عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول.

وتعتبر الجزائر إحدى الدول المنتجة والمصدرة للبترول التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية غير المستقرة في تكوين الدخل الوطني، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة، كما جعل الميزانية العامة للجزائر تتأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط، والتي غالبا ما يتطلب تعزيزها بميزانية تكميلية لسد العجز الحاصل فيها، الشيء الذي يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل البديلة غير النفطية ضرورة استراتيجية.

وعلى إثر انخفاض أسعار البترول خلال الأشهر الأخيرة، سجل الميزان التجاري الجزائري خلال شهري جانفي وفيفري 2015 أول عجز له منذ 10 سنوات قدر بـ341 مليون دولار مقابل فائض قدر بـ 1.71 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014؛ وذلك حسب تقديرات مصالح الجمارك الجزائرية.

كما سجلت الصادرات الجزائرية الإجمالية تراجعا بنسبة 28٪، ويأتي هذا العجز رغم الانخفاض المحسوس في الواردات التي تراجعت بدورها بنسبة 11%.

وبرز الاختلال بين الإيرادات الجزائرية التي تأتي إجمالا من المحروقات ونفقاتها التي بلغت برسم قانون المالية لسنة 2015 أكثر من 1000 مليار دولار، في مستوى العجز في الميزانية والخزينة العمومية التي قاربت 49 مليار دولار، وهو ما يهدد تدريجيا الموارد المالية المتاحة.

ومع توقع استمرار تراجع أسعار النفط وبقائها في مستوى متدن، حيث قدر معدل سعر النفط الجزائري خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 بحوالي 54 دولارا للبرميل، مقابل أكثر من 105 دولار في نفس الفترة من سنة 2014، أوجب على الجزائر البحث عن خيارات أخرى لإعداد وتهيئة اقتصادها لفترة ما بعد النفط انطلاقا من تنمية مصادر الطاقة البديلة والتنويع والنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: النفط، الأسعار، الاقتصاد الجزائري، الصادرات، الميزان التجاري، القيمة المضافة، الميزانية

Summary:

Oil "Petroleum" is one of the most important sources of energy which its consumption increased sharply after the Second World War, and because of the growing needs of this non-renewable source and the scarcity of alternatives sources or their expensive costs, Oil play a crucial role in the international energy scene nowadays as it affects the global economic variables, and regardless of the divergence of economist opinions about the nature of Oil market if it is purely economic or it is a dual market "economic and political", we can say that the historical development of this market had a profound effects on the development of hydrocarbon sector in many nations.

Key words: oil prices, the Algerian economy, exports, trade balance, value added, budget

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم الموارد بالنسبة للعديد من الدول خاصة في الوقت الحاضر وذلك بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظلّ يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم... الخ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.

وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية النفطية التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكنها تشابهت معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها، فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني الجزائري على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق حاولنا الإجابة في هذا المقال على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير التغيرات في أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2015؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا الاعتماد على فرضية رئيسية مفادها:

- تساهم حركة أسعار البترول في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري ومؤشراته استقرارا أو اختلالا.

Then, Algeria is a producer and exporter country of oil, which depends mainly on unstable revenues of oil in the formation of its national income, what makes its economy depend of the international economy and affected by their repeated crises, and also it makes its general budget significantly affected by the decrease of oil prices, which often requires to strengthen it with supplementary budget to bridge its shortfall, what makes the process of activation of non-oil sources of income is a strategic necessity.

As a result of a decline in oil prices in recent months, the Algerian trade balance recorded during the months of January and February 2015 the first deficit in 10 years ago which estimated at 341 million dollars compared to a surplus estimated at 1.71 billion dollars in the same period of 2014 according to Algerian customs. Moreover, Algeria's total exports decreased by 28% and this deficit comes despite the perceived decline in imports, which in turn fell by 11%.

Also, an imbalance has emerged between Algeria's revenue that comes from oil and its overall expenses which amounted to 1000 billion dollars according to the 2015 Finance Act, and we registered a 49 billion dollars of deficit in the general budget and public treasury, which threatens the available financial resources.

Finally, With the expectation of the continued decline in oil prices and their survival in low-level, where the average price of Algerian oil during the first quarter of 2015 was estimated at $ 54 a barrel, compared with more than $ 105 in the same period of 2014, which impose to Algeria to look for other options to set up and prepare its economy for the period after the oil, starting with the development of alternative energy sources and the promotion and diversification of exports outside the hydrocarbon sector.

3 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية عائدات صادرات البترول بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وذلك على اعتبار أن الجزائر دولة مصدرة للنفط والغاز الطبيعي وعضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC)، إضافة إلى أن الوضع الراهن يتسم بتراجع حاد لأسعار النفط، والذي ترتب عليه تراجع مدا خيل البلاد من العملة الصعبة، مما وضع الجزائر أمام تحدي مواجهة تداعيات هذه الأزمة.

4. أهداف الدراسة:

سعينا من خلال هذه المقال إلى تحقيق الأهداف التالية.

- التعرف على ماهية أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيها؛

- إبراز أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؛

- توضيح أهمية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار البترول.

5. منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من صحة الفرضية المتبناة من عدمها، اعتمدنا على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي.

أما بالنسبة لأدوات الدراسة فإننا اعتمدنا على عدد من الكتب والمجلات والتقارير والجرائد الرئيسية والمقالات، كما اعتمدنا أيضا على الانترنت خاصة فيما يتعلق بالحصول على إحصائيات من مواقع رسمية.

6. محاور الدراسة:

قسمنا هذا المقال إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: ماهية أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها؛

المحور الثاني: إحصائيات وتحليلات لتطور إنتاج، تكرير، استهلاك، صادرات النفط الجزائري؛

المحور الثالث: أثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني لسنة 2014، والثلاثي الأول من سنة 2015.

الخاتمة (النتائج والاقتراحات)

المحور الأول: ماهية أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيها

1. مفهوم البترول "النفط"

1.1. مدلولات تسمية البترول:

إن كلمة البترول مشتقة من الأصل اللاتيني وهي مركبة من شقين:

الزيت = oleum / الصخر= petra

فالبترول معناه إذن زيت الصخر (محمد أحمد الدوري، 1983، ص8).

ثانيا: أصل التركيب

يمكن القول أن البترول مادة بسيطة ومركبة، فهو بسيط من حيث تكوينه الكيميائي من عنصري الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف التركيب الجزيئي لمشتقاته، باعتبار أن كل مادة مشتقة متكونة من جزيئات، وكل جزئ متكون من ذرات تحدد بذلك خصائص كل مشتق، فالبترول إذن يتكون من خلط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة تتخذ أشكالا مختلفة في تركيبها الجزيئي، فينتج عن ذلك تعدد المنتوجات البترولية (حسين عبد الله، 2003، ص1).

فالنفط أو البترول أو كما يطلق عليه أيضا الزيت الخام أو الذهب الأسود كمصطلح أدبي، عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، أسود يميل إلى الاخضرار، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، ويتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات وخاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائيا، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجه، وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة طبقا لإحصائيات الطاقة في العالم (نفط /ar.wikipedia.org/wiki)

2. مفهوم السعر البترولي

السعر البترولي هو عبارة عن قيمة المادة أو السلع البترولية معبرا عنها بالنقود (محمد يوسف علوان،1982، ص162).

فالسعر البترولي هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من(42) غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية في سبيل المثال 100دولار/برميل (أحمد حسين الهيتي،2000، ص73) وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي واستمرارها حتى الأن، وبالأخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين 2006 - 2007 والتي بلغت ذروتها أكثر من (147 دولار/برميل) وكادت أن تلامس عتبة (150 دولار/برميل) في شهر جويلية 2008، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبانحدار حاد حيث تدحرجت إلى ما دون الـ (40 دولار/برميل) في نهاية النصف الثاني من العام نفسه فاقدة بذلك نحو(110 دولار/برميل) والسبب في ذلك كانت الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي تركت أثارا سلبية على الاقتصاد النفطي مما عكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية، متمثلا بتراجع أسعار النفط تراجعا دراميا (سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، 2013).

ويتحدد السعر البترولي بين حد أدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج مع ربح رأس المال المستثمر وحد أقصى مرتبط بالطلب على المنتجات البترولية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال تساوي العرض والطلب.

ويمكن القول أن سوق النفط الدولية تتسم بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها، استراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم، مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة للنفط، يصبح من البديهي القول بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية والتي تعتبر أساس وارداتها المالية، مما تؤثر ايجابيا فيها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات (سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، 2013).

3. العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق (قوى العرض والطلب)؛ حيث يزداد الإنتاج أحيانا ولكن السعر يبقى ثابتا، أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا...وهكذا.

إن العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي كالآتي:

- العوامل السياسية؛
- العوامل الاقتصادية؛
- العوامل الإنتاجية؛
- العوامل البيئية؛
- العوامل المالية.

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات أسعار النفط وغالبا ما تكون أضد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى حتى اعتبر النفط وبسبب أهميته الدولية والاستراتيجية (سلعة مسببه)، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط.

من هنا ظهر ما سمي بخطر السعر النفطي وما ترتب عليه من مخاطر وإشكاليات عديدة لحكومات الدول المصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية اعتمادا كليا (سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، 2013).

المحور الثاني: إحصائيات وتحليلات لتطور إنتاج، تكرير، استهلاك، صادرات النفط الجزائري

رغم حرص الجزائر على تطوير صادراتها خارج قطاع النفط أو المحروقات بصورة عامة، من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تصل إلى الهدف المبتغى في ظل متطلبات التنمية، فاهتمام الجزائر بالغاز الطبيعي ومحاولة الرفع من نسب مساهمته في صادرات المحروقات على حساب النفط، إذ انه وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها لكنه يعد هروبا بالاقتصاد الوطني إلى الأمام من مورد ناضب إلى مورد ناضب آخر، ومن ثم لا بد من تكثيف الجهود نحو مصادر الطاقة المتجددة.

أما فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات فهي حتمية أفرزتها طبيعة النفط الزائلة، حيث تم الإبقاء على المخطط الخماسي 2015 -2019 كونه "سيسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري وتوجيهه نحو الإنتاج واستحداث الثروة والشغل"، والهدف المتوخى "يكمن في تحقيق نسبة نمو سنوية تضاهي 7 ٪ والحفاظ على تراجع نسبة البطالة التي تدحرجت من 29.8 ٪ سنة 2000 إلى 9.8 ٪ في سنة 2014، من جهة أخرى جعل التراجع في الاكتشافات، الحكومة الجزائرية ووزارة الطاقة على الخصوص تبحث عن بدائل لذلك كالغاز الصخري والطاقة النووية والشمسية، حيث بدأت وزارة الطاقة الجزائرية في التحرك لإبرام عقود واتفاقيات شراكة وتعاون بحثا عن البدائل، الشيء الذي جعلنا نحاول جمع بعض الإحصائيات ذات العلاقة والعمل على تحليلها، والوقوف عند أهم المؤشرات ذات الدلالة فيما يتعلق بتطور إنتاج النفط في الجزائر، وكيفية تكريره، واستهلاكه، وتصديره في ظل التقلبات التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك حسب الجداول الإحصائية والأشكال البيانية المعبرة عنها فيما يلي:

الجدول رقم(01): تطورات إنتاج النفط الخام بالجزائر

الوحدة:1000برميل يوميا

السنوات	إنتاج النفط الخام	التغير السنوي
2009	1216,9	-0,10
2010	1189,8	-0,02
2011	1161,6	-0,02
2012	1199,8	0,03
2013	1202,6	0,002
2014	1173	- 0,02
جانفي 2015	1165	- 0,006
فيفري 2015	1131	- 0,03

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009-2015

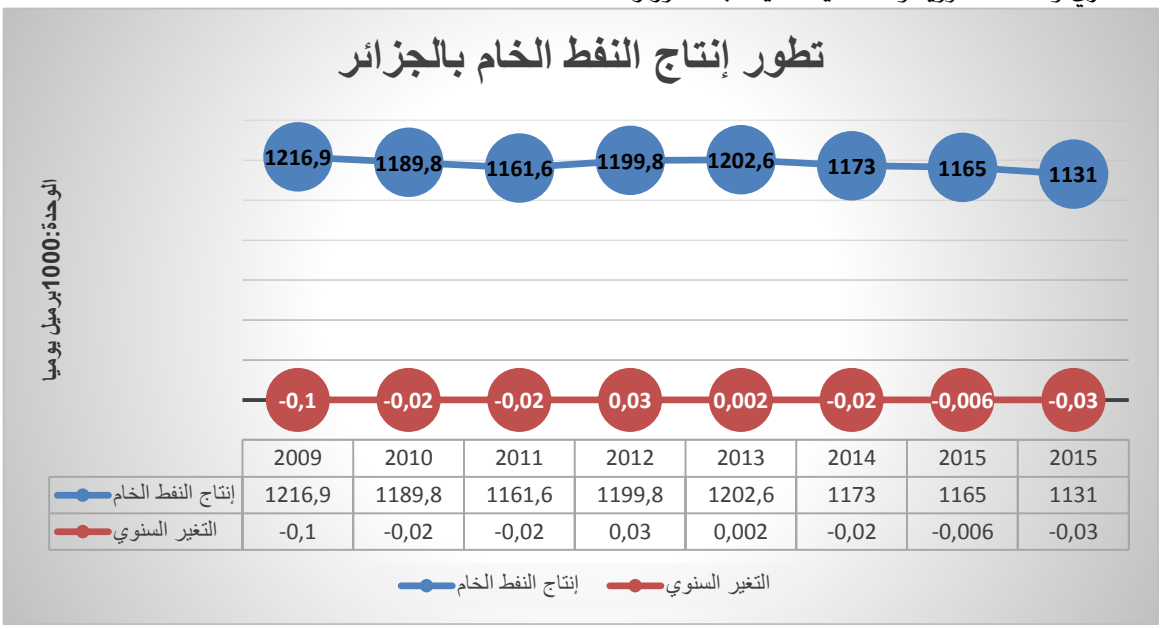

المصدر: الجدول رقم (01)، بتصرف من الباحثين

نلاحظ من الجدول رقم (01) أعلاه أن مستوى إنتاج النفط الخام عرف انخفاضا من سنة 2009 إلى غاية 2010، حيث بلغت نسبة التغير السنوي على التوالي 10٪، 2٪، 2٪، ليتحسن مستوى الإنتاج من جديد خلال 2012، 2013، ومع ذلك لم تسجل طفرة تعكس انتعاش قطاع المحروقات إنتاجيا. كما واصل إنتاج النفط الخام في الانخفاض، نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أنه سجل تراجعا بنسبة 2 -٪ سنة 2014، ثم واصل في الانخفاض مع بداية سنة 2015، اذ وصل في شهر فيفري إلى تراجع قدر بـ 3-٪، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وانعكاسها سلبا على حجم الإنتاج.

الجدول رقم(02): تطور طاقة التكرير

الوحدة: 1000 برميل يوميا

السنوات	طاقة التكرير	التغير السنوي
2009	592,0	0,132
2010	592,0	0
2011	592,0	0
2012	592,0	0
2013	650,8	0,099
2014	648	-0.004
2015	632	-0.002
2015	628	-0.006

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009-2015

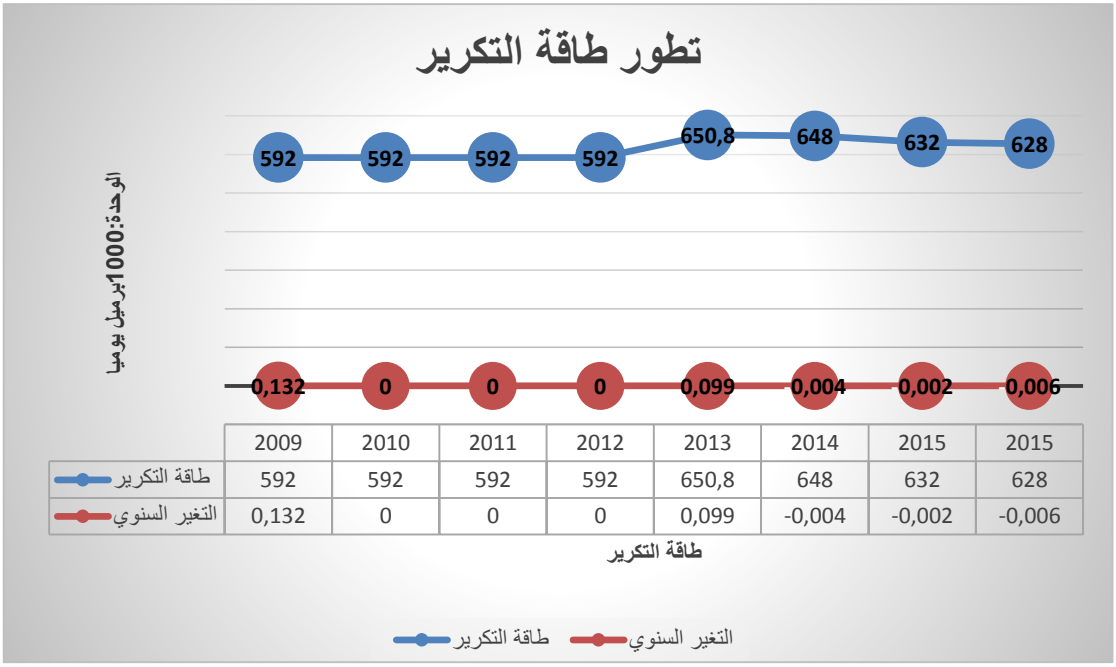

المصدر: الجدول رقم (02)، بتصرف من الباحثين

نلاحظ من الجدول رقم (02) استقرار طاقة التكرير عند متوسط 592 ألف برميل يوميا خلا ل سنوات 2009، 2010، 2011، 2012، كما نلاحظ تزايد طاقة التكرير سنة 2013 حيث بلغت 650800 برميل يوميا، وهذا راجع إلى زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مما أدى إلى زيادة عدد اكتشافات الخام من طرف المستثمرين الأجانب. إلا أنها بدأت تتراجع خلال سنة 2014 لتسجل 648000 برميل يوميا وبنسبة قدرت بـ 0,4-٪، لتستمر طاقة التكرير في الانخفاض لتصل في شهر فيفري 2015 إلى 628000 برميل في اليوم، وبنسبة تراجع قدرت بـ 0,6-٪، مما يعكس الترابط والعلاقة الطردية ما بين حجم إنتاج النفط في الجزائر وطاقة التكرير،

والعلاقة العكسية مع تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما أثر سلبا على الميزان التجاري واحتياطي الصرف وإيرادات الميزانية العامة للدولة، وحتى على قيمة الدينار بالتراجع أمام سلة العملات الأجنبية القوية وعلى رأسها الدولار الأمريكي واليورو، مما زاد من ارتفاع أسعار المواد والأغذية الأكثر طلبا من طرف المستهلكين الجزائريين، بسبب ارتفاع نسبة التضخم كما سنرى في الجداول اللاحقة بالتفصيل.

الجدول رقم(03): تطور استهلاك المنتجات المكررة الوحدة:1000برميل يوميا

السنوات	استهلاك المنتجات المكررة	التغير السنوي
2009	329,2	0,03
2010	310,5	-0.06
2011	329,1	0,06
2012	329,1	0,0
2013	377	0.14
2014	386	0.02
2015	415	0.07
2015	427	0.03

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009-201

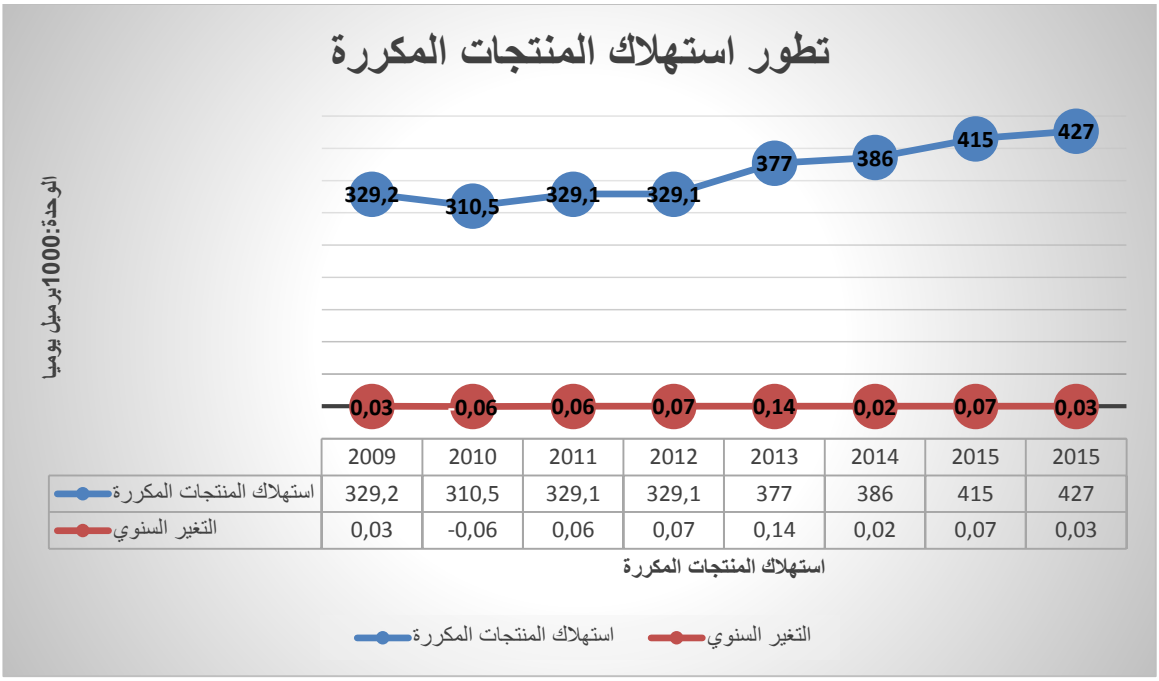

المصدر: الجدول رقم (03)، بتصرف من الباحثين

يبين **الجدول رقم(03)** أن الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط المكررة متزايد كما تعبر عنه الأرقام، حيث بعد التراجع الطفيف المسجل سنة 2010 مقارنة بسنة الأساس 2009، واستقرار الاستهلاك سنتي 2011 و2012 عند مستوى 329100 برميل يوميا، إلا أنه بدأ يرتفع خلال سنتي 2013 و2014 وحتى بداية سنة 2015 إذ وصل الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط المكررة إلى 427000 برميل يوميا خلال شهر فيفري، حيث يعود ذلك إلى زياد حضيرة السيارات السياحية والنفعية بمئات الآلاف خلال السنوات الأخيرة، وكذلك إلى زيادة عدد السكان مما يزيد حتما من الطلب على الطاقة.

الجدول رقم(04): تطور صادرات النفط الخام الوحدة:1000برميل يوميا

السنوات	صادرات النفط الخام	التغير السنوي
2009	747	-0,11
2010	709	-0,05
2011	698	- 0,01
2012	809	0,16
2013	744	-0,08
2014	712	-0,04
جانفي2015	695	-0,02
فيفري2015	687	-0,01

Source:OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009,2015.

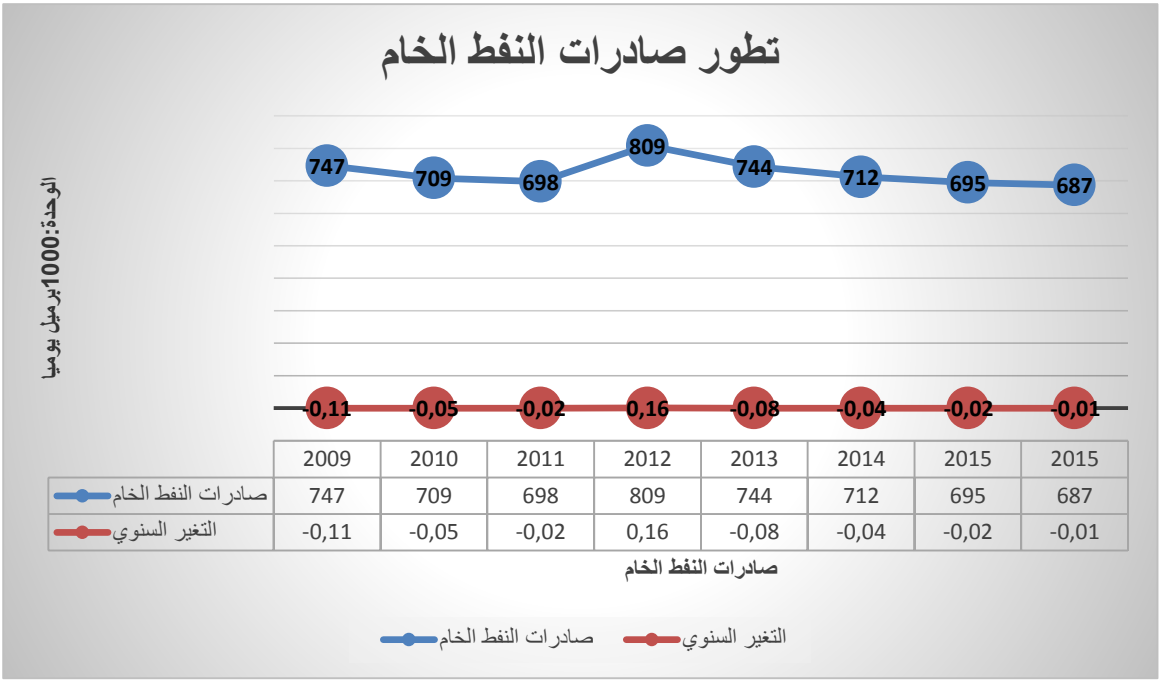

المصدر: الجدول رقم (04)، بتصرف من الباحثين

يظهر من الجدول رقم(04) تذبذب في صادرات النفط الخام خلال سنتي 2010، 2011، مقارنة بسنة الأساس 2009 في حين سجل أكبر حجم صادرات النفط الخام خلال سنة 2012 ليصل إلى 809000 برميل يوميا، ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على النفط الخام في الأسواق الدولية وتحسن أسعار النفط مما يشجع على التصدير. بينما بدأت صادرات النفط في التراجع ابتداء من سنة 2013 واستمرت كذلك إلى غاية سنة 2015، حيث تراجع حجم الصادرات خلال شهر فيفري إلى 687000 برميل/ يوميا، مما يعكس فعلا ما ورد في الجدول رقم(01) الخاص بإنتاج النفط الخام بالجزائر، وكذلك ما ورد في الجدول رقم (02) المتعلق بطاقة التكرير، أي التراجع ف الإنتاج أثر على طاقة التكرير وعلى حجم الصادرات من النفط الخام في الجزائر.

الجدول رقم(05): إيرادات الميزانية العامة

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الميزانية	التغير السنوي
2009	3275362	0,13
2010	3074644	-0,06
2011	3403108	0,11
2012	3469080	0,02
2013	3820000	0,10
2014	4218180	0,10
2015	4684650	0,11

المرجع: الديوان الوطني للإحصاء(الجزائر 2015): نقلا عن الموقع الالكتروني www.ons.dz

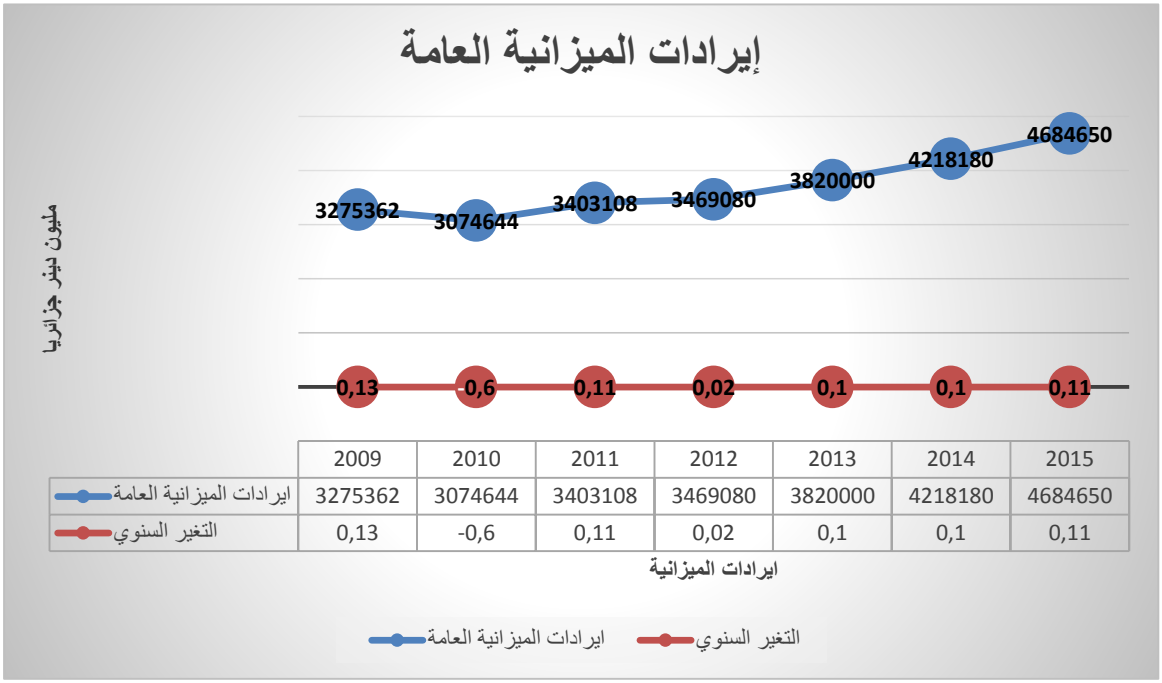

المصدر: الجدول رقم (05)، بتصرف من الباحثين

يظهر من **الجدول رقم (05)** السابق أن إيرادات الميزانية العامة سجلت انخفاضا بنسبة 6٪ سنة 2010، لترتفع من جديد بنسبة 11٪ سنوات 2011، 2013 و2014 باستثناء سنة 2012 التي حققت نسبة زيادة ضعيفة قدرت بـ 2٪، بينما سجل مؤقتا خلال شهري جانفي وفيفري من سنة 2015 ارتفاع قدر بنسبة 11٪ كذلك. وعلى أساس تطور الإيرادات والنفقات سيمثل عجز الميزانية بحسب نص مشروع قانون المالية 2015 ما قيمته 4.173ر4 مليار دينار جزائري أي بنسبة -22,1 ٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل 5.563ر5 مليار دينار جزائري في 2013 و5.284ر9 مليار دينار جزائري تحسبا لإقفال السنة المالية لـ 2014 بفعل اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتغطية عجز الميزانية.

كما يتوقع نص مشروع القانون تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات في نهاية 2015 بما يقارب 4.429ر3 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 23,4 ٪ من الناتج الخام لسنة 2015. والسبب أن صندوق ضبط الإيرادات يشتغل من حيث الإيرادات بالفائض المترتب عن مستوى سعر المحروقات الذي يفوق التوقعات فيما تخصص نفقاته في تمويل عجز الخزينة من غير أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري. وفيما يخص مراقبة تسيير الصندوق الذي يخضع للمادة 50 من القانون المتعلق بقوانين المالية، حيث تقوم المفتشية العامة للمالية منذ سنة 2008 بتدقيق مجمل حسابات التخصيص الخاصة بما فيها صندوق ضبط الإيرادات بالإضافة إلى خضوعه إلى مراقبة سنوية بعدية من طرف مجلس المحاسبة.

أما فيما يخص تأثير انخفاض سعر برميل النفط على تنفيذ مشروع المخطط الخماسي 2015 -2019 فان وزارة المالية الجزائرية قامت بإعداد هذا المشروع على أساس سعر مرجعي جبائي مقدر بـ 37 دولار للبرميل، إذ سيتم تمويل هذا الأخير من خلال الموارد الجبائية واستخدام التمويلات المصرفية وغير المصرفية. من جهتها تتابع الحكومة الجزائرية بعناية كبرى التراجع الكبير لأسعار برميل النفط المسجلة حيث لا يسجل هذا التوجه خطرا على التوازنات الداخلية والخارجية لكنه إنذار متكفل به بصفة جدية من طرف السلطات العمومية".

الجدول رقم(06): مؤشر قيمة الصادرات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	قيمة الصادرات	نسبة التغير السنوي
2009	45194	0,11
2010	57053	0,26
2011	73489	0,28
2012	71866	-0,02
2013	65917	-0,08
2014	95662	0,45
جانفي+فيفري 2015	77200	-0,31

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية المستدامة
(مارس 2015): http:// data. albankaldawli. Org/ indicator

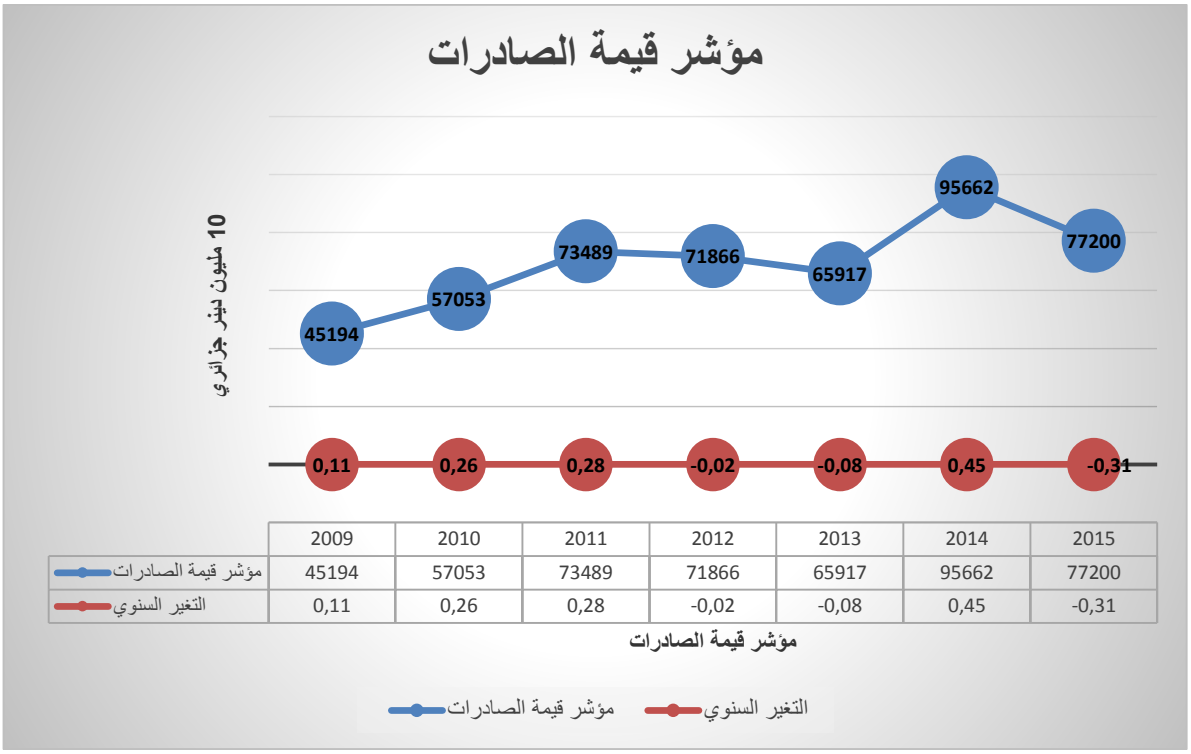

المصدر: الجدول رقم (06)، بتصرف من الباحثين

من خلال قراءتنا **للجدول رقم (06)** يتضح أن نسبة التغير السنوي في قيمة الصادرات تعد معتبرة نوعا ما سنة 2009 حيث بلغت 11٪ ، وتحسنت سنة2010 بنسبة 9٪ ، لتنخفض من جديد الى نسبة 2٪ سنة 2011.

مما يدعم ما كشفت عنه حصيلة المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع لمصالح الجمارك (CNIS)من اختلالات في الميزان التجاري، وصل إلى عتبة الخطر، إذ على نقيض السنة الماضية أين عرف الميزان التجاري فائضا بقرابة 2 مليار دولار، سجل خلال شهري جانفي وفيفري من السنة الحالية 2015 تراجعا قدر بـ 341 مليون دولار، وهي قيمة ضخمة حسب التقرير. في وقت تراجعت فيه صادرات الجزائر من المحروقات، والتي تمثل 94 ٪ من إجمالي الصادرات بنسبة 31 ٪، خلال الفترة الممتدة بين جانفي وفيفري 2015، إذ قدرت حسب الجدول رقم (06) أعلاه بـ 7,72مليار دولار فقط مقابل 10,82مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية أي بتراجع قدر بـ 3,1 مليار دولار.

هذا وتفيد التقديرات الإحصائية إلى أن متوسط سعر النفط الجزائري بلغ خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية 2015 حوالي 55

دولار للبرميل، وهو من أضعف المعدلات منذ 5 (خمس سنوات)، ويساهم هذا المستوى في تقليص الإيرادات الجزائرية، حيث يرتقب أن تكون أقل من الإيرادات المسجلة في 2014 والتي استفادت من مستوى أعلى لسعر البرميل خاصة خلال السداسي الأول. هذا مع الإشارة أن النفط يمثل 38٪ من حجم الصادرات، ولكنه يعرف تراجعا حسب التقديرات المقدمة من قبل منظمة " أوبك "ن إذ تشير المنظمة أن الإنتاج الجزائري لازال بعيدا عن مستواه المسجل في 2012 أي في حدود 1, 2مليون برميل يوميا، ويبلغ حوالي1,114 إلى 1,115 مليون برميل يوميا، هذا العامل المزدوج يؤثر سلبا في العائدات الإجمالية الجزائرية، لاسيما وأن صادرات الغاز الجزائري سجلت أيضا انكماشا بدورها إلى مستوى 55 مليار متر مكعب بدلا من معدل 60 و63 مليار متر مكعب.

الجدول رقم(07): الميزان التجاري الجزائري

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المبلغ (القيمة)	نسبة التغير السنوي
2009	5900	--
2010	16580	1,81
2011	26242	0,58
2012	24376	-0,07
2013	11065	-0,54
2014	6264	-0,43
جانفي+فيفري 2015	5923	-0,05

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية 2015

الميزان التجاري الجزائري

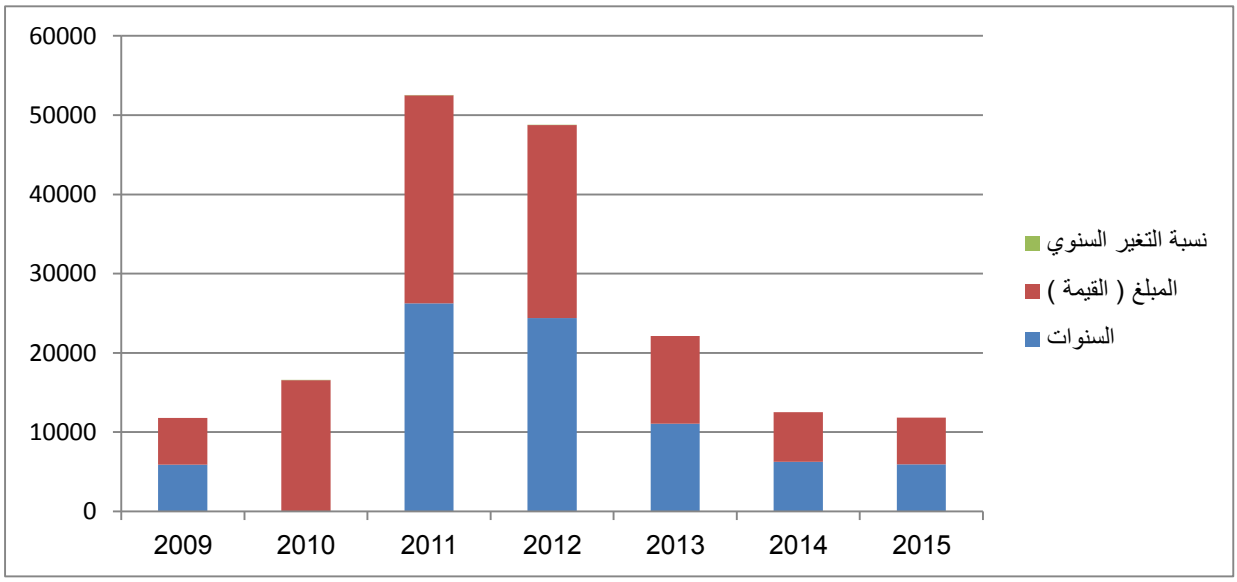

المصدر: الجدول رقم (07)، بتصرف من الباحثين

من خلال **الجدول رقم(07)** السابق والمتعلق بالميزان التجاري الجزائري، نلاحظ الارتفاع المتزايد في مبالغ الميزان التجاري مقارنة بسنة الأساس 2009، ففي سنة 2010 تضاعف المبلغ تقريبا 3 مرات وصل إلى 16580 مليون دولار وبنسبة زيادة قدرت بـ 181 ٪، ثم واصل الارتفاع خلال سنتي 2011 و2012 بـ 26242 مليون دولار و24376 مليون دولار على التوالي، وبنسب معتبرة وهي 58٪ وتراجع طفيف في سنة 2012 مقارنة بـ 2011 وبنسبة -7٪.

بعدها بدأت وضعية الميزان التجاري الجزائري تتهاوى سنة بعد أخرى بسبب زيادة قيمة الواردات بشكل كبير فاق كل الاعتبارات الاقتصادية العقلانية، إذ تراجع الميزان التجاري بنسبة – 54 ٪ سنة 2013 وبنسبة – 43 ٪

سنة 2014، مسجلا كذلك تراجعا خلال شهري جانفي وفيفري من سنة 2015بنسبة -5٪.

CNIS Mars 2015 إذ كشفت حصيلة للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع لمصالح الجمارك عن اختلالات في الميزان التجاري وصلت إلى عتبة الخطر، إذ على نقيض السنة الماضية 2014، أين عرف الميزان التجاري فائضا بقرابة 2 مليار دولار، سجل خلال شهري جانفي وفيفري من السنة الجارية 2015 ما يقدر بـ 341 مليون دولار فقط.

وتفاديا لتعقد الأمور المالية أكثر مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير منها ترشيد النفقات وترتيب أولوية المشاريع العمومية، موازاة مع اللجوء إلى السوق المالية لتمويل بعض المشاريع. فيما كشفت تقارير بنك الجزائر عن تآكل في احتياطات الصرف وتراجعها إلى حدود 176 مليار دولار بعد استهلاك 8 مليار دولار منها، جاء الدور على المؤشرات الداخلية والتي كشفت عجزا في الميزان التجاري، وتهديد يترصد ميزان المدفوعات، بعد أن مدت الحكومة يدها لصندوق ضبط الإيرادات مرتين بسبب عدم لجوئها لصياغة قانون مالية تكميلي، ولكن وتداركا للانعكاسات السلبية والتي قد تكون قاسية، اتجهت الحكومة لتحضير قانون مالية تكميلي للقانون الأولي للسنة المالية 2015، والذي من المنتظر أن يتضمن عدة إجراءات ذات العلاقة بالتكيف مع أسعار النفط الحالية المفروضة في الأسواق الدولية، وكذلك تحسين وضع التجارة الخارجية من خلال التقليص من نزيف العملة الصعبة وترشيد فاتورة الاستيراد ليقتصر الأمر على ما هو ضروري فقط.

الجدول رقم(08): معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية

الوحدة: النسبة المئوية السنوية

السنوات	معدل نمو القيمة المضافة	نسبة التغيير السنوي
2009	4,6	- 0,55
2010	3,6	-0,21
2011	2,6	-0,27
2012	3,3	0,27
2013	2,3	0-,43
2014	2,6	0,13
2015	2,8	0,07

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية

المستدامة: http:// data. albankaldawli. Org/ 2015 indicator

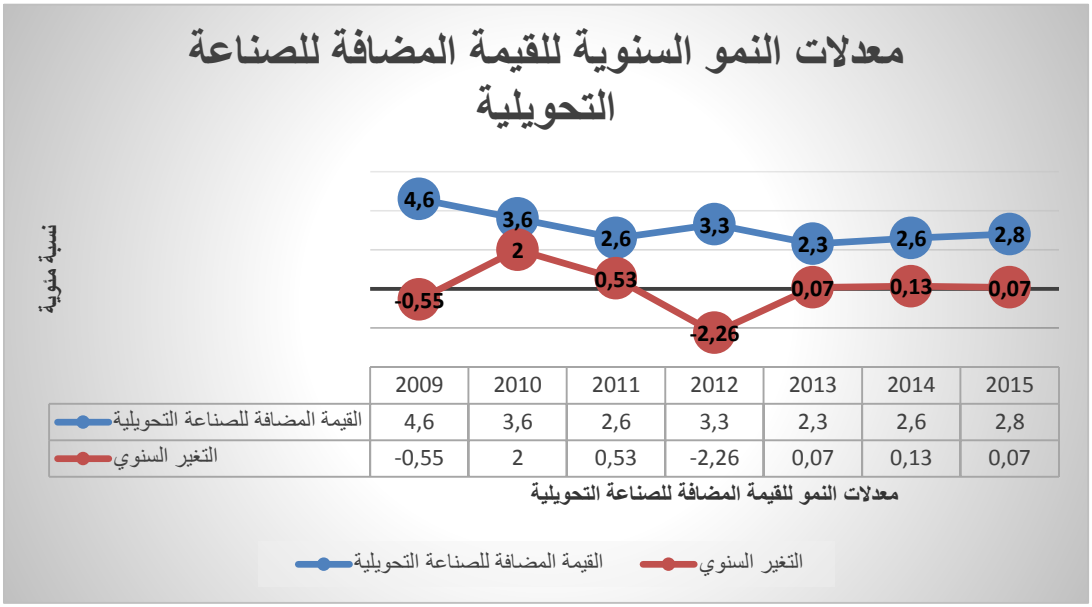

المصدر: الجدول رقم (08)، بتصرف من الباحثين

تبين أرقام **الجدول رقم(08)** أن معدلات نمو القيمة المضافة متباينة بين الزيادة والنقصان، حيث لم تستقر الصناعة التحويلية عند معدلات نمو تعكس تطورات الناتج المحلي الإجمالي، فانطلاقا من سنة الأساس 2009 يتضح أن معدل النمو سجل تراجعا من معدل 4,6 إلى3,6 سنة 2010 وبنسبة انخفاض وصلت إلى 20 ٪، ثم واصل معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في التراجع سنة 2011مسجلا 2,6 وبنسبة انخفاض قدرت بـ 53 ٪، بعدها تحسن قليلا خلال سنة 2012 ليعود للانخفاض مرة أخرى خلال سنة 2013، ثم العودة في سنة 2014الى المعدل المسجل في 2011، في حين سجل تحسنا طفيفا خلال شهري جانفي وفيفري من السنة الحالية 2015 ليصل الى معدل نمو قدر بـ 2,8 وبنسبة 7 ٪.

الجدول رقم(09): نضوب مصادر الطاقة

الوحدة: النسبة من إجمالي الدخل القومي

السنوات	نسبة النضوب	نسبة التغير السنوي
2009	17,47	- 0,38
2010	17,12	- 0,02
2011	17,38	0.02
2012	15,98	- 0,08
2013	12.20	-0.23
2014	11.95	-0.02
2015	11.34	-0.05

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية المستدامة: 2015

http:// data. albankaldawli. org/ indicator

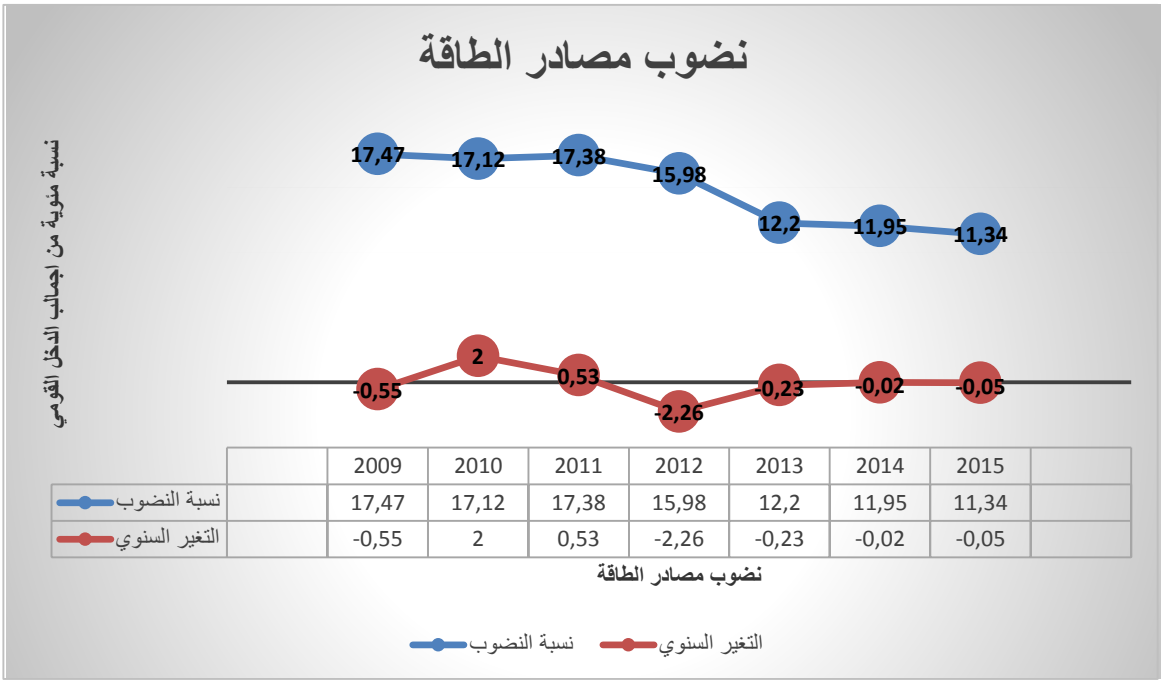

المصدر: الجدول رقم (09)، بتصرف من الباحثين

يعبر نضوب مصادر الطاقة على نسبة قيمة مخزون هذه المصادر إلى الأجل الزمني المتبقي للاحتياطي (بحد أقصى 25 سنة)، ويغطيها الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي وبعض مصادر الطاقة الأخرى، حيث نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول الموضح أعلاه تذبذب نسبة النضوب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة الممتدة بين 2009، 2012. لتبدأ عملية التراجع سنة 2013 إذ لم تحقق إلا 12,2 وبنسبة نقصان وصلت إلى - 23 ٪، مواصلة مصادر الطاقة في النضوب خلال سنة 2014 مسجلة معدل 11,95 وبنسبة -2٪، ونفس الشيء يمكن استنتاجه مع بداية 2015 حيث لم يسجل معدل النضوب إلا 11,34 خلال شهري جانفي وفيفري وبنسبة لم تتجاوز 5٪.

ويعود سبب هذا التراجع في مصادر الطاقة إلى نفاذ محتويات الكثير من أبار النفط، إضافة إلى التراجع في الاكتشافات، جعل الحكومة الجزائرية ووزارة الطاقة على الخصوص تبحث عن بدائل لذلك كالغاز الصخري والطاقة النووية والشمسية، حيث بدأت وزارة الطاقة الجزائرية في التحرك لإبرام عقود واتفاقيات شراكة وتعاون بحثا عن البدائل، إذ شارك **وزير الطاقة الجزائري يوسف يوسفي** في الندوة التي نظمت مؤخرا بألمانيا تحت عنوان " **حوار برلين حول الانتقال الطاقوي**" المنعقدة يومي 27 و28 **مارس 2015**، والهادفة إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مجال الطاقة من خلال إقامة حوار رفيع المستوى حول مختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة الطاقوية، وتطوير الطاقات المتجددة كالمشروع الألماني العملاق حول الطاقة الشمسية والمعروف باسم "**ديزرتك** Desertec " عودة وإحياء لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجزائر وألمانيا في 09 ديسمبر 2011، إضافة إلى وتحسين الفعالية الطاقوية وحماية البيئة، من أجل خيارات سياسية مقبلة في مجال الطاقة.

المحور الثالث: آثار تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة النصف الثاني من سنة 2014، والثلاثي الأول من سنة 2015.

خلف تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية أثارا وانعكاسات مختلفة من حيث الحدة والفترة الزمنية ومدى مرونة بعض القطاعات عن الأخرى في التأقلم والتأثر، فبعد أن بدأت السوق العالمية للطاقة والنفط خصوصا تعرف تذبذبا

وتقلبا ثم تراجعا أو انخفاضا في الأسعار ابتداء من النصف الثاني للسنة الماضية 2014،بدأ الاقتصاد الجزائري وعلى مستوى مختلف قطاعاته يظهر بعض الآثار من خلال التراجع في احتياطي الصرف، وعجز في الميزان التجاري الذي يعتبر الأول من نوعه منذ سنوات حسب أرقام التجارة الخارجية لمصالح الجمارك الجزائرية، حيث بدأت الجزائر تنتقل من مرحلة الرخاء المالي إلى السنوات العجاف، تزداد صعوبتها مع بقاء الاقتصاد الجزائري معتمدا أساسا على النفط الذي يشهد كل يوم تراجعا في أسعاره.

1. تراجع في احتياطي الصرف وعجز في الميزان التجاري:

كشفت الأرقام التي أعلنها محافظ بنك الجزائر، والمتعلقة بتطور احتياطي الصرف الجزائري وأرقام التجارة الخارجية لمصالح الجمارك عن تسجيل أول عجز في الميزان التجاري منذ سنوات، حيث بدأت الجزائر تنتقل من مرحلة الرخاء المالي إلى السنوات العجاف، تزداد صعوبتها مع بقاء الاقتصاد الجزائري معتمدا أساسا على النفط الذي عرف تراجعا مذهلا في أسعاره.

إذ يوضح **الجدول رقم (10)** أدناه تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2009 إلى غاية فيفري2015، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (10): يبين تطور احتياطي الصرف الجزائري

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	احتياطي الصرف	نسبة التغير السنوي
2009	147,220	--
2010	150,100	0,0195
2011	173,910	0,1586
2012	182,220	0,0477
2013	194,012	0,0647
2014	178,938	-0,0776
جانفي+فيفري 2015	185,000	0,0338

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر، مارس 2015 (ONS,Mars 2015

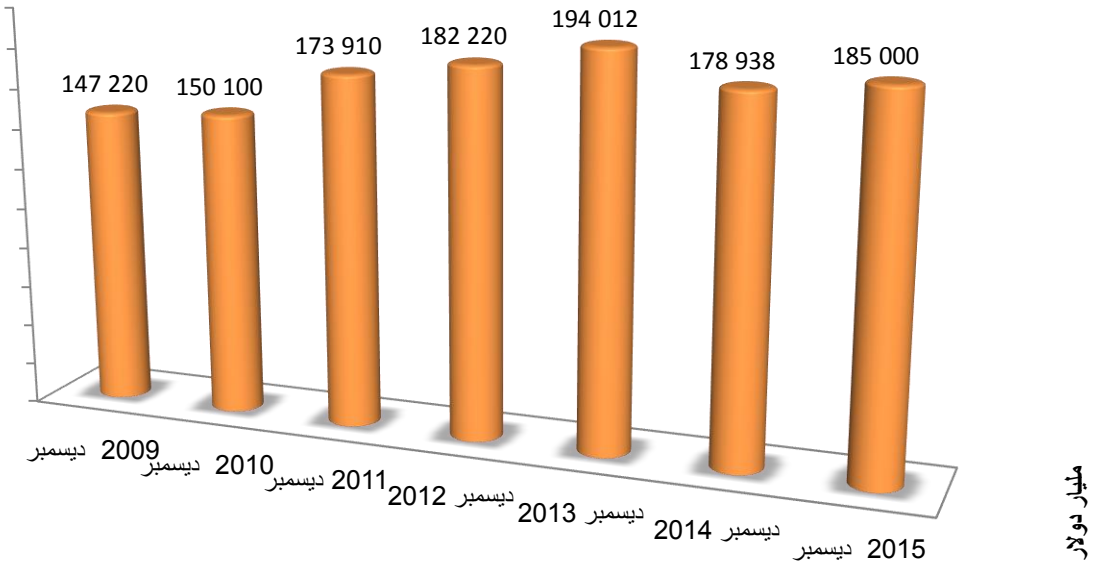

المصدر: الجدول رقم (10)، بتصرف من الباحثين

فالشيء الملاحظ من خلال **الجدول السابق رقم (10)** هو تراجع احتياطات الصرف الجزائرية الرسمية إلى 178,938 مليار دولار نهاية 2014، مقابل 185,273 مليار دولار نهاية سبتمبر من نفس السنة، ويأتي هذا التراجع في احتياطات الصرف الجزائرية بعد الاستقرار الذي عرفته خلال السداسي الأول من 2014 في حدود 193,269 مليار دولار، مقابل 194,012 مليار دولار نهاية 2013، ولكن هذا المعطى لا يعد المؤشر الوحيد للتراجع، حيث عرف الميزان التجاري أيضا تراجعا محسوسا، إلى درجة سجل مع الشهرين الأولين لسنة 2015 أول عجز له منذ أكثر من 10 سنوات. فقد سجل الميزان التجاري للجزائر خلال الشهرين الأولين من السنة 2015 عجزا قدر بـ341 مليون دولار، حسب تقديرات مصالح الجمارك، مقابل فائض بـ1.71 مليار دولار في نفس الفترة من 2014.

وتأثرت الجزائر من تدني أسعار المحروقات وتراجع الكميات المصدرة أيضا، حيث بلغت صادرات المحروقات خلال الشهرين الأولين (جانفي+ فيفري) من سنة 2015 مبلغ 7.24 مليار دولار مقابل 10.39 مليار دولار خلال نفس الفترة في 2014، أي بنسبة تراجع وصلت الى 30% وبانخفاض فاق 3 مليار دولار.

وفي نفس السياق وخلال نفس الفترة السابقة، سجلت الصادرات الجزائرية الإجمالية انخفاضا من 10.82 مليار دولار إلى 7.72 مليار دولار، بنسبة تراجع بلغت 28%، ويأتي العجز المسجل رغم الانخفاض في الواردات التي انتقلت من 9.11 مليار دولار إلى 8.06 مليار دولار بنسبة تراجع بلغت 11%.

كما برز الاختلال بين الإيرادات الجزائرية التي تأتي إجمالا من المحروقات ونفقاتها التي بلغت برسم قانون المالية للسنة الحالية 2015 أكثر من 1000 مليار دولار، في مستوى العجز في الميزانية والخزينة العمومية التي قاربت 49 مليار دولار، وهو ما يهدد تدريجيا الموارد المالية المتاحة، سواء على مستوى صندوق ضبط الموارد الذي يعرف تآكلا سريعا، والذي يرتقب أن يعرف مستوى ضعيفا خلال سنة 2016، أو احتياطات الصرف التي تتراجع مستويات الربحية التي بلغت ما بين 25 و30 مليار دولار سنويا، في منتصف سنوات 2000، إلى أن بلغت معدل 2 إلى 4 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة.

بالمقابل، ورغم المستوى المتواضع للمديونية الخارجية الجزائرية، إلا أن المديونية الداخلية العمومية لا تزال معتبرة، يضاف إلى ذلك العجز في ميزان المدفوعات، مع ارتفاع مستمر لعدة سنوات لواردات الخدمات ولو تقلصت نوعا ما في السنة الماضية 2014.

ومع توقع استمرار تراجع أسعار البترول وبقائها في مستوى متدنٍّ، حيث قدر معدل سعر البترول الجزائري خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية 2015 بحوالي 54 دولار للبرميل، مقابل أكثر من 105 دولار في نفس الفترة من السنة الماضية 2014، وهو ما يعكس مستوى التراجع في أسعار البترول الذي صاحبه انخفاض في مستوى الإنتاج أيضا، ما ينتج عنه تأثير مزدوج رغم الاستفادة من تبعات زيادة سعر صرف الدولار.

2. التضخم يلهب أسعار المواد الغذائية والألبسة

كشفت تقديرات لوزارة المالية الجزائرية عن ارتفاع محسوس لنسبة التضخم خلال الفترة الممتدة ما بين بداية جانفي ونهاية فيفري من سنة 2015، حيث قدرت نسبة التضخم بـ 5,2%مع تسجيل أعلى معدل تضخم مس المواد الغذائية والألبسة التي تشكل أهم معدل استهلاك لدى الأسر الجزائرية، كما يتضح ذلك من خلال **الجدول رقم(11)** التالي:

الجدول رقم (11): يبين معدل مؤشر أسعار الاستهلاك إلى غاية نهاية فيفري 2015

المادة	جانفي وفيفري 2014	جانفي وفيفري 2015
مواد غذائية ومشروبات	1.04	6,56
ألبسة وأحذية	6,81	7,59
سكن وأعباء	0,63	1,35
أثاث وأدوات تجهيز	3,21	4,04
صحة ومواد نظافة	3,60	5,69
نقل واتصالات	1,92-	1,59
تربية وتعليم وثقافة وترفيه	4,42	5,56
المعدل العام	0,61	5,12

المصدر: معطيات وزارة المالية،جريدة الخبر الجزائرية، العدد 7742 ليوم 25 مارس 2015، ص7.

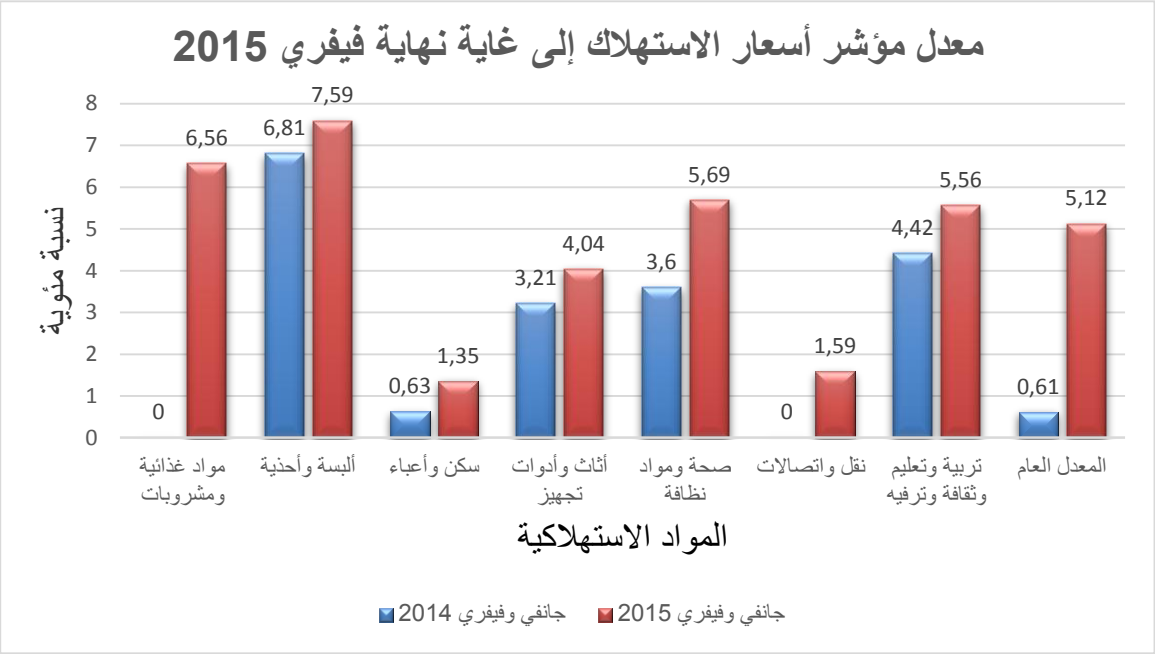

المصدر: الجدول رقم (11)، بتصرف من الباحثين

من **الجدول رقم (11)** والشكل البياني الممثل له نستخلص أن ارتفاع نسب التضخم تعكس تأثير تقلبات سعر صرف الدينار وانخفاض قيمته مقابل العملات الرئيسية، وهو ما يدعم المنحى التصاعدي، حيث راهن قانون المالية الجزائري لسنة 2015 على تكافؤ نقدي (1 دولار= 79 دينار جزائري) في 2015، مقابل 80 دينارا جزائريا للدولار الواحد في قانون المالية 2014. إلا أن تطور سعر صرف الدولار ومراجعة قيمة صرف الدينار، جعل سعر صرف العملة الجزائرية يعرف تقلبات كبيرة، إذ بلغ حاليا 96.53 دينارا جزائريا للدولار الواحد بيعا و96.55 دينارا جزائريا شراء، أي أنه بعيد جدا عن متوسط سعر الصرف المتوقع في قانون المالية لسنة 2015.

ووفقا لمعطيات وزارة المالية الجزائرية، فإن أعلى نسبة تضخم في بداية السنة عرفتها الألبسة والأحذية بنسبة 7.59 %مقابل 6.81 %في نفس الفترة من 2014، تليها المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 6.56 %مقابل 1.04 %، أي أن هذا الفصل عرف أكبر نسبة نمو تضخمي. في نفس السياق، بلغت نسبة التضخم في مجال السكن والأعباء المرفقة 1.35 %مقابل 0.63 %في نفس الفترة من 2014، مع الإشارة إلى أن هذا الفصل لم يكن يدرج في حساب التضخم من قبل وهو ما يساهم في تواضع النسبة، لاسيما وأن الأسعار في مجال السكن والعقار تعرف ارتفاعا متواصلا.

من جانب آخر، بلغت نسبة التضخم في النقل والاتصالات 1.59 %، مع أن النمو كان سالبا في هذا المجال، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجيل الثالث للنقال وأيضا الارتفاع المسجل في بعض الخدمات الهاتفية وفي مجال النقل أيضا. كما عرفت نسبة التضخم في مجال التربية والثقافة زيادة بنسبة 5.56 %، ليرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك عموما الى 5.12 %في بداية سنة 2015 مقابل 0.61 % في نفس الفترة من سنة2014، وتعد النسبة الأعلى منذ تلك المسجلة في سنة 2012، أين بلغت نسبة التضخم 8.89 %.

3. تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو

تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث بلغ معدل انزلاق الدينار قرابة 20 ٪ ما بين 2012 و2015، وهو ما يكشف نسبة هامة من تقلبات ومراجعة سعر صرف العملة الوطنية الجزائرية، وقد كانت هذه المراجعة أقل بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة اليورو. وتبين الإحصائيات الخاصة بوزارة المالية بناء على **الجدول أدناه رقم (12)** أن مراجعة الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار

الأمريكي خلال الفترة الممتدة مابين 2012 و2015 تعدى توقعات قوانين المالية التي أعتمت على معدل سعر صرف يقدر بحوالي 78 دينار للدولار الواحد.

الجدول رقم (12): معدل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2012-2015

السنوات	سعر الصرف	نسبة التغير
2012	77,55	--
2013	79,38	0,02
2014	80,56	0,01
جانفي+فيفري 2015	91,51	0,13
منتصف مارس 2015	96,55	0,05

المصدر: إحصائيات خاصة بوزارة المالية الجزائرية مارس 2015

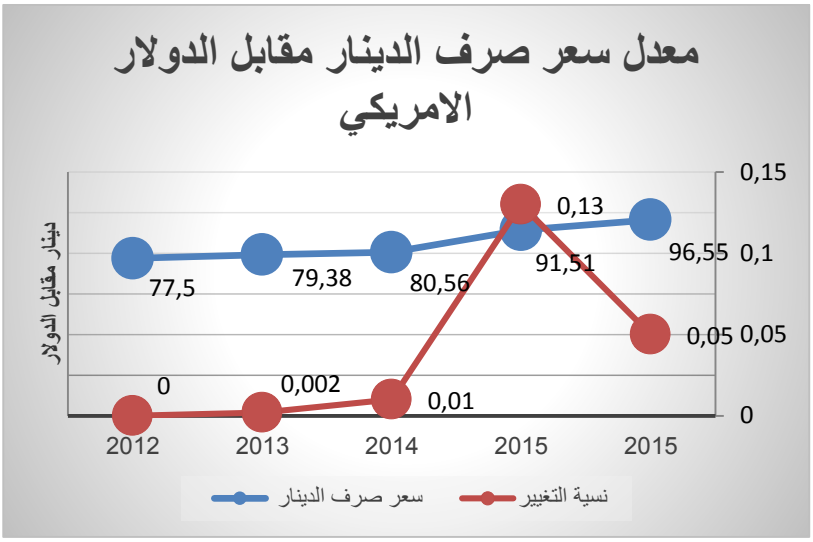

المصدر: الجدول رقم(12) بتصرف من الباحثين

من **الجدول رقم (12)** العرض البياني الممثل له واستنادا للأرقام الخاصة بوزارة المالية، فان معدل سعر صرف الدينار سنة 2012 بلغ77.55 دينارا للدولار الواحد، بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي 79.38 دينارا، ولكن ارتفع الفارق في الصرف إلى 80.56 دينارا للدولار الواحد سنة 2014، ثم تواصل الفارق في الاتساع إلى غاية وصوله إلى 91.51 دينارا مقابل دولار واحد خلال الشهرين الأولين لسنة 2015، وبلغ أوجّه في منتصف شهر مارس 2015، إذ وصل إلى 96.5374 دينارا شراء للدولار الواحد و96.5524 دينارا بيعا للدولار الواحد أيضا.

هذا وتتضح تقلبات صرف الدولار أمام اليورو من خلال انعكاسها على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، ومع ذلك فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار، في حين كان سعر الصرف بين الدينار واليورو بمنحى أقل اتساعا، حيث بلغ 102.16 دينار في 2012 لليورو الواحد و105.44 دينار لليورو الواحد في 2013 و106.91 دينار مقابل 1 يورو في 2014 ومعدل 105.25 دينار في جانفي وفيفري 2015، وأخيرا قدّر في منتصف شهر مارس 2015 بـ 104.2894 دينار شراء و104.3345 دينار بيعا لليورو الواحد.

وعليه ومن خلال تطور سعر الصرف، يتضح أن الدينار الجزائري عرف مراجعة لسعر صرفه خاصة مع الدولار الأمريكي، هذا الأخير الذي يعتبر العملة المرجعية في المبادلات الجزائرية التجارية، لاسيما صادرات النفط، وبالتالي فإن انخفاض الدينار مقابل ارتفاع الدولار يتيح عمليا دعم قيمة الصادرات المقيدة بالدولار وتضخيمها حسابيا، كما يضخّم أيضا حساب الإيرادات واحتياطي الصرف المقيد بالعملة الأمريكية والتي تمثّل 45 ٪ من إجمالي الاحتياطي الجزائري، وهي موظفة أساسا على شكل سندات خزينة. هذا

وتجدر الإشارة إلى أن قياس صرف العملة الجزائرية الدينار يتم على أساس "سلة عملات" يمثل فيها اليورو 40 ٪ والدولار 40 ٪، فضلا عن العملات الرئيسية مثل "الين الياباني" و"الجنيه الإسترليني".

الخاتمـــــــة:

1. نتائج الدراسة:

توصلنا في ختام هذا المقال إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– ترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة، ويمثّل النفط أهم هذه المصادر، بعد أن احتلّ الصدارة بعد الحرب العالمية الثانية حين توقّف الانتصار أو الانهزام فيها على الإمكانيات المتاحة من النفط؛

– لانخفاض أسعار النفط مخاطر وإشكاليات عديدة على الاقتصاد الجزائري، مما يتطلب تفعيل دور مصادر الدخل غير النفطية في الحصول على الإيرادات المالية للدولة؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة؛

– الانخفاض الحالي لسعر النفط، لا يمكن رده بالكامل لعوامل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في أوروبا وجنوب شرق أسيا والصين، ففي النهاية أكبر مستهلك للنفط هو الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر منتج هي المملكة العربية السعودية، لا يروا غضاضة في خفض سعره، خاصة على أعقاب اعتماد استخراج النفط الصخري كصناعة قائمة بذاتها؛

– رغم حرص الجزائر على تطوير صادراتها خارج قطاع النفط أو المحروقات بصورة عامة، من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تصل إلى ما هو مطلوب منها في ظل متطلبات التنمية؛

– اهتمام الجزائر بالغاز الطبيعي ومحاولة الرفع من نسب مساهمته في صادرات المحروقات على حساب النفط، فانه وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها إلا أنّه هروب بالاقتصاد الوطني من مورد ناضب إلى مورد ناضب آخر، ومن ثم لا بد من تكثيف الجهود نحو مصادر الطاقة المتجددة، أما فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات فهي حتمية أفرزتها طبيعة النفط الزائلة؛

– تم الإبقاء على المخطط الخماسي 2015–2019 كونه "سيسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري وتوجيهه نحو الإنتاج واستحداث الثروة والشغل"، والهدف المتوخى "يكمن في تحقيق نسبة نمو سنوية تضاهي 7 ٪ والحفاظ على تراجع نسبة البطالة التي انتقلت من 29.8 ٪ سنة 2000 إلى 9.8 ٪ في سنة 2014؛

– التراجع في الاكتشافات، جعل الحكومة الجزائرية ووزارة الطاقة على الخصوص تبحث عن بدائل لذلك كالغاز الصخري والطاقة النووية والشمسية، حيث بدأت وزارة الطاقة الجزائرية في التحرك لإبرام عقود واتفاقيات شراكة وتعاون بحثا عن البدائل، إذ شارك وزير الطاقة الجزائري في الندوة التي نظمت بألمانيا تحت عنوان " **حوار برلين حول الانتقال الطاقوي**" المنعقدة يومي **27 و28 مارس 2015**، والهادفة إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مجال الطاقة من خلال إقامة حوار رفيع المستوى حول مختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة الطاقوية، وتطوير الطاقات المتجددة كالمشروع الألماني العملاق حول الطاقة الشمسية والمعروف باسم "**ديزرتك Desertec** " عودة وإحياء لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجزائر وألمانيا في 09 ديسمبر 2011، إضافة إلى تحسين الفعالية الطاقوية وحماية البيئة، من أجل خيارات سياسية مقبلة في مجال الطاقة.

– لا يمكن أن يتم تجسيد اعتماد الجزائر على الطاقات المتجددة إلا إذا توفرت الإمكانيات المالية، وبالتالي لتجسيد هذا البرنامج لابد من رصد الأموال الكافية لكن في ظل الأزمة من الصعب تحقيق ذلك، فالثروات المتجددة تتطلب إمكانات ضخمة سواء في البحث أو تجسيدها كمشاريع استثمارية على أرض الواقع. وبالنسبة للجزائر، فهي تتوفّر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، فهي قادرة على إنتاج وتصدير الطاقة الشّمسية لأنه باستطاعتها تلقي الطاقة الشمسية بنحو 3000 ساعة سنويا، مما يسمح لها بإنتاج

وتصدير الكهرباء، ويضاف إليها حقول الرياح التي لها إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وربما تراجع أسعار البترول ستجعل الحكومة الجزائرية تعجل بالولوج إلى الاستغلال التجاري لهذه الطاقات المتجددة رغم صعوبة المهمة سواء من ناحية إيجاد وتخصيص الموارد المالية اللازمة والكافية لأن هذه الأخيرة مكلفة جدا، يضاف إليها توفير الموارد البشرية المؤهلة، وكل ما تسهر على تجسيده الشركتين الطاقويتين العموميتين في الجزائر وهما:سوناطراك وسونلغاز SONATRACH et SONELGAZ يصب في هذا الإطار؛

– المشاورات التي بادرت بها الجزائر مع عدد من الدول الأجنبية لبحث حلول لمعضلة انهيار أسعار النفط، حيث أكد وزير الطاقة الجزائري أن "المشاورات التي تمت مع عدد من الدول المنضوية داخل منظمة أوبك وخارجها استهدفت البحث عن حلول عاجلة وسريعة لمشكلة انهيار أسعار البترول التي توجد في حدود 55 دولار حاليا"، مضيفا أن "هذه المشاورات تمت مع دول تعاني المشكلة ذاتها التي تعانيها الجزائر، وستتبلور قريبا على قرار مشترك" ؛

– أوعز وزير الطاقة الانخفاض المتواصل لأسعار النفط إلى عوامل عدة أبرزها انخفاض الطلب حول النفط من قبل بعض الاقتصاديات العالمية على غرار اليابان والصين والهند ولجوء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى زيادة إنتاجها من هذه المادة، داعيا، في السياق، إلى ضرورة تنويع الصادرات والاهتمام بالفلاحة والصناعة والخدمات لحماية الاقتصاد الوطني من خطر استمرار تراجع أسعار النفط ؛

– صادقت الحكومة الجزائرية مؤخرا على البرنامج الذي تقدمت به وزارة الطاقة، والذي يقضي بتنويع مصادر الطاقة من تطوير إنتاج الكهرباء وانجاز مشاريع تحويل الفوسفات وتطوير غار جبيلات والبتروكيماويات وانجاز 20 محطة كهربائية من الطاقة الشمسية، وتطوير استعمال الغاز المميع بالسيارات ما يسمح بتوفير نحو 100 مليون طن من النفط في آفاق 2030.

2. الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

– ينبغي على الجزائر القيام بتنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؛

– تفعيل السياسات الاقتصادية العامة وذلك حتى لا يترك عبء مواجهة تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية ؛

– ينبغي على الجزائر العودة لمفهوم الاستشراف والتخطيط للمدى البعيد، حيث يقوم على أساس تصميم ورقة الطريق المؤدية في المدى المتوسط إلى بداية تنويع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر النفط الثروة الزائلة الغير متجددة، وتحسين القدرة الشرائية للعائلات من خلال التحكم في أسعار المواد واسعة الاستهلاك، وإطلاق نظام وطني للحوكمة الاقتصادية من شأنه متابعة الاستثمار ووصف الحلول الذكية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؛

– الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى التي يمكن أن تقلل بصورة معتبرة من التبعية الغذائية كقطاع الفلاحة الذي ينتج الثروة ويخلق مناصب شغل دائمة وموسمية، إضافة إلى اعتباره كمورد أساسي لمختلف الصناعات الغذائية، وبالتالي تحقيق الاستقلال الغذائي والتوجه نحو التصدير باعتبار المنتجات الزراعية لحوض البحر الأبيض المتوسط كلها طبيعية متشبعة بأكبر مقدار من الطاقة الطبيعية، أي تعرضها للضوء الطبيعي للنضوج (الشمس)؛

– تدعيم قطاع السياحة بشكل كبير من حيث فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيه بقوة وبتحفيزات بنكية وضريبية من طرف الحكومة، فهو القطاع الأكثر جلبا للعملة الصعبة دون تصدير أي مادة أو بضاعة، بل يساهم في تنشيط القطاعات الأخرى كلما توافد أكبر عدد من السياح، كالنقل بكل أشكاله والتشغيل والخدمات بكل أنواعها.

قائمة المراجع:

1-أحمد حسين الهيتي، **اقتصاديات النفط**، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.

2- حسين عبد الله، **البترول العربي: دراسة اقتصادية وسياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

3- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

4- البصام سهام حسين، الشريدة سميرة فوزي شهاب، **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013.

5- حفيظ صواليلي، **تراجع في الاحتياطي وعجز في الميزان التجاري'الجزائر تدخل عهد السنوات العجاف"**، جريدة الخبر الجزائرية، 23 مارس .2015

6- معطيات وزارة المالية، جريدة الخبر الجزائرية، العدد 7742 ليوم 25 مارس 2015، ص7.

7- معطيات وزارة المالية، جريدة الخبر الجزائرية، **العدد 7743 ليوم 26 مارس 2015، ص7.**

8- كمال رزيق، مقال بعنوان: "**تراجع مداخيل البترول يعّجل باللجوء إلى الطاقات المتجددة**"، متوفر على الموقع (portail.cder.dz).

9-ar.wikipedia.org/wiki/ نفط

10 - OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009,2015

11- http:// data. albankaldawli. org/ مؤشرات البنك الدولي للتنمة المستدامة indicator 2015

12 - www.ons.dz الديوان الوطني للإحصاء مارس 2015

13- www.mf.gov.dz إحصائيات خاصة بوزارة المالية الجزائرية مارس 2015

14-www.douane.gov.dz CNIS Mars المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية 2015

15- www.bank-of-algeria.dz احتياطات الصرف الجزائرية، بنك الجزائر،2015

دور أساليب النمذجة والمحاكاة في تدعيم فعالية إدارة المخاطر التسويقية في قطاع الصناعات الغذائية لولاية بومرداس

د. لمجد بوزيدي
أستاذ محاضر قسم "ب "
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة بومرداس

الملخص:

تعمل المؤسسات اليوم في ظل بيئة أعمال تتسم بالتعقد والتغير المتسارع، شمل جميع أوجه وميادين الحياة الاقتصادية المعاصرة، ارتفعت في ظلها حالات عدم التأكد المرتبطة بسيرورة الأحداث الحالية والمستقبلية، الأمر الذي جعل تحقيق التميز يتطلب الإعداد الجيد، من خلال بناء استراتيجية واضحة تسهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد والمخاطر المرتبطة بمختلف أنشطة المؤسسة خاصة التسويقية منها، باعتبار المخاطر التسويقية التي تواجه منظمات الأعمال اليوم تشكل تحدي صعب وكبير يتوجب التصدي لها ومحاولة تقليل آثارها المتعددة، باعتماد طريقة فعالة هدفها إدارة هذه المخاطر وتحويلها إلى فرص تنافسية، وخلق مركز قوة تلعب فيه المؤسسة دور الريادة والقيادة في قطاع النشاط الذي تمارسه.

لقد أصبح تبني إدارة المخاطر اليوم في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ضرورة ملحة، في ظل احتدام المنافسة والتدفق الهائل للسلع الغذائية الأجنبية، من خلال قدرتها على التأثير في السيرورة التنافسية لهذه المؤسسات، بواسطة تعبئة مختلف الموارد، بهدف مجابهة المخاطر أولا ثم العمل على دعم المزايا التنافسية وتطويرها، قصد احتلال موقع تنافسي مناسب، يؤمّن البقاء لها ضمن جماعة المنافسين والنّموّ في السّوق، باعتباره يمثل القطاع المستقبلي والمنشود للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات.

الكلمات المفتاحية: الخطر التسويقي، إدارة المخاطر، سلاسل ماركوف، قطاع الصناعات الغذائية.

Abstract:

Nowadays, firms (companies) operate in a complicated and changing environment that includes all the faces and domains of the modern economic life. In this environment, the cases of uncertainty related to the evolution of the current and future events increase. which made the excellence and brilliance require good preparation through the construction of a clear strategy contributing in the realization of the optimal balance between return and risk relating to the different business operation especially that of marketing. And because this marketing risk face business organizations and form a hard challenge, business organizations should confront this risk and try to reduce its effects through an effective method that aims to manage this risk and transform it to competitive opportunities and to create a force centre in which the company plays the role of leader in its activity.

Nowadays, management of marketing risk in the food industry in Algeria becomes so important, under the intense competition and the massive inflows of foreign food commodities. Through its capacity to influence the competitiveness of companies by loading different products and to face risk, the company works first to support the competitive advantages and to develop them, in order to acquire an appropriate position that ensures its sustainability among competitors and its growth in the market, because this latter represents the future alternative

sector allowing to get out from the absolute dependence to hydrocarbons sector.

Key words: marketing risk, risk management, Markov chains, Food industry

تمهيد:

تواجه مختلف المنظمات في عالم الأعمال اليوم حالة عدم التأكد، وإن التحدي الأساس الذي تواجه الإدارة هو تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي تقبل به، لتستطيع بموجبه تحقيق القيمة في قطاع النشاط الذي تزاوله، فعدم التأكد بالأساس يمثل حالتين هما: المخاطر والفرص وفق احتمالية تقود إما إلى تآكل القيمة أو تطويرها، حيث إن إدارة المخاطر تساهم في تمكين الإدارة من التعامل الفعال مع عدم التأكد، وتسهم في تحديد المخاطر والفرص، من خلال بناء استراتيجية واضحة تسهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد والمخاطر المرتبطة بجملة الأنشطة والوظائف التي تمارسها، ومن ثمّ الاستخدام الفعال والكفء للموارد الذي يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف المنظمة، حيث أصبحت المخاطر التسويقية التي تواجه منظمات الأعمال اليوم تشكل التحدي الصعب والكبير الذي يتوجب التصدي لها ومحاولة تقليل أثارها المتعددة، والتي قد تؤدي إلى فشل كامل لهذه المنظمات، الأمر الذي جعل التحكم فيها يشكل أهم تحدي في الوقت الحاضر، فالبيئة المحيطة (التي تتصف بالتعقيد والتغيير السريع) بالمنظمة أصبحت تشكل العامل الحاسم والأساسي في مجمل التهديدات والأخطار التي لابد من التعامل معها تعاملا جذرياً، يستند إلى الفكر الاستراتيجي في التخطيط ووضع الآليات اللازمة للتحكم فيها، المبنية على طرق علمية ومنهجية، وجعل إدارة المخاطر التسويقية أداة لاشتقاق وتوليد المزايا التنافسية والمحافظة عليها لأطول وقت ممكن.

وتشكل الصناعات الغذائية في الجزائر أولوية استثمارية بالنسبة للدولة في محاولة لخلق قطاع منتج بديل لقطاع المحروقات، في ظل رسم توجهات جديدة للاقتصاد الجزائري، نظراً لقدرتها على دعم النمو، وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمالة، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة، ومن تغير في حاجات السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية، الأمر الذي فرض ضرورة إيجاد الآليات والطرق الفعالة، لرفع مردودية وتنافسية هذا القطاع وإعطاءه دفعة قوية لأهم فروعه، بهدف جعله قطاع منتج للقيمة المضافة داعم للنسيج الصناعي والزراعي، وكذا زيادة مساهمته في تخفيض فاتورة الاستيراد ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي المنشود، اعتمادا على احدث الطرق العلمية في مجال الإدارة والتسيير.

إشكالية الدراسة:

تتبلور مشكلة البحث في كيفية دعم وتطوير قطاع الصناعات الغذائية في ولاية بومرداس، من خلال التحكم الفعال في مختلف المخاطر التسويقية التي يواجهها هذا القطاع، بناء على طرق وأساليب رياضية وإحصائية، داعمة لاتخاذ القرار الأمثل اتجاه مختلف هذه المخاطر.

من هنا ارتأينا صياغة الإشكالية التالية كنقطة ارتكاز يعالجها موضوعنا:

كيف يمكن استخدام أساليب النمذجة والمحاكاة كطرق علمية داعمة لاتخاذ القرارات المثلى للتعامل مع المخاطر التسويقية المرتبطة بقطاع الصناعات الغذائية لولاية بومرداس؟

ومن اجل معالجة هذه الإشكالية استعنا بجملة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الخطر التسويقي وإدارة المخاطر التسويقية.
- ما هو الدور الذي تلعبه طريقة سلاسل ماركوف في التنبؤ بالمخاطر التسويقية لقطاع الصناعات الغذائية في ولاية بومرداس.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهميتها من خلال:

- لفت الانتباه إلى ضرورة تفعيل إدارة المخاطر التسويقية كآلية وأداة فعالة للتحكم في مختلف المخاطر التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية،

بطريقة علمية ومنهجية، تكفل في النهاية تحقيق مزايا تنافسية في ظل المنافسة الشرسة.

- توضيح أهمية تعزيز النشاط الاستثماري للصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري، لقدرته الفعالة في تحريك عجلة التنمية، باعتباره فرعا ذا حساسية كبيرة للتغيرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومرتبط بعنصر مهم ألا وهو تحقيق الأمن الغذائي.
- إبراز ضرورة تبني واعتماد الطرق الإحصائية والرياضية في أنظمة اتخاذ القرار الموجهة نحو معالجة مختلف المخاطر التسويقية، بهدف زيادة فعالية وكفاءة أساليب إدارتها والتحكم فيها.

أهداف الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة في الدراسة، فإنها تهدف إلى فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه الأدوات والأساليب الإحصائية والرياضية المختلفة، في تدعيم وتقوية القرارات المتعلقة بالكيفيات وطرق التعامل مع شتى المخاطر التي تفرضها البيئة الاقتصادية، خاصة إذا كان هذا القطاع الاقتصادي أكثر حساسية للتقلبات والتغيرات المتسارعة في هذه البيئة، مثل قطاع الصناعات الغذائية والذي يمثل الأمل المنشود للانتقال إلى مرحلة ما بعد البترول، باعتبار أن اتخاذ القرار الصحيح يؤدي بضرورة إلى نتائج صحيحة.

أولا: مفهوم الخطر التسويقي وادارة المخاطر التسويقية

تؤكد النظرية التسويقية الحديثة على أن مفتاح النجاح لأي منظمة، يرتبط بدرجة كبيرة بمدى مواءمة سياستها مع التغيرات البيئية المحيطة، ولا يتم هذا التكيف إلا إذا استطاعت إدارة التسويق أن تحلل الفرص والمخاطر المتاحة، فتحليل النظام التسويقي يعنى بتحديد المنظمات والمؤثرات الداخلية في البيئة التسويقية والتي تتفاعل مع بعضها للتوصل إلى النتائج المرجوة في السوق، ويحاول الفكر المعاصر التوصل إلى نظريات، ومداخل وأفكار تساهم في التعامل مع المواقف الحرجة التي تفرضها ظروف ومتغيرات العصر، هذه المتغيرات أصبحت تحمل في طياتها مخاطر يمكن أن تعصف في أي وقت بكيان المنظمة ومستقبلها. فالمؤسسة اليوم تعيش في عالم الأزمات والمخاطر التسويقية على اختلاف أنواعها وأسبابها، وتظهر فيه متتالية بين فترة وأخرى مما يؤثر على أسواقها وباستعصاء الحلول في أغلب الأحيان تجد نفسها أمام حتمية مواجهة الفشل وما يترتب عليه من تفاقم المشاكل التي تهدد استمراريتها في ظل المنافسة المحتدمة، والتي لا تسمح بمهلة للهدوء وجمع الأفكار للترتيب والتخطيط الجيد لها.

من خلال هذا سنقدم جملة من تعاريف حول الخطر التسويقي نحاول من وراءها تقديم صورة حول هذا المفهوم، وتتجلى أهمها فيما يلي:

- يعرف الخطر التسويقي على أنه "موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في كيان الإدارة التسويقية في المؤسسة، تتلاحق فيه الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد متخذ القرار قدرته على السيطرة عليه أو على اتجاهاته المستقبلية[1]."
- الخطر التسويقي هو "مختلف العقبات التي تحد من تحقيق الأهداف المستقبلية، أو التقليل من حركة النمو المستقبلي[2]."
- يعرف أيضا بأنه "أي نشاط تسويقي يعاني من حالة عدم التأكد التي تؤدي إلى تذبذب الأسعار، وعدم القدرة على التنبؤ بها، وتنشأ حالة تذبذب الأسعار من التغير في العرض والطلب وهو أمر لا يمكن السيطرة عليه[3]."
- ينظر إليه كذلك بأنه "انقطاع مفاجئ في مسيرة الأنشطة التسويقية للمنظمة نتيجة تعرض المنظمة لموقف سلبي ما، يترتب عليه ضعف أو جمود في تصريف المنتجات أو انخفاض الحصة السوقية وعدم تغطية الأسواق في فترة زمنية معينة[4]."
- ويعرف أيضا بأنه "انخفاض أو تراجع للدور الاستراتيجي للتسويق داخل المنظمات أو انحساره مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين ما يمكن أن يقوم به أو يقدمه النشاط التسويقي وما يقوم به فعلا[5] ".

من خلال تلمسنا لمختلف وجهات النظر هذه يمكننا أن نقول أن الخطر التسويقي هو تحول فجائي عن السلوك المعتاد في مسيرة الأنشطة التسويقية، نتيجة تداعي سلسلة من التفاعلات لموقف سلبي ما، يترتب عليها نشوء تهديد جدي لعمليات التسويق بشكل خاص والمنظمة بشكل عام، وبالتالي مرور المنظمة بفترة ارتباك وركود لمختلف وظائفها، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت قصير وهذا في ظل ظروف عدم التأكد التي تميز المحيط. إن للخطر التسويقي كباقي المخاطر جملة عوامل وخصائص تتفاعل وتتداخل فيما بينها مكونة المحصلة النهائية لوقوع شتى أنواع المخاطر التسويقية التي تواجه المؤسسة، على اعتبار أن وقوع أي خطر يتضمن داخله عناصر تشكل مجتمعة المسار العام لتأثيره على مختلف الأشياء التي يستهدفها، وكذا حركتيه الشاملة والمؤثرة أثناء المراحل التي يمر بها.

1 - مصدر الخطر

إن التعرف على منبع الخطر وأصله يمكننا من توفير الآليات المناسبة لإدارة الخطر، حيث أن معرفة السبب يعتبر نصف العلاج أو بمثابة المفتاح لعلاج الخطر ويمكن تعريف مصدر الخطر على أنه "مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشرا في نتيجة قرارات الأشخاص وما قد ينتج عنها من مخاطر"[6]، فمعرفة التشكيلات المجمعة كمصادر للخطر يعتبر أساس فهم النتائج التي يمكن أن ترتب عن حدوث الخطر، وكذا من الأمور الضرورية والمساعدة على الفهم الجيد للخطر ونتائجه[7]، كما هو مبين من الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1): مفهوم مصدر الخطر

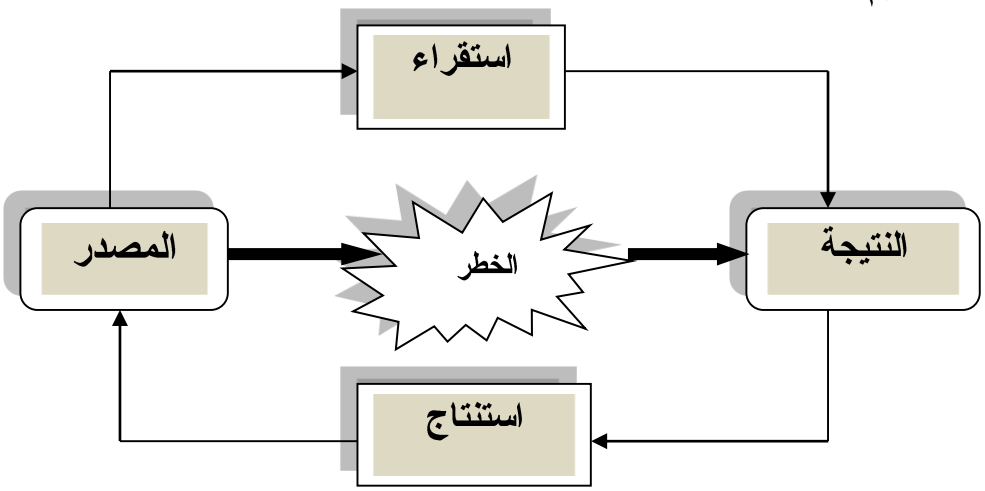

Source: jean Le ray, Gérer les risques pourquoi ? Comment ? Afnor, Paris, 2006, p 102

. من خلال الشكل يتضح انه هناك علاقة واضحة بين مصدر الخطر ونتائجه، على اعتبار أن التحديد المسبق لمصادر الخطر وجملة المسببات التي تقف ورائه، يمكن متخذ القرار من استقراء بعض النتائج التي يمكن تنجر عن حدوثه، وبالتالي اتخاذ مختلف الخطوات والإجراءات التي تضمن التحكم الجيد في مواجهتها، كما أن تحديد نتائج حدوث خطر ما، يمكن متخذ القرار كذلك من استنباط واستنتاج مختلف المسببات التي يمكن أن يتوقف عليها وقوع هذا خطر.

وتتداخل في مفهوم مصدر الخطر التسويقي عدة عناصر أخرى تبين المسار العام لكيفية التفاعل الذي يحصل بتحقق مصدر الخطر وعلاقته المركبة مع العناصر الأخرى المكونة للخطر، والشكل التالي يبين موقع مصدر الخطر من المكونات العامة للخطر:

الشكل رقم (2-2): عناصر مصدر الخطر

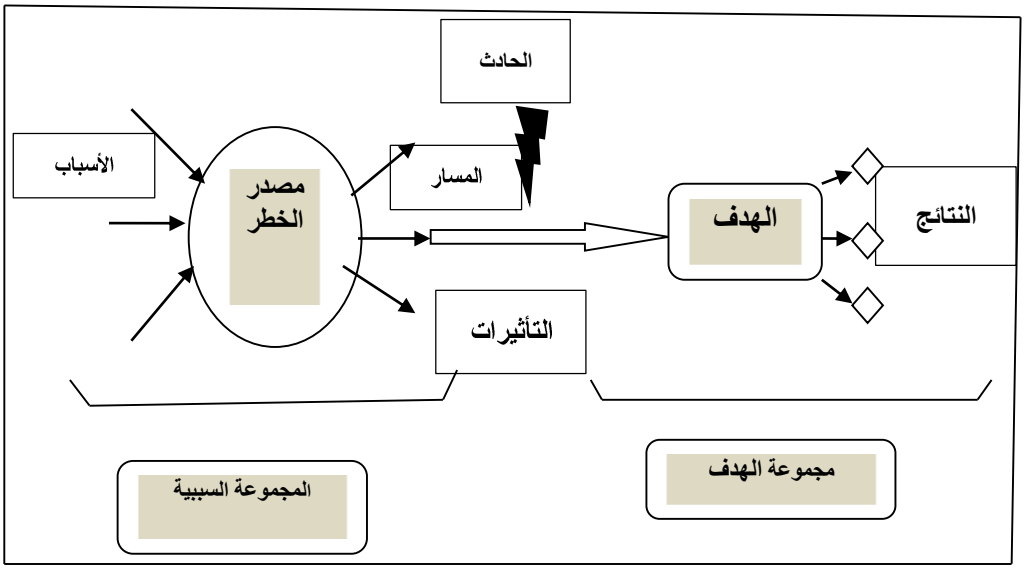

Source: Georges Jousse, Traité de Riscologie, IMESTRA édition, paris, 2009, p: 77.

يتضح من خلال تحليل الشكل أعلاه، أن مصدر الخطر يشكل أساس المجموعة المسببة لحدوث الخطر وما قد ينتج عنه، فتوفر الأسباب تعتبر الأداة الأولى المحركة له، فعند وجودها يتحقق هذا الأخير منتجا تأثيرات واسعة ناجمة عن حصول حادث معين، ووفق مسار محدد وموجه لجملة من المؤثرات، ينتقل مباشرة إلى مجموعة الهدف المكونة أساسا من الهدف نفسه وما قد ينجر عن هذه السيرورة من نتائج، حيث أن معرفة مكونات الخطر التسويقي يمر بضرورة الفهم الصحيح لمصدر هذا النوع من المخاطر وإجراء تشخيص دقيق لأسباب وتأثيرات ومسارات مصدر الخطر، بشكل فعال وكفئ، يضمن من خلاله استقراء الأهداف ونتائج حدوث أي خطر التسويقي.

2-العنصر المستهدف

يظهر الخطر التسويقي في حالة تعرض أحد المكونات والعناصر التسويقية للمؤسسة أو الفرد لتهديد معين، ويمكن تعريف العنصر المستهدف بأنه" التحقق المادي الملموس لظاهرة أو أكثر من الظواهر العامة أو الشخصية، بالنسبة لشخص أو مجموعة من الأشخاص مما يترتب عليه خسارة فعلية في الدخل أو الممتلكات، أو بعبارة أخرى هو التحقق المادي الملموس لمسبب مصدر الخطر"[8] والشكل التالي يبين ذلك.

الشـــكل رقـــم(2-3): مفهـــوم العنصـــر المســـتهدف

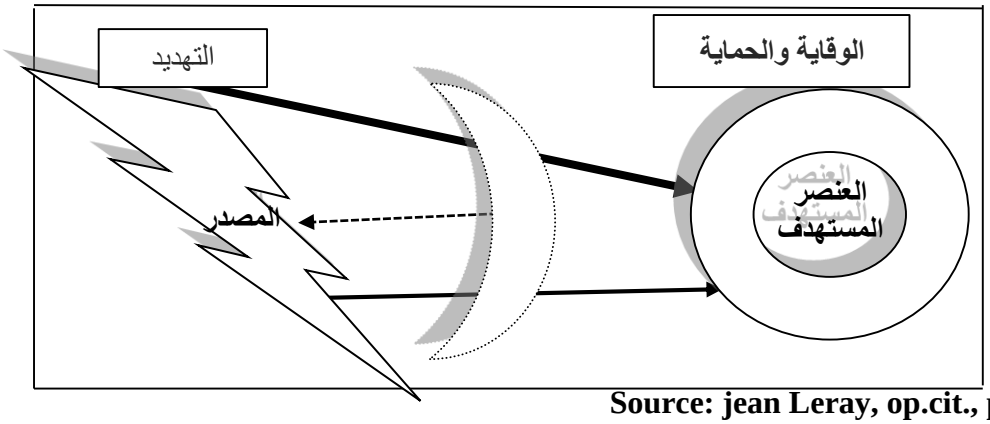

Source: jean Leray, op.cit., p 15.

من الشكل يتضح أن العنصر المستهدف يشكل أحد العناصر الأساسية للخطر، على اعتبار انه يمثل حالة المحصلة النهائية لتفاعل جملة عناصره والناتجة عن تعرضه لتهديد ما أو تحقق مصدر الخطر، بحيث لا يكون لأساليب الوقاية والحماية أي دور أو تأثير، فوجود مصادر خطر من ظواهر طبيعية وعامة في بيئة الأعمال ليس له تأثير مادي ملموس فعلا، ولكن ذلك التأثير المادي الملموس يظهر عند تحقق تلك الظواهر في صورة حوادث ملموسة تؤثر تأثيرا مباشرا على الأفراد أو الممتلكات.

ويمكن أن يأخذ العنصر المستهدف شكلين أساسين هما:

أ-الأشخاص: وهي الحوادث التي يكون موضع الخطر فيها الشخص الطبيعي أي الإنسان مثل المرض، العجز، الإصابات البدنية...الخ[9].

ب-الممتلكات **والمسؤولية:** وهي الحوادث التي يكون فيها موضع الخطر فيها ممتلكات الشخص أو مسؤولياته المدنية تجاه ممتلكات وأشخاص الغير، ومن أمثلتها حوادث الحريق أو السرقة، ومن حوادث المسؤولية المدنية، مسؤولية رب العمل اتجاه العمال، الذين يعملون تحت إمرته عما قد يلحق بهم من إصابات عمل أثناء تأدية العمل، ويكون مسئول عن تعويضهم بما يقضي به القانون.[10]

3-الخسارة

غالبا ما ينتج عن وقوع الخطر خسائر فعلية في المداخيل أو الممتلكات أو كليهما فعلى سبيل المثال إذا تحققت ظاهرة الحريق في صورة حادث حريق بأحد المصانع، فإن ذلك يترتب عليه نقص قيمة المصنع أو فناءه، وهذا النقص أو الفناء يطلق عليه لفظ الخسارة. وتعرف على أنها" النقص الكلي أو الجزئي في الدخل أو الممتلكات وذلك نتيجة تحقق خطر معين للأشخاص أو ممتلكاتهم"[11]. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-4): مفهوم الخسارة.

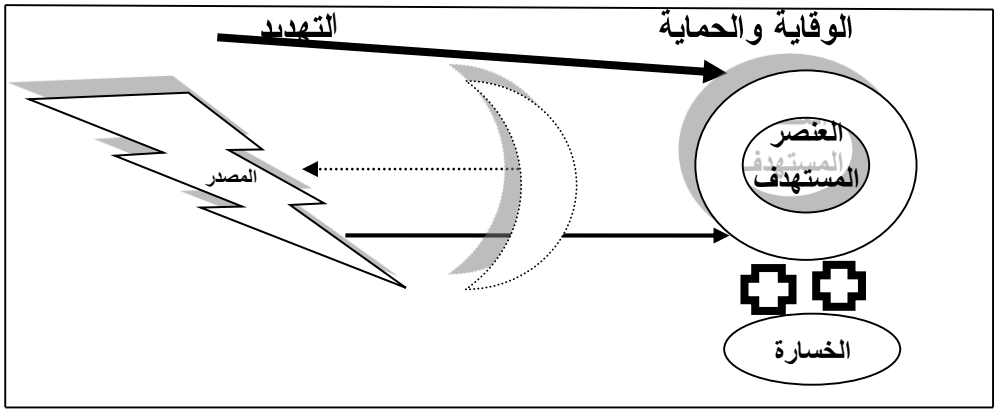

Source: jean Leray, op.cit, p 15.

فالخسارة تمثل تأثير ما قد ينتج من تعرض الشيء المستهدف لأي تهديد أو أي مصدر خطر آخر، دون أي تأثير لإجراءات الوقاية والحماية بحيث يترتب عليها نقص في قيمة الشيء أو زواله.

والخسارة تأخذ أشكال متعددة منها خسارة كلية أو جزئية، وتكون كلية إذا ترتب على تحقق الخطر في صورة حادث فناء الشيء تماما أو زوال الدخل، أما إذا ترتب على تحقق الخطر في صورة حادث نقص قي قيمة الشيء أو انخفاض الدخل، فإن هذا يسمى خسارة جزئية وقد ترتبط بعنصر الزمن فتكون الخسارة إما متوقعة أو أكيدة.

إن تحليل وإدارة المخاطر في منظمات الأعمال خاصة فيما يتعلق بأنشطتها التسويقية تمثل" العملية التي تمكن من معرفة المخاطر وتحليلها باستخدام الاسلوب المناسب ومن ثم وضع الحل المناسب الذي يزيل تلك المخاطر او يقلل من أثارها , وبعبارة اخرى انها العملية التي تعزز نجاح المنظمة من منظور التكلفة والوقت والمواصفات باقل ما يمكن من

المشاكل". وتعرف إدارة المخاطر التسويقية ايضا بانها " مجموعة الإجراءات التي تتبعها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة واكتشاف ومعالجة الخطر التسويقي من خلال فهم وإدراك الفرص والمخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية، بهدف إضافة قيمة مضافة لنشاطات المؤسسة وتحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط."

من خلال هذا يمكن أن نقول أن إدارة المخاطر التسويقية هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر التسويقية عن طريق التوقع والرقابة والسيطرة على الخسائر المحتملة، وكذا تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

ومع ذلك، لكي يكون منهج إدارة المخاطر التسويقية فعالا، يجب أن يدعم الاستجابة للمخاطر أهداف المنظمة المتصلة بخلق القيمة عن طريقة إدارة ومراقبة قابلية تغير الأداء المتأصلة في عملياتها المستقبلية، بما يحقق الحماية لقيمة المؤسسة المتراكمة ويعزز القدرات والكفاءات الأساسية القائمة على السعي للاقتناص الفرص التسويقية المتاحة في السوق وتقليل من مخاطرها.

ثانيا: دور طريقة سلاسل ماركوف في التنبؤ بالمخاطر التسويقية لقطاع الصناعات الغذائية في ولاية بومرداس.

تلعب النماذج الاحصائية والرياضية في الوقت الحاضر دورا كبير في مجال الادارة والتسيير، باعتبار أن اتخاذ القرار أصبح اليوم يعتمد بشكل كبير على نماذج ونظم تحاكي الحاضر والمستقبل، الهدف منها ضمان أمثلية التعامل مع مختلف المتغيرات البيئية للمؤسسة، وما قد ينجر عنها من مخاطر تهدد كيانها واستمرارتها.

1- نظرة حول قطاع الصناعات الغذائية في ولاية بومرداس

وفق الإحصائيات التي قدمت لنا من طرف مديرية الصناعة، فان قطاع الصناعة الغذائية في الولاية يقدم تشكيلة من المنتجات الغذائية التي تتولى تصنيعها العديد من المؤسسات، أغلبها تابع للقطاع الخاص، وذات أحجام صغيرة ومتوسطة، فبرغم من قلة المعطيات والبيانات الخاصة بهذا القطاع على المستوى المحلي، والتي تعاني منها المديرية نفسها، حيث قامت بمجهود سنة 2013، تمثل في إجراء دراسة مسحية ميدانية للمؤسسات العاملة في هذا القطاع، حيث تم احصاء 44 مؤسسة ناشطة ومنتجة موزعة على التراب الإقليمي للولاية، وهي موزعة على مختلف الفروع الغذائية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-2): توزيع المؤسسات على الوحدات الغذائية في ولاية بومرداس.

الفروع	عدد المؤسسات	النسبة %
فرع المشروبات	7	15.90
الدقيق والطحن	8	18.18
اللحوم والبيض	2	4.54
الحلويات والبسكويت	9	20.45
الزيوت الغذائية	5	11.36
الحليب ومشتقاته	13	29.54
المجموع	44	100%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى بيانات مديرية الصناعة لولاية بومرداس.

الملاحظ من خلال الجدول المعد بناء على معطيات مديرية الصناعة، أن توزيع المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة الغذائية يشير إلى أن فرع الحليب ومشتقاته يمثل أكثر الفروع الناشطة في إقليم الولاية حيث يتراوح عددها 13 مؤسسة تعمل في صناعة مختلف المنتجات التي لها علاقة بمادة الحليب، الجبن، المارغرين، الياؤورت...الخ، يليها فرع الحلويات والبسكويت ب 9 مؤسسات موزعة على المناطق الجغرافية للولاية، حيث تضم تشكيلة منتجات غذائية متنوعة من الشكولاطة، المثلجات الصناعية، البسكويت، العسل...الخ، ثم يأتي فرع الدقيق والطحن والذي يحوي على 8 مؤسسات تعمل في مجال طحن الحبوب ومشتقاتها ومختلف تركيبات العجائن الصناعية، بالإضافة إلى فرع المشروبات الغير الكحولية والذي يظم 4 مؤسسات تمارس نشاطا يخص إنتاج العصائر الغذائية، المشروبات الغازية، المياه المعدنية...الخ، ليحتل فرعا الزيوت الغذائية واللحوم والبيض بمجموع 7 مؤسسات، والتي تظم

أنشطة إنتاج خاصة بمعامل عصر الزيتون وتسويقه وكذا تحويل اللحوم ومشتقاته.

2- توظيف سلاسل ماركوف للتنبؤ بالمخاطر التسويقية.

تلعب سلاسل ماركوف دورا كبيرا في التنبؤ والتوقع للخطر في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل يعمل على ضمان مبدأ الاستمرارية والبقاء في مواجهة متغيرات المحيط. أسلوب تحليل "ماركوف" أخذ اسم مكتشفه "أندري ماركوف" وهو أسلوب يتعامل مع احتمالات حدوث حدث معين والمستقبل مستندا إلى تحليل بعض الاحتمالات، أي أنه أسلوب علمي لدراسة وتحليل ظاهرة في الفترة الحالية للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، وهناك تعاريف لهذه السلسلة منها:

- هي إحدى أدوات بحوث العمليات تبحث في تحليل الاتجاهات الحالية لبعض المتغيرات للتنبؤ باتجاهاتها في المستقبل[12].
- أو هي عملية عشوائية تحمل خاصية التنبؤ أي التكهن بالمستقبل انطلاقا من الحاضر دون الحاجة إلى معرفة الماضي[13]
- فرضيات تحليل ماركوف: يستند تحليل ماركوف إلى أربعة افتراضات هي:
- أن هناك عدد محدود ونهائي من المواقف الممكنة.
- إن احتمالات تغير الموقف من وقت لآخر تضل كما هي ثابتة دون تغيير.
- أنه يمكنها التنبؤ بأي موقف في المستقبل من خلال مصفوفة التغير ومعرفة الموقف الحالي.
- حجم النظام الذي نستخدمه هو التنبؤ دون تغيير خلال قيامنا بعملية التحليل.

هناك عوامل متعددة في مجال السوق التي يمكن استخدامها لتصف أسلوب سلاسل ماركوف يمكن أن تطبق سلاسل "ماركوف" في الحالات التالية:[14]

- الماركات المستخدمة حاليا بواسطة المستهلكين.
- تحول المستهلكين من ماركة إلى أخرى.
- الوضع الحالي لسياسة الدعاية والترويج.
- التنبؤ بالحصة السوقية من حيث الزيادة أو النقصان.
- عدد الآلات التي تعمل وفق متطلبات العملية الإنتاجية.
- عدد الآلات التي تحتاج إليها المؤسسة.
- عدد العمال الحالي.
- مصادر التمويل الحالية للمشروع.
- مصادر التمويل في نهاية مدة زمنية معينة.
- هيكل رأس مال في نهاية السنة المالية.

كما سبق وتعرفنا على أهم الحالات التي يمكن أن نستخدم فيها تحليل ماركوف، سوف تقتصر دراستنا على حالة واحدة والمتمثلة في دراسة السوق ونخص بالذكر حالة المنافسة بين المؤسسات في قطاع الصناعات الغذائية في ولاية بومرداس.

➢ استخدام تحليل "ماركوف" للتقليل من خطر المنافسة في السوق:

سنعرض في هذا العنصر خطوات تحليل "ماركوف" في حالة التنبؤ بالحصص السوقية للمؤسسة في حالة المنافسة المثلى وذلك بهدف التقليل من حدة المخاطر التي يمكن أن تقع فيها المؤسسة بهدف وضع وإتباع استراتيجية معينة تسمح لها بتفادي أو التقليل من الخسائر قدر الإمكان.

ومن ثم نفترض أن المؤسسات تتنافس فيما بينها لتتقاسم السوق، ومن خلال دراسة هذا السوق خلال الفترة الأولى تبين الآتي:

جدول رقم (19): تقاسم السوق بين المؤسسات

المؤسسات C	عدد الزبائن
C_1	a_1
C_2	a_2
.	.
.	.
C_n	a_n
مجموع الزبائن في السوق	**A**

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 7.

وكانت حالات كسب وفقدان الزبائن خلال هذه الفترة كالآتي:

الجدول رقم (20): مصفوفة كسب وفقدان الزبائن

	C_1	C_2	.....	C_N
C_1	a_{11}	a_{12}	.....	a_{1n}
C_2	a_{21}	a_{22}	.....	

.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
C_N	a_{n1}	a_{n2}	.....	a_{nn}

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 7.

ومن خلال المعطيات المذكورة أعلاه يتضح أن المؤسسة الأولى تكسب ما يلي:

$(a_{11} + a_{12} \dots\dots + a_{1n})$ حيث أن مصفوفة الكسب توضح ما تكسبه كل مؤسسة من زبائن المؤسسات الأخرى فيما يوضح عمود المصفوفة ما تخسره كل مؤسسة من زبائنها إلى المؤسسة الأخرى.

الجدول رقم (21): مصفوفة الكسب والخسارة

المؤسسة	الكسب		الخسارة
C_1	$a_{11} + a_{12} \dots\dots + a_{1n}$		$a_{11} + a_{21} \dots\dots + a_{n1}$
C_2	$a_{21} + a_{22} \dots\dots + a_{2n}$		$a_{12} + a_{22} \dots\dots + a_{n2}$
C_n	$a_{n1} + a_{n2} \dots\dots + a_{nn}$		$a_{1n} + a_{2n} \dots\dots + a_{nn}$

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 7.

ولتوضيح كيفية حساب متجه الاحتمالات الأولية، وكذا مصفوفة الاحتمالات الانتقالية نقوم بالخطوات التالية:

➢ متجه الاحتمالات الأولية:

يشير متجه الاحتمالات الأولية إلى الحالات الممكنة للنظام ويكتب متجه الاحتمالات الأولية على الصيغة التالية:

$$X_i(X_1, X_2, \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots, X_n)$$

حيث $X_1, X_2, \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots, X_n$ تمثل الحالات المحتملة للنظام، ويتم حساب هذا الشعاع كما يلي:

$$X_i(\frac{a_1}{A}; \frac{a_2}{A}; \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots; \frac{a_n}{A})$$

X_i: حصة المؤسسة للفترة القادمة.

a: عدد الوحدات (الزبائن) في بداية الفترة.

A: مجموع الوحدات (الزبائن) في بداية الفترة.

➢ مصفوفة الاحتمالات الانتقالية:

هي مصفوفة ذات احتمالات شرطية للانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى في المستقبل وتتخذ مصفوفة الاحتمالات الانتقالية الشكل التالي:

$$P = \begin{bmatrix} P_{11} & P_{12} \dots & P_{1n} \\ P_{21} & P_{22} \dots & P_{2n} \\ \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots \\ P_{n1} & P_{n2} \dots & P_{nn} \end{bmatrix}$$

ولتوضيح كيفية تكوين مصفوفة الاحتمالات الانتقالية نقوم بالخطوات التالية:

➢ تحديد قوة احتفاظ كل مؤسسة:

أي قدرة المؤسسة على الحفاظ على أكبر نسبة من زبائنها، وتمثل قوة الاحتفاظ عناصر القطر الرئيسي لمصفوفة الانتقال ويتم حساب هذه القوة بموجب العلاقة التالية:

قوة احتفاظ المؤسسة = (عدد الوحدات في بداية الفترة . عدد الوحدات التي تخسرها خلال الفترة) /عدد الوحدات في بداية الفترة. وتظهر العلاقات مفصلة كما يلي:

$$P_{11} = \frac{a_1 \cdot (a_{11} + a_{21} + \cdots a_{n1})}{a_1}$$

$$P_{22} = \frac{a_2 \cdot (a_{12} + a_{22} + \cdots a_{n2})}{a_2}$$

$$P_{nn} = \frac{a_n \cdot (a_{1n} + a_{2n} + \cdots a_{nn})}{a_n}$$

➢ تحديد احتمال الخسارة:

أي احتمال خسارة كل مؤسسة من زبائنها إلى المؤسسات الأخرى، تمثل قوة الاحتفاظ عناصر مصفوفة الاحتمالات الانتقالية ما عدا عناصر القطر الرئيسي، ويتم حساب هذه القوة بموجب العلاقة التالية:

✓ احتمال الخسارة = عدد الوحدات الذين خسرتهم المؤسسة إلى المؤسسة الأخرى خلال الفترة /مجموع وحدات المؤسسة خلال الفترة.

وتظهر العلاقات مفصلة كما يلي:

$$P_{12} = \frac{a_{21}}{a_1} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots P_{1n} = \frac{a_{n1}}{a_1}$$
$$P_{21} = \frac{a_{12}}{a_2} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots P_{2n} = \frac{a_{n2}}{a_2}$$
$$P_{n1} = \frac{a_{1n}}{a_n} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots P_{n2} = \frac{a_{2n}}{a_n}$$

➢ خصائص مصفوفة الاحتمالات الانتقالية:

– هي مصفوفة مربعة.

– عدد الأسطر والأعمدة يمثل المؤسسات المتنافسة في السوق.

– قطر المصفوفة هو قوة الاحتفاظ أما باقي عناصر المصفوفة فهي احتمالات الخسارة.

– مجموع احتمالات الصف تكون مساوية للواحد.

➢ التنبؤ بالحصص السوقية: R

باستخدام مصفوفة الانتقال يمكن التنبؤ بحصة كل شركة في السوق في الفترة القادمة حيث يفترض تحليل "ماركوف" ثبات مصفوفة الاحتمالات خلال الفترة أو فترات التنبؤ، كما يفترض ثبات حجم السوق وأن سلوك الظاهرة في فترة قادمة يعتمد على سلوكها في الفترة السابقة لها مباشرة.

ولتحديد حصة كل شركة في الفترة القادمة نقوم بحساب جداء المتجه الأفقي الذي يمثل حصص المؤسسات خلال الفترة الأولى ومصفوفة الاحتمالات الانتقالية على النحو التالي:

$$R_i = X_i * P \Leftrightarrow R_i$$
$$= [\, X_1 \,;\, X_2 \dots;\, X_n \,] \begin{bmatrix} P_{11} & P_{12} \,.\, . & P_{1n} \\ P_{21} & P_{22} \,.\, . & P_{2n} \\ . & . \;.\;.\;. & . \\ . & . \;.\;.\;. & . \\ P_{n1} & P_{n2} \,.\, . & P_{nn} \end{bmatrix}$$

➢ تحديد الحصص في فترات التوازن:

يمكن تعريف حالة التوازن بأنها الحالة التي تصبح فيها الحصص التسويقية للمؤسسات ثابتة أي أنها لن تتغير في الفترات القادمة لعدم تمكن أي مؤسسة من تغيير حصتها التسويقية، ويمكن توضيح هذه الحالة رياضيا من خلال مصفوفة الاحتمالات الانتقالية التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

نفترض أولا أن حصة كل مؤسسة في فترة التوازن مساوية لحصتها في الفترة التي سبقتها مباشرة، لأن التغيير سيكون ضئيلا بحيث لا يؤثر رياضيا في تحديد الحصص لفترة التوازن ويتم تحديد وتكوين المعادلات التي تحدد حصص فترة التوازن كالتالي:

$$= \left[X_1^* \,;\, X_2^*; \dots\dots.;\, X_n^*\right]$$
$$[\, X_1^* \,;\, X_2^* \dots; X_n^* \,] * \begin{bmatrix} P_{11} & P_{12} \,.\, . & P_{1n} \\ P_{21} & P_{22} \,.\, . & P_{2n} \\ . & . \;.\;.\;. & . \\ . & . \;.\;.\;. & . \\ P_{n1} & P_{n2} \,.\, . & P_{nn} \end{bmatrix}$$
$$\Leftrightarrow$$
$$\begin{cases} X_1^* = X_1^* P_{11} + X_2^* P_{21} + \cdots\dots\dots\dots.+X_n^* P_{n1} \\ X_2^* = X_1^* P_{12} + X_2^* P_{22} + \cdots\dots\dots\dots.+X_n^* P_{n2} \\ \quad . \\ \quad . \\ X_n^* = X_1^* P_{1n} + X_2^* P_{2n} + \cdots\dots\dots\dots.+X_n^* P_{nn} \end{cases}$$

مع العلم أن مجموع الحصص يجب أن تساوي 1 أي:

$$X_1^* + X_2^* + \cdots\dots\dots\dots.+X_n^* = 1$$

ولتحديد قيم الحصص السوقية في فترة التوازن نقوم بحل جملة المعادلات، وللتأكد من صحة النتائج أي أنها تمثل حصص ثابتة للمؤسسات تقوم بالعملية العكسية أي:

$$[\, X_1^* \,;\, X_2^* \dots; X_n^* \,] * \begin{bmatrix} P_{11} & P_{12} \,.\, . & P_{1n} \\ P_{21} & P_{22} \,.\, . & P_{2n} \\ . & . \;.\;.\;. & . \\ . & . \;.\;.\;. & . \\ P_{n1} & P_{n2} \,.\, . & P_{nn} \end{bmatrix}$$
$$= \left[X_1^* \,;\, X_2^*; \dots\dots.;\, X_n^*\right]$$

وبذلك تستطيع المؤسسة التنبؤ بحصتها السوقية المستقبلية، من خلالها تتكون لها فكرة حول المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها جراء تقلباتها في المستقبل، باعتبار أن قرارها يصبح مبني على أسس علمية ومنهجية واضحة.

خاتمة:

لقد أصبح تحقيق عنصري البقاء والاستمرارية مرتبط في ظل هذه المخاطر بالقدرة على العمل بصفة حكيمة وذكية ومنظمة مع جملة المتغيرات والعوامل المتسارعة وكذا بصفة أكثر حيطة وحذر، قائمة على فعالية أكبر على استشراف المستقبل، بهدف ضمان تحقيق عنصر الأمان في ظل هذه الظروف المضطربة.

ان قطاع الصناعات الغذائية نظرا للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه في الحياة الاقتصادية من خلال دورها المتنامي في تحقيق أعلى معدلات النمو والتنمية، فرضت عليها سيرورة الأحداث وكثرة المخاطر ضرورة إيجاد أفضل السبل والطرق القادرة على الاكتشاف المبكر لإشارات الخطر، حيث وكما نعلم أنه كلما تم الكشف بسرعة عن الخطر كلما سهل تحديد طبيعته وتقييمه ومن ثم معالجته بطريقة فعالة، تمكنها من اكتساب خبرة مستقبلية في التعامل مع المخاطر المتشابهة، أي زيادة رصيد التعلم لديها.

فإدارة المخاطر في المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، يمكن أن تتدعم ببعض النماذج الإدارية المقدمة من طرف عدة علماء وهيئات مختصة في مجال كيفية التعامل مع المخاطر، وكذا بعض الأساليب الرياضية والإحصائية والتي تهدف إلى مساعدة متخذ القرار فيها، على معرفة وضعية المؤسسة في المستقبل والتنبؤ بالمخاطر التي يمكن التعرض لها.

نتائج الدراسة: تتجلى أهم النتائج التي يمكن التوصل اليها في العناصر التالية:

- ✓ تلعب النماذج الإدارية والأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن إتباعها في إدارة المخاطر داخل مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية، دورا كبيرا في مساعدة متخذ القرار فيها على التنبؤ بسلوك المخاطر محل الدراسة، ومن ثم تمكنه من رسم الاستراتيجيات العلمية المتبعة، فبالتالي فهي تؤدي دور جد فعال في السيطرة على المخاطر وتقليل من حدتها.
- ✓ يعتبر تحليل ماركوف طريقة حسابية وتحليلية تساعد المؤسسة على معرفة وضعها في المستقبل والتنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها.
- ✓ يساعد تحليل ماركوف المؤسسة على إدارة المخاطر التي قد تواجهها وذلك منة خلال اكتشافها قبل وقوعها.
- ✓ يمكن للمؤسسة إذا كانت قوية أن تحافظ على وضعيتها الجيدة من خلال البحث عن نقطة التوازن التي تكون لصالحها وذلك بالاعتماد على تحليل ماركوف.
- ✓ يتم تطبيق تحليل ماركوف في المؤسسات التي تتمتع بالقدرة على الحصول على المعلومات بشكل كبير لأن هذا التحليل يعتمد على دراسة واقع المؤسسة وترجمته في شكل نسب تمكنها من حساب قيم متغيراتها في المستقبل.
- ✓ تلعب اساليب التنبؤ الاحصائية دورا كبيرا في التنبؤ ودراسة سيرورة وحركية مختلف المخاطر التسويقية التي يواجهها قطاع الصناعات الغذائية في ولاية بومرداس.

توصيات الدراسة: يمكن ان نوصي من خلال هذه الدراسة بـ:

- التركيز على استعمال مختلف الاساليب والطرق الاحصائية والرياضية في عملية التنبؤ ومعالجة شتى المخاطر التسويقية التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في ولاية بومرداس.
- ضرورة بناء استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر تكون مبنية على تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية، وكذا تصور لمختلف السيناريوهات التي قد تكون عليها المخاطر مستقبلا بشكل يضمن لشركة النجاح والاستمرارية، فإدارة الأعمال اليوم أصبحت بكل المقاييس إدارة للمخاطر المتنوعة، والتي أصبحت عامل رئيسي في بيئة الأعمال المعاصرة.
- تطوير مختلف الأساليب والإجراءات المتخذة في إدارة المخاطر من خلال بناءها على قاعدة تكنولوجية جيدة تعتمد على مختلف نظم المعلومات المتطورة، وكذا على أحدث البرامج المستعملة للتوقع والتنبؤ بالخطر، بشكل ينعكس مباشرة على فعالية أعلى في التعامل مع مختلف المخاطر.
- إنشاء نظام لليقظة الاستراتيجية يكون هدفها الأساسي تحليل كل المستجدات الجديدة في بيئة الأعمال، وكذا رصد

وتوقع أي خطر قد يشكل حالة من عدم الاستقرار لهذه المؤسسات.

قائمة الهوامش والمراجع:

1) محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، نهج اقتصادي إداري لحل الأزمات، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، دون سنة الشر، ص53

2) طارق السويدان، أعظم أساليب التسويق الحديث، /http://ebdAA.WS/arcive- mainart.JSP.، 17- ماي-2011

3) محمود جاسم الصميدي، أحمد شاكر العسكري، مخاطر تنفيذ الأنشطة التسويقية في منظمات الأعمال، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2007، ص13.

4) محمد جوان إبراهيم، الأزمة التسويقية وكيفية التعامل معها، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2002، ص13.

5) OMAR Merlo, Gregory Whitweel, Toward a conceptual wnderstanding of the alleged décline of marketings influence within organisation, université of Melbourne, www.anzemac.com.Australia, 17-05-2011, P2.

6) محمد توفيق البلقينى، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتاب الأكاديمية، المنصورة، 2004، ص 18، 19.

-) Yvette veyret، les risques، Edition Cdu sedes، paris, 2003، p:167

8) محمد توفيق البلقينى، جمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق، ص 20.

9) نفس المرجع، نفس الصفحة.

10) Jackie, BOISSELIER, prévention et gestion des risques industriels dans l'entreprise, les éditions d'organisation, paris, 1979, p21

11) محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق، ص **21**.

12) بلعزوز بن علي، دور سلاسل ماركوف في التقليل من حدة المخاطر التي تهدد المؤسسات الاقتصادية، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة شلف، 25 -26 نوفمبر 2008، ص 5.

13) نفس المرجع، نفس الصفحة.

14) محمد عبيدات، بحوث العمليات في العلوم التجارية، مركز يزيد للنشر، عمان، 2005، ص 349.

15) جدي طارق، استخدام نماذج المحاكاة في تحليل وإدارة المخاطر، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص

نحو تبني إدارة المعرفة في تأهيل قوى البيع لتحسين الإبداع لدى المؤسسات الصناعية الجزائرية

د/ بن عروس جمال
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الحاج لخضر باتنة

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى محاولة تسليط الضوء على أحد أهم المفاهيم الحديثة في تسيير المؤسسات وهو منهج إدارة المعرفة الذي يركز على تأهيل رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، الزبوني)، وذلك وفق عمليات إدارة المعرفة المتمثلة في الثقافة التنظيمية والمعرفة الإلكترونية والقيادة، حيث سيتم التخصص في تنمية معارف رأس المال البشري المتمثل في قوى البيع الموجهة مباشرة لتصريف منتجات المؤسسات الصناعية الذي يتميز بالاعتماد الكبير على الاتصال والتفاوض من أجل إقناع المشترين والمؤسسات الإنتاجية بالسلع التي يعرضونها، بالإضافة إلى أن مبادئ إدارة المعرفة تساهم في رفع مستوى الإبداع لدى المورد البشري للمؤسسة، وهذا ما سوف يتم استعراضه من خلال هذا المقال.

الكلمات المفتاح: إدارة المعرفة، قوى البيع، المؤسسات الصناعية، المنتجات الصناعية، رأس المال الفكري

I-تمهيد:

خلال السنوات القليلة الماضية شهد العالم الكثير من التحولات والتغيرات في العديد من المجالات ومن بين هذه المجالات مجال الاقتصاد والتسيير الذي انعكست عليه ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما أدى إلى تغيير المفاهيم وتطورها، هذا التطور مس جل المفاهيم والنظم الإدارية.

تعد الإدارة التسويقية من بين هذه الإدارات التي وجب عليها التكيف مع هذه التغييرات لما لها من دور هام في إنجاح المؤسسات ومواجهة المنافسة وضمان الاستمرارية والنمو، حيث تعتبر حلقة الوصل بين المعادلة مؤسسة – زبون.

ومع انفتاح الجزائر على الاستثمار وافساح المجال للمؤسسات الاجنبية للدخول الى الاسواق الوطنية، بالإضافة الى القاعدة الاقتصادية الجديدة التي تنظم الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية والتي تقضي بضرورة التسيير والادارة من قبل القدرات البشرية الوطنية.

يعتبر القطاع الصناعي أحد ركائز بناء الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تزويد المؤسسات الانتاجية والاستهلاكية بالآلات والمعدات والسلع التي تقوم بالإنتاج أو تدخل ضمن مركبات المنتجات، لذا اضحى من الضروري العمل على تنمية راس المال المعرفي البشري حيث تمثل قوى البيع أحد عناصره وهذا من اجل المساهمة في تنمية قدراته الابداعية بهدف اعطاء قيمة مضافة للمؤسسات الوطنية التابع لها.

ما مدى مساهمة ادارة المعرفة في تأهيل قوى البيع لتحسين الابداع لدى المؤسسات الصناعية الجزائرية؟

حيث يتم الاجابة عن الاشكالية من خلال النقاط التالية:

- **ماهية المعرفة وادارة المعرفة.**
- **ماهية المؤسسات الصناعية**
- **مفهوم ادارة المبيعات وقوى البيع.**
- **تنمية المهارات المعرفية لرجال البيع في المؤسسات الصناعية.**
- **اسس بناء راس المال الفكري لقوى البيع وطرق تنشيطه في المؤسسة الصناعية.**
- **أثر تنمية راس المال الفكري لقوى اليع على الابداع في المؤسسات الصناعية.**

1-ماهية المعرفة وادارة المعرفة

تعد المعرفة من أهم الموارد لأي مؤسسة أعمال تسعى للاستمرار والنجاح في السوق، إذ أن التمكن من المعرفة والمعلومات يعتبر العامل الأكثر أهمية لهذا الاستمرار والنجاح.

1-1. تعريف المعرفة: لقد تعددت تعاريف المعرفة ومنها:

- عرفت **المعرفة** بأنها معلومات أو حقائق يمتلكها الشخص في عقله عن شيء ما [1].

- عرفت **المعرفة** على انها معلومات تمت معالجتها وهي خلاصة تجميع وترتيب المعلومات بشان موضوع معين في مرحلة معينة، وهي اكثر قيمة وفائدة وبها يتم اتخاذ القرار[2].

أما بالنسبة للغة الفرنسية فيطلق على مصطلح **المعرفة** بـ " **connaissance** وهي عبارة عن المعلومات المفهومة أي المستوعبة والتي تسمح ببلوغ نشاط ما"[3].

مما سبق نلاحظ أن هناك تعددا وتنوعا في تحديد مفهوم المعرفة والمناهج التي تناولت ذلك، وعليه يمكن تعريف المعرفة على أنها حصيلة امتزاج وتفاعل خفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، وتتم عملية المزج داخل عقل الفرد لتنتج بعده المعرفة التي توصل لأفضل النتائج والقرارات واستخلاص مفاهيم جديدة ومن ثم يتم بناء فكري ينشأ عن طريق قوة العقل البشري.

لقد قدمت تصنيفات عديدة من قبل المختصين في إدارة المعرفة، وفي المقدمة يرد التصنيف الأقدم والأهم للمعرفة قدمه **ميشيل بولاني (M.polany)** في الستينات، حيث ميز بين المعرفة الضمنية والصريحة ويعتبر هذان النوعان الأكثر استخداما وسوف نتطرق اليهما كالاتي:

– **المعرفة الصريحة:** وهي المعرفة الرسمية، القياسية، المرمزة، النظامية، الصلبة، المعبر عنها كميا، وقابلة للنقل والتعليم، وتسمى أيضا المعرفة المتسربة لإمكانية تسربها إلى خارج المؤسسة ونجدها في أشكال الملكية الفكرية المحمية قانونا، مثل براءات الاختراع، حقوق النشر، الأسرار التجارية.... الخ، كما نجدها مجسدة في منتجات المؤسسة وخدماتها، أدلة وإجراءات العمل، وخططها ومعايير تقييم أعمالها[4].

– **المعرفة الضمنية:** وهي المعرفة غير الرسمية، الذاتية، والمعبر عنها بالطرق النوعية والحدسية صعبة النقل والتعليم، وتسمى المعرفة الملتصقة والتي توجد في فكر الأفراد والفرق داخل المؤسسة وهذه المعرفة التي تعطي خصوصية للمؤسسة وهي الأساس في قدرتها على إنشاء المعرفة[5].

1-2. إدارة المعرفة: تعتبر إدارة المعرفة قديمة وجديدة في نفس الوقت، فقد درج الفلاسفة على الكتابة في هذا الموضوع منذ آلاف السنين ولكن الاهتمام بالمعرفة في أماكن العمل هي جديدة نسبيا ومن المؤكد أنه قد كتب عن هذه العلاقة منذ منتصف التسعينيات من القرن المنصرم، ففي عام 1970 وفي المؤتمر الأمريكي الأول أشار **ادوارد فراينبوم** إلى عبارته الشهيرة " المعرفة قوة "، ومنذ ذلك الوقت ولد حقل معرفي جديد أطلق عليه " هندسة المعرفة " ومع ولادته استحدثت سيرة وظيفية جديدة هي مهندس المعرفة، وفي عام 1998 ظهر حقل جديد آخر نتيجة لإدراك أهمية المعرفة في عصر المعلومات وهو "إدارة المعرفة" وقد تبع هذا التطور تغيير في عناوين الدوريات المتعلقة بالموضوع، من بينهم كمثال تغيير عنوان مجلة **ادارة وإعادة الأعمال** إلى مجلة **إدارة ومعالجة المعرفة** واصبحت من المواضيع الساخنة والأكثر ديناميكية في الإنتاج الفكري في الإدارة[6].

1-2-1. تعريف إدارة المعرفة: لقد تعددت المفاهيم حول إدارة المعرفة رغم تشابه معظمها ولكن الإكثار منها كان طريقة جيدة لتوسيع المدارك للاستيعاب الأفضل لمعنى هذا النوع من الإدارة وفيما يلي أحد اهم التعاريف لإدارة المعرفة:

إدارة المعرفة تمثل التركيب بين المعارف والخبرات في مراحل الإنتاج والتنظيم من اجل بناء القيمة.

1-2-2. مراحل إدارة المعرفة: تمر عملية تطبيق إدارة المعرفة ببعض المراحل المختلفة على الرغم من أن لكل مرحلة أهدافها وغاياتها ويتم عرضها فيما يلي:

– **مرحلة المبادأة**(المبادرة)**:** في هذه المرحلة تدرك المنظمة أهمية إدارة المعرفة بالنسبة لإدارتها وحاجات العملاء المرتكزة على المعرفة في تطبيق منظور إدارة المعرفة.

– **مرحلة الانتشار**(النشر)**:** تحاول المنظمة في هذه المرحلة البدء في استثمار وضع البنية الأساسية للمعرفة.

– **مرحلة التكامل** (التكامل الداخلي)**:** تحاول المنظمة في هذه المرحلة النظر إلى أنشطة المعرفة على أنها أنشطة يومية لديها، وتركز الإدارة على التكامل الداخلي للمعرفة من خلال التكامل والتمويل المعرفي طبقا لمستوى متطلبات السوق بالإضافة الى هيكلة المعرفة ورسم خارطتها.

– **مرحلة التداخل** (التكامل الخارجي)**:** تعتبر هذه المرحلة من مراحل إدارة المعرفة التي تمثل التكامل الخارجي حيث تحاول المنظمة أن

تتكامل مع بعض المنظمات والأفراد الخارجيين عنها، مثل المورد 2-1. والعملاء والمؤسسات البحثية والجامعات الأخرى.

1-2-3.مفهوم رأس المال الفكري: يعد (ralph stayer) مدير مؤسسة (johnsonville) للأطعمة أول من أطلق عبارة رأس المال الفكري وذلك في عام 1990 حيث قال " في السابق كانت المصادر الطبيعية، أهم مكونات الثروة القومية وأهم موجودات الشركات بعد ذلك أصبح رأس المال متمثلا بالنقد والموجودات الثابتة هو أهم مكونات الشركات والمجتمع 2-2. أما الآن فقد حل محل المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال الفكري الذي يعد أهم مكونات الثروة القومية وأغلى موجودات الشركات" [7]، ولقد تعددت التعاريف المتعلقة براس المال الفكري ومن اهمها:

– ينظر اليه بأنه قدرات متميزة يتمتع بها عدد محدود من الأفراد العاملين بالمؤسسة، تمكنهم من تقديم إسهامات فكرية تمكن المؤسسة من زيادة إنتاجيتها وتحقيق مستويات أداء عالية مقارنة بالمؤسسات المماثلة.

1-2-4. علاقة رأس المال الفكري بإدارة المعرفة: يمكن ان تظهر العلاقة بين رأس المال الفكري وادارة المعرفة من خلال ان كلاهما معتمد على الاشخاص وقوة دماغ الأفراد، وعلى هذا الأساس فإن أولى مهام إدارة المعرفة هي:

– مسؤوليتها عن استخراج المعرفة الضمنية لرأس المال الفكري من خلال إجراء المحاورة عن طريق تحقيق لقاءات تجمع النخبة التي تمثل رأس المال الفكري، وخلق بيئة تسمح بالتحاور وبالتالي نقل الخبرات من شخص لآخر.

– قيام ادارة المعرفة باستثمار معطيات رأس المال الفكري وتطبيقها مباشرة لكسب الريادة وتحقيق التفوق التنافسي وغلق الأبواب بوجه المنافسين لاستثمار هذه المعطيات.

2-ماهية المؤسسات الصناعية

الصناعة مصطلح يكاد يرادف القطاع الاقتصادي في الاصطلاح الحديث وهو يشير أصلا إلى الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ولكنه اليوم يشمل أيضا تقديم أي خدمة أو منتج مقابل ربح، مثلا الصناعة المصرفية.

تعريف المؤسسات الصناعية: المؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة، تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث تعبر المؤسسة عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة [9]، أي أن المؤسسات الصناعية هي المؤسسات المتخصصة في إنتاج المنتجات الصناعية ووسائل الإنتاج وتتميز بالضخامة والتفرع وتحتاج إلى أموال كبيرة وتوفير مهارات وكفاءات عالية.

تصنيف المؤسسات الصناعية: يمكن تصنيف المؤسسات الصناعية على انها مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وصناعية مختلفة (صناعات تحويلية)، بالإضافة إلى صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها (الصناعات الاستخراجية) [8].

3-دراسة إدارة المبيعات وقوى البيع

أصبح لإدارة المبيعات في وقتنا الحاضر ضرورة وأهمية أكبر من السابق، هذا يعود لزيادة دورها في تحقيق أهداف المؤسسة، إذ أصبحت تمثل أهم وسائل تصريف السلع والخدمات الى الزبون وبطريقة ترضيه وتكسب ولاءه وبالرغم من أن هذه الإدارة موجودة منذ القدم، فعبارة إدارة المبيعات لاقت رواجا ومعرفة واهتماما منذ 1920، حيث أنها تطورت مع تطور نظم الاتصال والتطورات التكنولوجية، لتصبح ضمن هيكل تنظيمي مستقل لها مدير وإدارة وقوى خاصة بها من قوى بيع وعناصر البيع الشخصي.

3-1. مفهوم إدارة المبيعات: يمكن تعريف إدارة المبيعات على النحو التالي[10]:

– **إدارة المبيعات** هي الجهة المسؤولة عن القيام بأعمال التخطيط، التنفيذ، والرقابة على برنامج البيع الشخصي المصمم لإنجاز وتحقيق الأهداف البيعية للمنظمة.

– **إدارة المبيعات** هي الجهة التي تدير وظيفة البيع الشخصي الذي يشكل نشاطا أساسيا في المزيج التسويقي والترويج والبيع لأي مؤسسة، كما يتضمن الدور الذي تمارسه إدارة

المبيعات على نشاطات ووظائف مثل التخطيط، توجيه النشاط البيعي، الرقابة والتقييم للأعمال البيعية المنجزة وإدارة القوة البيعية[11].

3-2. ماهية قوى البيع: لقد اختلفت المفاهيم حول معنى القوى البيعية وهذا راجع لموقعها الاستراتيجي في المؤسسة وحتى نوضح هذا الإبهام سوف نتطرق لبعض التعريفات، حيث تعرف على أنها [12]:

- جميع الموظفين داخل وخارج المؤسسة المسؤولين عن وظيفة المبيعات.

- هي مجموعة من الأشخاص، يشتركون بمهمة أساسية تعد القاسم المشترك بينهم، وهي بيع أو السعي إلى بيع منتجات المؤسسة بفضل الاتصال المباشر مع العملاء المحتملين، الموزعين، ومؤثري الشراء[13].

ومنه فان **القوى البيعية** تتمثل في تنظيم محكم يتكون من مجموعة من الأشخاص الذين أسندت لهم مهمة تقريب المنتج من المستهلك النهائي من جهة ومن جهة أخرى البحث عن رغبات واحتياجات الزبائن.

3-3. مفهوم البيع الشخصي: لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالبيع الشخصي ويمكن إيجاز البعض منها فيما يلي [14]:

- يعرف **البيع الشخصي** على أنه التقديم الشخصي والشفهي لسلعة أو خدمة أو فكرة بهدف دفع الزبون نحو شرائها أو الاقتناع بها.

- كما يعرف بأنه العملية المتعلقة بإمداد المستهلك بالمعلومات وإغرائه أو إقناعه بشراء السلع والخدمات من خلال الاتصال الشخصي في موقف تبادلي.

4-تنمية القدرات المعرفية لقوى البيع في المؤسسات الصناعية

بحكم العلاقة المباشرة التي تربط رجل البيع بالزبائن أصبح من الضروري تنمية مهاراته المعرفية الاتصالية والتفاوضية لما لها من أهمية وضرورة بالغة في نجاح عمليات البيع وكسب رضا وولاء الزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد، من خلال التفاوض الفعال، كما ان الاتصال المعرفي الجيد يؤدي إلى إنجاح الصفقات وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة الصناعية التي تركز على مهارات رجال البيع.

4-1.تنمية المهارات الاتصالية لقوى بيع المؤسسة الصناعية: وذلك من خلال ما يلي[15]:

- محاولة بناء بيئة مشجعة للاتصال وذلك من خلال الثقة المتبادلة بين المدير وأعضاء الفريق والحد من حواجز السلطة الرسمية.

- التخطيط للاتصالات مع الآخرين من خلال توقع المواقف الاتصالية ومحاولة معرفة ردود الأفعال المتوقعة للآخرين.

- تكرير عملية الاتصال عند الضرورة وذلك في الحالات غير الروتينية والمهام الجديدة.

- تشجيع المعلومات المرتدة من خلال الاجتماعات وتبادل وجهات النظر، وكذا تشجيع الاستفسارات والأسئلة والأخذ بالمبادرة في السؤال.

- تعلم مهارات الإصغاء من خلال التركيز والاهتمام، والتجاوب والتشجيع، عدم إطلاق أحكام مبدئية وعدم المقاطعة.

4-2. طرق تنمية المهارات التفاوضية لرجل البيع: يتم تنمية المهارات التفاوضية لقوى البيع من خلال مجموعة من الاساليب ومنها:

- تنمية مهارات الاستماع والإنصات، تنمية مهارات التحدث، تنمية مهارات التأثير والإقناع.

- تنمية مهارات تحديد البدائل، تنمية مهارات تحديد القوة والنفوذ النسبي حيث من المهم أن يتعرف المفاوض على نقاط القوة ونقاط الضعف لديه وكذلك الحال بالنسبة للطرف الآخر.

- تنمية مهارات التوظيف الجيد للمعلومات، **تنمية** مهارات إنشاء العلاقات وكسب التعاون.

4-3. التأهيل المعرفي لرجل البيع: نظرا لأهمية وضرورة كل من التدريب وتقييم الأداء في التأهيل المعرفي لرجل البيع في المؤسسات الصناعية فإنه من الضروري تطبيق مبادئ إدارة المعرفة على هذه العناصر، حيث تعتمد فاعلية التدريب وتقييم الاداء على عناصر أساسية تتمثل في[16]:

- التطبيق العلمي والمعرفي: لابد من ضرورة توافر الفرص للمشاركين في البرنامج التدريبي لتطبيق ما يتعلمونه في المناخ المشابه للمناخ الوظيفي حتى يمكن تعديل الانحرافات

وتوجيه المسار التطبيقي ليتناسب مع الهدف من العملية التدريبية.

– التركيز والانتباه :وهو استخدام أكبر قدر ممكن من الحواس لاستقبال كل ما هو جديد من معارف ومهارات وخبرات وهذا يرتبط بقدرة القائمين على العملية التدريبية ومهاراتهم في توصيل المعارف وتعديل الاتجاهات بالأساليب والطرق المناسبة.

– الدقة في استقبال المعلومة: إن الدقة في استقبال المهارات والمعارف المطلوب التدرب عليها يساهم بشكل كبير في القدرة على استيعابها والعمل على تطبيقها بما يساهم في تنسيق الأداء.

5. أسس تنمية رأس المال الفكري البشري لقوى البيع

سوف نستعرض من خلال هذا العنصر اهم الاسس والمتطلبات لتنمية راس المال الفكري البشري لقوى البيع.

5–1.مكونات رأس المال الفكري البشري لقوى البيع: ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (01) الاتي:

الشكل (01): مكونات رأس المال الفكري البشري لقوى البيع

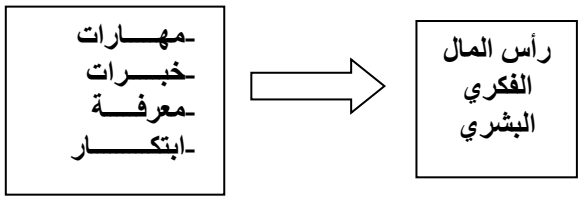

المصدر: من اعداد الباحث.

يمكن من خلال الشكل (01) أن نستنتج أن:

– **رأس المال الفكري البشري:** ويعبر عنه دائما بالمهارات والمعرفة التي يمتلكها العاملون والمستخدمون بالمؤسسة ويعتبر هذا المكون من أكثر المكونات إشكالية من حيث عمليات القياس بالنسبة للمحاسبين حيث لا يتلاءم مع التكاليف المادية الثابتة والمتغيرة 17.

5–2. متطلبات رأس المال الفكري البشري: يتطلب بناء رأس المال الفكري البشري مجموعة من الشروط والظروف المتمثلة في:

– إنشاء محيط وإطار معرفي من خلال تهيئة الأرضية المناسبة على الصعيد الخاص بتكنولوجيا المعلومات وإعادة النظر في الإجراءات والقوانين السائدة لكي تأخذ بعين الاعتبار متطلبات تكوين الأقطاب المعرفية.

– يجب توفر جامعات ومراكز بحث رائدة مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية المحورية، وان يكون هناك تعاون كبير بشأن إنشاء وتكوين المعرفة والاستفادة منها.

– ضرورة إيمان المؤسسات الصناعية بان العصر الحالي هو عصر المعرفة وليس بيئة تنافسية قائمة على أساس تقديم منتجات وتحقيق أرباح في السوق.

– التركيز على العناصر الجوهرية لرأس المال الفكري للمؤسسة الصناعية فيجب أن يكون لكل مؤسسة مكونات معرفية وأصول فكرية تختلف عن المؤسسات الأخرى.

– التركيز على حسن إدارة المورد المعرفي الموجود أصلا لدى المؤسسة الصناعية قبل تشتيت الجهود في اقتناء أصول معرفية إضافية جديدة.

– تنمية قدرة تشخيص هوية الأصول المعرفية الحقيقية، حيث نجد الإشكالية تتجسد في اعتبار الإدارة العليا نفسها أو بعض الحلقات فيها موردا معرفيا وحيدا في المؤسسة والذي يولد الإحباط عند الأصول المعرفية الأخرى.

5–3.اليات بناء راس المال الفكري البشري لقوى البيع في المؤسسة الصناعية: وتوجد آليتان لبناء راس المال المعرفي هما آلية الاستقطاب وآلية الصناعة وذلك كما يلي[18]:

5–3–1.استقطاب رأس المال الفكري لقوى البيع: ينبغي أن تكون هناك استراتجيات واضحة كأساس لاستقطاب القدرات العقلية ويكون ذلك كما يلي:

– استقطاب العقول من سوق العمل: حيث يتطلب من إدارة الموارد البشرية أو من لجان متخصصة في هذه الإدارة لمتابعة العقول البراقة والنادرة لغرض جذبها واستقطابها كمهارات وخبرات متقدمة تستفيد منها المؤسسة في زيادة رصيدها المعرفي الذي ينعكس في زيادة عمليات الابتكار والإبداع باستمرار.

– شجرة الكفايات: إحدى تقنيات إدارة الموارد البشرية وتمثل مخطط يوضح المهارات والخبرات والمعارف المطلوبة للمؤسسة فضلا عن سيرتهم الذاتية من أجل تحديد المزيج

الصحيح من الأفراد المطلوبين إذ أنها تسهل استخدام أسواق الموارد البشرية (الاستقطاب الالكتروني) لرأس المال الفكري.

– مراجعة مؤسسات المعرفة والتعلم: تركز هذه الاستراتيجية على أن المؤسسات التعليمية (مدارس، معاهد كليات، جامعات) تعد مصدرا مهم لاكتشاف المواهب واستقطابهم.

5-3-2. صناعة رأس المال الفكري لقوى البيع في المؤسسة الصناعية: يمثل ضرورة صناعة رأس المال الفكري أمرا في غاية الأهمية لأنه يمثل مصدرا للميزة التنظيمية، التي تمثل تراكم إمكانيات مؤسسة ما لابتكار المعرفة والمشاركة فيها ما يتطلب استخدام طرائق واستراتيجيات فاعلة نذكر منها ما يلي:

– خريطة المعرفة: وتركز على نوع المعرفة التي تأمل بمشاركتها، ومع من؟ وأين يمكن أن نجدها؟ وعلى هذا الأساس فان المؤسسة الصناعية ترسم خريطة المعرفة للتعرف على محفظة المعرفة فيها، ومستوى الفجوة بداخلها، بالإضافة إلى تحديد المركز المعرفي للمؤسسة مقارنة بمنافسيها.

– بناء الأنسجة الفكرية: وتشمل تشكيل فريق يشبه نسيج العنكبوت يشارك فيه مجموعة ابتكارية تتفاعل وتتعلم من بعضها البعض ثم تنحل عند انتهاء المشروع، ليشكل مشروع آخر بمجموعة ابتكارية أخرى وهكذا.

– القيادة الذكية: وتعني مدير ذكي يركز على التعلم المنظمي، وقادر على ممارسة أسس التقدير الفعال بما في ذلك الاستمرار، الفورية، الإقناع، التقدير.

5- 4.طرق تنشيط رأس المال الفكري لقوى البيع: يلعب رأس المال الفكري بعناصره المختلفة دوراً هاماً في نجاح المؤسسة الصناعية في الوقت الحاضر، حيث أنه يميز المؤسسات التي يمكنها تقديم منتجات جديدة وبشكل أفضل مع تقديم ابتكارات لمنتجاتها وخدماتها بمعدلات سريعة، ويؤكد ذلك ما ظهر من نتائج استقصاء رؤساء مجال إدارة المؤسسات الصناعية كبيرة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أكدوا أن رأس المال الفكري يعتبر أكثر الأصول أهمية، ويعد أساس النجاح في القرن الحادي والعشرين، لذا يجب المحافظة عليه لأنه يشكل ما يلي[19]:

– ميزة تنافسية: تبحث المؤسسة الصناعية اليوم عن ميزة تنافسية تميز السلع والخدمات التي تنتجها عن غيرها، مما يجعل المستهلكين أو المستفيدين يقبلون على التعامل معها، حيث تمثل المهارات الاتصالية والتفاوضية لرجال البيع الميزة التنافسية المستدامة.

– ثروة كبيرة: يعد رأس المال الفكري الآن ثروة كبيرة بالنسبة للمؤسسات وتأتي هذه الثروة من مصادر متعددة، أولها أن الإنسان في الثمانين من عمره لا يفقد أكثر من 3% من قدرته الدماغية وهذه يعني أن 97% من القدرة الدماغية ستبقى حيوية فعالة وهذه لإنسان عادي فكيف الحال لرأس مال فكري، أما المصدر الثاني لكونهم ثروة هو قدرتهم على تسجيل القدرة على الاقناع واضافة القيمة.

– نفقات عالية: يتطلب موضوع الحصول على رأس المال الفكري وتنميته، كلفة عالية جدا تتحملها المؤسسات وتنفق هذه الكلفة في الجوانب الآتية: الاختيار، التعيين والاستئجار، التدريب وصقل المعارف والمهارات انطلاقا من هذا يظهر ضرورة المحافظة على رأس المال الفكري لأنه يمثل كلفة عالية قد تخسر المؤسسة في أي لحظة إذا لم تحسن المحافظة عليهم.

– عامل بقاء :يمثل وجود رأس المال الفكري والمتمثل في قوى البيع في المؤسسة الصناعية والمحافظة عليه عاملا مهما لبقائها واستمرارها في عالم الأعمال، لأنهم يمثلون النخبة الممتازة التي تكونت لديها الخبرة العلمية والعملية المتراكمة، حيث إن بقاء مؤسسات المتنافسين واستمراريتها في الأجل الطويل رهن بقدرة كل منها على قوة رجال البيع في تطوير العلاقة مع العميل.

كل ما تقدم ذكره يحققه رأس المال الفكري لقوى البيع في المؤسسة الصناعية لأنه يمثل الموجودات التنافسية القادرة على المحافظة على مستوى متفوق للمعرفة داخل المؤسسة، وفي الوقت ذاته تدعم الاستخدام العلمي للمعلومات بشكل يعزز أداء المؤسسة ويجعلها قادرة على الاستجابة لبيئة المنافسة دائمة التغيير.

كما انه لابد من تنشيط رأس المال الفكري وتطويره للحصول على المساهمات الابتكارية والإبداعية المتميزة في مجال إنتاج المؤسسة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على نظيراتها في سوق

المنافسة، ولبلوغ ذلك هناك عدد من الطرق الكفيلة بذلك ونذكر منها:

– عصف الأفكار: تعتمد على تكوين مجموعة بحدود (5–10) أفراد، يكون أحد الأفراد قادرا على الإثارة والإبداع وخلق الجو المناسب ويعين رئيس الجلسة، تتبع الخطوات التالية (توضيح المشكلة/كيفية العمل والسلوك/ تنقية الأفكار).

– السينكتيك: تعتمد على تكوين جماعات من (5–7) أفراد، تعيين خبير المجموعة ويكون عارفا بالمشكلة تتبع الخطوات التالية (تعيين المشكلة/ جعل الغريب مألوفا/فهم المشكلة/جعل المألوف غريبا) ثم تقديم الحلول واختيار ما يناسب المعايير المحددة مسبقا.

– حلقات السيطرة النوعية: تمثل مجموعة من رجال البيع يلتقون بمحض إرادتهم ساعة في الأسبوع لمناقشة مشكلات العمل وإيجاد الحلول المناسبة.

– الإدارة على المكشوف: وهو منهج حديث في الإدارة وطريقة جديدة للتفكير من خلال استخدام المعلومات الموجودة في أذهان الأفراد.

– الجماعات الحماسية: مجموعات صغيرة من الأفراد تكون نشيطة وتحب الانجازات العالية في العمل والمخاطرة والمغامرة والمهمات الصعبة.

– العمل على تطوير الفهم المشترك على مستوى القادة ثم التحول تدريجيا على مستوى المؤسسة ككل بالإضافة إلى التركيز على وجود دافع قوي وهدف واضح يمكن لأي شخص فهمه وتبنيه بسهولة.

6. أثر تنمية رأس المال الفكري البشري لقوى البيع تحسين الإبداع

سوف نستعرض في هذا المحور اهم المفاهيم المرتبطة بالإبداع وأثر تنمية راس المال الفكري لقوى البيع على تنشيط مهارات الابداع في المؤسسة وذلك كما يلي[20].

6–1. مفهوم الإبداع: لقد تعددت واختلفت التعاريف المتعلقة بالإبداع وهذا نظرا لان كل تعريف يركز على جانب من جوانب الابداع وسوف نحاول فيما يلي عرض اهم هذه التعريفات:

– **الابداع** هو الخروج عن التفكير والمعرفة التقليدية مما قد ينتج عنه اكتشاف أفكار أو نظريات أو اختراعات أو أساليب عمل جديدة ومتطورة ومقبولة ومناسبة لظروف وإمكانات المنظمة وبما يساعدها على التكيف والتفاعل مع كافة المتغيرات وتحسين إنتاجيتها وتطوير مستوى أدائها وأداء العاملين بها، ان هذا التعريف يركز على الجانب الاداري من الابداع.

– **الابداع** هو التعبير عن الابتكار والتجديد والذي يقف على العكس من الاتباع والتقليد، فهو نتاج العقل البشري ان هذا التعريف يركز على الجانب العقلي البشري للإبداع.

من خلال ما سبق يمكن القول ان الابداع المعرفي يختص به المورد البشري حيث يقوم بتوليد افكار جديدة وتحويلها الى ابتكار ومع استخدام الوسيلة سوف تتحول الى ابداع.

6–2. مستويات الإبداع: توجد مستويات عديدة للأبداع في المنظمة وسوف نقتصر فيما يلي على الجانب الوظيفي لتحديد مستويات الابداع:

6–2–1.الإبداع على المستوى الفردي: بحيث يكون لدى الافراد دافعية ابداعية لتطوير العمل وذلك من خلال خصائص فطرية يتمتعون بها كالذكاء والموهبة، أو من خلال خصائص مكتسبة كحل المشكلات مثلا، وهذه الخصائص يدعمها التدرب وينميها بالاعتماد على ذكاء الفرد وموهبته.

6–2–2.الإبداع على مستوى الجماعات: بحيث تكون هناك جماعات محددة في العمل تتعاون فيما بينها لتطبيق الافكار التي يحملونها وتغيير الشيء نحو الافضل.

6–2–3.الإبداع على مستوى المنظمات: فهناك منظمات متميزة في مستوى ادائها وعملها وغالبا ما يكون عمل هذه المنظمات نموذجيا ومثاليا للمنظمات الاخرى، وحتى تصل المنظمات الى الابداع لابد من وجود ابداع فردي وجماعي.

6–3.أثر الثقافة التنظيمية لقوى البيع على تحسين الإبداع في المؤسسة الصناعية: ان المنظمة المتعلمة التي تعتمد

التعلم التنظيمي فهو يساهم بشكل فعال في ايجاد وبناء راس المال الفكري لقوى البيع بمختلف انواعه ويمكن توضيح ذلك من خلال[21]:

6-3-1. تعريف الثقافة التنظيمية: وهي مجموعة القيم والمعتقدات والأحاسيس الموجودة داخل المنظمة والتي تسود بين العاملين مثل طريقة تعامل الأفراد مع بعضهم البعض، وتوقعات كل فرد من الأخر ومن المنظمة وكيفية تفسيرهم لتصرفات الآخرين، ويتطلب تطبيق إدارة المعرفة في أية منظمة أن تكون القيم الثقافية السائدة ملائمة ومتوافقة مع مبدأ الاستمرار في التعلم وإدارة المعرفة، وأن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة لروح الفريق في العمل، وهناك عوامل تساعد على إدخال مفهوم إدارة المعرفة في المنظمة، وهى بالتالي تمثل عوامل ايجابية لإدارة المعرفة في المنظمات ويقصد بها الثقافة التي تشجع وتحث على العمل بروح الفريق وتبادل الأفكار ومساعدة الآخرين، والقدوة والمثل العليا للقيادة الفعالة التي تعتني بالمعرفة والعوامل التي تساعد وتحفز على تبنى مفهوم إدارة المعرفة، كما توجد عوامل تؤثر سلباً في تبنى المنظمة لإدارة المعرفة، ولذلك ينبغي التخلص منها أولاً قبل محاولة إدخال هذا المفهوم في المنظمة مثل الاعتقاد بأن معرفة رجال البيع نفسهم لا قيمة لها، وعدم فهم المعنى الحقيقي لإدارة المعرفة.

6-3-2. مساهمة الثقافة التنظيمية في تحسين الإبداع المعرفي لقوى البيع: يمكن ان تساهم الثقافة التنظيمية للمؤسسة الصناعية التي تنتهج اسلوب ادارة المعرفة في تنمية راس مالها الفكري لقواها البيعية في تنشيط الابداع المعرفي من خلال الاعتبارات الاتية:

- أن تضع تصوراتها المستقبلية بتعاون مع خبرات ومهارات رجال البيع التابعين لها.
- وضع نماذج لتطوير المؤسسة والتي تنقلها من واقعها إلى مرحلة الطموح والتطور.
- أن ترافق خطواتها التطويرية معززات للسلوك المتطور وأن يحس رجال البيع بالنتائج الإيجابية لإبداعاتهم وأفكارهم وسلوكياتهم المتجددة والمبدعة ويكون ذلك بالترقيات والمكافآت...الخ.
- توفر قنوات الاتصالات المفتوحة التي تسمح بنقل المعلومات المرتدة والسماح لكل المستويات بتوصيل ما لديها من أفكار أو تحفظات.
- الدعم أو كما يسمى بالضوء الأخضر من قبل القيادات الإدارية والجهات المسؤولة لذوي الاختصاصات وأن تستبعد الخوف والقلق والتردد في نفوسهم وتطمئنهم بأنهم ليسوا وحدهم وأن الفشل –لو حدث –سيكون خطوة لنجاحات قادمة.

بالإضافة الى ما سبق فانه يمكن للثقافة التنظيمية ومن خلال مفهوم العصف الذهني ان يساهم في تحسين مقدرة رجال البيع الابداعية وهذا من خلال تعزيز التعلم الذاتي، وتنمية روح التعاون على توليد حلول جديدة ومتعددة للمشكلات الادارية.

6-4. أثر المعرفة الإلكترونية على تحسين الإبداع في المؤسسة الصناعية: تعد المعرفة الالكترونية من اهم الوسائل التي تعتمدها المنظمات من اجل تنمية مهارات ومعارف القوى البيعية المتوفر لديها.

6-4-1. مفهوم المعرفة الإلكترونية: لقد تعددت تعاريف المعرفة الالكترونية ومن اهمها[22]:

- المعرفة الالكترونية هي التمكين من الوصول الاوسع للمعلومات والمعرفة والخبراء وتحقيق كفاءة افضل من اعادة استخدام المعرفة والمضمون الحاليين لانشاء المضمون الجديد.

- المعرفة الالكترونية هي المعرفة التي تدور وتتداول وتعالج على الشبكة الداخلية او الخارجية او العامة.

من خلال هذين التعريفين يمكن أن نستنتج أن المعرفة الالكترونية هي المعرفة التي يتم تداولها عبر الشبكات بفعل خصائص التداول وهي مستندة الى بنية تحتية فعالة وثقافة قائمة على التقاسم على نطاق واسع داخل المؤسسة وخارجها.

6-4-2. أثر المعرفة الإلكترونية على تنمية الإبداع التقني: تتميز المعرفة الالكترونية بمجموعة من الخصائص ومنها:

-هي من انتاج الانترنت ومعرفة يتم تداولها عبر الشبكات.

- أن المعرفة الالكترونية تعمل على قانون الاصول الرقمية وتحقيق رافعتها بكفاءة عالية.

– أن المعرفة الالكترونية تستعمل في السوق بلا حدود والوصول الواسع للناس.

يمكن أن نورد دور المعرفة الالكترونية في رفع الابداع التقني في المؤسسة الصناعية كما يلي:

– **الذكاء الصناعي:** يعد الذكاء الصناعي وتطبيقاته بمثابة الأداة التي قادة نظم إدارة المعرفة وتوظيفها في المؤسسة الصناعية كثيفة المعرفة وذلك لحل المشاكل التنظيمية.

– **نظم دعم القرار:** وهي نظم معتمدة على الحاسوب تزود المديرين بالمعلومات الضرورية والتفاعلية أثناء عملية اتخاذ القرار وتستخدم هذه التكنولوجيا نماذج التحليل وقواعد البيانات خاصة.

– **الإبداع في نظم التكنولوجيا الخبيرة المستندة إلى القواعد المعرفية:** وهي نظم معتمدة على المعرفة وتقوم على خبرة المستشار في عملية حل المشكلات التي تواجه رجال البيع خلال عملية الاتصال والتفاوض.

6-4. أثر القيادة والإشراف على قوى البيع في تحسين الإبداع في المؤسسة الصناعية: تعد القيادة والتي من مداخلها الاشراف وترك المجال لتمكين العاملين أثر على تحفيزهم نحو نشر ثقافة الابداع.

6-4-1. تعريف القيادة والإشراف: لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالقيادة والإشراف ومن أهمها:

– القيادة هي النشاط الذي يمارسه الشخص للتأثير في الافراد وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف معين.

– الاشراف هو تقوية العلاقات الشخصية بين الافراد وبين رؤسائهم حتى يمكن تحقيق الأهداف البيعية للمؤسسة كما تعتبر عملية الإشراف وظيفة فنية وادارية تشمل الأنشطة الآتية: التأكد من فعالية النشاط الإداري، التأكد من فعالية الأنشطة الفنية وقدرة ومهارة القائمين عليها، التوجيه الفني المتواصل للأفراد من خلال المشرفين الاداريين والمشرفين الفنيين.

6-4-2. مساهمة الإشراف والقيادة في تحسين الإبداع الإداري في المؤسسة الصناعية: تساهم الادارة في خلق الحافز لدى قوى البيع من خلال أساليب الاشراف والقيادة وذلك بمنح الفرص للمشاركة في القرارات والمداولة والاستشارة، إضافة إلى ذلك قدرات الإدارة في عملية الاتصال الفعال مع رجال البيع لديها سواء الفردية أم الجماعية إضافة لأساليب الاتصالات المفتوحة بين الإدارة ورجال البيع.

يمكن للقيادة والاشراف المساهمة في تنمية وتحسين الابداع الاداري من خلال:

– الاتجاه نحو تطوير قدرات وطاقات المؤسسة التنافسية من خلال تطوير أنماط القيادات الإدارية المتاحة لها بما يتلائم مع مبادئ ادارة المعرفة.

– إدراك القادة لاستراتيجيات المنظمة وسياساتها والفلسفة الإدارية العامة التي تعتمدها في إدارة قواها البيعية لتحقيق اهدافها.

–فهم واستيعاب مجموعات الاستراتيجيات الوظيفية المختلفة وتبين أدوارهم كعناصر فاعلة في تحقيقها.

–إدراك المنهجية الجديدة لإدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، واستيعاب مدلولاتها بالنسبة للعمل القيادي في مختلف مواقع المنظمة.

– متابعة وتفهم المتغيرات الحاصلة في المنظمة وفي المناخ المحيط بها، واستيعاب معانيها بالنسبة لخطط وبرامج المنظمة وفرص تحقيقها.

–فرز القادة الواعدين المبشرين بأداء متميز، والتركيز على تنمية قدراتهم وإلقاء الأضواء عليهم باعتبارهم ركائز التغيير والتجديد في المنظمة.

– تهيئة الفرص لمشاركة رجال البيع في عمليات التنمية الذاتية، وتشجيعهم على طرق أبواب المعرفة من داخل المنظمة وخارجها، وتيسير فرص التعليم والدراسات المتخصصة للمتميزين منهم.

– تصميم مسارات التقدم الوظيفي للقادة الإداريين، وتعيين الشروط والمواصفات ومعايير التقييم لتحقيق هذا التقدم.

وتمر عملية تنمية القدرات الابداعية للقيادات الإدارية بمراحل ثلاثة هي:

–تحليل الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القدرات والخبرات القيادية للمديرين بالمنظمة.

– تحليل الطاقات القيادية المتاحة والمتوقعة لفريق القيادة الإدارية بالمنظمة.

– تصميم السياسات والخطط الملاءمة لسد الفجوة بين المستويات المطلوبة من الخبرات والقدرات القيادية، وبين المستويات الفعلية المتاحة.

الخلاصة:

من خلال ما استوفاه البحث من عناصر وفي ضوء المعطيات والمعلومات التي تم التطرق اليها والمتمثلة في التعرف على **مساهمة إدارة المعرفة في تأهيل قوى البيع لتحسين الإبداع لدى المؤسسات الصناعية الجزائرية**، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي سنورد أهمها فيما يلي:

– إن إدارة المعرفة هي أحد الميادين الحديثة نسبيا، وهي من الحقول التي لم تنضج بصورتها المتكاملة بعد وهي لا تزال في مرحلة الاكتشاف، والغرض الأساسي لهذه الإدارة هو التخطيط الفاعل والكفء لأنشطة وجهود المعرفة وتنظيمها وتوجيهها والرقابة عليها وصولا إلى تحقيق الأهداف.

– إن فاعلية القوى البيعية في المؤسسات الصناعية تتوقف على حسن اختيار واستقطاب وتنشيط رجال البيع، وعلى تصميم برامج تدريبهم، وعلى تحفيزهم ومكافئتهم، بالإضافة الى التوصل إلى أفضل السبل لمراقبة وتقييم جهودهم.

– ان الثقافة التنظيمية للمؤسسة تلعب دورا كبيرا في نشر ثقافة المعرفة لدى رجال البيع والمساهمة في تحسين الابداع لديهم من خلال مجموعة من التقنيات.

– ان القيادة الفعالة والرشيدة وانتهاج اساليب تمكين العمال والمشاركة في اتخاذ القرار يساعد رجال البيع في المؤسسات الصناعية على تنمية القدرة على التفكير ومعالجة المشكلات.

وعلى ضوء هذه النتائج تم اقتراح بعض التوصيات ومنها:

– يجب أن تتبنى إدارة المؤسسات الصناعية في الجزائر الفكر الاستراتيجي لإدارة المعرفة، وتعمل على تشجيعها وتطبيقها من خلال البرامج المختلفة.

– يجب عقد دورات وندوات في المؤسسات الصناعية الجزائرية لتعريف العاملين بهذا المنهج المعرفي المتجدد (إدارة المعرفة)، وأن تكون هذه الدورات التدريبية على أيدي خبراء متخصصين في هذا الحقل.

– يجب المحافظة على الأفراد ورجال البيع ذوي المعارف العالية والموهوبين بما يضمن لها المحافظة على رأس المال الفكري إضافة إلى إمكانية استفادة المؤسسة من قدراتهم على تحويل معارفهم الضمنية الى معارف ظاهرية يستعينون بها في نشاطاتهم.

– يجب أن تعمل المؤسسات الصناعية الجزائرية على بناء نظام للمعرفة الالكترونية وذلك من اجل المساهمة في تزويد رجال البيع بالمعلومات الضرورية والكافية في الوقت المناسب.

الإحالات والهوامش:

[1]. عبد الستار العلي، **مدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 26.

[2].احمد الخطيب، خالد زيغان، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص: 06.

[3]. Gilles balniss، gestion des connaissances، collection entreprendre informatique، Paris, 2002، P:13.

[4]. ربحي مصطفى عليان، إدارة **المعرفة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 78.

[5]. إبراهيم الخلوف الملكاوي، **إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم**، الوراق للنشر، الأردن، 2007، ص: 39.

[6]. نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، دار الكتاب الحديث للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص: 75.

[7]. Jean yves prax ،**le manuel du knowledge management** ،édition polia dunod ،Paris, 2007, P:23.

[8]. JEAN LONGATTE, JACQUES MULLER, **ECONOMIE D'ENTREPRISE**, DUNOD, PARIS 2004, P01.

[09]. عادل حرحوش المفرجي، **رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه**، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية للنشر والتوزيع، بغداد، 2008، ص: 14.

[10]. محمد عبيدات، **إدارة المبيعات والبيع الشخصي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 17.

[11]. محمد عبيدات، عبد الله سمارة، **إدارة المبيعات**، المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة للنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص: 18.

[12].علي فلاح الزعبي، **إدارة المبيعات منظور تطبيقي وظيفي**، دار اليازوري، الاردن، 2009، ص: 54.

[13]. J.P Bertrand، **techniques commerciales& marketing**، Berti édition، paris,1994، p: 175.

[14]. Lendervie J، Lindon، D، **Mercator) théorie et pratique du marketing)** Edition Dalloz, 5éme édition، Paris, 199، P: 390.

[15]. بشير العلاق، علي محمد ربابعة، **الترويج والإعلان التجاري (أسس، نظريات، تطبيقات)**، دار اليازوري الأردن، 2002، ص: 5.

[16]. جمال الدين مرسي، **إدارة فرق البيع**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص: 101.

[17]. حسن أحمد الطعاني، **التدريب الإداري المعاصر**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2010، ص: 52.

[18]. Youndt mark, **the influence of intellectual capital on the type of innovative capabilities**, academy of management journal, vol 48, N03, 2004, p: 456.

[19].صالح مهدي السامرائي، طاهر محسن الغالبي، **رأس المال المعرفي الميزة التنافسية الجديدة لمنظمات الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي**، المؤتمر الدولي حول إدارة المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004، ص: 12-13.

[20].كامل محمد يوسف الحواجرة، **اثر استراتيجيات المعرفة التنظيمية في بلورة الإبداع الإداري**، ملتقى دولي بعنوان: "إدارة وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية"، جامعة البليدة (الجزائر)، يومي13 و14 ماي 200، **ص: 07.**

[21].ايمان بلبولة، **المؤثرات البيئية على الابداع التكنولوجي**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير علوم تجارية غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر،2006، ص: 31، بتصرف.

[22].سمير محمد عبد الوهاب، **متطلبات تطبيق ادارة المعرفة في المدن العربية دراسة حالة مدينة القاهرة**، الندوة الدولية لمدن المعرفة، المدينة المنورة، السعودية، 2005، بدون ترقيم.

جدلية التصنيع في الدول النامية

د/ بن زغيوة محمد
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

تواجه الدول النامية مشاكل مختلفة عندما يتعلق الاختيار بأولوية الصناعات التي تريد أن تنتهجها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في بلدانها، لأن الإديولجية الاقتصادية والسياسية القائمة على فكر المذاهب الاقتصادية المتنوعة تقيد أسلوب ونمط برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية. فهي دائما تقع في إشكالية كبيرة حول أي الصناعات التي يمكن اختيارها، لكن تبقى جدلية الاختيار قائمة على نمط وأسلوب السياسة الاقتصادية التي تتبعها هذه الدول، إضافة إلى ذلك فإن خيار التفضيل يخضع كذلك لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية.

مقدمة:

لعبت الصناعة دورا أساسيا في تطوير العديد من الدول في العالم، وجعلت منها قوة اقتصادية متطورة مكنتها من تحقيق تنمية شاملة عادت في الأخير بالرفاهية على مجموع السكان في هذه البلدان، ولا شك أن الدول الصناعية اعتمدت على استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية من خلال إقامة هيكل صناعي متماسك، ومترابط بين جميع الفروع الاقتصادية بهدف تحقيق النسيج الصناعي الذي يربط بين مختلف فروع الصناعات سواء كانت في طبيعتها الأولية كمادة خام، أو في شكلها الوسيط، أو في شكلها النهائي. وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الشروط منها توفر التكنولوجيا المتطورة، وتوفير الكوادر الفنية التي تتمتع بمؤهلات علمية وفنية عالية، إضافة إلى توفير مراكز البحوث والتطوير الصناعي خارج وداخل الوحدات الإنتاجية. وتعد هذه الشروط ضرورية لقيام أي صناعة كانت، وإذا كانت الدول المتقدمة تتوفر لديها هذه الشروط، فإن الدول النامية ومنها الجزائر تعد فرص تحقيق وتوفير هذا الشروط ضئيلة، وإن توفرت فإنها تكون جزئية، أو تكاد تكون مشلولة ولا تعمل بسبب توفر عنصر واحد، وغياب العناصر الأخرى.

خلفية فكرية حول السياسة الصناعية:

يمكن تعريف السياسة الصناعية بأنها التدخل المقصود من قبل الحكومات عن طريق الإجراءات الهادفة إلى تحقيق النمو الصناعي أو لإحداث تغيرات مطلوبة في المجال الصناعي [1]. وتتوقف هذه السياسة على مدى تدخل الدولة في تشكيل الأهداف الصناعية، وتفعيل عمل أدوات السياسة الصناعية. ويأخذ التصنيع أنماطاً متعددة، ويتوقف كل نمط على نوع الاستراتيجية التي يتبناها واضع السياسة الاقتصادية. هذا ولقد واجهت الدول المتقدمة والدول النامية على وجه الخصوص الاختيار بين طريقتين للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهي إما التنمية عن طريق الدفع الذاتي والتفاعل التلقائي لقوى السوق، أو التنمية عن طريق الاستخدام الموجه لموارد المجتمع، وهكذا فإن مناقشة كيفية استخدام الموارد واختيار نمط التنمية والتصنيع يصبح الأمر غير ذي معنى دون الاتفاق على أسلوب التنمية العام الذي يجب اختياره [2]. وعلى ضوء ذلك يمكن التفرقة بين أنواع السياسة الصناعية طبقاً لأسلوب التنمية الذي تم اختياره من قبل واضعي السياسة الاقتصادية والإنمائية لكل بلد، فهناك أسلوب السياسة الصناعية التمييزية، حيث يتم استهداف نشاط صناعي معين، أو مجموعة من الأنشطة الصناعية داخل القطاع الصناعي نفسه بحوافز تشجيعية مختارة، حيث يكون هذا التمييز ممزوجا بمجموعة من أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية

---

[1] راجع: كليمنز بونيكامب، السياسات الصناعية للبلدان الصناعية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1989، القاهرة ص: 14.

[2] راجع: د/ عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1982، ص: 215.

مثل الإعفاءات الضريبية، ومعدلات فائدة مدعمة، وقروض الائتمان، وفرض أسلوب الحماية الجمركية العالية على السلع المماثلة، واتباع أسلوب تراخيص الاستيراد، إضافة إلى القيود غير الجمركية التي طغت خلال العقود الماضية كإجراء حمائى من قبل الدول المتقدمة، والدول النامية على حد سواء.

وهناك أسلوب سياسة عدم التمييز بين الأنشطة الصناعية حيث تستخدم أدوات السياسة المالية، والسياسة النقدية لتشجيع الإنتاج والاستثمار الصناعي في مجموعه، بحيث إن المحصلة النهائية الخاصة بالهيكل الصناعي تكون نتاج العمل الحر لقوى السوق[1]. ويمكن القول بأن معظم السياسات الصناعية في العالم لم تدخل ضمن مجموعة السياسة الصناعية التمييزية، ولكن بدرجات متفاوتة فيما عدا بعض السياسات الصناعية وفى مقدمتها تلك الخاصة بالولايات المتحدة والتي اتبعت في الأساس، ولفترات تاريخية طويلة سياسة غير تمييزية أيضاً فإنه يمكن تصنيف إنجلترا وأستراليا مع الولايات المتحدة في مجموعة الحكومات غير المميزة. هذا التقسيم للسياسة الصناعية يتلاقى إلى حد كبير مع تقسيم السياسة الصناعية حسب منهجية عمل الأدوات الاقتصادية وإمكانية الربط المباشر بين الأداة الاقتصادية والهدف الصناعي. والجدول التالي يوضح لنا السمات الأساسية للتدخل الحكومي، وأدوات السياسة الاقتصادية التمييزية التي حظي بها القطاع الصناعي.

السمات الأساسية للأشكال المختلفة من التدخل الحكومي في تاريخ التنمية الصناعية:

أشكال التدخل	أهم الصفات	أمثلة
التدخل القوى (قيادة الدولة)	-وجود دور واضح للدولة فى قيادة التنمية الصناعية -تخصيص حوافز اقتصادية لقطاعات أو شركات بعينها. -استهداف تغيير هيكل القطاع الصناعي. -معدلات حماية ودعم مرتفعة (تعريفة جمركية – قيود استيراد – حظر استيراد). -هياكل إدارية حكومية مسيطرة	-الدول الاشتراكية -اليابان. -كوريا. -تايوان.
التدخل المتوسط (اتجاه مختلط بين قيادة الدولة واقتصاديات السوق)	-سياسات صناعية مميزة. -تحفيز الاستثمار والإنتاج ورفع معدلات الربحية الخاصة. -تشجيع التعديلات الهيكلية تحت مظلة قوى السوق -هياكل حكومية قوية لتدعيم النمو الصناعي وخاصة للصناعات ذات الأولوية	-فرنسا -ألمانيا -السويد -فنلاندا -نيوزيلاند
اقتصاديات السوق	-عدم وجود سياسة تمييزية -حوافز عامة للنشاط الصناعي -استهداف صناعات معينة أو منشآت معينة يوجه لها دعم لأهداف غير صناعية (اجتماعية، دفاع، كوارث). -إزالة القيود التي تحد من العمل الحر لقوى السوق.	-الولايات المتحدة -كندا -أستراليا -إنجلترا

المصدر: د/ لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات هل هناك حاجة للتصحيح، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الثاني، العدد 2، القاهرة 2000، ص: 9.

إذًا تصنف السياسات الصناعية تبعاً لدرجة التدخل الحكومي والذى يميز بين ثلاثة أنواع من الحكومات، حكومات ذات التدخل الشديد، وهى الاقتصاديات ذات النزعة المركزية وتقوم الحكومة فيها بقيادة عملية التنمية الصناعية، والحكومات ذات التدخل المتوسط، حيث تلعب قوى السوق دوراً هاماً في تشكيل هيكل قطاع الصناعة مع وجود درجة ملحوظة من التدخل الحكومي التمييزي والمباشر، وأخيراً الاقتصاديات ذات خصائص السوق الحرة، التي يتحدد فيها الهيكل الصناعي دون تدخل من جانب

[1] راجع: د/ لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات هل هناك حاجة للتصحيح؛ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الثاني، العدد 2، القاهرة 2000، ص: 8.

الحكومة التي يقتصر دورها على خلق مناخ موات للاستثمار والإنتاج.

ونلاحظ من الجدول أيضاً أن كلاً من اليابان وبولونيا، وكوريا الجنوبية ورومانيا ظهرت في نفس المجموعة، لكن نجاح السياسة الصناعية في هذه البلدان مختلف تماما، لأن الفرق بينها يكمن في طبيعة النظام، والآليات التي يتم من خلالها تنفيذ التدخل الحكومي في تطبيق السياسة الصناعية، فالفرق لا يكمن فقط في درجة التدخل الحكومي، وإنما أيضاً في آلية التدخل الحكومي. وتظهر لنا المجموعة الثانية والثالثة مجموعة من الدول وإن تشابهت في أسلوب النظام الاقتصادي القائم على الاقتصاد الحر، لكنها تختلف من حيث طبيعة التدخل حيث نجد أن دول المجموعة الثانية عرفت بأسلوب التدخل الحكومي القوي لتدعيم النمو الصناعي، تحت مظلة قوى السوق، بينما اتبعت دول المجموعة الثالثة أسلوب اقتصاديات السوق من بدايته حيث قامت بتخفيف وإزالة القيود التي تحد من العمل الحر لقوى السوق.

وأخيراً يمكن أن نقول بأن الاقتصادات ذات النزعة المركزية بخواص ديناميكية تدخلت في تشكيل الأسواق، ولكنها لم تلغ عملها، وبالتالي لم تحرم القطاع الخاص من المؤشرات الاقتصادية الصحيحة التي تحميه وتحمى الاقتصاد كله من استنزاف الموارد وهدر الإمكانية فكان الدعم الحكومي لتأمين المنتج من عوامل عدم التأكد والمخاطرة في فترات التفريخ. ويلاحظ أن السياسة التمييزية التي اتبعتها هذه الحكومات بدأت بتبني سياسة الإحلال محل الواردات، ولكنها لم تؤد إلى سيادة توجه داخلي للسياسة الاقتصادية في هذه الدول، وإنما ارتبطت بتوجه خارجي. فقد اتجهت الحكومة إلى حماية صناعتها الوليدة من المنافسة الخارجية في نفس الوقت الذي خفضت فيه درجة المنافسة الداخلية حتى تستطيع هذه الصناعة استغلال وفورات الحجم. ثم اتجهت إلى فتح المنافسة المحلية ثم الدولية لهذه الصناعات، مما أتاح لهذه الصناعات التكيف المستمر مع تغيرات السوق المحلية أولاً ثم العالمية. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية بالطبع جهداً إدارياً عالي المستوى من الجهاز الحكومي. أما الاقتصادات ذات النزعة المركزية بخواص استاتيكية فإنها بالمثل بدأت بحماية شركاتها العامة الوليدة. فكفلت لها احتكار السوق المحلي وأغلقت الأبواب أمام المنافسة الخارجية، ولكن على نحو مستمر، مما حرم اقتصادات هذه الدول من التكيف المستمر للتطورات العالمية، وطبع التطور التاريخي لهذه النماذج بالتقلب العنيف عند مواجهة صدمة خارجية عنيفة.[1]

والواقع أن استقراء أهداف وأدوات السياسة الصناعية فى الوقت الحاضر في الدول الرأسمالية وحتى بعض الدول النامية في صورتها الحديثة خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي تستهدف تحقيق تنافسية القطاع الصناعي من خلال تفعيل الخصائص الإيجابية للمنشأة الخاصة، واستهداف تنشيط أفقي للقطاع الصناعي يركز على محتوى السياسة الصناعية أكثر من اهتمامه بتحديد الوحدات المستفيدة. وبالتالي فإن التركيز الحالي والمستقبلي للسياسة الصناعية في هذه الدول سوف ينصب على تحقيق وتعظيم مفاهيم اقتصادية معينة مثل الكفاءة والجودة والإنتاجية والتصدير بغض النظر عن طبيعة الوحدات المنفذة – وطنية أم أجنبية، صغيرة أم كبيرة[2].

أنماط التصنيع في الدول النامية:

في إطار سعي الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، بالاعتماد على التنمية الصناعية **Industrial Development** على غرار ما قامت به الدول المتقدمة، حاولت الدول النامية تطبيق بعض التجارب من السياسات الصناعية التي عرفها التاريخ الاقتصادي في الدول الصناعية، وذلك في حدود إمكانات الدول النامية، ونوع السياسة الصناعية المتبعة لكل دولة، حيث استخدمت أنماطا معينة للتصنيع وهي:

1 -سياسة الإحلال محل الواردات **Import Substituting**.

2 -سياسة التصنيع لتشجيع الصادرات **Favoring Export**.

3 -سياسة الصناعات المتكاملة **Integration Industrial**.

لكن الدول النامية واجهت مشكلة كبيرة أثناء تطبيق هذه السياسات الاقتصادية لعدة عوامل، أهم هذه العوامل هو إهمالها للصناعات الهيكلية والتي تعد من أهم الصناعات التي

---

[1] راجع: د/ لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات هل هناك حاجة للتصحيح؛ المرجع السابق، ص: 8.

[2] OECD. Directorate for Science, Technology, and Industry: "Polices for Industrial Development and competitiveness, Paris, 1998. PP: 10, 12.

لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان التوجه الاقتصادي لكل دولة، وتعتمد بالدرجة الأولى على بناء رأس مال اجتماعي مستديم يقوم بتقديم الخدمات الضرورية اللازمة لكل تقدم صناعي. وتشمل صناعات الخدمات العامة مثل بناء السدود وإقامة شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية، وتوليد الطاقة والقوى المحركة، وغيرها من الصناعات الهامة ذات المنفعة العمومية التي لا يمكن الاستغناء عنها. لأنه لا يمكن تحقيق أي تنمية من دون هذه الصناعات، إذ إن الصناعة تحتاج إلى خدمات مشتركة تتمثل في حاجاتها إلى مصادر الطاقة مثل الكهرباء والغاز والنفط والمياه، والخدمات الهندسية العامة المختلفة، وخدمات النقل وغيرها. إن إقامة هذه الصناعات تعد مركزا أو قطبا هاما يجذب إليه الصناعات الأخرى التي تعتمد بالدرجة الأولى على مثل هذه الخدمات.

وتحتاج هذه المشروعات إلى رؤوس أموال ضخمة واستثمارات كبيرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وأيد عاملة متخصصة لازمة لإقامة هذه المشروعات وصيانتها، إضافة إلى توفر أعداد قوى بشرية هامة للقيام بالأعمال المكملة لهذه الصناعات. إن الدول النامية غالبا ما تتجنب بعض الصناعات الهيكلية لعجزها عن القيام بها بسبب مشكل التمويل سواء المحلي منه أم الأجنبي، وتفضل الصناعات التي يكون فيها معامل الإنتاج إلى رأس المال كبيرا مثل الصناعات الخفيفة كالصناعات الاستهلاكية الغذائية مثلا. وهو ما يجعل الدول النامية دائما تقع في بؤر التخلف الاقتصادي الناجم عن تخلف المرافق الاقتصادية الهيكلية العامة التي تعد شرطا أساسيا لعمليات التوسع الصناعي في باقي النشاطات الاقتصادية المتنوعة.

وفيما يلي نقدم قراءة وتفسيرا لأنماط السياسات الصناعية المختلفة التي تم اعتمادها في الدول النامية.

❖ 1 -**سياسة الإحلال محل الواردات** Import Substituting:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأسلوب الأمثل لدفع التنمية الصناعية في الدول النامية هو تبني سياسة استراتيجية النمو المتوازن، مستندين إلى فكرة ضيق السوق المحلي بسبب قلة الطلب الداخلي، مما يضعف الحافز لدى المستثمرين. ويقصد بهذا النوع من سياسة التصنيع إقامة الصناعات التي تنتج سلعاً استهلاكية نهائية مثل الصناعات الغذائية، وصناعة المنسوجات والملابس، وصناعة تجميع المعدات وغيرها من الصناعات التحويلية، وهي الصناعات التي تهدف الى إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد.

لقد أقامت العديد من الدول النامية هذا النمط من الصناعات بسبب الظروف التاريخية، فأثناء فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية تعطلت التجارة الدولية بشكل شبه كامل، مما حدا بالدول إلى العمل لتأمين الحاجيات الضرورية للاستهلاك محلياً، للتعويض عن النقص الحاصل عن استيرادها من الأسواق العالمية. غير أنه نتيجة اتجاه الدول النامية إلى إقامة هذا النمط من التصنيع في ظل الحمائية العالمية الجديدة، انتشرت الصناعات التحويلية التي لا تتمتع بكفاءة عالية، من حيث المواصفات العالمية، رافق ذلك سوء استغلال الموارد الاقتصادية، وسوء استخدام عوامل الإنتاج، أدت النتيجة في النهاية إلى فشل معظم الصناعات التي قامت في الدول النامية [1].

لقد قامت هذه الصناعات على عدة مبررات، فبالإضافة إلى المبرر الأول وهو سعي الدول النامية إلى تحقيق استقلالها السياسي، وفك التبعية عن مستعمراتها السابقة، فهناك مبرر آخر وهو إيمان هذه الدول بأن هذا النمط من التصنيع سيسهم بشكل فعال في تصنيع المنتجات الزراعية المحلية، وإحلالها محل السلع الغذائية المستوردة، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يؤدي بدوره إلى تخفيف العجز الحاصل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واستندوا في ذلك إلى أن المستوردات يمكن قياسها بشكل دقيق من خلال إحصائيات التجارة الخارجية، ويمكن من خلالها التعرف على حجم السوق، وبالتالي على حجم الاستثمارات اللازمة، وهذا يعني أن كل المعطيات متوفرة. وتعريف الإنتاج محلياً سيتأمن بشكل لا مجال للشك فيه إذا ما توفرت له الحماية اللازمة من المنافسة الأجنبية [2].

❖ أمم المفكرين الاقتصادين الذين أيدوا هذا الإتجاه: روزان إينشطاين، R, Rodanونركسه R,Nurkse

[1] See: - Bela balassa, Policy Reform In Developing Countries, Pergaman Press, New York, 1977, p: 7,25.

[2] راجع في ذلك: د/ عمرو محي الدين، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص: 357.

-تقييم سياسة الإحلال محل الواردات: تعرضت هذه السياسة إلى العديد من الانتقادات نتيجة السياسات التي نجمت عن تطبيقها في الدول النامية، فعلى الرغم من أن التجربة العملية ساهمت في تنمية جزء بسيط من القطاع الصناعي بسبب مجموعة من الوسائل التي استخدمت لحماية الصناعات المحلية مثل نظام حصص الواردات، ومعدلات مرتفعة للحماية الفعالة، والرقابة على سعر الصرف، وغيرها. إلا أنها لم تنجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتغطية حاجيات السوق المحلي، أو على الأقل لم تستطع تضييق الفجوة بينها وبين الدول الصناعية، لأن هذه الصناعات في الحقيقة كانت تعاني من مشاكل هيكلية تتمثل في عدم توفر سياسة اقتصادية تتصف بالديناميكية، وعدم توفر المنظم الكفء، فضلاً عن غياب التكنولوجيا المتطورة ونقص الأيدي الماهرة والنتيجة كانت كما يلي [1]:

-ارتفاع تكلفة إقامة هذه الصناعات بأضعاف مضاعفة عن استيراد سلع مماثلة لها من الخارج.

-اتجهت سياسة الإحلال محل الواردات إلى إقامة صناعات استهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة واردات هذه السلع من الخارج.

-أدت هذه السياسة إلى زيادة فاتورة الواردات، وزادت من حدة التفاوت في توزيع الدخول.

-لم يراع بشكل دقيق ضيق السوق المحلي الذي يلعب دوراً كبيراً في تنشيط هذه الصناعات.

من جملة ما تقدم يمكن القول بأن الدول الصناعية اليوم لم تبدأ بإنتاج الصناعات الخفيفة مع الصناعات الرأسمالية الثقيلة، وبالتالي يمكن الاستفادة من ظروف تجارب الدول المصنعة لتجنب جزء من الأخطاء، وتضيق الفجوة، وتقصير مدة القيام بهذه الصناعات، علماً أن الظروف الاقتصادية على الساحة العالمية تغيرت، لأن الدول الصناعية أقامت هذه الصناعات في ظروف طبيعية بعيداً عن المنافسة الدولية في الأسواق المحلية أو العالمية، فالدول التي قفزت في القرنين التاسع عشر والعشرين فعلت ذلك بمعزل عن المؤثرات الخارجية السلبية، بل هناك مؤثرات عملت لمصلحتها، فكل الأسواق كانت مفتوحة أمامها. إما بحكم موقعها، أو أنها دولة مستعمرة، في حين إن الدول النامية كانت اقتصادياتها تعاني من حالة تشوه في بنيانها الهيكلي. ولا يزال هذا التشوه مستمراً إلى يومنا هذا، فالدول المتقدمة لا تزال تشجع الدول النامية على إقامة صناعات غير مترابطة، ولا تقدم لها الوسائل الحديثة مثل التكنولوجيا المتطورة، والتجهيزات اللازمة، وهذا يعني أن هذه السياسة تعد فاشلة كنموذج تنموي اليوم في ظل التغيرات العالمية والمؤثرات التي تفرزها السياسات الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى في العالم.

2 -**سياسة التصنيع لتشجيع الصادرات** Favoring Export❖:

اتبعت بعض الدول النامية استراتيجية للتنمية الصناعية ذات التوجه الخارجي من خلال إقامة صناعات لتشجيع الصادرات، ويبنى هذا النمط على أساس نظرية النمو غير المتوازن، وهو الاتجاه الذي ذهب إليه أصحاب نظرية الدفعة القوية لعملية التنمية الصناعية، ويعزى توجه الدول النامية إلى هذا النمط من سياسة التصنيع إلى العديد من الأسباب، منها انخفاض تكلفة هذه السياسة في الأجل الطويل إذا ما تم مقارنتها بسياسة التصنيع للإحلال محل الواردات، نتيجة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحسن مركزها التنافسي في الأسواق العالمية، ويعتمد هذا النوع من الصناعات على تكنولوجيا عالية التطور، وأيد عاملة فنية عالية المهارة، وتوفر المواد الأولية، واعتمادها على صناعات قائمة، بما يعني عدم ملاءمة استراتيجية النمو غير المتوازن لظروف الدول النامية، حيث تشير تجارب التنمية الصناعية في الدول النامية إلى تعثر هذه الاستراتيجية في تنفيذ مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من انتشار هذا النمط في العديد من الدول النامية خاصة في دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا الجنوبية، إلا أن التجارب تشير إلى نجاح هذه السياسة في مجموعة الدول الصناعية الجديدة Newly Industrialzation

-د/ عبد الهادي بموت، "أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية"، معهد الإنماء العربي، بيروت 1984، ص: 14.

[1] راجع في ذلك: -د/ عبد الهادي بموت، "أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية"، مرجع سابق، ص: 22.

❖ أهم المفكرين الاقتصاديين الذين أيدوا هذا الاتجاه: هيرشمان A. Hirchman، وسنجر H, Singer.

Countries التي تعرف بدول النمور الأربعة وهي كوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة[1].

-عوامل نجاح سياسة التصنيع لتشجيع الصادرات: قلنا إن هذا النمط من التصنيع يعتمد على تكنولوجيا متطورة، وأيد فنية ماهرة، وتوفر المواد الأولية، وتعد هذه العوامل أهم الشروط الأساسية لنجاح أي محاولة لعملية التصنيع في أي دولة وهذه العوامل لا تتوفر إلا في الدول المتقدمة متمثلة في الشركات الصناعية الكبرى، وهي الشركات التي تعرف بالشركات متعددة الجنسيات أو متعدية القوميات، والتي استطاعت أن تغزو بعض اقتصادات الدول النامية، منها دول جنوب شرق آسيا، وبالخصوص دول النمور الأربعة حيث نجحت هذه الشركات أن تتخلص من قيود كثيرة أهمها قيود الشروط الاجتماعية، وتأمين اليد العاملة الرخيصة، إضافة إلى تجاوب واضعي السياسة الاقتصادية مع متطلبات هذه الصناعة ورغبة الشركات الأجنبية، وهو ما تم وصفه سابقاً بالتدخل الحكومي بآلية ديناميكية، حيث قامت هذه الدول بتحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً، وإزالة كافة القيود التي من شأنها إعاقة سير العمليات الإنتاجية وتصديرها إلى الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة في بعض الدول النامية من حيث زيادة نسبة مساهمة الصادرات في إجمالي الناتج القومي لهذه الدول، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، إلا أنها واجهت بعض الانتقادات، حيث اعتبرت نمطا قديما بقالب جديد يعتمد دائماً على إنتاج سلع تحتاجها السوق العالمية، وبكلفة أدنى، إضافة إلى ذلك أن هذا النمط من التصنيع لا يساعد على تطوير الاقتصاد الوطني باعتباره يسهم في خلق صناعات غير مترابطة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا يعمل على تطوير القطاع الزراعي على وجه الخصوص. وهناك انتقاد آخر وهو بعض الدول النامية التي لا تتمتع بتوفر عوامل نجاح هذا النمط من التصنيع لا يمكنها الاستفادة منه، أي إن الدول المتقدمة لا تنوي تطوير اقتصاديات البلدان النامية، وإنما هدفها هو الحصول على قدر أكبر من الربح في ظل غياب هذا الهدف على أراضيها[2].

3 -سياسة الصناعات المتكاملة:

تعتبر هذه السياسة أن التصنيع هو العملية التي يتم من خلالها بناء اقتصاد متكامل يتحقق فيه زيادة التراكمات الرأسمالية، وتطوير الإنتاج، وزيادة الإنتاجية، وزيادة رفاهية الإنسان من خلال التأثير المباشر على مختلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات. أي إن هذه السياسة التصنيعية تحمل تجديداً، وتغييراً في التركيب القطاعي، وهي تحديث لمجمل الاقتصاد، والتصنيع يصبح قبل كل شيء هدفه تحديث التقنية الزراعية وذلك بفضل المنتجات الصناعية المنتقاة فصناعة الحديد والصلب تلعب دوراً محركاً في المرحلة الأولي من النمو بواسطة حجم وقوة تأثيره على فروع صناعية أخرى، حيث يسمح بإنتاج الآلات الزراعية، والصناعات الكيماوية تؤمن إنتاج الأسمدة الكيماوية، والأزوتية والأدوات البلاستيكية[3].

هذا النمط من التصنيع اتبعته دول الكتلة الشرقية ذات التوجه الاشتراكي، وبعض الدول النامية الأخرى منها الجزائر والهند، وبعض الدول العربية، وكانت قائمة على استراتيجية مفادها أن الاستثمارات لم تتوجه إلى الصناعات المختلفة تلقائياً تحت دفع تفاعل قوى السوق، وإنما كان التوجه يتم إرادياً بناء على قرارات المخطط وهو ما يطلق عليه نمط التصنيع مدفوع العرض، وبالتالي كان هدف هذا النمط من التصنيع توزيع الاستثمارات نتيجة لتغير ظروف العرض، وأعطيت الأولوية في هذه الاستراتيجية الإنمائية إلى الصناعات الثقيلة، أو ما يطلق عليها بالصناعات الرأسمالية[4].

والواقع وإن كانت هذه السياسة الصناعية تعد في مضمونها هي الأنسب لكل الدول التي تريد أن تقيم تنمية اقتصادية شاملة تسهم في رفع إنتاجية العامل في القطاع الصناعي، ورفع معدلات الادخار والاستثمار، وزيادة رفاهية المواطن، وتحقيق

---

[1] راجع في ذلك: معهد التخطيط القومي، بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (74)، القاهرة، سبتمبر 1992، ص: 5، 6.

[2] راجع في ذلك: د/ عبد الهادي يموت، "أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية"، مرجع سابق، ص: 22.

[3] De Bernis. G, L'Industrie Industrialisanle, Revue Economie Appliquee, Paris 1968, P: 415.

[4] راجع في ذلك: د/ عمرو محي الدين، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص: 359.

التوازن بين حجم الطلب الداخلي والاستيراد من الخارج. إلا أن النتائج التي أعطتها تجارب الدول التي طبقت هذه السياسة الصناعية كانت كلها سلبية، وباءت بالفشل وهذا الفشل راجع إلى طبيعة التدخل الحكومي لهذه الدول الذي كان يوصف بأنه ذو طابع ستاتيكي، فالدول التي تبنت هذا النمط أبطلت عمل آليات صد الصدمات الخارجية عن اقتصاداتها، ولم تطبق أي آلية من آليات التكيف التدريجي، ومع انهيار نظم هذه الدول ذات الاقتصاد الموجه اتجهت حكوماتها الجديدة إلى ترك كل المتغيرات الاقتصادية تتحدد وفقاً لقوى السوق، مع احتفاظها بكل الهياكل التي أفرزتها تجارب التدخل السابقة دون أي محاولة لتصحيح تشوهات التجارب السابقة، وأصبح يطلق على هذه التجارب في الفكر الاقتصادي اقتصاديات مرحلة التحول "Econonics .. Trans" حيث تم استحداث أطر جديدة تعطي للاقتصاد مظاهر التحول نحو اقتصاد السوق، لكنها أبقت الأسس الاقتصادية التي كانت تتسم بها اقتصاداتها من قبل، فلم تحظ المشاكل الأساسية للصناعة التي أفرزتها المرحلة السابقة بحلول جديدة تبدأ أولاً بتغير الأطر القانونية والتشريعات التي لا تزال تعمل بالأسلوب الموجه لأدوات السياسة الاقتصادية، وهو الأمر الذي نادى به بعض دعاة التحرر الاقتصادي في هذه الدول بضرورة إحداث تغيرات حقيقية في أدوات السياسة الاقتصادية، وأن أثر سيادة نموذجين معاً على القطاع الصناعي هو أسوأ من الآثار المحققة في ظل نظام التدخل في المرحلة السابقة[1].

المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1- عمرو محي الدين، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

2- معهد التخطيط القومي، بعض قضايا تنتمية الصادرات الصناعية المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (74)، القاهرة، سبتمبر1992.

3- د/ عبد الهادي يموت، "أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية"، معهد الإنماء العربي، بيروت 1984.

4- كليمنز بونيكامب، السياسات الصناعية للبلدان الصناعية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1989، القاهرة.

5- د/ لبنى محمد عبد اللطيف، السياسة الصناعية المصرية في ضوء الجات هل هناك حاجة للتصحيح؛ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الثاني، العدد 2، القاهرة.2000

ب - المراجع باللغة الاجنبية:

1 - Nielsen, K, "Industrial Policy or Stractural Adjustment? "American Behovioral Scientist, VOL 38, April 1995. P : 6.

2- De Bernis. G, L'Industrie Industrialisanle, Revue Economie Appliquee, Paris 1968, P : 415.

3- Bela balassa, Policy Reform In Developing Countries, Pergaman Press, New York, 1977,p:7,25.

4- OECD. Directorare for Science, Technology, and Industry: "Polices for Industrial Development and competitirenss, Paris, 1998. PP: 10, 12.

[1] See Alfo: Nielsen, K, "Industrial Policy or Stractural Adjustment? "American Behovioral Scientist, VOL 38, April 1995. P: 6.

تداعيات النمو الاقتصادي

د/ بن طلحة صليحة
أستاذة –أ- المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
د/ معوشي بوعلام
أستاذة –أ- المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

الملخص:

يُعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى السياسات الاقتصادية الكلية في مختلف البلدان لتحقيقها، المكونة لما يُعرف بالمربع السحري لكالدور، المتمثلة في كل من: الاستخدام الكامل، واستقرار المستوى العام للأسعار، والتوازن الخارجي، والنمو الاقتصادي.

يبرز موقع النمو الاقتصادي كونه لا يُشكل خيارًا فحسب، بل يُعد ضرورةً لمسار التنمية، وأنّ أهميتهُ ترتبط بمستواه ونوعيته، واستمراريته في مساره، فزيادته تُعبِّر عن زيادة الثروة في ذلك البلد، ويُوسع القاعدة المادية لتلبية الاحتياجات الأساسية، بالاعتماد على توزيع أو إعادة توزيع الموارد المتاحة بين الأفراد، ومن ثمّة توسيع الفرص بينهم.

Résumé:

La croissance économique fait partie des principaux objectifs à atteindre par les politiques macroéconomiques dans divers pays, et constitue ce qu'on appelle le carré magique de Kaldor, dont : le plein emploi, la stabilité du niveau général des prix, la balance extérieure, et la croissance économique.

La croissance économique est non seulement un choix, mais est un chemin nécessaire du développement, et que son importance est liée à son niveau et à sa qualité et sa continuité dans son chemin, son évolution reflète l'accroissement de la richesse dans ce pays, et élargit la base matérielle pour répondre aux besoins de base, en fonction de la distribution ou de la redistribution des ressources disponibles entre les individus, et par conséquent élargir des possibilités entre eux.

تمهيد:

استحوذ موضوع **النمو الاقتصادي** على اهتمام الباحثين الاقتصاديين ولفترات طويلة، فهو يُعد هدفًا من أهداف السياسات الاقتصادية بنوعيها، سواء كانت مالية أو نقدية، ورغم تفاوت التركيز عليه بين فترة وأخرى، ومن بلد إلى آخر، إلا أنه يبقى في صلب اهتمام **النظريات الاقتصادية**، حيث تناولت في مضمونها آليات وأسباب تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب، وتحسين مستوياتهم المعيشية.

يُعتبر **النمو الاقتصادي** ظاهرة حديثة نسبيًا، الأمر الذي أدى إلى قصور في فهم العوامل المُحددة له، وذلك لأنّ التوسع الاقتصادي المستمر وارتفاع مستويات المعيشة يعودان إلى نهاية القرن الثامن عشر، عندما بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى آنذاك، والمُلاحظ هو عودة الموضوع بقوة منذ السبعينيات من القرن العشرين مع ظهور **نظرية النمو الحديثة**، وهذا الاهتمام طبيعي، لأنّه يقع في جوهر **العملية الإنتاجية**.

انشغل الفكر العالمي **بكيفية إحداث النمو الاقتصادي**، والذي يعتمد بالدّرجة الأولى على **عناصر الإنتاج المتاحة** في الاقتصاد، وعلى كفاءتها عبر تعزيز **حوافز النمو الاقتصادي**، وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يُساهم في الارتقاء بالبنية الاستثمارية. فإذا وُظّفت جميع العناصر الإنتاجية المتاحة بأعلى كفاءة مُمكنة، فهذا بدوره سيُؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، مُسلمين بأنّ تحقيقها يعني بلوغ هدف **التشغيل الأمثل**، وفي نفس الوقت تحسين مستوى معيشة شعوب البلدان المتخلفة التي كانت تُعرف بأنّها بلدان مُنخفضة الدخل الفردي.

إنّ **النمو الاقتصادي** هو أحد المواضيع الهامة والحساسة لأيّ سياسة اقتصادية، كما يُعتبر من أهم الأهداف السياسية

للحكومات في مختلف بلدان العالم، كونه المرآة التي تعكس طريق سير الاقتصاد من ناحية، والمؤشر الذي يُمكن من خلاله التعبير عن مستوى رفاهية الأفراد من ناحية أخرى، وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات ونقاط الاستفهام عن **جدوى تبني سياسات تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري**.

من هنا، تطرح الإشكالية حول تداعيات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم خاصة مع تصنيفها إلى عالم أول وثاني وثالث... بناء على **مفهوم التنمية** التي يُعتبر **النمو الاقتصادي** جُزءًا رئيسيًا من مُكوناتها، فهو من برامج التنمية الاقتصادية ومن أهم أطروحات الأحزاب المُتطلعة للحُكم، وعلى أساسها يُقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تُجرى على أساسها مُحاسبة الحُكام من قبل شعوبهم.

1. النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي:

إن مصطلح **النمو الاقتصادي** يُعتبر من أهم المصطلحات الاقتصادية تداولاً، ومن أكثرها غموضًا في نفس الوقت، ولا يخلو أي حديث لكبار مسئولي الدولة عن الإشارة للنمو الاقتصادي، إذ يحتل **النمو الاقتصادي** المرتبة الأولى في بيان أي حكومة أمام مجلس النواب(البرلمان)، ويتصدر الحديث عنه التقرير المالي المُرفق بالمُوازنة العامة، والمُقدم إلى البرلمان في كل سنة. وما يهم الأفراد هو استقرار ونمو إيراداتهم الحقيقية، كما أن ما يهم المؤسسات لدى اتخاذها قرار الاستثمار، هو استقرار إجمالي الناتج والاقتصاد الحقيقي، وليس استقرار الأسعار فحسب، بحيث لا يُمكن فصل مسألة إرساء **الاستقرار** عن مسألة **النمو**.

هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر، نجد أنّ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي قد انشغل بقضية **النمو الاقتصادي** من وجهة نظر تحقيق التوازن العام بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات التي تُشكل الناتج المحلي الإجمالي، الذي يستمد منه الدخل الوطني، ومن ثمّة يستخلص منه الدخل الفردي.

ظهر مفهوم النمو الاقتصادي ليحتل مكانًا بارزًا في الدراسات الاقتصادية، حيث يُركز هذا المفهوم على كيفية نمو الدخل الوطني وبيان مُحددات النمو الاقتصادي. ومن أشهر الذين تكلموا عن النمو الاقتصادي، منهم: راجنر نيركسهR. Nurkse، أطروحة الحلقة المفرغة للفقر سنة 1953، والذي قدم استراتيجية النمو المتوازن، التي تُعتبر امتدادًا وتطورًا طبيعيًا لنظرية الدفعة القوية التي صاغها الاقتصادي بول روزنشتين رودانP. R. Rodan سنة 1943، كما يرجع فضل السبق لاستراتيجية النمو غير المتوازن إلى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو Perroux، والاقتصادي الأمريكي ألبيرت هيرشمان Hirchman سنة 1958.

كما يُعد الاقتصادي النمساوي **جوزيف شومبيتر(1883 - 1950)Joseph Alois Schumpeter** رائد مدرسة فيّينا، وعضو هيئة التدريس بجامعة **هارفارد(Harvard)**، ذاع صيته دوليًا، إذ يُعتر من أبرز الكُتاب في مجال **النمو الاقتصادي** لاسيما من خلال دراسته **للنمو الاقتصادي الرأسمالي**، إذ أعطى دورًا مُهمًا للعوامل التنظيمية والفنية، مُركزا على **المُنظم** (المُبدع والمُبتكر)، مُعتبرا إياه من أهم عناصر النمو، حيث وصفه **بمفتاح التنمية** أو مُحرك عجلة التنمية، مُميزا بين خمسة صور **للابتكارات**، وهي:

أ. **إنتـــاج سلع(مـوارد) جديدة؛**
ب. **إدخـال وسائل وأساليب جديدة في الإنتاج؛**
ج. **التوسع عن طريق فتـــح أسواق جديدة؛**
د. **الحصول على مـواد أولية جديدة؛**
ه. **إقامـــة تنظيم جديد في الصناعة.**

يُعرف **سيمون كوزنيت(Simon Kuznets)** الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد **1971** كأول من حاول قياس **العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي** من خلال بحث نشره **عام1955** النمو الاقتصادي، أنّه: ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، هذه الإمكانيات المتامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها، كما أنّ **تراكم رأس المال** في البلدان المتقدمة صناعيًا لا يرجع إلى ما هو موجود من معدات رأسمالية، بل إلى مدى المعرفة المتاحة لسكانها أو طاقاتهم، ومدى تدريبهم لاستعمال تلك المعدات بكفاءة.

من هذا التعريف نُلاحظ مجموعة من السمات المتعلقة بالنمو **الاقتصادي**، منها:

أ -التركيز على النمـو الاقتصادي طويل الأجل، وبالتالي على النمو الاقتصادي المستدام؛

ب. دور التقانـة المركزي في النمو الاقتصادي طويل الأجل؛

ج. ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو الاقتصادي.

إن أبسط تعريف **للنمو الاقتصادي**، يُمثل الزيادة المُطردة في إمكانيات الاقتصاد، لإنتاج السلع والخدمات التي يرغبها أفراد المجتمع، أي الزيادة في مستوى **الناتج الكلي** وفي متوسط نصيب الفرد منه في الأجل الطويل، و**النمو الاقتصادي** عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن(ربع قرن مثلاً)، بحيث تكون تلك الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من الزوال، ومن ثمّة، فلا يتحقق **النمو الاقتصادي** إلاّ إذا كان للبلد قدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات، وكان **معدل النمو الاقتصادي** فيه أكبر من **معدل النمو السكاني** كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد.

بعبارة أخرى، يُمكن تعريف **النمو الاقتصادي**، بأنّه التطور الحاصل في كافة المؤشرات الاقتصادية الأساسية بشكل موجب، فهو عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، والذي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في البلد (العمل، والأرض أو الموارد الطبيعية، ورأس المال، والتنظيم والتكنولوجيا)، والذي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

يُقاس عادة عن طريق قياس معدلات النمو في الناتج الوطني والدخل الشخصي ومعدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالي، أي الزيادة في حجم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد الوطني في سنة معينة، والتي يُمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد.

يُلاحظ من هذا التعريف، أنه يُركز على التغير الحقيقي، وليس التغير الاسمي في قياس متوسط المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي يُعتبر **النمو الاقتصادي** شرطًا ضروريًا، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع تلك الزيادة على الأفراد، والتي تُشكل موضوعًا شائكًا آخرًا يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

يُعتبر **النمو الاقتصادي** المؤشر الأساسي الذي يُمكن أن يكشف بسهولة عما إذا كانت الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تزيد أم تقـل، تتسع أم تتقلص، وأيضا بين أفراد البلد الواحد أيضًا. فإذا زاد معدل النمـو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في بلد ما، كان ذلك دليلاً واضحًا على أنّ ذلك البلد أو ذاك الاقتصاد ينمو بمعدلات نمـو اقتصادي تجعله يُقلص **الفجـوة** بينه وبين باقي البلدان أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح.

غالباً ما يُستخدم هذا **المؤشر** للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي على ذلك من إمكانات على تحقيق **التراكـم الرأسمالي**، وما يفضي إليه هذا **التراكـم** من تحقيق تقدم مستمر في **مستوى الإنتاج**، إذ يُعد **الادخار والاستثمار** من العوامل المباشرة المؤثرة في **النمو الاقتصادي**، كما يُعـد **مؤشر النمو الاقتصادي** أحد المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري.

يتوقف **التقدم الاقتصادي** في أي بلد على عاملين أساسيين: الكفاءة الإنتاجية للعمل، والكفاءة الاستثمارية لاستخدامات رأس المال مُمثلا في الآلات والمعدات والمواد الخام، وتقوم رفاهية **المجتمع** على أساس **إنتاج أكبر** قدر من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والخدمات وبأقل قدر من التكلفة نتيجة استخدام أقل قدر من **عناصر الإنتاج**.

في هذا الصدد، لا بد من التمييز ما بين **مفهوم النمو والتنمية** من المنظور الاقتصادي، **فالنمو** يقصد به زيادة إنتاج المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي زيادة المتاح منها للاستهلاك والاستثمار. بينما يقصد **بالتنمية الاقتصادية**

عملية تحويل البلدان لكي تصبح أفضل وأغنى من السابق، في ظل إحداث بعض التغيرات في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي...

إن **النمو الاقتصادي** ليس غاية في حدّ ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق **التنمية البشرية المستدامة**، حيث أوضح **تقرير التنمية البشرية** لعام 1996 أنّ **النمو الاقتصادي** لا يُؤدي بصورة آلية إلى **التنمية البشرية المستدامة** والقضاء على الفقر، إذ نجد على سبيل المثال، أنّ البلدان التي تحتل موقعًا متقدمًا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كثيرًا ما يتراجع ترتيبها عند تصنيفها حسب **دليل التنمية البشرية**، وبالإضافة إلى ذلك، هناك تباينات ملحوظة داخل البلدان –الغنية والفقيرة على حد سواء - وهي تباينات تبدو أشد وضوحًا عند **تقيّيم التنمية البشرية**.

يُمكن **للنمو الاقتصادي** أن يصحب ببعض المؤشرات السلبية، إذ أنّه من المُمكن أن يمر الاقتصاد بفترات نمو مُتسارعة، ويُعاني في الوقت ذاته من ارتفاع **معدلات التضخم أو البطالة**، فظهور **البطالة** هو هدر لطاقات المجتمع الإنتاجية، وضياع في موارد الإنتاج، وكلما ازدادت **البطالة** قلت فرصة تحقيق **معدل نمو اقتصادي** مرتفع، فضلاً عن ظهور الجوانب الاجتماعية السلبية بين الأفراد العاطلين عن العمل، بينما يُعتبر ارتفاع **معدل التضخم** أمرًا طبيعيًا يُمكن السيطرة عليه وعلى انعكاساته السلبية طالما أن الاقتصاد ينمو بشكل مستمر.

في هذا السياق، هناك اتفاق عام على أنّ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1973 كانت هي **العهد الذهبي للنمو الاقتصادي**، وأنّ العديد من البلدان النامية شهدت معدلات نمو لم يسبق لها مثيل من قبل، ولكن بعد ذلك حلت **كارثة النمو الاقتصادي** بمُعظمها لاسيما خلال الفترة 1973 - 1984. ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك الاضطراب الاقتصادي، التخلي عن **نظام بريتون وودز** لأسعار الصرف الثابتة، وصدمتي أسعار النفط، ودورات ارتفاع وانهيار أسعار المواد الأولية، و**صدمة سعر الفائدة** في بداية عام 1980 التي ترتبت عن **السياسة النقـدية**.

2. **العوامل والأسباب المولدة للنمو الاقتصادي:** ومن بين **الأسباب الأساسية** المُولدة للنمو الاقتصادي نجد أنّ **ارتفاع الطلب الكلي**، إضافة إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للصادرات، وزيادة الإنتاجية، فلا يُمكن الحديث عن **النمـو الاقتصادي** دون الحديث عن **معدل الإنتاجية**، الذي يُعتبر الحجر الأساسي في أيـة عملية **نمو اقتصادي**، حيث يُؤدي ارتفاع **معدل الإنتاجية** إلى تصريف السلع والخدمات محليًا وخارجيًا -، واستقطاب ونقـل التكنولوجيا الحديثة، واستخدامها في إنتاج السلع والخدمات.

يعتمد **النمو الاقتصادي** بالدرجة الأولى على **عناصر الإنتاج** المتاحة في الاقتصاد، فإذا وظفت جميع العناصر وبأعلى كفاءة ممكنة، فهذا يُؤدي إلى تزايد معدلات النمـو الاقتصادي، وكثيرًا ما نخشى عندما يكون هناك **نمـوًا اقتصاديًا مرتفعًا** أن يُصاحبه ارتفاعًا في المستويات العامة للأسعار، ولهذا نقول لا نهدف لتحقيق **نموا اقتصاديًا مرتفعًا** خوفًا من وجود **التضخم**، وإنما الهدف هو تحقيق مستويات جيّدة من **النمو الاقتصادي**، حتى نتلافى مشكلة **التضخم**، فوجود تضخم بحدود معقولة لا بأس به، لأن **النمو الاقتصادي** كثيرًا ما يُصاحبه **تضخمًا**.

إذن، **فالنمو الاقتصادي يُعـد ضرورة مُلحة** لجملة من الأسباب، منها:

- **يُمكن رفـــع المستوى المادي للمعيشة من خلال النمو الاقتصادي؛**
- **يُمكن ضمان وزيادة عرض فرص العمل عن طريق النمو الاقتصادي؛**
- **يُعتبر النمو الاقتصادي ضرورة لتلبية احتياجات الحكومة لتقوم بواجباتها، وتحقيق الأهداف العامة بشكل أفضل.**

مما جعل عدد من الاقتصاديين وخبراء **منظمة العمل الدولية** يُنادُون بتبني **سياسات اقتصادية** ترمي إلى **زيادة معدل النمو الاقتصادي**، وما ينطوي على ذلك من زيادة في **معدلات الادّخـار**. **فزيادة معدلات النمو** كانت دومَا تَصطحب **بارتفاع** في الطلب على **العمالة** وبالتالي **خفض معدلات البطالة**، وهكذا انشغل الفكـر العالمي **بكيفية إحداث النمو الاقتصادي**، مسلمين بأنّ تحقيقه يعني بلوغ هدف **التشغيل**

الأمثل، وفي نفس الوقت تحسين مستويات معيشة شعوب البلدان المتخلفة التي كانت تُعرف بأنها بلدان منخفضة الدخل الفردي.

3 -دور النمو الاقتصادي: يُعتبر **النمـو الاقتصادي** أحد المتغيرات الهامة، التي **يُفترض** أن تُؤدي إلى **خفض معدلات البطالة** داخل الاقتصاد الوطني. فتحقيق المزيد من **المُخرجات**(الناتج) يتطلب المزيد من **المُدخلات** (عناصر الإنتاج)، ومن ثمّة، فإنّ تحقيق **معدل نمـو مرتفع** في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة التي تنجم عن زيادة عدد السكان، وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي **يفترض** أن زيادة **النمو الاقتصادي** يترتب عليه زيادة **حجم التشغيل،** الأمر الذي يُؤدي بدوره إلى خفض عدد العاطلين.

من الشائع اعتبار **النمو الاقتصادي المستدام** هو الذي يُحقق هدف تحسين مستوى المعيشة، لأنّ الزيادة في **الدخل الفردي** تعني زيادة في قدرته على إشباع حاجاته، وأنّ السبيل إلى ذلك هو **رفع معدل الاستثمار،** في ظل مستوى معلوم(مُعين) **للكفاية الحدّية لرأس المال،** وهو ما يُعبر عنه، بالعلاقة التالية:

$$(\Delta Y/Y)=(\Delta Y/I)\times(I/Y)$$

حيث: **Y: الناتج الإجمالي؛ ΔY: التغير(النمو) في الناتج الإجمالي؛ I: حجم الاستثمار؛**

(ΔY/Y): معدل النمـــو؛ (ΔY/I): الكفاية الحـدّية لرأس المـــــال؛ (I/Y): معدل الاستثمار.

هذا هو تبسيط للنموذج المعروف باسم "**نموذج هارود– دومار**"، وبناء عليه يُنظر إلى **الاستثمار** كمُحدد للنمو، لأنّ **الكفاية الحدّية لرأس المال** يُفترض أن تكون عند المستوى الذي يُمثل أفضل استخدام لرأس المال، ومن ثمّة يجري التركيز على الوصول **بالاستثمار** إلى أقصى حد مُمكن، وهو ما يتطلب رفع **معدل الادّخار المحلي،** وتعزيزه بموارد خارجية تأتي في شكل **معونات** أو **استيراد** رأسمال أجنبي للاستثمار المباشر.

وينجـم عن هذا الأخير أمران، وهما:

- ✓ الأول يتمحور حول الاهتمام بإنشاء مشروعات جديدة من أجل تحقيق الزيادة المطلوبة في الناتج الإجمالي؛
- ✓ والثاني أن التشغيل المترتب على تلك الاستثمارات تُحدده اعتبارات فنية تعتمد في تخفيض تكاليفها على رخص العمالة المحلية، شريطة أن يتمتع الاقتصاد المستضيف ببنية تحتية، وُيوفر قدرًا مُناسبًا من الوفورات الخارجية.

كما يُمكن أن نتصور نموذجًا بديلاً للسابق، على النحو التالي:

$$(Y/PT)=(Y/PO)\times(PO/PA)\times(PA/PT)$$ ،

بحيث: $(PO=L)$: يُمثل عدد المشتغلين؛

$$PA=(PO+PC)=(L+U)$$ ؛

القوى العاملة المتاحة؛ هو عدد السكان.

الطرف الأيسر يقيس **الناتج الفردي**، الذي يزيد كلما ارتفعت إحدى مكوناته الثلاثة، وهي:

- العامل الأول الذي يُمثل **الإنتاجية المتوسطة للعامل**:

$$[\mathrm{AP_L}=(Y/PO)=(Y/L)]$$ ،

- العامل الثاني يُمثل **معدل التشغيل للمعروض من قـوة العمـل:**

$$[TO=(PO/PA)=(L/(L+U))]$$ ،

- العامل الثالث يُمثل **معدل المساهمة في قـوة العمـل**:

$$[TA=(PA/PT)=((PO+PC)/(PA+PNA)]$$

فالعامل الأوّل ليس هو مجرد تقليص لعـدد المشتغلين عند نفس مستوى الناتج، بل هو تجسيد فعلي لزيادة إنتاجية العامل، وهذا أمر متعدد الجوانب، إذ يُؤدي **تحسين معدل التشغيل** الذي يُسهم بدوره في القضاء على نقص العمالة وتخفيض البطالة إلى زيادة في كل من الناتج والتشغيل معًا.

أما المُكون الثالث، فيُوضح أهمية **زيادة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي**، سواء بدخول فئات مُستبعدة، إما بسبب النوع(الإناث)، أو لعوامل اجتماعية

واقتصادية، وهو ما يُضعف عادة من **القدرات الاقتصادية** للبلد. لذلك يجب تجنب إدراج مشتغلين دون سن العمل، وإن كان الحد الأعلى له يتجه إلى الزيادة مع اطراد ظاهرة التقدم في السن، نتيجة الاستمرار في تحسن توقع الحياة عند الميلاد؛ وبما أنّ العدد الكلي للسكان يظهر في المقام فإنّ التزايد السكاني يبدو ذا **أثـر سلبي**، وهو ما لا يُمكن معالجته إلا في الأجل الطويل، من خلال رفع مستوى الدخل، والنهوض بالمستوى الثقافي، أما في الأجل المتوسط فإنّ العبرة **بتحسين المكونات الثلاثة**.

يُعـد **النمو الاقتصادي** من أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى السياسات الاقتصادية لجميع البلدان إلى تحقيقه، باعتباره يعكس التغيرات الكمية **للطاقة الإنتاجية**، ومدى استغلال تلك الطاقة، وذلك من أجل تطوير اقتصادياتها، وتحسين مُستويات معيشة أفرادها، لأنّه ليس هدفًا بحدّ ذاته، بل **وسيلة** لتحقيق غاية وهدف أسمى منه، وهو **تحقيق التنمية** التى تختلف عن **النمـو** بأنّها عامة وشاملة تعتمد على الإدارة والتخطيط السليمين.

والمهم أن **يزداد الناتج الحقيقي**، الذي يتحقق بزيادة إنتاج البلد من السلع والخدمات، حتى يزداد نصيب الفرد من السلع والخدمات التي يُمكنه الحصول عليها، وبما يسمح بزيادة مستوى معيشته، وارتفاع درجة رفاهيته، وتحسين نوعية حياته، وهو ما يرتبط بتركيب الإنتاج وتكلفته الاجتماعية وظروف وشروط العمل، وتوزيع الإنتاج بين الاستهلاك والاستثمار، وهو الأمر الذي يتوقف على نمو الموارد وكيفية استخدامها، والهدف أو الأهداف التي يتم استخدامها، والكفاءة التي تتحقق في هذا الاستخدام.

فتنمية الإمكانيات الإنتاجية لبلد ما، خلال فترة زمنية تمتد لعدة عقود، هي عامل أساسي في تقرير **معدل نمـو الأجور الحقيقية** ومستويات المعيشة للأفراد، فخلال ربع القرن الماضي، جعلت التنمية السريعة في بعض بلدان النمور الآسيوية، مثل: اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان متوسط دخل مُواطنيها يُحلق عاليًا، مما جعل مُعظم البلدان تسعى إلى معرفة مُكونات التنمية الناجحة.

يجب **تسخير النمو الاقتصادي لتعزيز التنمية**، التي تتجلى بتوسيع خيارات الأفراد في المجتمع من إشباع للحاجات المادية والمعنوية (لباس، سكن، صحة، غذاء، تعليم واستجمام...). فالنمو الاقتصادي هو المُحرك الذي يدفع عملية توليد **فرص عمل منتجة ومستدامة**، فكُلما كانت معدلات النمو مُرتفعة كُلما ازدادت الطاقة الإنتاجية؛ ولا شك أنّ زيادة معدل النمو يَعني في الوقت نفسه الإسراع في عملية التنمية وتحقيق الإستخدام الكامل.

لذلك يُعتبر النمو الاقتصادي شرطًا ضروريًا لمكافحة الفقر، ولكنه غير كافٍ لرفع مستويات المعيشة للأفراد؛ فهناك عاملا آخرًا ممثلاً في طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، والتي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل بلد. كما يُعتبر وُجود نظام مالي قوي من بين الشروط المُسبقة لسلامة مناخ الاستثمار وتحقيق النمو وخفض عدد الفقراء.

إن تحقيق **التنمية الاقتصادية** يحتاج إلى زيادة **النمو الاقتصادي**، الذي يستوجب أن يكون مُرتبطًا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف. **فجوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه**، وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته.

يتطلب تحقيق نمو اقتصادي قوي، توفير مناخ اقتصادي مُساعد على الاستثمار، وتحقيق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة عناصر الإنتاج المختلفة، أهمها العنصر البشري، الذي يُؤثر بشكل كبير على القدرات الإنتاجية من سلع وخدمات وتعزيز القدرات التنافسية على المستوى الدولي. فعندما يعمل الاقتصاد بأقصى إمكاناته، يكون الإنتاج عاليًا، والبطالة منخفضة. ويُمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين، وهما:

أولا. تحديد معدلات نمو الناتج الوطني أو معدلات نمو الناتج المحلي (الحقيقي أو الصافي)، لقياس **مدى** التحسن والتوسع في الإنتاج أو في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ويُقاس **معدل النمو**

الاقتصادي باحتساب الزيادة السنوية في الناتج(الوطني أو المحلي) الحقيقي، وبالتالي **فإنّ النمو الاقتصادي** هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة **الدخل الحقيقي** زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن(ربع قرن مثلاً)، عن طريق تجميع مخزون كبير من الأصول المنتجة والمهارات البشرية، بحيث تكون تلك الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب، فهو يُمثل **الزيادة الحقيقية** في مجمل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال السنة؛

ثانيا. تحديد معدلات نمو الناتج (الوطني أو المحلي) للفرد الواحد، للتعبير عن تطور أو تحسن مُستوى المعيشة المادي للفرد عن طريق **زيادة إنتاجية** الأصول والمهارات البشرية والموارد الطبيعية للبلد. والتي يُمكن التعبير عنها بالتغير السنوي في متوسط مستوى المعيشة المادي للفرد، ولا يزيد ولا يتحسن معدل الدخل الفردي جزافيًا، بل يرتبط ارتباطًا كبيرًا **بالإنتاج**، لا يتحسن الاقتصاد آليًا، ولكنه مُرتبط ارتباطًا كبيرًا بعوامل الإنتاج المتاحة في البلد.

معدل الدخل الفـردي = مجمل الدخل الوطني ÷ عدد السكان.

فالنمو الاقتصادي هو تغير كمي، يُمكن أن يحدث في جانبين، أحدهما مرتبط بإنتاجية العمل، باعتباره ناتج عن تحسين الأداء الإنتاجي للعمال المتواجدين أصلاً، والآخر مرتبط بزيادة كمية عرض العمل، أي خلق مناصب عمل إضافية نتيجة النمو الديموغرافي.

يتحقق **النمو الاقتصادي** عند وجود زيادة في **قدرة الاقتصاد** على الإنتاج، أو الزيادة في الإنتاج لكل فرد، وهو ما يعنى إنتاج المزيد من السلع والخدمات لكل فرد، ومن ثمّة تحسين مستويات المعيشة بصفة عامة، وبالتالي يُعبّر **النمو الاقتصادي** عن الزيادة في **المقدرة الاقتصادية للبلد** خلال فترة زمنية مُحددة بالمقارنة بالفترة السابقة.

من دون شك، **الحكومات** هي التي ترسم خارطة الطريق لزيادة نسبة النمو الاقتصادي، وهي معنية بتعديل الهيكل الاقتصادي بين فترة وأخرى، حسب **القدرة الإنتاجية** لكل مورد من مواردها الاقتصادية المتاحة في **البلد**.

ركزت **نماذج النمو الاقتصادي التقليدية** في تفسير التباين بين الدخول على أهمية تراكم رأس المال في زيادة الدخل، الذي بدوره يُؤدي إلى المزيد من رأس المال. فهناك **أثر استرجاعي** (تغذية عكسية) بين الدخل ورأس المال، بينما النمو السكاني المتزايد يُؤدي بدوره إلى انخفاض حصة العامل من رأس المال ويُؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

بمقارنة مساهمة القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، ومن ثمّة في معدل النمو الاقتصادي نجد أنّه يعتمد بشكل كبير في الجزائر على قطاع المحروقات وهو دليل على هشاشة النمو الاقتصادي، لاعتماده على القطاع الريعي بشكل كبير.

4. أصناف النمو الاقتصادي: يُمكن تصنيف **أنواع النمو الاقتصادي** إلى [1]:

أ. النمو الاقتصادي المُوسع (Croissance extensive): يتمثل هذا النمو في كون معدل نمو الدخل يُعادل معدل نمو السكان، وبالتالي، فإنّ الدخل الفردي ساكن أو مستقر؛

ب. النمو الاقتصادي المُكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون معدل نمو الدخل يفوق معدل نمو السكان، وبالتالي، فإنّ الدخل الفردي سيرتفع أو يتحسن،

يُمثل المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف نقطة انقلاب، أين يتحول المجتمع تمامًا، وتتحسن الظروف الاجتماعية، حيث تُشير العديد من التجارب الاقتصادية في كثير من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، أن هناك بلدانًا قد نجحت في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وفي مستوى معيشة أفرادها، مثل: بلدان النمور الآسيوية: اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، كما عجزت بلدان أخرى في تحقيق ذلك، مثل: مُعظم البلدان الأفريقية، وبلدان أمريكا اللاتينية.

---

(1). Jacque Brasseul :**Introduction à l'économie du développement**, Armond colin édition, Paris, 1993, P13

أصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي وظيفة أساسية للاقتصاديين ورجال التخطيط والسياسيّين في البلدان النامية والمتخلفة خلال العقود الخمسة الماضية، لأنّ الاعتقاد السائد هو أنّ تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يُحدد مستويات المعيشة.

يقود النمو الاقتصادي إن لم يكن مصحوبًا بتنامي القدرة على الإنتاج بشكل متزن إلى ارتفاع في تكلفة المواد والخدمات والعمالة، أي عندما يتسارع النمو الاقتصادي بدرجة تفوق قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب فيحدث **التضخم**، وتبدأ الأسعار بالارتفاع رغم وجود التنافس بين المنتجين المحليّين، ورغم التنافس الذي تُمثله **الواردات** التي تأتي من الخارج، تبدأ الأسعار بالارتفاع، وتبدأ القوة الشرائية للعملة المحلية بالانخفاض.

أثبتت دراسات قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) أنّ لسياسات الاقتصاد الكلي المُشجعة للاستقرار الاقتصادي، آثارًا إيجابية على النمو الاقتصادي، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر أساسية، هي:

- الإبقاء على معدل تضخم مُنخفض ومستقر؛
- آثـــار العجز العمومي على الاستثمار الخاص؛
- قطاع عام عريض يرتكز على ضرائب عالية لتمويل الإنفاق العام يُمارس آثارًا سلبية على النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، إن هناك ثلاثة(3) أنواع أخرى **للنمو الاقتصادي**، وهي[1]:

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي على المستوى الوطني؛
2. **النمو العابـر:** وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق؛
3. **النمو المُخطط:** وهو الذي لا يتحقق إلا بوجود تخطيط شامل وكامل للموارد الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، وهو يرتبط بقدرة المخطّط وفعاليته، ومشاركة الأفراد والمؤسسات في عملية التخطيط على جميع الأصعدة والمستويات.

5. مصادر النمو الاقتصادي: إنّ النمو الاقتصادي يرتبط بالعديد من العوامل أو المصادر، نذكر منها:

أ. درجة توفر الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج في الاقتصاد، والتي تُساهم في إنتاج السلع والخدمات،

وبالتالي تحصل على دخولها مقابل تلك المساهمة؛

ب. مـدى قدرة الاقتصاد على اكتشاف موارد جديدة وتطوير وتنمية الموارد المكتشفة وإضافة استخدامات جديدة لها بالشكل الذي يرفع معه درجة انتفاعه اقتصاديًا منها؛

ج. مدى كفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج المتاحة له، فتعبئة الموارد البشرية والطبيعية والمالية **بفعالية اقتصادية** يعني الارتقاء بكمية الناتج من السلع والخدمات، **فالإنتاج** هو دالة لمدخلاته؛

د. درجة استخدام الموارد الاقتصادية ودرجة الكفاءة في هذا الاستخدام، فالتحرك على منحنى إمكانية الإنتاج بلا أدنى هدر، أو تعطيل للموارد يُعد شرطًا لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، والكفاءة الإنتاجية تعني إنتاج أقصى إنتاج مُمكن بأقل تكلفة ممكنة، إلا أنّ تحقيق الكفاءة الإنتاجية يعتمد أيضًا على بنية السوق الذي تعيش فيه تلك المؤسسات، ومن هنا تنبع أهمية الإنتاجية التي تعكس بدورها مدى حسن استغلال الموارد الإنتاجية.

تُعد زيادة الإنتاجية الهدف الرئيسي لأي نشاط اقتصادي، وعلى أساسها يُمكن تحديد وتقييم درجة الاستفادة من الموارد البشرية والمادية وصولاً إلى تحقيق الكفاية الاقتصادية في جميع النشاطات، وضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنّ زيادة الإنتاجية تُؤدي إلى خفض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة، مما ينعكس إيجابيًا على القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والعالمية؛

([1]). صالح خصاونة وآخرون: **مبادئ الاقتصاد(2)**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994، ص 379- 380.

٥. الإطار العام والبيئة العامة (المناخ الاستثماري) التي يتم فيها عمل هذا الاقتصاد، والذي يتأثر بالكثير من العوامل (داخلية أو خارجية). إلا أنّ الاستثمار في رأس المال البشري يُعتبر من أهم العوامل التي تُؤثر على النمو الاقتصادي في أي بلد، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

يتم النمو الاقتصادي من خلال تحسين القدرات البشرية، كما أنّ تحقيق النمو المنشود ينعكس على التنمية البشرية، حيث يُوسع من الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام، ومن ثمّة يتحقق النمو الاقتصادي عندما تحدث زيادة في كمية عوامل الإنتاج و/أو عندما يحدث تحسن في إنتاجية تلك العوامل، إذ تُشكل الزيادة النوعية في استخدام عوامل الإنتاج، وإدارة مجمل العمليات الإنتاجية الجانب الأساسي في زيادة معدل النمو الاقتصادي واستدامته، بينما تُسفر الزيادة في عوامل الإنتاج عن ارتفاع مُؤقت في معدل نمو الإنتاج، يحدث تحسن الإنتاجية تأثيرًا دائمًا، ولا يُسفر هذا النمو في حد ذاته بالضرورة عن التنمية، ما لم يُعالج مشاكل الفقر والبطالة والتوزيع غير العادل للدخل والثروة.

كما يُعتبر التضخم ضريبة على الاستثمار، فكلما كان مُنخفضًا ارتفعت درجة اليقين في الاقتصاد، وكانت البيئة مُشجعة لاتخاذ قرار الاستثمار من طرف القطاع الخاص، وأنّ عجز المالية العمومية المُمول بالضرائب المرتفعة لا يُشجع القطاع الخاص على الاستثمار، كما يلعب النظام المالي والبنكي دورًا هامًا في سيرورة النمو الاقتصادي، فهو مُحدد أساسي لتمويل تراكم رأس المال، ومن ثمّة فعالية النظام المالي في جذب المدخرات، وحماية المدخرين، وتنويع المنتجات المالية، له أثرًا أساسيًا على النمو الاقتصادي.

ويرتكز النمو الاقتصادي على الادّخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة(لوكاس Lucas)، والاستثمار في البحث والتطوير والإبداع والمعرفة(رومر Römer)، يُضاف إلى ذلك أنّ السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم، أي الاستثمار في رأس المال البشري(الذي يُعد أساس التقدم التقني) والبنية التحتية والبحث والتطوير، إذ أثبتت التجارب العالمية الناجحة في مجال التنمية أنّ الاستثمار في رأس المال البشري، يُعتبر الرافعة الأساسية للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإنّه يتوجب التركيز على مشاريع البنية التحتية، والاستثمار في التعليم، اللذين يُشكلان أساس التنمية في المدى الطويل.

تُمثل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المصدر النوعي للنمو الاقتصادي (المصدر الكمي الاستثمار المادي وحجم العمالة)، حيث تعكس الجانب التقني في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري وفعالية الإدارة أو المؤسسات، وبالتالي فإنّ رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام لا يُمكن أن يتم عبر الزيادات التراكمية في مصادر النمو الكمية، وذلك لأنّ هذه الموارد محدودة من جهة، وخاضعة لقانون الغلة المتناقصة من جهة أخرى. وتظهر الكفاية الإنتاجية في عدة صور، منها:

- زيادة حجم الإنتاج مع انخفاض التكاليف؛
- زيادة حجم الإنتاج مع ثبـــات التكاليف؛
- زيادة حجم الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة التكاليف؛
- ثبات حجم الإنتاج وانخفاض التكاليف.

يُستخدم مؤشر النمو الاقتصادي للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي على ذلك من إمكانات تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يُفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية، كما يُعد هذا المؤشر أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبًا ما يحُول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

إنّ قدرة كل اقتصاد تعتمد على إنتاج السلع والخدمات، لها حد أعلى خلال المدى القصير، ويتغير هذا الحد الأقصى بطبيعة الحال مع مرور الزمن، لأنّ **النمو الاقتصادي** يُوسع طاقة الاقتصاد الإنتاجية، والتوسع المستمر

في هذه الطاقة يُعد من أهم خصائص الاقتصاد الديناميكي الحركي.

إنّ أي تحسن في **الناتج الوطني** قد لا يُمكن تحقيقه إلاّ إذا كان معدل النمو الاقتصادي(g) يفوق معدل النمو السكاني(n)، أي: (g > n)، ويُطلق على الفرق بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني بـ "**النمو الصافي**"، وعادة ما يتم قياس **معدل النمو الاقتصادي** بالعلاقات التالية:

معدل نمو كلي: والذي يحسب وفق العلاقة بين الناتج أو الكمية في الفترة الأخيرة (فترة المقارنة)، والناتج أو الكمية في الفترة الأولى (فترة الأساس) على النحو التالي:

$$g = (\Delta Y/Y) = (PIB_t - PIB_1/PIB_1) \times 100 = [(PIB_t/PIB_1) - 1]100$$

معدل نمو سنوي بسيط: والذي يُمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

معدل النمو السنوي البسيط = معدل النمو الكلي ÷ عدد سنوات النمو.

- **معدل نمو سنوي مركب:** والذي بدوره يُمكن تحديده وفق العلاقات التالية:

Les taux de croissance annuels moyens des différents pays apparaissant sont définis par :

$$g = \sqrt[n]{(Y_{n+1}/Y_1) - 1.} = \sqrt[n]{(PIB_{n+1}/PIB_1) - 1}$$

Le taux de croissance moyen est calculé à l'aide de la moyenne géométrique définie par :

$$\overline{(1+g)} = (1+g_1) + (1+g_2) + ... + (1+g_n) = (\prod_{i=1}^{i=n} (1+g_i))^{\frac{1}{n}}.$$

أثناء **فترات النمو الاقتصادي** تزداد المبيعات والأرباح والإنتاج والاستهلاك وتتوافر فرص العمل وترتفع أسعار الأسهم ويرتفع مستوى الناتج الوطني وتصبح أسعار الأسهم المرتفعة أسعار "رخيصة نسبيا" لما قد تصل إليه مع استمرار تنامي **الأرباح**. ففي ظل **النمو الاقتصادي** يُتاح للمجتمع المزيد من السلع والخدمات ويتوفر له أعلى مستوى معيشة، لأن تحقيق معدلات مرتفعة **للنمو الاقتصادي** يسمح بتحسين مستوى المعيشة، وتأمين شروط الحياة الكريمة للفرد، والارتقاء **بالتنمية البشرية**.

- إن الحفاظ على **الاستقرار الاجتماعي**، يُوفر المكانة اللائقة للبلد على المستوى الدولي، ويُعزز قدراته الدفاعية ضد المخاطر الخارجية، ومن ثمّة الحفاظ على السيادة الوطنية، ولا يعني هذا أنّ كل أفراد المجتمع يَستفيدون أو يَتمتعون بثمرات النمو الاقتصادي بالتساوي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يُمكن تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي؟ والإجابة هي: يُمكن تحقيق الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي التي تُساهم في "تحسين معدل النمو الاقتصادي"، بواسطة العديد من العوامل، نذكر منها:
- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري (كمية، ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة)؛
- التطـور العلمي والتقدم التكنولوجي الذي يُؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحسين مُستوى التنظيم الاقتصادي الذي يُؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة؛
- توفيـر البيئة المُحفزة للنمو الاقتصادي بشكل عام.

يرى أنصار **النظرية الجديدة للنمو** أنّ عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، وأنّ **الادّخار** ومن ثمّة **الاستثمار** عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي. هذا ما يُشيرون إليه بالتباين في معدلات عوائد الاستثمار التي مرجعها التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير، إضافة إلى توافر البنية التحتية للاقتصاد الوطني، كما ويُركزون على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به **النظرية الكلاسيكية الجديدة**.

في سياق **نظريات النمو الاقتصادي الحديثة**، والتي من روادها بعض الاقتصاديين المعروفين مثل: **روبرت سولو** (Robert Solow) في سنة 1956، و**بول رومر**(Paul Römer) في سنة 1986، و**روبرت لوكاس**(Robert Lucas) في سنة 1988 و**روبرت بارو**(Robert Barro) في سنة 1990، حيث تستند تلك

النظريات في نتائجها على دراسات تطبيقية لقياس **أثر رأس المال البشري على معدل النمو في الأجل الطويل**، إذ ترى أنّ **زيادة الإنتاجية** تُمثل عنصرًا **داخليًا** وليس عنصرًا **خارجيًا** في عملية النمو، ولها علاقة **بسلوك الأفراد** المسئولين عن **تراكم المعرفة**، والعناصر المنتجة الأخرى، كتراكم رأس المال المادي والتوسع في العمالة والتقدم التكنولوجي،. **وتفترض** أنّ **النمو الاقتصادي المستدام** يتحدد من عملية **الإنتاج ذاتها** وليس من **خارجها**.

لكن على الرغم من إثبات **أهمية التطور التقني في النمو**، فإن **سولو** لم يُحاول تفسيره، إذ كان يُحلله كعنصر متبقي. Résidu وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أنّ الجزء غير المفسر لهذين العاملين يُعزى إلى **التطور التقني**، ومن ثمّة، فإنّ جزءًا مُهمًا من النمو الاقتصادي يبقى بدون تفسير، وهذا ما أدى إلى تسمية **نظرية سولو** في النمو بـ"**نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي** Théorie de la croissance exogène "

بعد ذلك، حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد **نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي** Théories de la croissance endogène وكان **بول رومر** Paul Romer، الأول الذي قام بذلك في **سنة**1986، متبوعًا **بروبرت لوكاس** Robert Lucas في 1988، وروبرت بارو Robert Barro في 1990، حيث انطلق **رومر** Romer من مبدأ أنّ المردود المتناقص يُعتبر مميزة سيئة للاقتصاد الحالي، إذ بيّن أنّه انطلاقًا من الآثار الجانبية الخارجية(الإيجابية) Externalités**و** هو ما يعتبر مصدرًا يُمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة للتطور التقني.

6. محددات النمو الاقتصادي: إن **قدرة الاقتصاد على النمو** تتأثر بثلاثة عوامل رئيسية، سمّيت بـ: "**محددات النمو الاقتصادي**"، يُمكن اعتبارها بمثابة المُوجه الذي يُحرك **معدلات النمو الاقتصادي** صعودًا أو هبوطًا، تبعًا لاهتمامنا بها أو إهمالها لها، ومع كل تغير في قيم تلك المُحددات نحصل على **نموذج اقتصادي جديد** قادر على تحقيق **معدل نمو اقتصادي** مُحدد، وهي:

- نسبة التراكم(الاستثمار) من الدخل الوطني: وهي الجزء المُقتطع من الدخل الوطني، التي تُوظف في الاستثمار وتعمل على تجديد الإنتاج، ويفترض أنها تتراوح بين (10– 40٪) من الدخل الوطني؛
- معدل عائدية رأس المال: أي نسبة الثروة المنتجة إلى رأس المال المُوظف لإنتاجها؛
- نسبة الأجور من الدخل الوطني: تتراوح بين (40– 60٪) من الدخل الوطني، أي تكون هي أكبر مكونات الدخل الوطني.

زيادة على ذلك، يُمكن ذكر أيضًا من بين العوامل التي تُسهم في **النمو الاقتصادي الطويل الأمد**، ما يلي:

- **مستويات استثمار مرتفعة في رأس المال العمراني والبشري؛**
- **حرية اقتصادية أكبر، تشمل ضرائب أقل، ولوائح حكومية أقل، وسياسة نقدية سليمة، وحماية حقوق الملكية، ولا مركزية عملية صنع القرارات في مُعظم قطاعات الاقتصاد؛**
- **حوافز قوية للاستثمار والادّخار وزيادة الإنتاجية (ومنها حقوق الملكية)؛**
- **أسواق تنافسية وتجارة حرة؛**
- **تضخم منخفض؛**
- **استقرار سياسي...**

إذا كان يعتقد في الماضي أنّ **النمو المرتفع** يكون مصحوبًا عادة **بتوزيع غير عادل** باعتبار أنّ الأغنياء أكثر ادّخارًا واستثمارًا، مما يستوجب حفزهم على ذلك من خلال توزيع الدخل في صالحهم، فإنّ هذا الاعتقاد غير صحيح إذ تم تحقيق نموًا سريعًا في الكثير من البلدان، لاسيما بلدان شرق آسيا واليابان والسويد... والذي صاحبه توزيعًا عادلاً نسبيًا لمدة تجاوزت ثلاثة عقود(ما بين**1960 -1993**)، وكذا بعض الأدبيات الاقتصادية التركيز على التفسير السياسي للعلاقة بين **درجة العدالة في التوزيع** بالمجتمع ومعدل النمو الاقتصادي من زاويتين، وهما:

- **الأولى تُلاحظ أنّ من شأن ارتفاع درجة عدم العدالة في التوزيع أن تُؤدي إلى قلاقل مجتمعية تُثبط من الاستثمار، ومن ثمّة تُؤثر سلبًا على معدل النمو الاقتصادي؛**

- **الثانية تتعلق بالاختيارات المجتمعية للسياسات الاقتصادية في إطار حكم يتمتع بالديمقراطية، ففي مجتمع ديمقراطي يتصف بدرجة عالية من عدم العدالة في التوزيع تنزع أغلبية السكان لاختيار نظام اقتصادي يفرض ضرائب عالية على الأغنياء، الأمر الذي يُثبط من الاستثمار، ومن ثمّة النمو الاقتصادي.**

7. معوقات النمو الاقتصادي: هناك **عوائق تحُد من النمو الاقتصادي** لاسيما في البلدان الأقل تقدمًا، نذكـــر منها:

أ. **انخفاض معدل الادّخـار؛**

ب. **النمـــــو السكـانـي المرتفـع؛**

ج. **عـــــــدم الاستقرار السياسي؛**

د. **الإسراف وعـــــدم الكفـاءة.**

في هذا السياق، نجحت معظم البلدان العربيّة في إطلاق عجلة النموّ الاقتصادي بشكل نسبيّ منذ بداية الألفية الثالثة، بفضل ارتفاع أسعار النفط، وعبر سياسات لتحرير الاقتصاد داخليًا، وتحفيز نشاط القطاع الخاص والإعفاءات الضريبيّة، ولكن تبقى وتيرة النموّ هشة عُرضة لتقلّبات أسعار المواد الأوليّة، وذات تباين كبير بين بضعة مؤسسات اقتصادية كبرى ذات إنتاجية عالية، وقطاع مؤسسات صغيرة ومتوسّطة بل غير نظاميّة ذات إنتاجية متدنيّة، بحيث انخفضت مجمل إنتاجيّة عوامل الإنتاج.

كما يعني **فشل النمو**(Growth Failure) أنّه لا يتحقق أي نمو في الناتج المحلي الإجمالي لربع سنة كاملة على الأقل، أي أنّ: $(T.PIB = 0\%)$، وفي هذه الحالة ينخفض **الأداء الاقتصادي** لأسباب عديدة، قد يكون للدورة الاقتصادية الطبيعية دورًا فيها، أو حصول مشاكل سياسية أو اقتصادية عادية وعابرة، ويُرافق تلك الفترة استقرار في الأسعار مع ميل إلى الانخفاض في بعض الأحيان، وانخفاض عدد الوظائف مع ثبات نسبة البطالة أو ارتفاع طفيف، ويكون التأثير مباشرًا على المستهلكين الذين ينخفض إنفاقهم وعلى المنتجين والمستثمرين الذين تقل جدًا تغيرات النمو في أعمالهم، حيث يبقى **النمو** قائمًا بشكل أبطأ، بينما تبدأ مؤسسات جديدة في الظهور وفرص استثمارية كبيرة، لكن قلما من يستطيع تحديدها إلا بعد فوات الأوان.

يُشترط في فشل النمو الاقتصادي ألا يكون سبب انخفاض الأداء الاقتصادي شيء له علاقة بالتضخم، أو الأسواق المالية، أو الأزمات الائتمانية، بل يجب أن تكون طبيعية، ولا يجب أن تقل هذه الفترة عن ثلاثة(3) أشهر، ولا يجب أن تزيد عن سنة حتى يتحقق هذا المصطلح. من الأمثلة عليها سويسرا خلال الربع الثالث من 2008.

من الجدير بالذكر، هو أنّه في حالة **انكماش التضخم** Désinflation لا تتسبب في **الكساد**، مثل ما تتعرض له معظم بلدان العالم حاليًا، وهو أن يهبط **التضخم** إلى ما دون مستوى 2٪ في البلدان ذات الكفاءة في الإدارة الاقتصادية، ولكن قد تتسبب في **التباطؤ** أو **الانكماش** وفي أشدها **الركود**, أما حالة **انكماش الأسعار** Déflation فقد تُسبب **ركودًا**، وقد تمتد أيضًا إلى **كسادٍ**, وهو أن تنخفض أسعار السلع كل سنة وكل شهر وكل ربع عن الربع الذي سبقه لكن لا يجب أن تكون محصلة النتائج أقل من سنة, بكلمات أخرى هو أن ينخفض **التضخم** إلى ما دون **الصفر** لسنة كاملة على الأقل $(\pi < 0)$.

لذلك، فقد حُظي **النمو الاقتصادي** بتأكيدات كثيرة باعتباره هدفًا اقتصاديًا في الوقت الحاضر بالرغم من مُلاحظة الكثير من الاقتصاديين أنّ **النمو** غالبًا ما يكون مصحوبًا **بالتلوث والاستنزاف** السريع للموارد الطبيعية، كما يُعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرًا على واقع الأفراد ومُستقبلهم في كل المجتمعات، فهو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج، والوسيلة الرئيسية لتحسين مُستوى المعيشة في كل المجتمعات، علما بأنّ هناك حكمة تقليدية، مفادها أن ضعف كفاءة الإدارة الحكومية في العديد من البلدان النامية، الذي يقود إلى عرقلة جهودها التنموية، إنما يُعزى في الغالب إلى ضعف الرواتب والأجور.

تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية **النمو الاقتصادي**، وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة، كما تسعى إلى تحديد **عوامل النمو**، وكيفية التأثير فيها من أجل

زيادتها، وبالتالي المحافظة على معدل النمو وزيادة الإنتاجية، وأن النمو لازم للتنمية، لأن **النمو الاقتصادي** هو المؤشر الكمي للتنمية، ولكنه غير كافٍ لتحقيق التنمية، باعتبار أن **أهداف التنمية** بمفهومها الشامل لا تقتصر على الجوانب المادية المتمثلة في تحسين مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع فقط، وإنما تشمل أيضًا على تحقيق **العدالة الاجتماعية**، كما أن **معدل النمو الاقتصادي** لا يتسم بالاستقرار دائمًا، إذ لاحظ خبراء صندوق النقد الدولي أن **النمو لا يعني الرفاهية**، فقد يحدث في الظل:

- فقـر أكثـر؛
- ديمقراطية أقل؛
- فساد أوسع؛
- تركز للثروة أضيق...إلخ.

ويُلاحظ خلال الفترة **1980 -1998** أنّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الإجمالية، رغم أن **المناخ الاستثماري** بقي مقيدًا بالعديد من العوائق، من بينها: البنية التحتية، والقوانين، والذهنيات والعقليات، والعقار، الجهاز المصرفي، والفساد بأشكاله المختلفة، والأمن...

وفي هذا السياق، يُشير **مؤشر النمو الاقتصادي** في الجزائر مشكلاً حرف"**U**" خلال الفترة **1990–2005**، في الوقت الذي توقع فيه العديد من الاقتصاديين وفي مقدمتهم خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بأنّ يُشكل حرف"**J**"، متوقعين نموًا سريعًا، بمجرد تحرير الأسعار والتجارة، وإنشاء الأسواق القانونية... إذ سجل ارتفاعًا من **2.2**٪ سنة **2000** إلى **6.9**٪ سنة **2003**، لتستقر نسبته في سنتي **2004 و2005** في حدود **5.1**٪، ثم تراجع مرة أخرى خلال السنوات الموالية، والجدول الآتي، يُوضح لنا تطور معدلات نمو الناتج المحلي في الجزائر بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم (1 -8): معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة(1995–2009).

البلد: السنة:	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PIB (10^9 $)	42.0	54.4	54.7	55.9	66.6	84.6	102.5	116.5	132.5	171.3	-
PIB/Habitant $	1498	1790	1775	1783	2093	2600	3125	3478	3968	4915	3959
T. PIB (%)	4.2	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	5.1	4.6	3.0	4.5
البلدان النامية %	6.1	5.9	4.1	4.6	6.1	7.7	7.4	7.9	8.3	6.1	2.4
العالـم %	**3.7**	**4.9**	**2.5**	**3.1**	**3.6**	**4.9**	**4.5**	**5.1**	**5,0**	**3,8**	**2,2**

المصدر: -صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات مختلفة؛

– Banque d'Algérie, Rapport 2005 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 16 Avril 2006 ;

– Strategica, Revue mensuelle de business & de finances, N^0:01, Alger, Octobre 2004, P47.

1. تقرير منظمة العمل الدولية 2008.

كان لارتفاع أسعار النفط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة الأثر المباشر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما كانت في عقد التسعينيات سالبة، ولكنها رغم ذلك تُعتبر غير كافية لمواجهة مشكلة **البطالة** التي لا زالت معدلاتها مرتفعة، إذ لم تنزل تحت **10**٪، بالإضافة إلى السكن والمرافق الاجتماعية والظروف المعيشية...

تُشير الأرقام التي أنّ الجزائر صرفت **150** مليار $ على برنامج دعـم النمو**(2005–2009)**، وتُريد تخصيص **268** مليار $ للبرنامج الخماسي (2010–2014)، وهو ما يُعادل تقريبًا أربع(4) مرات قيمة ميزانية مشروع **مارشال**، الممنوح لأوربا**(1948/1949–1952/1953)** تحت اسم برنامج الولايات المتحدة الأمريكية للإنعاش الأوروبي، والذي سُمي بهذا الاسم نسبة إلى الجنرال"**جورج مارشال**" وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، والذي

اقترح رسميًا، ولأول مرة فكرة هذا البرنامج في خطاب بجامعة هارفارد في شهر جوان عام 1947.

مازالت تُعاني الجزائر من العديد من المشاكل نتيجة عدم تمكن العديد من الولايات من تحويل أموال برنامج دعم النمو إلى مشاريع حقيقية في الميدان، وبقيت الملايّير من الدينارات المخصصة للتنمية مُعطلة لأسباب مختلفة، كسوء التسيير، والفساد الإداري، والرشوة... فالحوكمة الضعيفة قد تتسبب في إعاقة النمو في نظام كان من المفروض أن يتسم بالنشاط. حيث تُشير الأدلة التجريبية أنّ هناك ارتباطًا إيجابيًا، في المجمل، بين تحسين الحوكمة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن النتائج الإنمائية، كما أنّ هناك أيضًا ارتباطًا موجبًا بين درجة أداء الحوكمة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

فمعدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال 2003، ويُعزى التحسُن في أداء الاقتصاديات العربية في جزء منه إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، وزيادة كميات إنتاجه وتصديره، الأمر الذي ساهم في زيادة القيم المضافة في القطاعات الاستخراجية، إلا أنّها لا تزال بوجه عام متواضعة في غالبية البلدان العربية، لاسيما عند الأخذ في الحسبان معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة المرتفعة.

كما يُعزى أيضًا في جزء آخر منه إلى النتائج الإيجابية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي واظبت تلك البلدان على تطبيقها عبر السنوات الماضية لاسيما **سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي،** والإصلاحات الهيكلية الواسعة التي استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز فرص وأساليب مُشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية.

تدل الإحصائيات أنّ هناك تحسُنًا في الأداء الإقتصادي العالمي خلال عام 2003، بحيث ارتفع معدل نموه إلى3.9٪، مقابل3٪ في عام 2002، و2.4٪ في عام 2001 ويُعزى تحسُن **النمو الاقتصادي** بدرجة ملحوظة في كل من:

- **الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة أساسية للانتعاش الذي نتج عن انخفاض حالة عدم التيقن المُصاحبة للحرب في العراق، واستمرار انتهاج سياسات مالية ونقدية مُحفزة بصورة كبيرة للنشاط الاقتصادي؛**
- **واليابان كنتيجة للأداء الجيد للصادرات ولارتفاع الاستثمار الخاص؛**
- **في الوقت الذي تراجع فيه معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو والبلدان النامية.**

يستدل بشكل عام من التحليلات التي أُجريت مُؤخرًا أن **مقاييس النمو الاقتصادي**، أنّها تدل على أنّ هناك زيادة في **الدخل العالمي** منذ الثمانينات، وهذا الاتجاه العام أحدثه، في المقام الأول نمو مطرد وسريع في اقتصاد الصين، واستمرار النمو الاقتصادي في الهند ولو بصورة مُتواضعة، وبعض الاقتصاديات الأخرى في آسيا وأمريكا وأوربا، أما **الجزائر** فقد حقق إجمالي ناتجها المحلي نموًا بلغ 3٪ سنويًا في المتوسط من عام 1999 حتى عام 2002، وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4.1 ٪ في عام 2002.

تُبين دراسة لظاهرتي **التضخم والنمو** أجراها البنك الدولي على 127 بلدًا خلال الفترة 1960–1992 وجود رابطة وثيقة بين المعدلات المرتفعة للتضخم والمعدلات المتدنية للنمو عبر مجموعة متنوعة من مجالات التضخم، وبحثت الدراسة ما حدث لنصيب الفرد من النمو (بالمقارنة بالمتوسط العالمي) قبل وأثناء وبعد نُشوب **أزمة التضخم**. فلم تجد تلك الدراسة أي نمط مُوحد لمعدلات النمو في البلدان المعنية قبل **التضخم،** وهذا يَعني أنه لا يُوجد أي دليل على أن البلدان التي تُعاني من **أزمات التضخم** هي التي كان لديها معدل نمو أقل من المألوف.

غير أننا نجد في معظم الحالات أن **معدل النمو أثناء أزمة التضخم** كان أقل من المتوسط العالمي في الفترة المعنية، وأقل من معدل النمو الذي كان سائدًا في نفس البلد قبل نشوب تلك الأزمة، كما أن **حالات الركود في النمو** كانت كبيرة خلال الأزمة؛ حيث وجدت تلك الدراسة تماثلاً يُثير

الدهشة في استجابة النمو بعد الأزمة للبلدان التي كانت قد خفضت معدلات تضخمها قبل نهاية الثمانينات، وأن **معدل النمو** في فترة ما بعد الأزمة كان أعلى من المتوسط العالمي في معظم الحالات.

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة، يُمكن الوصول إلى **بعض النتائج**، منها:

1. إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يُؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى؛
2. إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، والتنظيم + التكنولوجيا)؛
3. إن النمو الاقتصادي كما دلت التجارب التنموية في الواقع لن يتحقق بشكل ملموس إذا لم يُقترن بالعدالة في توزيع الدخل، فزيادة النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسن مستويات المعيشة، وبالتالي تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، والتي تُمكنهم من العطاء والإنتاج؛
4. كما أنه من المستحيل إشباع حاجات المواطنين الأساسية دون تحقيق معدلات عالية نسبيًا من النمو الاقتصادي لتوفير متطلبات ذلك الإشباع؛
5. إن النمو الاقتصادي في ظل اعتماده على القطاعات الريعية(النفط)، وازدياد الاعتماد على الموارد الطبيعية أكثر من الموارد البشرية، رغم أن هذه الأخيرة أثبتت التجارب التنموية أنها تُمثل المورد الأهم للاقتصاد والمجتمع، وهذا يُمثل هدرًا لأهم تلك العناصر، ينعكس على الجوانب الاجتماعية بالسلب. وبالتالي عدم تحسين رفاهية المجتمع في ظل بذل الإنسان لأقل من قدراته الكامنة بسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية؛
6. إن النمو الاقتصادي في ظل تراجع إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج هو العنصر الأكثر تأثيرًا عليه، بما فيها مساهمة عنصر رأس المال البشري التي لا تزال ضعيفة على العموم فيما يخص خلقها لقيمة مضافة على مستوى الاقتصاد الوطني، مما انعكس على القدرات الإنتاجية المحلية وعلى القدرة التنفسية.

وعلى ضوء مثل هذه النتائج، يُمكن تقديم **بعض الاقتراحات** التي نراها من الممكن أن تقلل من تلك النتائج السلبية، وتعمل على المساهمة في تحسين البعض الآخر، منها:

1. تحسين إدارة الاقتصاد الوطني من خلال حسم خيار الإصلاح، ومُحاربة الفساد بمختلف جوانبه، وانتهاج الحكم الراشد والفعالية والانسجام ما بين كل الجهات المسئولة عن اتخاذ القرار الاقتصادي؛
2. تحسين المناخ الاستثماري أكثر، لأنه في حاجة ماسة لاستقطاب الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ومن ثمة خلق المزيد من فرص العمل كثيفة العمل على المدى المتوسط، وكثيفة التكنولوجيا على المدى البعيد؛
3. ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد، بإزالة القيود البيروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مجال الاستثمار الصناعي، مثل تلك الخاصة بالحصول على تراخيص الاستثمار الصناعي وتراخيص التوسع في الطاقة الإنتاجية، وضرورة إزالة الصعوبات المفروضة على عملية الحصول على الأراضي الصناعية بأسعار تنافسية، وصعوبات التمويل؛
4. ينبغي على صانعي السياسات الاقتصادية مُتابعة مؤشرات الاستثمار الدولية للاستفادة منها، كأداة تقويمية، لرصد ومُتابعة الوضع الاقتصادي للبلد، كما أن تلك المؤشرات تُوفر تنبؤات رقمية في المدى القصير والطويل؛
5. بناء القدرات الذاتية للمؤسسات لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية، من خلال التشديد على تنمية القطاعات الاستراتيجية والمؤسسات الاستراتيجية؛
6. تطوير القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وما يتعلق من فروع وأنشطة مرتبطة بهما، واستخدام التكنولوجيا المتطورة، والذي يمكن أن يساعد في خلق فرص العمل مع إعطاء دور أكبر للنشاط الخاص في عملية التنمية؛

7. معالجة الخلل في هيكل الاقتصاد والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية بتطوير القطاع الصناعي باعتبار المُحرك الأساسي في العملية التنموية والقطاع الإنتاجي الأهم في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومن ثمة تنويع الإنتاج الوطني بدلاً من الاعتماد على قطاع بصورة كبيرة، والتقليل التدريجي لتصدير المواد الخام؛

8. أن تكون نوعية النمو الاقتصادي المطلوبة وفقًا لما يُولده هذا النمو من فرص للجميع للمُحافظة على الموارد الطبيعية دون تحميل الأرض أعباء تُقيدها (أي حماية البيئة وتجديدها)، فالتنمية البشرية تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية ومُحاربة الجوع، ومن المهم أن تصل الخدمات الضرورية والأساسية إلى الذين يعيشون في المناطق النائية ويعانون من الفقر؛

9. التوزيع العادل للدخل والثروة، بحيث تنعكس نتائج التنمية على كافة المساهمين في تحقيقها، باعتبار أن سوء توزيع الدخل والثروة يُؤثر سلبًا على مستوى معيشة الأفراد وعلى معظم الفئات العاملة وعلى إنتاجيتهم، ومن ثمة لا يُمكن تحقيق نموًا مستدامًا ما لم يكن هناك إنصافًا وعدلاً ملموسين على أرض الواقع المعاش، وبالتالي الجمع بين هدفي النمو وعدالة التوزيع في آن واحد، بدلاً من التركيز على النمو الاقتصادي لوحده فقط.

قائمة المراجع المعتمدة:

1-أحمد الكواز: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الثالث والسبعون، السنة السابعة، المكتب العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2008؛

2-أحمد الكواز: حلقة نقاشية حول: لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟، المكتب العربي للتخطيط، 2011؛

3-الأمين عبد الوهاب: التنمية الاقتصادية، دار حافظ للتوزيع والنشر، جدة، السعودية، 2000؛

4-رنان مختار: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، ط1، منشورات الحياة، الجزائر، 2009؛

5-الدعمة إبراهيم: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والتوزيع، لبنان، بيروت، 2002؛

فارس رشيد البياتي: التنمية الاقتصادية سياسيا، أطروحة دكتورله، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمّان، الأردن، 2008؛

7-صالح خصاونة وآخرون: مبادئ الاقتصاد(2)، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994؛

8-صندوق النقد العربي: التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات مختلفة؛

9-تقرير منظمة العمل الدولية 2008؛

10-Banque d'Algérie, Rapport 2005 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 16 Avril 2006

11-Jacque Brasseul : Introduction à l'économie du développement, Armond colin édition, Paris, 1993

12-Strategica, Revue mensuelle de business & de finances, N0 :01, Alger, Octobre 2004,

العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان العربية

أ.العيدي خليفة
أستاذ مساعد -أ-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين الكثير من التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، ففي المجال السياسي نجد العالم أصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انهيار النظام الاشتراكي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفييتي سابقا وكذا نهاية الحرب الباردة، أما في المجال الاقتصادي فقد حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وكان ذلك في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 1 جانفي 1995 التي كانت تهدف إلى المزيد من إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية وزيادة معدل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. أما في المجال التكنولوجي فقد عرف العالم تطورا منقطع النظير من الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت والقنوات الفضائية وكل هذه الوسائل وغيرها جعلت العالم وكأنه قرية كونية صغيرة سميت بظاهرة العولمة. هذه الأخيرة التي قسمها العلماء إلى عدة أنواع أبرزها وأهمها العولمة الاقتصادية.

ونظرا لأهمية هذا النوع نحاول تسليط الضوء عليه مع إبراز ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها التاريخية وكذا أدواتها المختلفة التي تستخدمها في سبيل المزيد من الانتشار والتوسع وبلوغ أهدافها. ونخلص في الأخير إلى انعكاساتها على بلداننا العربية وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة وكذا التدابير والتوصيات المقترحة من طرف الباحث وذلك وفق المحاور التالية:

1- ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها التاريخية.
2- أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها.
3- انعكاسات العولمة الاقتصادية على البلدان العربية.
4 - أهم النتائج والتدابير والتوصيات.

1 ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها التاريخية:

1 -1 تعريف العولمة:

العولمة هي ترجمة للكلمة الإنجليزية globalization وتسمى باللغة الفرنسية mondialisation التي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. ووفقا لهذا المعنى، فإنه إذا نادت جماعة أو بلد إلى العولمة فهذا يعني أنها تريد تعميم نمط من الأنماط التي تخص هذا البلد أو الجماعة ليشمل العالم بأسره [1]

هذا ولا ننسى أن نشير إلى أن المصطلحات المقابلة للعولمة عربيا تعددت حيث نجد كلمات الكوكبة أو الكونية أو القولبة أو البلورة أو العالمية، ولكن كلمة عولمة هي الأكثر شيوعا واستخداما [2]

ولقد حاول الكثير من المثقفين والاقتصاديين والسياسيين في العالم التصدي لتعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها وأنواعها.

ولقد كثر الجدل حول تحديد مفهوم العولمة تحديدا شاملا مانعا ويرجع ذلك إلى اختلاف إيديولوجيات الباحثين واعتقاداتهم الفكرية.

وتنقسم العولمة من حيث مجالاتها إلى عولمة اقتصادية وعولمة مالية وعولمة سياسية وعولمة ثقافية وعولمة اتصالية.[3] وقد تطرق الباحثون إلى تعريف كل نوع من هذه الأنواع المختلفة ولا يتسع المقام هنا للبحث في كل هذه الأنواع، بل يقتصر بحثنا على العولمة الاقتصادية.

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي مصر 2006 ص115

[2] الدكتور عبد المطلب عبد الحميد العولمة الاقتصادية الدار الجامعية مصر 2006 ص 14

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ص 115

إن للعولمة الاقتصادية عدة تعاريف ويمكن الاشارة إليها فيما يلي:

أ- لقد عرفها بعض المفكرين [1] بأنها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع أم الخدمات بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة

ب - كما عرف آخرون [2] العولمة حسب النظرية السائدة بأنها تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس فقط في سوق السلع بل في سوق العمل ورأس المال أيضا.

ت - وتشير الانكتاد إلى أن العولمة هي المرحلة التالية من مراحل التدويل، حيت تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية والمرحلة الثانية التي بدأت في السبعينيات، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة التالية وهي العولمة.

ث - وقد عرفتها الأمم المتحدة [3] على أنها التزايد المكثف لتدفقات السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين الدول وما يؤدي إليه من تكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود.

ج -ويعرفها البعض الآخر على أنها تعبير عن الأداة التحليلية التي يمكن من خلالها تحليل التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي والتقدم التكنولوجي والاتصالات الحديثة التي تتبلور كميا في زيادة التجارة الدولية وتحركات رأس المال والعمال من خلال عبور القوميات.

نشير في الأخير إلى أن هناك تعاريف أخرى للعولمة الاقتصادية يمكن توضيحها من خلال الشكل 1

العولمة globalisation
تعميق مبدإ الاعتماد المتبادل لزيادة نسبة المشاركة وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال العولمة الإنتاجية والمالية
تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود في مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار
تحول العالم بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى سوق واحدة بلا قيود وبلا حدود
مرحلة تاريخية متقدمة عن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق وعالمية الإنتاج
ناتج مجموعة من الأسباب والخصائص الهامة للتنظيم الاقتصادي العالمي الجديد
تجليات لمظاهر اقتصادية تتضمن تحرير الأسواق والخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي
ثورة اجتماعية وتكنولوجية تقودها تغيرات اقتصادية لتكون ما يسمى الاقتصاد الشبكي أو الاقتصاد المعرفي
التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج
الأداة التحليلية لتحليل التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي
المرحلة التالية من مراحل التدويل
السمة الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تقوم بتوحيد قواعد السلوك في سوق بلا حدود ولا قيود

الشكل (1): التعريف بالعولمة الاقتصادية وخصائصها.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص 25

[1] نبيل حشاد الجات ومنظمة التجارة العالمية امم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي مكتبة الاسرة مصر 2001 ص 13

[2] عبد المطلب عبد الحميد العولمة الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص 19

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية واخرون قضايا اقتصادية معاصرة سم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية مصر 2005/2004 ص 3

من خلال الشكل (1) الذي يوضح التعاريف المختلفة للعولمة الاقتصادية نجدها تعتمد على خمس قوى سياسية وهي[1]:

-حرية الاستثمار في أي مكان في العالم التي اقترنت بحرية انتقال رأس المال الخاص دون أي عوائق على المستوى العالمي

-حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم دون النظر إلى الجنسية أو السيادة الوطنية لأي بلد

-عالمية الاتصالات التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية

-عامية المعلومات التي نتجت عن تطور تقنيات وصناعة الكومبيوتر جنبا إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية

عالمية النمط الاستهلاكي وحرية المستهلك في الشراء من المكان الذي يختاره ويناسبه في العالم

1 -2 النشأة التاريخية للعولمة:

هناك اتفاق بين الباحثين والمثقفين والساسة على أن العالم يعيش في عصر ظاهرة العولمة. هذه الأخيرة التي يؤكد الباحثون على أنها ليست حديثة النشأة بل تمتد إلى مراحل تاريخية بالإضافة إلى أن هنالك اختلافا في تحديد المدة الزمنية لنشوء هذه الظاهرة.

فنجد أحد الباحثين يؤكد أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل هي قديمة قدم التاريخ وهي ليست ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو تقنية أو معلوماتية فحسب بل هي ظاهرة تاريخية مستمرة تعبر عن رغبة الشمال في السيطرة على الجنوب.

وهناك باحثون آخرون يربطونها من بدايات تشكل المدينة ـ الدولة والحضارات القديمة ـ حيث إن الكثير تحدثوا عن ظاهرة التوسع باعتبارها العولمة، وبعضهم قال إن العولمة بدأت واستمرت عبر عصور مختلفة وحلقات متفاوتة وإن نقطة بدايتها هي فكرة المدينة الإغريقية. ونادى الرومان بالدولة التي يحكمها حاكم واحد. وهناك عدد من المفكرين الذين ربطوا نشوء ظاهرة العولمة بنشوء تطور الرأسمالية العالمية. وقد أكد البعض على أن العولمة بدأت منذ بدأ "كولومبس" و"دي جاما" في اكتشاف العالم منذ أكثر من 500 سنة مضت. فلقد نتج عن رحلاتهم وتنقلاتهم نقل التكنولوجيا والنباتات والحبوب والحيوانات والأمراض بأحجام كبيرة جدا لم تشهدها الإنسانية من قبل وربما من ذلك الوقت وإلى اليوم الحاضر.[1]

ويمكن التطرق في إطار الحديث عن النشأة التاريخية لظاهرة العولمة إلى النموذج الذي صاغه رولاند روبرتسون في دراسته المهمة للعولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي، حيث قسم النموذج إلى خمس مراحل وهي كما يلي:

1- 2 - 1 المرحلة الجنينية

واستمرت في أوروبا من بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وعرفت هذه المرحلة تأسيس المجتمعات القومية وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى وتعمقت فيها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية على صعيد سلطة الحكم أو سلطة المجتمع.

1 -2 -2 مرحلة النشوء:

لقد امتدت هذه المرحلة في أوروبا من القرن الثامن عشر حتى عام 1870 حيث حدث خلال هذه الفترة تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية وحاجات مجتمعاتها، وزادت الاتفاقات الدولية بين البلدان المختلفة ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأ الاهتمام بموضع القومية والعالمية.

1 -2 -3 مرحلة الانطلاق:

وامتدت هذه المرحلة من عام 1870 إلى غاية عقد العشرينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت مفاهيم كونية أفرزتها الحرب العالمية الأولى مثل المجتمع القومي ومناطق النفوذ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي. وحدث تطور هائل في عدد

[1] رضا عبد السلام انهيار العولمة الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2002 ص 24

وسرعة الأشكال الكونية وظهرت الألعاب الأولمبية وجائزة نوبل.

1 -2 -4 مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:

وقد امتدت هذه المرحلة من عقد العشرينيات حتى منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها. وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الحروب المدمرة التي استخدمت التقدم العلمي مثل ما حدث في إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين.

1 -2 -5 مرحلة عدم اليقين:

بدأت مند عقد الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات. وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي وتصاعد الوعي الكوني في الستينيات، وحدث أول هبوط على سطح القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية. وشهدت تلك المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وازدياد عدد المؤسسات الكونية والحركات العالمية وظهور حركات الحقوق المدنية وازدياد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية ونظام الإعلام الكوني، خصوصا في ظل استخدام أحدث التقنيات وأرخصها في التوصيل والانتشار. هذا كل ما يتعلق بالمراحل المختلفة لنموذج رولاند روبرتسون.

نشير في الأخير إلى أنه قد قام مفكر عربي بمحاولة أخرى لتقسيم نشوء ظاهرة العولمة، حيث قسمها إلى ثلاث قفزات أو ثورات كما يسميها: ([1])

أ- القفزة الأولى نحو العولمة:

بدأت قبل 5 قرون وهي تحتاج ليس فقط الى هجوم عسكري واحتلال أراضي الشعوب الأخرى كما حدث في أمريكا الشمالية والجنوبية وفي إفريقيا الغربية والهند بل أيضا القيام بعمليات إبادة واسعة النطاق لبعض الشعوب المراد التوسع في أراضيها في ذلك الوقت كانت مبادئ الدين ونشر المسيحية كثيرا ما تستخدم لتسهيل عملية التوسع الاستعماري.

ب- القفزة الثانية نحو العولمة:

بدأت قبل نحو قرن ونصف من الزمن فكانت تحتاج بدورها إلى هجوم عسكري واحتلال أراضي شعوب أخرى ولكن حركات الإبادة كانت في هذه المرة أقل شمولا وأكثر تمدنا كما أن استخدام المسيحية في خدمة الاستعمار كان أقل شيوعا من ذي قبل وحلت محله إيديولوجية نشر المدنية والحضارة.

ج- القفزة الثالثة نحو العولمة:

وقد مثل هذه القفزة أحسن تمثيل إتمام جولة الأورجواي فإنها تتم بوسائل إرغام دول العالم الثالث بالوسائل الاقتصادية للدخول في اتفاقيات دولية تحترم ظاهرها سيادة الدول دون أن يكون لهذا الاحترام أي صلة بالواقع. وكان أبرز هذه الاتفاقات اتفاقية الأورجواي ومنظمة التجارة العالمية حيث لا تستطيع الدول الصغيرة والفقيرة أن تمتنع عن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات وهي بذلك تقع تحت الهيمنة الأمريكية.

2 -أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها:

2 -1 أهداف العولمة الاقتصادية:

في الحقيقة، نميز بين نوعين من الأهداف: أهداف معلنة وصريحة، وأهداف غير معلنة وخفية.

ويمكن حصر الأهداف المعلنة فيما يلي[(1)]:

- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

- زيادة الإنتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.

- زيادة حجم التجارة العالمية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.

- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال دون الإنتاج المرتفع.

[1] عبد القادر عزوز العولمة واثارها على السيادة الوطنية رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد جامعة حلب سوريا 2004/2003 ص 20

هذه هي أهم أهداف العولمة الاقتصادية، طبعا في نظر المؤيدين لها.

والشيء الملاحظ هنا أن أهداف العولمة المعلنة المذكورة أعلاه تتوافق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة وكذا أهداف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لكن رغم ذلك فإن هذه الأهداف لم تتحقق في دول العالم الثالث على أرض الواقع بل بقيت حبرا على ورق رغم أن عمر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يقارب 70 عاما.

أما عن الأهداف غير المعلنة فيمكن حصرها فيما يلي [1]:

- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم لتحقيق المصالح الأمريكية والأوربية.

- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها الاحتكارات والشركات الكبرى.

- تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.

- فرض السيطرة العسكرية والثقافة الغربية على الشعوب النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها.

-القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة لإسقاط هيبة الدولة.

2 -2 أدوات العولمة ومحركاتها:

هناك الكثير من الأدوات والمحركات للعولمة الاقتصادية التي تستخدمها في سبيل زيادة توسعها وانتشارها وبلوغ أهدافها، نذكر أهمها فيما يلي:

2 -2 -1 الشركات متعددة الجنسية:

تعتبر الشركات متعددة الجنسية أو ما يسمى بالشركات العابرة للقارات القوة المحركة للعولمة بشكل عام ولعولمة الإنتاج بشكل خاص فهذه الشركات التي تواجه ركودا في الطلب وارتفاعا حادا في تكلفة الإنتاج تنقل قواعد إنتاجها إلى الدول النامية، حيث تعرف أسواق السلع والخدمات نموا كبيرا بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التي تمنحها الدول النامية لهذه الشركات العملاقة.[2] كما أن الأيدي العاملة رخيصة والمواد الأولية متوفرة لدى البلدان النامية مما يعود بالربح والمنفعة على الشركات العالمية.[3] فهذه الأخيرة تتميز بضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80 بالمئة من إجمالي مبيعات العالم. وقد ازداد حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسية من 5503 مليار دولار عام 1990 إلى 13564 مليار دولار عام 2001. كما بلغت قيمة مبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسية 2509 مليار دولار ممثلة ما نسبته 16 بالمئة من إجمالي مبيعات كل الشركات المنتسبة إلى الاقتصاد العالمي عام 2000. كما تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في السوق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف العالم.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسية يقارب 65 ألف شركة ونحو 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى بقاع العالم. وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لقرابة 77 بالمئة.

من إجمالي الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية [4].

2 -2 -2 صندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ([4]).

---

[1] احمد فايق امداف العولمة الاقتصادية وادواتها متاح على الموقع www. Ahewar .org/debat/ show.art.asp/aid /134499. تاريخ الاطلاع: 2015/04/25

[2] عبد الهادي الرفاعي واخرون العولمة وبعض الاثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها مجلة تشرين جامعة تشرين المجلد 27 العدد 1 2005 ص198

[3] يوسف حسن يوسف مرجع سبق ذكره ص 23

[4] د. ناصح البقمي ادوات العولمة الاقتصادية متاح على الموقعwww.denana.com تاريخ الاطلاع: 2015/04/27

لقد أنشئ صندوق النقد الدولي في عام 1945 بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة من نحو 44 دولة إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل سنة 1995 إلى 179 دولة في حين بلغ عدد موظفيه 2150 شخص. ويعتبر صندوق النقد الدولي إحدى الأدوات المكونة للعولمة الاقتصادية الذي يعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.

2 -2 -3 البنك الدولي:

لقد أنشئ هذا البنك في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بريتون وودز ذلك بهدف الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل صندوق النقد الدولي. ويعتبر البنك الدولي مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، فإن مسؤوليته تنصب على التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين الخاص والعام. وهو يكمل عمل الصندوق، لكن البنك الدولي يركز على الفترة الطويلة، إلا أنه يشترط بالنسبة إلى عمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي من مهام صندوق النقد الدولي، أي تخفيض معدل التضخم وخفض عجز الميزانية وتصحيح سعر الصرف باعتبارها شروطا تمهيدية لكي تنجح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل.

نشير في الأخير إلى أن البنك الدولي قد ركز نشاطه في المراحل الأولى لإنشائه على الدول المتقدمة، خاصة الدول الأوربية منها، مساهمة منه في إعادة بناء اقتصادها. كما أن أول دولة استفادت من هذا البنك هي فرنسا بمبلغ قدره 250 مليون دولار. وعندما انتهى من ذلك ركز نشاطه بعد ذلك وإلى الوقت الراهن على تمويل التنمية في الدول المتخلفة وبهذا الوضع يمكن لنشاط البنك الدولي أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولي ويساعد على الاستقرار الدولي في تمويل التنمية.

2 -2 -4 المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كانت فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تعود إلى مداولات بريتون وودز الذي أقر إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت إنشاءها في ذلك الوقت بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي في صلاحياته في توجيه التجارة الدولية. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ التدابير اللازمة ودعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية. وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الـ gatt وقد شارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة. وبدأت في مزاولة نشاطها بدءا من جانفي 1948 كما عرفت هذه الاتفاقية 8 جولات آخرها جولة أوروجواي التي دامت 8 سنوات وتوجت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وهذا في مدينة مراكش المغربية. وقد حلت محل الجات ابتداء من 1 جانفي 1995 وأصبحت إحدى الركائز الأساسية في نظام العولمة الاقتصادية باعتبارها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد تمارس دورا رئيسيا في تحويل الاقتصاديات المحلية المنغلقة على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة ومندمجة في الاقتصاد العالمي.

2 -2 -5 العقوبات الاقتصادية[1]:

تفرض هذه الاتحادات على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية ومن الأمثلة على ذلك نجد الاتحاد الأوربي الذي يضم الدول الأوربية، ونجد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

2 -2 -6 وسائل الإعلام:

لقد أطلق الغرب نحو 500 قمر اصطناعي تدور حول الأرض. وهذا يدل على التقدم التقني المذهل في مجال البث الإعلامي وانتشرت الفضائيات. ونتيجة لحملات الإعلان والإعلام المكثف أصبح الناس على المستوى العالمي يستهلكون ما لا يحتاجونه ويطلب منهم الزيادة في الاستهلاك وهذا من أجل أن تبقى عجلة الصناعة الغربية الرأسمالية في حركة وتطور.

2 -2 -7 شبكة المعلومات الدولية:

لقد ظهرت الإنترنت في أمريكا لأول مرة وهي إبداع أمريكي ومن ثم فهي تسوق أفكار الغرب وتجارته ورموزه وأكثر المعلومات على هذه الشبكة بلغات غربية فيها للغة الإنجليزية نصيب الأسد. من جهة أخرى، أتاحت هذه الشبكة عولمة المعلومات والأفهام والأفكار بالإضافة إلى أن التجارة على هذه الشبكة تزداد وتتطور يوما بعد يوم كما أن هذه الشبكة أصبحت من الوسائل الإعلامية المهمة مما يساهم في نشر العولمة الاقتصادية.

إذن كل هذا يتعلق بأهم أدوات العولمة الاقتصادية التي تستخدمها في بلوغ أهدافها الخفية -غير المعلنة صراحة -بل هناك من الأدوات السابق ذكرها ما يمكن اعتباره كمحركات للعولمة مثل الشركات متعددة الجنسية والقنوات الفضائية بل لهما تأثير كبير في بروز العولمة.

نشير في الأخير إلى أن للعولمة بصفة عامة وللعولمة الاقتصادية بصفة خاصة آثارا وانعكاسات على دول العالم سواء المتقدمة منها أم الدول النامية، ومنها الدول العربية. وسوف نحاول تسليط الضوء على انعكاسات العولمة على دول الوطن العربي.

3 -انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول العربية:

ينتج عن العولمة الاقتصادية الكثير من الآثار الإيجابية منها والسلبية ويرجع الكثير من الباحثين والمفكرين سلبية أو إيجابية الآثار الناتجة عن العولمة إلى مدى قدرة الدولة على فهم الظاهرة ودراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وإلى مدى إعداد الدراسات والقوانين وتهيئة الكوادر والإطارات المؤهلة. وذلك بهدف تعظيم مكاسب هذه الظاهرة والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية.

والآن نحاول الإشارة إلى الآثار الناتجة عن العولمة السلبية منها والإيجابية.

3 -1 الآثار السلبية:

يمكن حصر الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية في النقاط التالية:

3 -1 -1 تفاقم ظاهرة البطالة:

تشير الدراسات والتجارب إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تزايد الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية وتفاقم وزيادة معدل البطالة وخاصة مع تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ومع الدخول في اقتصاد السوق إضافة إلى ضعف النقابات العمالية ومن جهة أخرى غياب أو عدم تشكيل المجتمع المدني في تلك البلدان بالكيفية اللازمة. ومع التطور المذهل للثورة التكنولوجية أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في الدول النامية ومنها الدول العربية.

وقد مست ظاهرة البطالة في الدول العربية عدة فئات وعدة وظائف منها ما يلي:

- البطالة بين المتعلمين والمهنيين وأصحاب الاختصاصات. ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة حيث يؤدي إلى هجرة هؤلاء العاطلين والقادرين على العمل إلى خارج أوطانهم الأصلية بحثا عن عمل يناسبهم، مما يفقد الدول العربية أغلى مواردها ومن ثم إحداث ما يسمى باستنزاف العقول.
- البطالة في القطاع العام والوظائف الحكومية وذلك إما عن طريق تسريح وطرد الكثير من العمال من القطاع العام بشكل مباشر أو عن طريق بطالة مقنعة.
- وقد أظهرت الإحصائيات الدولية أن عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي بلغ نحو 16 مليون عام 2005 وقد وصل إلى 25 مليون عام 2010 ومن المحتمل أن يقفز إلى 80 مليون عام 2020 [1] أي ما يعادل أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان آلا وهي جمهورية مصر العربية.
- وتشير بعض الدراسات الرسمية إلى أن نسبة البطالة في الأردن تقدر بـ 14.5 في المئة بينما تقدر بـ 8.5 في المئة في سوريا و32.5 في المئة في موريتانيا و9.9 في المئة في المغرب. أما في الجزائر فقد قدرت بـ 23 في المئة وفي تونس 14 في المئة. أما في مصر وليبيا فقد قدرت بـ 21 في المئة.

[1] بحث حول مشكل السكن الذي يهدد اليموغرافيا متاح على الموقع: www.startimes.com

- في حين، تنخفض نسبة البطالة في الدول الخليجية حيث بلغت 10.5 في المئة [1]

- نشير في الأخير إلى أن هذه الإحصائيات المتعلقة بنسبة البطالة تخص عام 2010

إن منظمة العمل الدولية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1 في المئة سنويا تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5 في المئة أي نحو 115 مليار دولار وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة وتفاقمها وارتفاع حجم الخسائر السنوية إلى أكثر من 170 مليار وأن المبلغ يمكن أن يوفر نحو 9 ملاين فرصة عمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي [2]

3 -1-2زيادة حدة الفقر :

تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان العالم عام 2010 يتعدى 6 ملايير نسمة يعيش 5 ملايير نسمة في بلدان فقيرة منها الدول العربية كما تسيطر الدول الغنية المتقدمة على 80 في المئة من إجمالي الدخل العالمي. وقد قدرت إحصائيات البنك الدولي أن 18 في المئة من سكان العالم الثالث هم من أفقر شعوب العالم الثالث وأن 33 في المئة هم من الفقراء على أساس أن الحد الأعلى للفقر هو 1 دولار في اليوم.[3]

ولقد كان لبرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي المدعومة من موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي انتهجتها الكثير من الدول العربية ومنها الجزائر آثار سلبية كبيرة على الجهود التنموية بحيث تخلت الدول عن الدعم الموجه للمواد الغذائية الأساسية وواسعة الاستهلاك ثم تخفيض الإنفاق الاجتماعي بالإضافة إلى الخوصصة والانكماش الذي أدى إلى تقليص فرص العمل وتسريح عدد كبير من العمال، وقد أدى كل ما سبق إلى تراجع الناتج المحلي للدول العربية وازداد الفقر بهذه البلدان.

نشير إلى أن التقدم التكنولوجي الذي عرفته البشرية أدى إلى زيادة الإنتاج للسلع الاستهلاكية الغذائية الأساسية بنسبة أكبر من 110 في المئة من الحاجات العالمية ورغم ذلك هناك 30 مليون شخص يعاني من سوء التغذية.

كما تشير بعض الدراسات إلى أنه في عام 1960 كان هناك 20 في المئة الأغنى في العالم يملكون أكثر من 30 مرة من أولئك الـ 20 في المئة الأفقر. وكان ذلك يعتبر أمرا خطيرا لكن بدلا من تحسن الأوضاع تفاقمت بشكل أكبر حيث لم يعد اليوم الأغنياء بالنسبة للفقراء أكثر من 30 مرة فحسب بل وصل إلى 82 مرة[4]

وهكذا نرى أن العولمة أدت إلى زيادة حدة الفقر بالدول النامية ومنها الدول العربية وكأن هدفها عولمة الفقر.

3 -1 -3 اختفاء الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية:

هناك عوامل في ظل العولمة الاقتصادية تؤدي إلى اختفاء الطبقة الوسطى نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في هذه البلدان فمع تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والخوصصة والتحول نحو اقتصاد السوق ونمو الطبقات الطفيلية والطبقة الرأسمالية وتزايد المعاملات في مجالات الاقتصاد الخفي والموازي والأعمال غير المشروعة وغسيل الأموال كلها أدت إلى ظهور طبقات مرتفعة الدخول حلت محل الطبقات الوسطى، بحيث إن جزءا منها تحول إلى الطبقة الأعلى، وخاصة إذا دخل في الأعمال غير المشروعة والفساد والجزء الآخر تحول إلى الطبقات الفقيرة نتيجة لانخفاض الدخول الحقيقية وضعف القدرة الشرائية على مواجهة تكاليف المعيشة والارتفاع الفاحش في الأسعار وبالتالي تزداد عوامل اختفاء الطبقة الوسطى عبر الزمن في ظل العولمة الاقتصادية، خاصة أن النمط السائد للتنمية هو النمو الاقتصادي الذي لن يحدث إلا بوجود درجة مرتفعة من اللامساواة وغياب العدالة في توزيع الدخول من منطلق مفهوم خاطئ لدى القائمين على الساسة الاقتصادية وهو أن أصحاب

[1] محمد محمود يوسف، مثلث مترابط الاضلاع نزيف العقول والبطالة والفساد ،متاح على الموقع: www.globalarabnetwork.com تاريخ الاطلاع 2015/05/04

[2] الدكتور عبد الهادي الرفاعي واخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 205

[3] احمد محمود ابو زيد، رؤية اسلامية لمواجهة البطالة، متاح على الموقع: www.alukah.net/culture/1519 -تاريخ الاطلاع 2015/05/06

[4] الدكتور عبد الهادي الرفاعي واخرون، المرجع السابق نفسه، ص

الدخول المنخفضة أي الفقراء لا يدخرون وبالتالي فهم عبء على التنمية[1].

3 -1 -4 تدمير الصناعات الناشئة:

تساهم العولمة إلى حد كبير في تدهور الصناعات الناشئة المحلية وتدميرها والقضاء عليها بحكم أن الصناعات في الدول العربية تكون فتية ووليدة ولا تستطيع منافسة الشركات العالمية العملاقة التي تملك خبرة كبيرة في هذا المجال. وقد حذرت منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الجوانب السلبية التي قد تؤثر على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة تطبيق اتفاقية التجارة العالمية[2].

ومن أبرز مظاهر التدمير للصناعات المحلية ما تعمد إليه الشركات العملاقة من سياسة الاحتكار والإغراق في أسواقنا العربية بمنتجاتها وتحول دون وصول صادراتنا إلى أسواقها كما أنها تسعى لامتلاك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها اقتصاديا.

كذلك نجد النزاع الأوروبي الأمريكي المتعلق بتجارة الموز حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات على شركاتها بسبب تفضيل الاتحاد الأوروبي حيث قامت هذه الشركات باستيراد الموز من المستعمرات الفرنسية والإنجليزية وعدم استيراده من دول أمريكا اللاتينية رغم أن سعره منفض في تلك البلدان.

3 -1 -5 التدهور البيئي[3]:

يؤدي النمو والتطور الهائل للتجارة العالمية إلى تدهور المحيط البيئي إما عن طريق استنزاف وإتلاف الأراضي الزراعية وقطع الأشجار أو عن طريق الاستغلال المفرط للموارد الباطنية الذي يؤدي إلى تلويث المياه الباطنية وعلى سبيل المثال ما نشاهده اليوم من استغلال للغاز الصخري من طرف الشركات متعددة الجنسية في الصحراء.

إذن كل هذا يتعلق بانعكاسات العولمة الاقتصادية السلبية على الدول العربية لكن رغم هذه السلبيات التي ذكرناها هناك أيضا آثار إيجابية مفيدة لدول العالم العربي.

-2 الآثار الإيجابية:

يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية في النقاط الآتية:

- زيادة فرص تصدير الدول العربية التي تملك فيها ميزات نسبية كالبيتروكمياويات في الدول الخليجية إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

- تشكيل المنافسة الدولية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية المستوردة من الدول المتقدمة حافزا على تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول العربية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في تلك البلدان.

- الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول العربية خاصة إذا استطاعت هذه البلدان توجيهه نحو القطاعات المنتجة.

- تخفيض التعريفة الجمركية أو إزالتها يؤدي إلى الانخفاض في أسعار السلع المستوردة ومن ثم زيادة القدرة الشرائية للأفراد.

- تشجيع وانتقال التكنولوجيا وسرعة استيعابها من طرف الدول النامية ومنها الدول العربية.

4 -أهم النتائج والاقتراحات والتوصيات:

4 -1 النتائج:

مما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن ظاهرة العولمة لم تكن حديثة النشأة بل تعود نشأتها إلى فترات تاريخية سابقة لكن الشيء المميز في الوقت الراهن أنها كثيرة الانتشار وقدرتها على التأثير في مجالات مختلفة.

[1] الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 238

[2] د صالح بن عمر، العولمة الاقتصادية، متاح على الموقع:
www.ikhawnwiki.com

[3] د.خالد حسب الله، العولمة الاقتصادية ومخارطها، متاح على الموقع:
www.uaes.ae/ub/showthread.php

2- إن التوسع الكبير الذي عرفته الشركات متعددة الجنسية خلال نهاية القرن العشرين والثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة لعبتا دورا كبيرا في انتشار وتوسع العولمة بصفة عامة والعولمة الاقتصادية بصفة خاصة.

3- أدت العولمة الاقتصادية إلى انهيار الكثير من الاقتصاديات بسبب المضاربات المالية وخير دليل ما حدث في الاقتصاد المكسيكي واقتصاديات جنوب شرق آسيا.

4- أدت العولمة الاقتصادية إلى تفاقم ظاهرة البطالة في الدول النامية وخاصة في الدول العربية وذلك من خلال تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وانتهاج عملية الخوصصة ومن ثم تسريح عدد كبير من العمال.

5- أدت العولمة الاقتصادية إلى زيادة حدة الفقر في الدول النامية ومنها الدول العربية.

6- أدت إجراءات منظمة التجارة الدولية التي تعتبر أداة من أدوات العولمة الاقتصادية كإلغاء أو تقليص الدعم الزراعي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الضرورية والواسعة الاستهلاك في بلد المنشإ وعادة ما تكون دول صناعية متقدمة مما يؤدي إلى زيادة سعرها في البلد المستورد وعادة ما تكون دول نامية ومنها الدول العربية.

7- اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول الصناعية على حساب الدول النامية ومنها الدول العربية بحيث هذه الأخيرة تركز على تصدير المواد الخام ذات الأسعار المنخفضة وتستورد المنتجات تامة الصنع ذات الأسعار المرتفعة وهو ما يزيد من اتجاه معدل التبادل التجاري في صالح الدول الصناعية المتقدمة.

8- ساهمت العولمة وساعدت على انتشار الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة.

9- للعولمة تأثيرات كبيرة على الموارد البشرية وذلك من خلال تقليص الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم كذلك من خلال تخفيض الأجور بالإضافة إلى إضعاف النقابات العمالية التي تطالب بحقوق الموارد البشرية.

10- تعمل العولمة على تهميش الهوية الوطنية والثقافية كتمهيد من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

4 -2 الاقتراحات والتوصيات:

يمكننا على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات للدول العربية التي نعتقد أنها في حالة أخذها بنظر الاعتبار من شأنها أن تقلل من الآثار السلبية وتزيد من تعظيم الآثار الإيجابية للعولمة على بلداننا العربية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- العمل على التعاون المشترك بين الدول العربية وتفعيل التعاون خاصة من خلال منظمة التجارة العربية الحرة وتمهيدا لإنشاء تكتل اقتصادي عربي وإصدار عملة عربية موحدة ولتكن الدينار العربي من شأنه أن يجعل هذه الدول كتلة واحدة تكون لها مكانة بين الأمم ومن جهة أخرى تصبح لهذه الكتلة قوة تفاوضية قوية من شأنها أن تعكس النمو والتطور والرخاء لأفراد مجتمعاتها لأننا نعيش اليوم في عالم لا مكان للكيانات الصغيرة فيه.

2- فتح الحدود بين الدول العربية وتجاوز الخلافات السياسية وذلك من خلال رفع التأشيرة وترك أفراد الدول العربية تنتقل بكل حرية داخل أوطانها كما هو معمول به في الوقت الراهن في دول الاتحاد الأوروبي وهذا من شأنه أن يقلل من نسبة البطالة داخل الوطن العربي.

3- الاهتمام أكثر بالبحث العلمي وإعطاؤه أهمية كبيرة لأن الأمم تتقدم بالعلم والمعرفة وليس بكمية الموارد المادية التي تملك فقط.

4 - العمل أكثر في المشروعات الزراعية المشتركة بحكم أن الدول العربية تمتلك مساحات شاسعة صالحة للزراعة وغير مستغلة وذلك حتى تضمن على الأقل الغذاء لسكانها وبالتالي تخفيض ميزانية الاستيراد من المواد الغذائية، خاصة أن أسعار هذه المواد سوف ترتفع أكثر في الأسواق العالمية في السنوات المقبلة نتيجة رفع الدعم من طرف الدول الذي يدخل في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

5 - العمل على تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية عوضا من الاستثمار في الدول الرأسمالية الغربية بالإضافة إلى تشجيع حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة المدربة بين هذه البلدان.

6- العمل أكثر على تدريب الموارد البشرية في مجال الإعلام والاتصال والمعلوماتية حتى تحسن استخدام التكنولوجيا.

7 - العمل أكثر على زيادة حجم التجارة البينية للدول العربية.

تقليل الاستيراد من العالم الخارجي.

قائمة المراجع

1-رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002

2- الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006

3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2005/2004

4- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006

5- يوسف حسن يوسف، العولمة والاقتصاد الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر 2010

6- رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002

7- د حاسم زكريا الطحان وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010

8- عبد القادر عزوز، العولمة وآثارها على السيادة الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2004/2003

9- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أمم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مكتبة الأسرة، مصر، 2001

10- عبد الهادي الرفاعي وآخرون، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة تشرين، جامعة تشرين، المجلد 27، العدد 1

11- سعد عبد الخالق محمود، قوى العولمة وحتمية التكامل العربي، مجلة الوحدة العربية، العدد 26، 2002

12- حاسم محمد زكريا، العولمة والقوى الآسيوية الكبرى اليابان والصين دراسة تحليلية موجزة مجلة دراسات استراتيجية، مركز البحوث الاستراتيجية، دمشق، سوريا، العدد (12 -22) ، 2007

13- د صالح بن عمر، العولمة الاقتصادية. متاح على الموقع: www.ikhwanwiki.com

تاريخ الاطلاع يوم 2015/04/18

14-أحمد محمود أبو زيد رؤية إسلامية لمواجهة البطالة، متاح على الموقع: www.alukah.net/culture/o/1519

15-محمود يوسف، مثلث مترابط الأضلاع نزيف العقول والبطالة والفساد. متاح على الموقع: www.globalarabnetwork.com

16-د ناصح البقمي، أدوات العولمة. متاح على الموقع: www.denana.com

17 -ناجي الغزي، أثر العولمة على البطالة في الدول العربية. متاح على الموقع: www.najialjhezi.com :

18-مصطفي قطبي متى تتقلص خارطة الفقر في العالم العربي. متاح على الموقع: www.mepanorama.net/215888

19-شاكر كريم القيسي، مخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية ومنها وطننا العربي. متاح على الموقع: www.albasrah.net/ar_articles_2013/0513/sharkr_220513.htm

20-مبارك عامر مفهوم العولمة ونشأتها. متاح على الموقع:

www.saaid.net/doat/mubarak/5.htm

21-المهندس أبوبكر عساف، العولمة وآثارها المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم. متاح على الموقع:

www.al-waie.org

اتفاقية التجارة الزراعية وآثارها على أداء التجارة الزراعية العربية

د/ عبد الرحمن تومي
أستاذ محاضر - أ-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس
أ/رابح يخلف
أستاذ مساعد - أ-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة

الملخص:

عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات هامة في قواعد التجارة العالمية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي أعطت قواعد جديدة مرتبطة بتجارة المواد الزراعية، ومن أجل مسايرة الدول العربية لهذا النظام اتجهت إلى تحرير التجارة بصفة عامة وتجارة المنتجات الزراعية بصفة خاصة نظرا لأهمية القطاع الزراعي في المنطقة العربية، كما عملت على رفع وتحسين أداء تجارتها الزراعية على المستوى الوطني القومي والدولي من خلال تطوير وتفعيل التكتلات الاقتصادية فيما بينها وبين المجموعات الاقتصادية الأخرى، وإعادة هيكلة دور الدولة لتحقيق الأهداف التنموية المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعي والحد من التأثيرات السلبية لهذا النظام التجاري الجديد.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية التجارة الزراعية، التجارة الزراعية العربية.

Résumé

Le système économique international a connu des évolutions importantes dans les règles du commerce extérieur Grace à l'instauration du l'OMC qui a donné des nouvelles règles destinées pour le commerce des produits d'agriculture. Cette nouvelle situation de libéralisation du commerce agricole a incité les pays arabes pour améliorer leurs compétences productives et commerciales au niveau national et international à travers l'intégration aux pôles économiques arabes et régionaux et la restructuration du rôle de l'état pour réaliser les objectifs de développement liés à l'augmentation de la production agricole arabe et réduire les inconvénients de ce nouveau système.

Les mots clés : Accord de commerce agricole, le commerce agricole arabe.

مقدمة:

نتيجة التطورات الهامة التي عرفتها الفترة قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة في مجال المبادلات الدولية في السلع والخدمات، والتي جعلت التجارة العالمية ذات أهمية كبيرة في مجال التنمية والتقدم والازدهار، كان من الضروري أن تتحقق تطورات موازية على صعيد المنظمات والهيئات والاتفاقيات في مجال التجارة العالمية، وهو ما تجسد من خلال قيام منظمة التجارة العالمية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التجارية العالمية، والتي شملت لأول مرة تجارة المنتجات الزراعية، فبعد مفاوضات جولة أورجواي التي استمرت خلال الفترة من 1986-1994 ولدت اتفاقية الزراعة كجزء من ما يسمى بمفاوضات الحزمة الواحدة التي وقعت في أبريل 1994 بمراكش، التي كانت تهدف إلى إنشاء نظام تجاري منصف ومستند إلى قوى السوق معزز بأحكام قوية والتزامات محددة لإلغاء التشوهات الموجودة في السوق العالمي لتجارة السلع الزراعية. كما زادت عدد التكتلات الاقتصادية والتجارية بين الدول لمواجهة الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد، وغيرها من الاتفاقيات

الإقليمية التي تستهدف توسيع الأسواق، والاستفادة من المزايا التي تتحصل عليها من خلال هذه التكتلات.

والدول العربية ليست بمنأى عن تلك التغيرات في الاقتصاد العالمي مما فرض عليها مسايرة هذه التغيرات، ونظرا لأهمية القطاع الزراعي في المنطقة العربية عملت الدول العربية على تطوير وتفعيل التكتلات الاقتصادية فيما بينها وبين المجموعات الاقتصادية الأخرى، وفي هذا الإطار تم إنشاء منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقيام اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في محاولة استعراض أهم آثار اتفاقية الزراعة على أداء التجارة الزراعية العربية، نظرا للدور الذي يحققه القطاع الفلاحي في التكامل الاقتصادي ومقومات التطور التي تملكها الدول العربية، حيث سنقف على التحديات التي تحول دون تطوير هذا الأداء وتقديم توصيات يمكن أن تساهم في تطويره

إشكالية البحث: بناء على ما سبق تظهر ملامح الإشكالية التي يحاول الباحث الإجابة عنها والمتمثلة في: **ما هو أثر اتفاقية التجارة الزراعية على أداء التجارة الزراعية العربية؟** ويتفرع هذا السؤال الجوهري إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود باتفاقية الزراعة وتنظيم التجارة في السلع الزراعية؟
- ما هو دور الدول العربية في رفع أداء التجارة الزراعية العربية؟

فرضيات البحث:

- تعد اتفاقية الزراعة كخطوة أولى نحو تحقيق إصلاح التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في إطار المنافسة العادلة وإزالة التشوهات التجارية، وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم.
- تطوير ورفع أداء التجارة الزراعية العربية مرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتكييف الهيكلي للتجارة الزراعية العربية.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في إبراز والتعرف إلى أهم ما ورد في الاتفاقية، بالإضافة إلى إظهار أثر هذه الاتفاقية ودور الدول العربية في أداء التجارة الزراعية العربية.

الإطار المنهجي: لكي تصل هذه الدراسة إلى أهدافها فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المبني على جمع المعلومة المتعلقة بالدراسة من المصادر الأساسية مع التحليل واستخلاص ما أمكن للإجابة على الإشكالية المطروحة.

تقسيم البحث: قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- اتفاقية الزراعة وتنظيم التجارة في السلع الزراعية.
- آثار اتفاقية الزراعة على أداء التجارة الزراعية العربية.
- دور الدول العربية في رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية.

أولا- اتفاقية الزراعة:

تم إدخال القضايا الزراعية في المناقشات التي تضمنتها جولة الأورجواي، والتي تمخض عنها اتفاقية الزراعة كخطوة أولى نحو تحقيق إصلاح التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في إطار المنافسة العادلة وإزالة التشوهات التجارية، وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم، حيث كانت تتسم تجارة المنتجات الزراعية في ظل الجات بكثرة القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية والدعم المحلي ودعم الصادرات، وبات من الضروري وفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة الأورجواي تخفيض ثم إلغاء هذه القيود والاستعاضة عنها برسوم جمركية، وقد تركزت اتفاقية الزراعة في ثلاثة محاور رئيسة هي[1]:

- دعم القدرة على الوصول للأسواق بإزالة الحواجز الجمركية؛
- تخفيض الدعم المحلي الذي يؤدي إلى تشوهات في تجارة السلع الزراعية؛
- إلغاء دعم الصادرات.

ويمكن تلخيص المحاور الرئيسية في النقاط التالية:

[1]- بهاجرات لال داس، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005، ص106.

1-النفاذ للأسواق:

يقصد به تسهيل فرص عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة بشان السلع الزراعية من خلال تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية، وهو ما يطلق عليه مصطلح (Tarification)، وتخفيض هذه التعريفات بنسبة 36% كمتوسط عام لجميع الخطوط التعريفية و15% كحد ادني لكل منتج بالنسبة للدول المتقدمة، و24% كمتوسط عام لجميع التعريفات الجمركية، و10% كحد أدنى لكل منتج بالنسبة للدول النامية، مع ربطها بمتوسط فترة الأساس(86-88) ولمدة 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة(1995-2000)، و10 سنوات بالنسبة للدول النامية (1995-2004)، مع عدم التزام الدول الأقل نموا بأي تخفيضات، وحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة فان 30% من القيود غير الجمركية تحولت إلى رسوم بعد سنة واحد من إنشاء المنظمة[1].

2-الدعم المحلي:

يعتبر الدعم المحلي من أكثر العناصر تأثيرا في التجارة الزراعية الدولية، وتعد الدول المتقدمة أكثر الدول منحا للدعم المحلي، وسياسة الدعم المحلي تؤدي إلى زيادة غير طبيعية في الإنتاج، الشيء الذي يخلق تشوهات في السوق العالمي من إغراق وانخفاض في السعر العالمي للسلع المدعمة، وهناك ثلاثة أنواع من الدعم المحلي حسب اتفاقية الزراعة هي[2]:

2-1-الدعم غير المشوه للتجارة (الصندوق الأخضر):

هو الدعم الذي لا ينشأ عنه آثار تشويهية على التجارة الخارجية والداخلية، ويتم تقديمه عن طريق برنامج حكومي يتم تمويله من الميزانية العامة للدولة، ولا يشمل تحويلات من المستهلكين، وان لا يؤدي إلى مساندة سعرية للمنتجين وهو ما يمثله الصندوق الأخضر الذي يتضمن برامج الدعم الحكومية التالية:

- دعم الخدمات العامة.
- دعم التخزين غير التجاري من قبل الدولة لأغراض الأمن الغذائي.
- دعم المعونات الغذائية المحلية.
- دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار.
- دعم برامج التأمين على الدخل وشبكات أمان الدخل.
- المدفوعات لأغراض الإغاثة من الكوارث الطبيعية.
- مدفوعات إدارة هيكلة عرض المنتجات الزراعية.
- مدفوعات إعادة هيكلة مدخلات العملية الإنتاجية.
- برامج حماية البيئة.
- المساعدات الإقليمية.

2-2-الدعم المشوه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض:

يشمل جميع أشكال الدعم التي لا تنطبق عليها معايير الصندوق الأخضر المذكورة سابقا، والتي لا تدخل في حساب إجمالي مقياس الدعم الكلي، ويتمثل هذا النوع من الدعم ما يلي[3]:

أ-الصندوق الأزرق: يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برنامج الحد من الإنتاج والتي تعفى من التزامات التخفيض ويشترط في هذه المدفوعات أن تكون:

- مقدمة على أساس مساحة إنتاج محددة وثابتة؛
- مقدمة على أساس 85% أو اقل من حجم الإنتاج في فترة الأساس؛
- تقدم في مجال الثروة الحيوانية على أساس عدد محدد من الحيوانات؛

ب) -دعم الحد الأدنى: يتضمن الدعم المحلي المقدم إلى منتج معين أو الدعم المقدم للإنتاج الزراعي بصفة عامة بشروط[4]:

- ألا تتجاوز نسبة الدعم المقدم للمنتج بـ 05% من إجمالي قيمة هذا المنتج لدى الدول المتقدمة الأعضاء، وبنسبة 10% للدول النامية الأعضاء؛

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة العمل الإقليمية حول" تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الدوحة 5-7/12/2005، ص43.

[2]- نفس المرجع، ص43.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات في مجال الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، دمشق 14-16 نوفمبر2006، ص3.

[4]- نفس المرجع، ص4

- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين إذا كانت لا يتجاوز نسبة 05% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي للبلد، وتطبق نسبة 05% على البلدان المتقدمة وترتفع هذه النسبة إلى 10% بالنسبة للدول النامية.

2-3-الدعم المشوه للتجارة:

هو الدعم الذي لا يعبر عن التكلفة الحقيقية للإنتاج ويؤثر على استغلال الميزة النسبية الإنتاج الزراعي، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد ويمنح السلع المحلية وضع تنافسي ضد السلع المستوردة ويسري عليه التزامات التخفيض ويشمل مدفوعات الصندوق الأصفر التي تتضمن دعم السعر والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج ويكون التخفيض على

اساس مجموع الدعم الكلي ويشمل هذا الدعم ما يلي[1]:

أ-الدعم المباشر أو الدعم السعري وهو المدفوعات التي تقدمها الدولة لدعم أسعار منتجات زراعية معينة بما يفوق سعرها الحقيقي؛

ب-تقديم عناصر الإنتاج أو خدمات بأسعار تقل عن تكلفتها أو مجانا؛

ج-تقديم منح أو قروض أو مساهمات في رأس مال المشروعات الإنتاجية؛

د-كما يشمل أيضا تنازل الحكومة عن إيراداتها مثل الإعفاءات الضريبية؛

تجدر الإشارة أن هذه الأنواع من الدعم تخضع لالتزامات التخفيض على أساس" **مقياس الدعم الكلي**" **AMS**، الذي يمثل محصلة مقياس الدعم الكلي النوعي لكل سلعة، ومقياس الدعم الكلي غير السلعي، ومقياس مكافئ الدعم، حيث تقوم الدول الأعضاء بعد حساب هذا المقياس وتخفيضه بنسبة 20% على مدة ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة 13% ولمدة 10سنوات بالنسبة للدول النامية، أما الدول الأقل نموا فقد أعفيت من أي تخفيض[2].

3-دعم الصادرات:

يمثل العنصر الثالث من عناصر اتفاقية الزراعية الذي تضمنته المادة(**9**)، والتي تنص على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير يخالف أحكام الاتفاقية، وقد تم تصنيف أشكال الدعم السائدة في القطاعات الزراعية إلى ستة أشكال سواء كانت دعما مباشرا أو غير مباشر والمتمثلة فيما يلي[3]:

- الدعم المالي المباشر المقدم من الجهات الحكومية؛
- البيع أو التخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المماثل في الأسواق المحلية (سياسة الإغراق)؛
- المدفوعات المقدمة لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة من قبل الحكومة؛
- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية؛
- الدعم المحلي المقدم للمنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات في منتجات مصدرة.

هذه الأنواع من الدعم تخضع لالتزامات التخفيض في شكلين، الأول نقدي تمثل في خفض الإنفاق العام الهادف لدعم الصادرات، والشكل الثاني كمي يتمثل في خفض كمية الصادرات المدعمة مع التمييز في ذلك بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا[4]، فالدول المتقدمة تلتزم بخفض الإنفاق العام في صور إعانات تصديرية بنسبة 36%، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 21%، وهذا على أساس متوسط القيمة والكمية للدعم التصدير خلال الفترة (1986-1988)،

[1]- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر 1999، ص156.
8-مصطفى رشدي شيحة، نفس المرجع، ص80.

[2]- حسان خضر، المعهد العربي للتخطيط، منظمة التجارة العالمية، الآليات والقواعد العامة والاتفاقيات، إبريل 2005 على الموقع:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/36_C18-4.pdf

[3]- مصطفى رشدي شيحة، نفس المرجع، ص80.

[4]- محمد عبيد محمد، أوجه استفادة البلدان الإسلامية من اتفاق الزراعة لمنظمة التجارة العالمية، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف الكويتية، العدد 440، الصادر ب تاريخ2002/06/01 على الموقع:
http://alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=228&issue=440

التي تعتبر فترة أساس وذلك بأقساط سنوية لمدة 06 سنوات، أما الدول النامية فتلتزم بخفض الإنفاق العام الموجه لدعم الصادرات بنسبة 24%، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 14%، هذا لنفس متوسط فترة الأساس السابقة وخلال مدة 10سنوات، أما الدول الأقل نموا فقد تم إعفاءها من هذا الالتزام.

4-استثناءات وتدابير لصالح البلدان النامية المستوردة للغذاء:

بالإضافة إلى البنود الثلاثة الرئيسية لاتفاقية الزراعة راعت الاتفاقية بعض المواضيع غير التجارية، كالأمن الغذائي وحماية البيئة والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، كما أعطت الاتفاقية الدول الأعضاء الحق في فرض تدابير وقائية خاصة لمواجهة الزيادات المفاجئة في الواردات نتيجة عملية التحول إلى رسوم جمركية، بشرط أن تعلن عنها في جداول التزاماتها.

ونظرا للآثار العكسية المحتملة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على البلدان النامية المستوردة للغذاء، وتخفيفاً لحدتها، أوردت بعض مواد الاتفاق مجموعة من الاستثناءات والتدابير كمعاملة خاصة وتفضيلية لهذه البلدان نوجزها فيما يلي[1]:

أ . جواز فرض قيود غير تعريفية استثناءً من الحظر المقرر بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاق الزراعة، على أي منتج خام زراعي يكون العنصر الأساسي الغالب في النظام الغذائي التقليدي في أي من البلدان النامية الأعضاء؛

ب . الالتزام المقرر على البلدان الأعضاء المانحة للمعونات الغذائية الدولية وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة العاشرة من اتفاق الزراعة بضمان: عدم ربط تقديم المعونات الغذائية الدولية بالصادرات التجارية من المنتجات الزراعية إلى البلدان المتلقية لتلك المعونات، وبأن تقدم المعونات على هيئة منح كاملة أو بشروط لا تقل تيسيراً عن تلك المنصوص عليها في المادة الرابعة من اتفاقية المعونات الغذائية للعام 1986م؛

جـ . عدم تطبيق ضوابط حظر وتقييد تصدير المواد الغذائية الواردة بالمادة (12) من اتفاق الزراعة على أي من البلدان النامية الأعضاء إلا إذا اتخذ التدبير بلد نام آخر عضو في المنظمة يعتبر مصدراً صافياً للمادة الغذائية المحددة المعنية؛

د . التدابير المتخذة بوساطة الدول المتقدمة تنفيذاً للالتزام الواقع عليها بمقتضى المادة السادسة عشرة من الاتفاق بشأن الآثار السلبية التي يحتمل أن تنجم عن تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي على البلدان الأعضاء الأقل نمواً والبلدان النامية الأعضاء المستوردة الصافية للمواد الغذائية، وقد وردت التدابير في قرار تعويض البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والذي ينص على [2]

- إجراء مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لتحديد حاجات البلدان النامية المتضررة من تأثيرات تطبيق اتفاق الزراعة على مستورداتها الغذائية؛
- رفع معدلات المساعدات والمنح الغذائية المقدمة من الدول المتقدمة للبلدان النامية؛
- تيسير شروط الاقتراض لتلبية الحاجات الغذائية من قبل الدول المتقدمة ولصالح البلدان النامية؛
- عدم الربط بين الاستيراد الغذائي للبلدان النامية والذي يتم على أسس تجارية والذي يقدم من خلال برامج الإعانات والمنح الغذائية من الدول المتقدمة؛
- إتاحة الفرص للبلدان النامية للاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية؛
- تكثيف الدول المتقدمة لمساعداتها الفنية والمالية للبلدان النامية لإسراع وتنويع الإنتاج الزراعي الغذائي.

ثانيا- آثار اتفاقية الزراعة على أداء التجارة الزراعية العربية:

تتحقق الكفاءة التجارية عموما عندما يتم الاستفادة من التقدم التقني وخاصة في ما يتعلق بتبادل المعلومات التي لها اثر كبير على تطوير وتسيير التبادل التجاري بين جميع دول العالم، أما فيما يتعلق بتحسين أداء التجارة الزراعية، فإنها

[1]- إتفاقية الزراعة على الموقع:
http://www.tas.gov.eg/Arabic/WTO/Egypt%20in%20WTO/Agriculture

[2] محمد عبيد محمد، نفس المرجع.

تتحقق بامتلاك الميزة النسبية في الإنتاج، وبتخفيض نسبة الفاقد والتالف في التداول وتوفير الخدمات والتسهيلات التسويقية والتأمينية والتمويلية، كما يعتبر أيضا تحسين جودة ومواصفات المنتجات الزراعية إحدى الدعامات الأساسية لرفع أداء تجارة المنتجات الزراعية، وكذلك يعتبر الدور الحكومي مهما في تعزيز أداء التجارة عن طريق إتاحة إطار تنظيمي واقتصادي كلي ملائم، ويتم ذلك بوضع سياسات تجارية تؤدي إلى تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد وإلغاء معوقات التبادل التجاري[1].

إن السياسات والتدابير التي اتخذتها المنظمة العالمية للتجارة من تحسين النفاذ للأسواق وإلغاء الدعم المحلي ودعم الصادرات وتحسين التنافسية الدولية في التجارة أهم الركائز والمؤشرات التي تحدد مدى أداء وتنافسية المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية من ناحية النفاذ للأسواق والحصول على سعر تنافسي مميز.

1-أداء التجارة العربية الزراعية:

عرفت السياسات التجارية الزراعية العربية تحسنا ملموسا وبالخصوص من ناحية تقليص العوائق الجمركية وغير الجمركية، وذلك في إطار اتفاقية الزراعة تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة للدول العربية الأعضاء، أو في إطار الاتفاقيات الإقليمية كمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما أدى إلى ازدياد حجم التجارة العربية الزراعية الخارجية في جانب التصدير والاستيراد، وهو ما يوضحه الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم(01): تطور التجارة الزراعية العربية

خلال الفترة (1995-2010) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات الزراعية العربية	الواردات الزراعية العربية	نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)
1995	5.4	23.1	23.37
1998	6.4	23.7	31.53
2000	5.3	27.9	19.0
2005	10.9	39.1	27.6
2006	11.2	44.7	25.1
2007	14.3	56.6	25.3
2008	14.7	76.0	19.3
2009	16.9	66.7	25.3
2010	17.8	76.3	23.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص68.

ففي مجال الصادرات العربية يبين الجدول تطورها خلال الفترة 1995-2010 والتي تظهر نمو تجارة المنتجات الزراعية بمعدل سنوي أكثر من 12.9 % خلال الفترة هذا ما يعكس مدى تحسن النفاذ للأسواق العالمية، وازدياد التنافسية الدولية للمنتجات الزراعية العربية نتيجة تخفيض الجمارك وإلغاء العوائق غير الجمركية وتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات، ويمكن زيادة هذه التأثيرات الايجابية بتحسين الجودة والأخذ في الاعتبار السلامة الصحية النباتية والحيوانية للمنتجات الزراعية، وكذا المعايير العالمية في عملية التسويق والتعليب والتغليف وغيرها.

أما في جانب الواردات فيبين الجدول تطورها والذي يظهر ارتفاع قيمة واردات الدول العربية الزراعية بمعدل سنوي أكثر من 10.9 %، ويمكن إرجاع جزء من ارتفاع قيمة هذه الواردات إلى اتفاقية الزراعة التي يؤدي تنفيذ بنودها إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية كنتيجة لتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات في الدول المتقدمة، ويذكر أن التأثيرات السلبية في تنفيذ اتفاقية الزراعة تتفاوت فيما بين الدول العربية، حيث أن الدول الأكثر تضررا هي الدول المستوردة الصافية للغذاء.

2-أداء التجارة الزراعية العربية البينية:

عرفت التجارة العربية البينية تطورا ملحوظا خلال الفترة 1998-2008، وهو ما يوضحه الجدول رقم (02)، حيث تشير هذه البيانات إلى تطور متوسط التجارة البينية العربية التي انتقلت من 26.3 مليار دولار سنة 1998 إلى 82.5 مليار دولار سنة 2008، وهو ما يمثل نسبة نمو212%، غير أن متوسط التجارة البينية تبقى ضعيفة بالنسبة لمتوسط التجارة العربية الكلية، فهو تمثل سوى 10.35% في أحسن الأحوال.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول كفاءة التجارة الزراعية العربية-الواقع وتوجهات سياسات التطوير، الخرطوم، السودان، سنة 1995

كما عرفت مساهمة التجارة الزراعية البينية في التجارة البينية العربية نموا انتقلت فيه من 17.8% سنة 1998، إلى 21.09% سنة 2008، وهذا بفضل نمو قيمة متوسط التجارة الزراعية العربية البينية الذي انتقل من4.7 مليار دولار سنة 1998 إلى 17.4 مليار دولار سنة 2008، وهو ما يمثل نسبة نموا بـ 270.21%، وترجع هذه الزيادة خاصة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية[1].

الجدول رقم(02): تطور التجارة العربية البينية الكلية والتجارة البينية الزراعية خلال الفترة (1998-2008)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	متوسط التجارة البينية العربية	نسبة التجارة البينية إلى الكلية	متوسط التجارة البينية الزراعية	نسبة التجارة البينية الزراعية إلى التجارة البينية الكلية
1998	26.3	9.0	4.7	17.8
2000	31.4	9.2	3.3	16.2
2001	33.5	8.3	3.1	10.1
2002	39.6	9.5	4.7	11.8
2003	41.8	9.2	7.2	17.5
2004	33.8	9.8	6.3	18.5
2005	46.1	9.7	10.7	23.3
2006	56.0	10.4	15.3	27.4
2007	67.3	10.1	16.1	23.9
2008	82.5	9.4	17.4	21.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد والكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية أعداد مختلفة.

متوسط التجارة البينية = الصادرات البينية + الواردات البينية /2

ورغم هذا التحسن في نمو التجارة العربية البينية وبالخصوص في تجارة المنتجات الزراعية، إلا انه تأثير اتفاقية الشراكة العربية المتمثلة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يبقى ضعيفا، نظرا لعدم التزام هذه الدول بتطبيق الاتفاقية، وضعف الهياكل الإنتاجية الزراعية العربية، وضعف البنيات التحتية، وعدم وجود التمويل الكافي وتخلف الأنظمة التسويقية والتجارية في العديد من الدول العربية، والتوجه الخارجي للتجارة في معظم الدول العربية.

ثالثا-دور الدول العربية في رفع أداء التجارة الزراعية العربية:

إن تطوير ورفع أداء التجارة الزراعية العربية مرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي للتجارة الزراعية العربية من خلال التحرير الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية ومدخلات الإنتاج والخدمات تصديرا واستيرادا، تقليل التدخل الحكومي المباشر في الإنتاج والتسويق والتجارة الخارجية الزراعية، تشجيع القطاع الخاص وإعطاؤه الدور الرائد في الإنتاج والتجارة، وكذا تنمية وتطوير الصادرات والنفاذ إلى أسواق جديدة وترشيد الواردات، وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، والالتزام بالاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومن أجل نجاح هذه الإصلاحات وتنمية كفاءة التجارة الزراعية العربية على المستويين القطري والقومي يجب على الدول العربية العمل على[2]:

1-خلق المناخ المناسب بين الدول العربية: ويتم هذا عن طريق وضع السياسات والأساليب والقوانين والآليات والبرامج التي تؤدي إلى خلق المناخ المناسب للتنمية والمنافسة والاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وزيادة التجارة والتجارة الزراعية بين هذه الدول ومع دول العالم الاخرى.

2-رفع قدرات الدول العربية في متابعة تنفيذ وتقديم الالتزامات في الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية: يتأتى هذا الدور عن طريق وضع السياسات والتشريعات التي تواكب وتتلاءم مع الاتفاقيات الدولية، كالمنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي، بما يحقق أعلى المكاسب واقل الخسائر، وعلى المستوى الوطني يجب على كل دولة التنسيق مع الدول العربية الأخرى في:

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2009، ص141.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة العمل الإقليمية حول "تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص: 7-9

- مجال السياسات والتشريعات والتدابير واللوائح التنفيذية المتعلقة بتنمية التجارة البينية الزراعية في السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج والتسويق؛
- توحيد وتبسيط إجراءات التبادل التجاري في مجال سلامة الغذاء والشحن والتفريغ في الموانئ؛
- إنشاء هيئات وطنية قادرة على متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتشارك بفعالية في المفاوضات مع المنظمات الدولية، ورفع قدراتها عن طريق التدريب المستمر للكوادر الموجودة بها، لتمكينهم من المتابعة والتفاعل الايجابي مع المعايير الغذائية وشروط الجودة للمستوردات بالكشف الوقتي للمخالفات في مجال الصحة والصحة النباتية؛
- اتخاذ الإجراءات الوقائية واستغلال آلية الشكوى عند حدوث الضرر بتحضير البلاغات والدفاع عن الزراعة والاستفادة من الاستثناءات الممنوحة.

3-تطوير المواصفات والمقاييس: يعتبر تطوير المواصفات والمقاييس ومواكبتها للاتفاقيات الدولية والإقليمية ومتطلبات الأسواق الخارجية والداخلية من العوامل المهمة في تطوير التسويق الداخلي وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها، لان توحيد المواصفات يحقق الترابط العضوي بين الإنتاج واحتياجات المستهلك في الأسواق ويسهل عمليات وإجراءات التجارة ويقلل من تكاليفها، وفي هذا الإطار على الدول العربية:

- وضع التشريعات اللازمة وإنشاء المؤسسات القادرة والمساعدة على تطوير البني التحتية الملائمة؛
- تأهيل القوى البشرية وتدريبها في هذا المجال؛
- العمل على تطوير وتنسيق وتوحيد الإجراءات والقوانين المتعلقة بالمواصفات والجودة وسلامة السلع الزراعية، مما يمكن من تطوير التجارة الزراعية البينية وكذا تنمية التجارة العربية الزراعية دوليا.

4-توفير البنى التحتية: على الدول العربية العمل على توفير البني التحتية التي تدخل في نطاق السلع والخدمات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها، كإنشاء خطوط السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، الكهرباء، الأسواق، والمخازن، بالإضافة إلى هذا على الدول العربية وضع السياسات والتشريعات التي تنظم وتحفز الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي في البني التحتية للإنتاج والتسويق والتجارة الزراعية، شاملة في ذلك جميع الشركات المحلية والأجنبية القادرة على العمل في هذا المجال.

5- بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية: إن تطوير التجارة الزراعية يبدأ بالمعلومات عن الأسواق المحلية والدولية ورغبات المستهلكين والأسعار، وقدرات المنافسين في الأسواق المحلية والعالمية، وقوانين وتشريعات البلدان المستوردة وبيئتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمناخية، وهذه المعلومات يصعب على الكثير من الصدرين والمستوردين للسلع الزراعية الحصول عليها، لذا يعتبر توفر قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية من الأدوار المهمة التي يجب أن تقوم الدول العربية القيام بها خاصة لصغار المصدرين والمستوردين وحديثي العهد بالتجارة الزراعية، بالإضافة إلى التنسيق فيما بينها لبناء قاعدة معلومات أوسع تساعد على تطوير التجارة البينية والدولية.

6- تطوير البحوث والإرشاد: تعمل البحوث والإرشاد على تطوير وتنمية التجارة الزراعية من خلال إجراء البحوث وتقديم الإرشادات حول المشاكل الفنية والاقتصادية التي تواجه تطوير التجارة الزراعية، خاصة في مجالات التخزين والصناعات التحويلية والمواصفات والتعبئة ومعاملات ما بعد الحصاد ومتطلبات الأسواق التصديرية الآنية والمستقبلية وغيرها من المشاكل، وفي هذا الإطار يتمثل دور الدول العربية في وضع السياسات البحثية والإرشادية بإنشاء المؤسسات اللازمة لذلك، ودعم وتمويل البحوث وتدريب القوى العاملة، والقيام بالإرشاد التسويقي في التجارة الداخلية والخارجية اعتمادا على البحوث والتسويقية والتجارية في هذا المجال، بالإضافة إلى تقديم العون الفني للقطاع الخاص للقيام بالبحوث والإرشاد.

خاتمة:

عرفت الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية في جميع المجالات وخاصة في مجال تحرير التجارة، لمسايرة التحولات الاقتصادية العالمية ومجال تحرير التجارة الدولية الذي انبثق عن اتفاقية جولة الأورجواي المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة التي أدخلت تجارة المنتجات الزراعية لأول مرة في مفاوضاتها التي

صودق من خلالها على اتفاقية الزراعة التي ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية هي: النفاذ للأسواق، الدعم المحلي، دعم الصادرات، وتعتبر هذه الاتفاقية تحديا كبيرا للدول العربية لما تحتويه من مخاطر على تجارتها الزراعية.

ولمواجهة هذه التحديات عملت معظم الدول العربية إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من معاملاتها الخاصة والتفضيلية، وكذا التكتل اقتصاديا وتجاريا بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتوقيع على اتفاقية الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي، مما نجم عنه تحسن طفيف في أداء التجارة الزراعية العربية والتجارة العربية البينية، رغم أنها لم تستطيع الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة لهذه الاتفاقيات.

ويمكن إرجاع تحسن أداء التجارة الزراعية العربية والتجارة الزراعية البينية بالقدر الذي يتيح لها المنافسة القوية في الأسواق العالمية والمحلية إلى الأسباب التي تعيق تطور التجارة الزراعية العربية والمتمثلة في: ضعف البنى التحتية، وهياكل الإنتاج الزراعي، وتخلف الأنظمة التسويقية والتجارية في بعض الدول العربية، وتدني المواصفات القياسية للسلع الزراعية، وغياب المعلومات والشفافية حول التعامل التجاري، وتدني البحث العلمي والإرشاد.

وحتى يمكن للدول العربية التكيف مع الظروف الاقتصادية والتجارية العالمية، وخاصة في مجال التجارة الزراعية عليها:

- التنسيق والتعاون فيما بينها للتكيف مع التطورات المحيطة بها، لتعظيم المنافع، والإقلال من الآثار السلبية، والاستفادة من الخبرات التي تم اكتسابها في شتى المجالات؛
- العمل على تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والدولية من خلال وضع استراتيجية تهدف إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية وما يتطلبه ذلك من خفض للتكاليف، وكذا رفع مستويات الجودة واعتبارات السلامة والصحة النباتية إلى مثيلاتها من الدول المتقدمة، لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية وأحكام اتفاقية التجارة الزراعية التي في تغير مستمر؛
- تشجيع الاستثمارات البينية والأجنبية وتوفير المناخ المناسب لذلك، مع الاستخدام الأمثل للعمالة العربية وخاصة المؤهلة منها؛
- تطوير البحوث وتوسيع الإرشاد في جميع المجالات المرتبطة بالتجارة الزراعية.

المخاطر المالية من خلال العمليات المصرفية الإلكترونية

د/ ياسع ياسمينة
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

يعرف العصر الحالي تطورات وتغيرات جذرية متسارعة في إيقاعها لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل، وعلى جميع المستويات، أساسها التطور الكبير الذي شهده مجال تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على جميع المجالات، فلم تترك هذه التكنولوجيا مجالاً إلاّ ووجدت مكاناً لها فيه، لذا كان القطاع المصرفي من القطاعات السباقة نحو الاستفادة من هذه التكنولوجيا، وتعتبر الصيرفة الإلكترونية جانباً هاماً من جوانب التجديد في القطاع المصرفي، وعلى الرغم من هذا التطور الايجابي الذي شهدته المصارف فهذا التطور يحمل في طياته مخاطر. إذ تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدّة المنافسة والتطور التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصيرفة الإلكترونية، المخاطر المالية.

Résumé

L'ère actuelle connait de nombreux changements profonds et rapides, et sur tous les niveaux. Et parmi ses très profondes mutations observées dernièrement est l'évolution spectaculaire de la technologie de l'information et de la communication, et son impact sur tous les domaines sans exception. Le secteur bancaire l'un des premiers secteurs à bénéficier de cette technologie, et les banques électroniques est un aspect important de l'innovation dans le secteur bancaire, et en dépit de cette évolution positive ce développement comporte des risques, en particulier avec la forte intensité de la concurrence et le développement technologique.

Les mots clés: technologie de l'information et de la communication, les banques électroniques, les risques financiers.

المقدمة

في ظل الثّورة التكنولوجيّة السريعة، والتطوّر الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، انتشرت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في شتى المجالات وعلى جميع المستويات، وترافق ذلك مع استثمار الإنترنت في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ونظراً للبيئة التنافسية الحادة، أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية، وكنتيجة شهدت الساحة المصرفية توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية، ومن أبرز مظاهرها انتشار البنوك الالكترونية التي تعدّ اتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحقّقه من مزايا عديدة، من خلال المساهمة بشكل فعّال في تقديم خدمات متنوّعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان. لذا تعتبر الصيرفة الإلكترونية جانبا هاما من جوانب التجديد في القطاع المصرفي، في خضم عديد التحديات التي يفرضها الاندماج في الاقتصاد العالمي على هذا القطاع الاقتصادي الهام. فكان القطاع المصرفي من القطاعات السباقة، لذا تعتبر المصارف من أكثر القطاعات الاقتصاديّة حيوية واستقطاباً لكل ما هو جديد في عالم تكنولوجيا

المعلومات، وتطوير واستخدام أدوات جديدة خلاقة، لتحسين أدائها، ومن مؤشرات ذلك، الخدمات الماليّة والمصرفيّة الإلكترونية المتطورة. لقد حققت تكنولوجيا المعلومات نقلة نوعيّة في أعمال المصارف، غير أنّ هذه الفوائد المتحصّل عليها ارتبطت بالعديد من المخاطر، التي أصبحت تهدّد عمل المصارف. لا شك أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي، وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد اكتسب موضوع المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك.

يمثل استخدام الإنترنت أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل تكنولوجيا المعلومات التي ازداد استخدامها، وبما أنّ هناك العديد من المشكلات التي يمكن أن تطرأ نتيجة استخدام شبكة الإنترنت في المجال المالي والمصرفي، فهذا يمثل عاملا مهما لأخذها بنظر الاعتبار ودراسة مخاطرها في ظل ما يطلق عليه الصيرفة الإلكترونية أو البنوك الإلكترونية، ومن هنا تأتي مشكلة البحث في إمكانية تحديد المخاطر المالية في العمليات المصرفية الإلكترونية

ومن هذا المنطلق، فقد رأينا إلقاء الضوء على موضوع المخاطر المالية في العمل المصرفي الإلكترونية من خلال عرض للأنواع المختلفة للمخاطر المالية التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك الإلكترونية، ولكن قبل ذلك كله من الأجدر التطرق لموضوع الصيرفة الإلكترونية.

أوّلاً: إطار مفاهيمي للصيرفة الإلكترونية

بما أنّ سوف يتم التطرق لمخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، من المهم والأولى تسليط الضوء على الصيرفة الإلكترونية.

1- مفهوم الصيرفة الإلكترونية

يستخدم تعبير أو مصطلح البنوك الإلكترونية أو بنوك الإنترنت كمفهوم متطور وشامل للمفاهيم التي تبلورت مع مطلع التسعينات، كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد أو البنك المنزلي أو البنك على الخط، بمعنى الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان[1] أو الخدمات المالية الذاتية،[2] وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام الزبائن بإدارة، وانجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب، أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده الزبون. [3]

لكن ليس كل موقع لبنك على شبكة الإنترنت يعني بنكا إلكترونيا، فهناك عدة أشكال للبنوك الإلكترونية' فهناك الموقع المعلوماتي الذي يقدم البنك من خلاله معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية، وهناك الموقع التفاعلي أو الاتصالي الذي يقوم العميل من خلاله بتعبئة طلبات أو نماذج أو تعديل القيود والحسابات على الخط، وأخيراً الموقع التبادلي الذي يمارس من خلاله البنك خدماته وأنشطته إلكترونيا، وهذا المستوى يسمح للعميل بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء

[1] بريكة السعيد، "***المصارف الإلكترونية: واقع وتحدي***"، المؤتمر العلمي الثاني: الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2006، ص.68-70.

[2] نهلة أحمد قنديل، ***التجارة الالكترونية***، بدون دار نشر، القاهرة، 2004، ص 86.

[3] يوسف مسعداوي، ***البنوك الإلكترونية***، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004، ص ص: 227-228.

بالفواتير والاستعلام وإجراء الحوالات محلياً وخارجياً.[1]

البنوك الالكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا تجاريا، وإداريا، واستشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات، أو تسوية المعاملات، أو إتمام الصفقات على مواقع الكترونية وهو ما يمثل أهم تحدي في ميدان البنوك الالكترونية.[2]

يمكن تعريف المصارف الإلكترونية بأنها تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الإلكترونية، وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم الخدمات المصرفية بأمان مطلق".[3]

وعليه، ووفقا لما تقدم يمكن القول أنّ البنك الالكتروني يشير إلى النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته، أو أية معلومات يريدها، والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية، من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى.

لذا، يقصد بالعمليات المصرفية الإلكترونية ما يقدمه البنك من خدمات مصرفية تقليدية أو متطورة من خلال قنوات اتصال إلكترونية، يخول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية المحددة من طرف البنك، وهي بذلك تحقق للبنك فوائد عديدة، لاسيما تخفيض تكاليف الاستغلال ورفع الكفاءة العملياتية ومستويات الجودة.[4]

فالمقصود إذن بالصيرفة الإلكترونية **هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني، والتي تعدّ الانترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الانترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها.**[5]

كما تُعرّف الصيرفة الإلكترونية بأنها تلك المؤسسات المصرفية التي تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية لعدد كبير من العملاء من خلال القنوات الإلكترونية، التي تتيح لعملائها الحصول على نفس الخدمات والمنتجات التي توفرها البنوك التقليدية دون الحاجة لتواجد العملاء بالفروع.[6]

2- نشأة الصيرفة الإلكترونية

تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1958 أصدرت أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع، كما تم إصدار البطاقة الزرقاء عام

---

[1] الغندور، حافظ كامل، "***محاور التحديث الفعال في المصارف العربية فكر ما بعد الحداثة***"، بيروت، جمعية اتحاد المصارف العربية، 2003، ص 117-125.

[2] http://ar.wikibooks.org/w/index.php

[3] الغندور، حافظ كامل، مرجع سابق، ص 117-125

[4] رحيم حسين وهواري معراج، «**الصيرفة *الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية***»، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، ص ص: 315-316.

[5] http://ar.wikipedia.org/wiki/

[6] **البنك الأهلي المصري، النشرة** *الاقتصادية*، "***الصيرفة الإلكترونية وتطبيقها في مصر***"، المجلد **25**، العدد 3، 2002. نقلاً عن: عبد الرحيم الشحات البحطيطي، ***المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية***، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، جدة – المملكة العربية السعودية، 2007، ص 50، على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/5456.pdf

1968 من طرف ستة بنوك فرنسية. وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا (France Telecom) بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة، لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثيه (Cartes à puce) تحمل بيانات شخصية لحاملها، أما في السوق العربية فقد أدخلت البطاقة الممغنطة (Debit Card) إلى السوق في عام 1981 من خلال البنك العربي الأفريقي في مصر، ثم انتشرت بعد ذلك في معظم الدول العربية. وتعتبر بطاقات الصراف الآلي من أكثر الخدمات المصرفية الإلكترونية استخداماً من قبل عملاء المصارف.[1] [23]. أمّا المصارف الإلكترونية بمعناها الشامل تعتبر فتية، حيث يرجع تاريخ المصارف الإلكترونية أو بنوك الإنترنت إلى عام 1995، والذي شهد نشأة أول بنك الكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

وعموما يرجع ظهور وانتشار البنوك الالكترونية إلى عاملين أساسيين:[3]

- تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية، إما في مجال التجارة أو مجال الاستثمار، والناتجة عن عولمة الأسواق؛
- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.

كما أن الاتجاه نحو الدفع النقدي الالكتروني المصاحب لمواقع التجارة والأعمال الالكترونية يقدم مبررا لبناء البنوك الالكترونية، وهي عمليات تستلزم وجود حسابات بنكية أو حسابات تحويل أو نحوها. [4]

إنّ الكثير من المصارف بدأت تدخل إلى ميادين متطورة من الخدمات الإلكترونية، بالنظر لما تقدمه هذه الخدمة من سرعة في الأداء وتقليل في التكلفة، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على توجه المصارف إليها لتقليل والضغط على النفقات وتقليص التكلفة وبالتالي تعظيم العوائد التي تحصل عليها المصارف.[5] وتتمثل أهم الخدمات والمنتجات الإلكترونية التي تقدمها البنوك في الوقت الحالي، والتي تستخدم كوسائل دفع في مجال التجارة الإلكترونية، من خلال تحويل قيمة المعاملات من حساب المشتري إلى حساب البائع في البنك الواحد أو بين البنوك المختلفة في:[6]

- بطاقات الدفع الإلكتروني (النقود البلاستيكية): وتستخدم على نطاق واسع في كافة المعاملات؛
- الخدمات المصرفية عن بعد: والتي تُقدّم للعملاء عن طريق قنوات التوزيع الإلكترونية المنتشرة، والتي تتم باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، مثل ماكينات الصرف الآلي ونقاط البيع الإلكتروني؛
- الصيرفة المنزلية: وهي الخدمات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الهاتف المصرفي. وفيها يتم الاتصال هاتفيا بالبنك من خلال رقم سري خاص بالعميل، وتشمل الخدمات

---

[1] Loretta, J. Mester (2006), ***"Changes in the use of electronic means of payment: 1995–2004"***, Business Review, Federal Reserve Bank of Philadelphia, pp. 26-30.

[2] http://ar.wikibooks.org/w/index.php

[3] رحيم حسين، هواري معراج،" الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية "، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف–الجزائر، يومي 14/15ديسمبر 2004، ص:317

[4] Www. Islam-online. net

[5] فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، جامعة الإسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، ص 10، على الموقع: *www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52825.pdf*

[6] عبد الرحيم الشحات البحطيطي، ***المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية***، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، جدة – المملكة العربية السعودية، 2007، ص 50، على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/5456.pdf

المصرفية التالية :طلب كشف حساب، والاستفسار عن الرصيد، ودفع الفواتير، ومتابعة سوق الأسهم وشراء الأوراق المالية، والتحويل بين الحسابات، وغيرها من الخدمات المماثلة .

لقد أدى التطور السريع والمتتابع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تطور النظام النقدي وأدوات الدفع في المعاملات التجارية وعلى كل المستويات، من خلال استخدام ما يسمى بنظام النقل الإلكتروني للأموال، والذي تتم فيه كل المدفوعات باستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية، التي يمكنها ربط شبكة الإنترنت بالسوق المالية المحلية والدولية. وقد ساعد ذلك المؤسسات المالية على سرعة إنجاز المعاملات وخفض تكلفتها، وبما يسمح لها الاستفادة من هذا التطور.

ولا يقف التعامل المالي على شبكة الانترنت في حدود العلاقات المصرفية أو تعاملات التسوق في بيئة التجارة الالكترونية، إذ إلى جانبها تبرز عمليات البورصة عبر الانترنت، عالم البورصة عبر الانترنت أتاح فرصة التعامل، والاستثمار في هكذا أنشطة بمبالغ قليلة مما فتح الباب أمام فرص استثمار برؤوس أموال منخفضة. [1]

3- نظم المدفوعات وتسوية العمليات المصرفية في التجارة الإلكترونية

تعرف نظم المدفوعات والتسوية في التجارة الإلكترونية بأنها الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لنقل الأموال من المشتري إلى البائع، عبر المؤسسات المالية وبأقل تكلفة ممكنة، حيث أنّ كلّ المعاملات المالية والتجارية في مجال التجارة الإلكترونية يصعب دفعها نقدا. إذا كان كل من البائع والمشتري لديهم حسابات في نفس البنك يتم هذا بسهولة، أما إذا كان البائع والمشتري يستخدمان بنوكًا مختلفة فإن عملية التسوية أو تحويل الأموال تتم من خلال نظم المدفوعات.

وتعمل نظم المدفوعات مثل عمل أي بنك من البنوك، على أساس أنّ كلّ البنوك الأعضاء في نظام المدفوعات يكون لديها حسابات بودائع يمكن أن تستخدم كأرصدة تسوية في إطار النظام. هذه المدفوعات بين البنوك الأعضاء تتم تسويتها في آن واحد بدائنية ومديونية الحسابات المعنية بذلك في بنوك الدفع والاستلام.[2]

ثانياً: مفهوم المخاطر المالية

قضية المخاطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة، كيف لا وهي تمثل جميع الأحداث التي قد تؤدي إلى منع هذا التنظيم جزئيا أو كليا من تحقيق أهدافه أو تعظيم أدائه. والبنوك على اختلاف أنواعها تتعرّض للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فلكي تتمكّن البنوك من تحقيق التفوّق على منافسيها يجب عليها أن تتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك.[3]

1- تعريف المخاطر

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفت المخاط بأنّها احتمال حصول الخسارة، إمّا بشكل مباشر من خلال خسائر

[1] www. Islam-online. net

[2] Folkerts landau, David, peter Garber and Dirk Schoenmaker "***The Reform of Wholesale Payment Systems and Its Impact on Financial Markets***", *Journal of Banking &Finance*, (2000) vol. 30, pp: 653-668.

نقلاً عن: عبد الرحيم الشحات البحطيطي، ***المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية***، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، جدة – المملكة العربية السعودية، 2007، ص 53، على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/5456.pdf

[3] طارق عبد العال، ***تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة***، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999 ، ج2، ص17

في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحدد قدرة المنظمة على الاستمرار في تقديم أعمالها وممارسة نشاطاتها من جهة، وتحد من قدرتها على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل من جهة أخرى".[1]

كما تُعرّف المخاطرة بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عمّا هو متوقع.

وفي ضوء ما تقدّم يمكن تعريف المخاطرة على أنها الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة، تؤثّر على ربحية البنك ورأسماله.

أما المخاطر المالية فهو مصطلح لأيّة مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل.[2] وتعتبر المخاطر المالية أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

2- أنواع المخاطر المالية

وتتمثل المخاطر المالية في المخاطر التالية: [3]

2-1/-المخاطرة الائتمانية

المخاطرة الائتمانية هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله.[4] لذا يسمى خطر التخلف عن الدفع.

وتعتبر القروض أهم مصادر هذه المخاطر التي هي أهم الأسباب التي أدّت إلى تعثّر المصارف، ومن ثمّ حدوث الأزمات الاقتصادية، فهي الأكثر شيوعاً.

2-2/-مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز، الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.[5] كما أنّه تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك.[6]

2-3/-مخاطر تقلبات أسعار الصرف

مخاطر تقلبات أسعار الصرف هي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات.[7] ممّا يؤثر على موجودات هذه المصارف من العملات الأجنبية حال انخفاض أسعارها، أو يؤثر على مطلوباتها من العملات الأجنبية حال ارتفاع أسعارها.[8] على سبيل المثال على قيمة الأصول التي امتُلك بتلك العملة.[9]

---

[1] كريمة علي الجوهر، حكم الشوابكة، ***تحليل مخاطر التكنولوجيا كمدخل لتقييم وبناء أنشطة الرقابة الداخلية في دوائر التسجيل في بعض الجامعات الأردنية الخاصة***، على الموقع:
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/.../33.pdf

[2] المخاطر المالية على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] كراسنة ابراهيم، ***أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر***، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس،2006 ، من الموقع:
*www.kantakji.com/fiqh/Files/**Banks**/3377.**pdf***

[4] كراسنة ابراهيم، مرجع سابق.

[5] كراسنة ابراهيم، مرجع سابق.

[6] المخاطر المالية على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

[7] كراسنة ابراهيم، مرجع سابق

[8] http://www.arabicactuary.com/showthread.php?t=319&nojs=1#goto_threadtools

[9] المخاطر المالية على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

4-مخاطر أسعار الفوائد

تنشأ مخاطر أسعار الفوائد عن تقلبات أسعار الفائدة بالسوق[1]، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله. [2] بما يؤدى إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كلّ من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

2-5/-مخاطر السعر

مخاطر السعر هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق،[3]

وتنشأ من التذبذبات في أسعار الأصول -في أسواق السندات والأسهم والبضائع-والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف.

ثالثا: المخاطر التي تتعرض لها البنوك من جراء العمليات المصرفية الالكترونية

فقد أشارت لجنة تكنولوجيا المعلومات التابعة للجنة معايير التدقيق الدوليّة إلى العديد من المخاطر التي ترتبط باستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال الأعمال، منها: مخاطر البنية التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات مثل :عدم مناسبة إجراءات الأمن والسلامة المتبعة، ومحاولات الوصول غير المرغوب به للمعلومات، ومخاطر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات؛ كوجود أخطاء في التطبيقات والبرمجيات، وعدم كفاية ضوابط الإدخال، والمعالجة، والتخزين، والنشر للبيانات. ومهما تكن هذه المخاطر فإنّ لتكنولوجيا المعلومات دو ا رً محورياً في تقدم عمل المصارف، وتحسين دورها في الاقتصادات المحلية للبلدان.

في ممارسة المصارف لأعمالها الالكترونية تواجه مخاطر يترتب عنها خسائر مالية، ومن هذه المخاطر ما يلي:

- احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الإلكترونية؛
- سوء عمل النظام الالكتروني: قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام، أو سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها؛[4]
- تقليد برامج الحواسب الإلكترونية أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال الالكترونية لعدم كفاية اجراءات تأمين البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات[5].

والجدير بالذكر أنّ هذه المخاطر أو العيوب في مجملها ترجع لضعف الكفاءات والخبرات لدى المبرمجين، وبالتالي وجود مشاكل وأخطاء في التطبيقات وكذا انخفاض مستوى الأمان للشيفرة الخاصة بالموقع، مما يؤدي إلى سهولة اختراق

[1] المخاطر المالية على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] كراسنة ابراهيم، مرجع سابق

[3] كراسنة ابراهيم، مرجع سابق

[4] موسى خليل مشري،" **القواعد الناظمة للصيرفة الالكترونية**"، **الجديد *في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية***، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2002، ص:260. نقلاً عن: على قابوسة، ***المصارف الالكترونية: الفرص والتحديات حالة الجزائر***، من الموقع:
http://www.startimes.com/?t=30245928

[5] كريمة علي الجوهر، حكم الشوابكة، ***تحليل مخاطر التكنولوجيا كمدخل لتقييم وبناء أنشطة الرقابة الداخلية في دوائر التسجيل في بعض الجامعات الأردنية الخاصة***، على الموقع:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/33.pdf

الموقع و**ارتكاب** جرائم إلكترونية، من نصب وعمليات احتيال وغش، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته.

إذن، على غرار البنوك التقليدية، تتعرض البنوك الالكترونية كذلك إلى المخاطر المالية بممارسة عمليات مصرفية إلكترونية، مع اختلاف حدتها بحسب طبيعة العملية.

و المخاطر المالية في الصيرفة الإلكترونية تشير إلى الخسائر المالية من المحتمل أن تحدث ويتعرض لها النظام المصرفي في حالة استخدام نظم المدفوعات الحديثة، والتي أشرنا إليها في الجزء الأول من الدراسة وتعرف كذلك بمخاطر التسوية، والتي تتضمن كلا من: مخاطر فشل إتمام التسويات بين البنوك المختلفة وتعرض بعضها للانهيار، والآثار النظامية الناجمة عن هذا الانهيار التي قد تساعد على انتشار الأزمات المالية وتدويلها، وكذا ما تسببه نظم الدفع الإلكتروني من آثار سلبية على أسواق الصرف الأجنبي وقيمة العملة الوطنية في بعض الدول التي تعاني من الندرة الشديدة في رصيد الصرف الأجنبي لديها. وأثر تلك المخاطر على المصارف أطراف التعامل، أو المصارف الأعضاء في نظام الدفع، أو الجهاز المصرفي بأكمله.

وتتضمن المخاطر المالية التي تتناولها الدراسة :[1]

1-مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان احتمالية التعرض لخسائر ناتجة عن عدم سداد العميل أو تأخره عن سداد الالتزامات المالية. فعلى سبيل المثال نجد إن استخدام الإنترنت في منح الائتمان في الداخل والخارج قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم ومن ثم زيادة المخاطر الائتمانية، وكذا فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أو في سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم –الدفع والتسديد –يؤدي غالبا إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات وزعزعة الاستقرار المالي في السوق.[2]

إذن، تحدث مخاطر الائتمان عندما يفقد القائم بالدفع جزءا من– أو كل– مدفوعاته بسبب إخفاق في توصيل التزاماته إلى الطرف الأخر) ١٨(، وبصفة عامة فإن المعاملات التجارية تتم بين جانبين،و يظهر خطر الائتمان إذا لم تتحقق المعاملة في وقت واحد، فالسبب في تعرض المستخدم غير المباشر لهذا النوع من الخطر هو فترة الإبطاء بين وقت تلقي بنك المؤسسة المدفوعات، ووقت إعلان بنك المستلم النهائي لها .مخاطر الائتمان في معاملات الصرف الأجنبي أصبحت واضحة ومفسرة ومنذ منذ الانهيار الذي حدث لبنك هوس هيرستت ١٩٧٤

2-مخاطر السيولة

إنّ صعوبة السيطرة على حجم السيولة في البنوك الراجع لزيادة حركة الودائع وحريتها بين الدول عن طريق صيرفة الإنترنت، وكذا مخاطر عدم توافق استحقاقات الأصول والخصوم المحسوبة للأعمال المصرفية الالكترونية قد يؤثر سلبياً على اقتصاديات الدول أو التسبب في أزمات سيولة. كذلك فإن أي معلومات سلبية عن البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الإنترنت وبالتالي سحب عملائه لودائعهم بسرعة وهو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر السيولة، ومن هنا تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم سيولته لرصد التغيرات التي تطرأ على ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق.

[1] **P. Angelini, G. Maresca** and **D. Russo** (2001) "Systemic Risk in the Netting System", *Journal of Banking & Finance*, vol. **31**, p: 95-118.

[2] المخاطر المالية على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

وتعرف مخاطر السيولة في مجال التجارة الإلكترونية، بأنها عدم إمكانية تنفيذ أوامر الدفع، على الرغم من أن بنك العميل يكون في حالة مالية قوية ولكنه غير قادر على دفع التزاماته، لأسباب خارجة عن إرادته.[1]

ومن المحتمل أن يتسبب ذلك في أزمة سيولة لدى بنك المستفيد، وتتنوع أسباب عدم تنفيذ أوامر الدفع في هذه الحالة، فمن المحتمل أن يحدث إخفاق مؤقت في الاتصال بين مكاتب فروع البنك بسبب العواصف أو غيرها من الأسباب غير المالية

3-مخاطر التفكك في النظم الشبكية

تنشأ مخاطر التفكك بسبب أن أوامر الدفع الصادرة، من المحتمل أن تكون أو قد تفككت أوقد ألغيت بشكل نهائي قبل أن تصل للمستفيدين .أي أن التفكك يحدث عندما تفشل التسوية في النظام الشبكي، وأوامر الدفع المتراكمة خلال اليوم تكون قد ألغيت. [2] وبذلك تصبح مخاطر التفكك هامة فقط في النظم الشبكية حيث إنه ا تمثل الخطر الرئيسي الذي يواجه كل المستخدمين سواء الأفراد أم المنظمات، والتفكك هنا يكون مكلفًا للمنشأة المتأثرة في ثلاث صور:

- إن مستخدم الشبكة من المحتمل يكون قد دفع بعضا من التزاماته بشكل نهائي من خلال نظم أخرى، ففي حالة تفكك مدفوعات شركائه، يصبح في هذه المعاملات، ويتعرض لمخاطر المستخدم هو الدافع الأول الدافع الأول على الأقل ليلة واحدة.
- كثير من العمليات) الصفقات) المفككة من المحتمل أن تستوجب إعادة التفاوض.
- إنه من المحتمل وجود تكاليف غير مباشرة للأطراف المتأثرين، على سبيل المثال التفكك في أحد نظم الدفع محتمل أن يتسبب في خلق صعوبة لإحدى المؤسسات لتؤدي التزاماتها في نظم تسوية أخرى .التي من المحتمل أن تتطلب موارد واسعة للحد منها.

فإذا فرض، على سبيل المثال في حالة معاملة الصرف الأجنبي بين الين الياباني والدولار الأمريكي، أن تفكك في نظام مدفوعات الين قد تسبب في عدم تسليم الدولار إلى بنك الاستلام، الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى صعوبة في تأدية التزاماته المدفوعة بالدول.[3]

الخاتمة

يعيش العالم اليوم ثورة تكنولوجية في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في القطاع المالي والمصرفي، إذ يعدّ التقدم التكنولوجي من العوامل المساعدة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، وإن حسن استغلال تكنولوجيا الصيرفة الإلكترونية هي من عوامل عصرنة المنظومة المصرفية لمواكبة تحديات العصر، حيث أصبحت التكنولوجيا تشكل حجر الأساس في تعزيز فرص البقاء والنمو والاستمرارية في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف، ويعتبر الإنترنت الأساس لشكل جديد من الصناعة المصرفية كقناة توزيع جديدة. فالعمل المصرفي الالكتروني يتجاوز الوظائف التقليدية

[1] **فلاح حسن الحسيني**، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2003

[2] **Angelini, P., G. Maresca,** and **D. Russo** (2001) Lbid

[3] عبد الرحيم الشحات البحطيطي، ***المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية***، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، جدة – المملكة العربية السعودية، 2007، ص 50، على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/5456.pdf

ويهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة آدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة، وتطوير قدرات المستخدم على استخدام الخدمات المختلفة لتدعيم العلاقات وزيادة ارتباط العملاء بهذا البنك بالتواؤم مع رغباتهم، وهو ما يعزز من المكانة التنافسية له.

في ظل التحول الإلكتروني للعمل المصرفي قد تزداد حدة المخاطر التقليدية ومنها مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق، فعلى سبيل المثال نجد إن استخدام الإنترنت في منح الائتمان في الداخل والخارج قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم ومن ثم زيادة المخاطر الائتمانية، كذلك فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الإنترنت وتحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة وهو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر السيولة، كما أن صيرفة الإنترنت تعمل على زيادة حركة الودائع وحريتها. إضافة إلى أنّ التوسع في حجم التجارة الإلكترونية، ومن ثم التوسع في نظم المدفوعات الإلكترونية –كبيرة القيمة – والنقود الرقمية التي تستخدمها البنوك في تحويل المدفوعات والأوامر فيما بينها أدت إلى الكثير من المخاطر المالية التي تواجه النظم المصرفية والاقتصاد العالمي على حد سواء، مثل هذا التوسع من شأنه أن يزيد من احتمالية فشل إتمام التسويات بين البنوك المختلفة وتعرض بعضها للانهيار، هذا من جانب، ومن جانب آخر ما تسببه نظم الدفع الإلكتروني من آثار سلبية على أسواق الصرف الأجنبي وقيمة العملة الوطنية في بعض الدول التي تعاني من الندرة الشديدة في رصيد الصرف الأجنبي لديها، كما أنها تساعد على انتشار الأزمات المالية وتدويلها. ومن هنا تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم سيولته لرصد التغيرات التي تطرأ على ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق.

يظل القطاع المالي وبشكل خاص المصرفي منه هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا للمخاطر، لأنه أكثر من غيره اندماجا واحتكاكا وهذا يجعله أيضا أكثر عرضة من غيره إلى الأزمات والتأثر بالاضطرابات التي من الممكن أن تحصل في أسواق غير سوقه. لذا أصبحت الصناعة المصرفية تعرف بأنّها فن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها وذلك بغرض تعظيم العائد. لهذا فقد أشارت لجنة بأزل للرقابة المصرفية إلى أهمية قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح إدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها، كما أصدرت خلال مارس 1998 وماي 2001 مبادئ لإدارة هذه المخاطر. وحتى تؤدي البنوك الالكترونية دورها بفعالية فإنه يجب العمل على التحكم في تقنيات الاتصال، وحماية شبكة الانترنت من الاحتيال، وضمان سرية جميع العمليات المصرفية، وتامين أكثر حماية بخلق إطار فني مهني متخصص، وإطار تنظيمي محكم ذو شفافية في العمل المصرفي وإقامة رقابة صارمة ضابطة لهذه التعاملات.

مما لا شك فيه فإن تكنولوجيا المعلومات قد باتت الآن أحد أهم القضايا الاستراتيجية في مجال العمل المصرفي وهذا الواقع سيفرض على المصارف تحديات كبيرة، لذا لابد أن تبادر المؤسسات المالية والمصرفية بالإسراع في التكيف مع مستخرجات الثورة التكنولوجية سعياً إلى الاندماج في الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الانترنيت والتجارة الالكترونية، أملاً في تنويع خدماتها ومنتجاتها وتحقيق ربحية مثلى وتوسيع حصتها السوقية وتنمية وإعمار قطاعات واسعة من اقتصاد البلد.

المراجع المستخدمة

- فلاح حسن الحسيني، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2003
- نهلة أحمد قنديل، **التجارة الالكترونية**، بدون دار نشر، القاهرة، 2004، ص 86.
- ثائر قدومي، **"الصيرفة الإلكترونية في المصارف التجارية الأردنية (دراسة تطبيقية لدور الخصائص الشخصية – المعوقات ومقومات النجاح)**"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، على الموقع: www.asu.edu.jo/.../7fa6d30d-4358-46cc-ab48-10b826cf52
- يوسف مسعداوي، **البنوك الإلكترونية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004، ص ص: 227-228.
- http://ar.wikibooks.org/w/index.php
- رحيم حسين وهواري معراج، «**الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**»، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، ص: 315-316.
- عبد الرحيم الشحات البحطيطي، **المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، جدة – المملكة العربية السعودية، 2007، ص 50، على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/5456.pdf
- فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، جامعة الإسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، ص 10، على الموقع: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52825.pd
- www.iIslam-online.net
- طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999 ، ج2، ص17
- كريمة علي الجوهر، حكم الشوابكة، **تحليل مخاطر التكنولوجيا كمدخل لتقييم وبناء أنشطة الرقابة الداخلية في دوائر التسجيل في بعض الجامعات الأردنية الخاصة**، على الموقع: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/.../33.pdf
- المخاطر المالية على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki
- كراسنة ابراهيم، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس،2006 ، من الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/**Banks**/3377.**pdf**
- http://www.arabicactuary.com/showthread.php?t=319&nojs=1#goto_threadtools.
- على قابوسة، **المصارف الالكترونية: الفرص والتحديات حالة الجزائر**، من الموقع: http://www.startimes.com/?t=30245928

كريمة علي الجوهر، حكم الشوابكة، **تحليل مخاطر التكنولوجيا كمدخل لتقييم وبناء أنشطة الرقابة الداخلية في دوائر التسجيل في بعض الجامعات الأردنية الخاصة**، على الموقع:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/33.pdf

مراقبة التسيير وحوكمة المؤسسات – مقاربة نظرية -

د/ بلقاضي بلقاسم
أستاذ محاضر -أ-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس
د/ دويدي خديجة هاجر
أستاذ محاضر -ب-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

اعتبرت العديد من الدراسات أن مجال مراقبة التسيير وحوكمة المؤسسات حقلان متباعدان، غير أن الدراسات الحديثة أخذت بطرق بحث وجه العلاقة بين هذين الحقلين، التي تعتبر جهودا قليلة أخذت في التزايد. من هنا يأتي موضوع مقالنا، أين نتناول علاقة مراقبة التسيير التي نشأت في الأصل من إشكالية في التحكم في المؤسسة ذات النمو الكبير والمبدعة. لكن كل من هذين المفهومين (مراقبة التسيير وحوكمة المؤسسات) لم يبرز بشكله الرسمي إلا متأخرا. حيث حملت السنوات الأخيرة سلسلة من الفضائح المالية التي ابتدأت بانهيار شركة Enron(2001)، واضمحلال مكتب المحاسبة "Arthur Andersen" (2002)، وظهور أزمات (أزمة 2008)، أين نبهت كل هذه الظواهر لأهمية إعادة النظر في نظام حوكمة المؤسسات، والمسؤولين عن المراقبة الخارجية والداخلية لتسيير المؤسسة، فمنذ هذه الأحداث، اندفعت الدول إلى بذل الكثير من الجهود لوضع نظم حوكمة المؤسسات معتمدة على أسس جيدة. حيث تطرح إشكالية العلاقة بين كل من مراقبة التسيير وحوكمة المؤسسات، الأمر الذي دفعنا إلى دراسة هذه العلاقة بين مجالين لم يلقيا اهتماما كبيرا بالدراسة مجتمعين، وذلك من جانب نظري.

الكلمات المفتاح: مراقبة التسيير، حوكمة المؤسسات، التدقيق المحاسبي، نظرية الوكالة.

Résumé

Many studies have considered that management control of and corporate governance are considered as two separate fields of research, but recently an increasing number of research studies are investigating relationship between these two fields. In this article, we tackle control management

Relationship that developed in the origin of the problem in the control of large and creative company. But each of these two concepts (management control and corporate governance) has been accepted officially recently.. where last years showed a series of financial scandals that started with the collapse of Enron Corporation (2001), and the decay of the GAO "Arthur Andersen" (2002), and the emergence of crises (crisis 2008), where are all these Phenomena alerted to the importance of the corporate governance system review, as responsible for internal and external monitoring of the company. Since then, states rushed to make a lot of efforts to develop good corporate governance systems. The problematic concerns relationship between management control and corporate governance, which stimulates us to the study the relationship between the two fields that did not receive much attention, from a theorical view.

Key words: Control of management, corporate governance, accounting audit, the agency theory.

مقدمة:

تعد المعلومات التي توفرها مراقبة التسيير في المؤسسات مصدرًا هامًا من مصادر المعلومات، التي تعتمد عليها إدارة المؤسسة عند صناعتها للعديد من القرارات داخل المؤسسة، مثل تحديد أسعار المنتجات وتخصيص الموارد المتاحة من

المنتجات المختلفة، تحديد المزيج السلعي.الخ. ولقد تطورت وظائف مراقبة التسيير (المحاسبة الإدارية) من أداة لتقويم المخزون وقياس الدخل إلى أداة لتقديم المعلومات الملائمة والمفيدة للإدارة في اتخاذ العديد من القرارات التخطيطية والرقابية من اجل تحكم أفضل للمؤسسة، في مقابل هذا تمثل مراقبة التسيير أداة مهمة للحوكمة من حيث توفير المعلومات ذات المصداقية والتي تحد من التصرفات الانتهازية لمسيري المؤسسات بمواجهة مصالح الملاك بالدرجة الأولى وعدد من الأطراف (الأطراف أصحاب المصلحة). وتتمتع مراقبة التسيير بأدوات للمساعدة في القيادة والتوجيه حيث تمس بذلك حوكمة المؤسسة، وتضع بحوزة المؤسسة نموذجا اقتصاديا لتحديد العوامل المهمة للقيادة، الأمر الذي يعني أداء المؤسسة، حيث تجاوزت حوكمة المؤسسة التقليدية الحوكمة المالية، لحوكمة أكثر شمولية، والتي تزامنت مع تشكلها أيضا تطور أدوات مراقبة التسيير مثل بطاقة الأداء المتوازن. غير أن العلاقة لم تأخذ حقها من الدراسة والتحليل، حيث نجد أن موضوع علاقة مراقبة التسيير بحوكمة المؤسسات هو موضوع قليل التناول بالدراسة مما شجعنا على أن نخوض فيه من جانب نظري لتبيان العلاقة بين هذين الحقلين المهمين في مجال علوم التسيير. وذلك بطرح التساؤل التالي: أي علاقة لمراقبة التسيير بحوكمة المؤسسات؟

➢ **هيكلة البحث:**

وإجابة عن هذا التساؤل سنقوم بتناول الموضوع من خلال ثلاثة عناصر كالآتي:

- مفهوم حوكمة المؤسسات؛
- مفهوم مراقبة التسيير؛
- تحديات الحوكمة المؤسسات بمواجهة مراقبة التسيير.

➢ **منهج البحث:**

استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، بالاطلاع على الأدبيات النظرية التي وردت في متغيرات الموضوع، والتي كانت قاعدة لبناء هذا البحث.

➢ **أهمية البحث:**

باعتبار الخوض في هذا الموضوع قليل من حيث دراسة علاقة مراقبة التسيير بحوكمة المؤسسة، فإن للموضوع أهمية من خلال إلقاء الضوء على هذا الجانب من الوقائع التي تتعرض لها المؤسسة، والتي تمثل تحديا معاصرا بانتشار الفساد الإداري وتراجع الأخلاقيات في الكثير من المؤسسات والكثير من الدول خاصة بعد الفضائح المالية المتتالية منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

➢ **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث لتسليط الضوء على متغيرات الدراسة: حوكمة المؤسسة؛ مراقبة التسيير من جهة؛ وتوضيح العلاقة بينها من جهة أخرى، خاصة في ظل حصر لمراقبة التسيير في توفير المعلومات لاتخاذ القرارات واعتماد حوكمة المؤسسة منذ البدايات على الحوكمة المالية.

1. مفهوم حوكمة المؤسسات

1.1. نشأة حوكمة المؤسسات

بدأت الإشارة إلى مفهوم حوكمة المؤسسات وهياكل الحوكمة، سنوات الـ 70 [1]، وقد برزت الجذور الأولى لهذا المفهوم في جامعة Harvard (الولايات المتحدة الأمريكية) سنوات 50 و60[2]، حيث طورت نظريات حوكمة المؤسسات في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ردا على سلسلة من فضائح (الـ "الادخار والقروض" (saving & loans) في الولايات المتحدة الأمريكية، وأعمال Maxwell, Poly Peck, BCCI في بريطانيا)، وتشيد هذه النظريات بعلاقة الوكالة حيث يتم إيلاء التسيير من قبل ملاك المؤسسات أي المساهمون(Share holders) للقادة، حيث يمكن للمساهمين أن يحموا أنفسهم ضد مخاطر هذه العلاقة بوضع قواعد لتنظيم حقوق وواجبات المسيرين[3]، فقد تسببت العديد

[1] Joumard, Robert. « Le concept de gouvernance », Rapport n° LTE 0910, Institut national de recherche sur les transports et leur sécurité, Ministère de l'Écologie, du Développement durable et de l'Énergie, Paris, p 12. 2009,

[2] Mekideche, Mustapha. « Les pratiques de gouvernance des Entre université et spécificité », revue entreprises algériennes: économie et management, "Gouvernance d'Entreprise, Éthique des Affaires et Responsabilité Sociales de l'entreprise " N° 07, Avril, faculté science économique et de gestion, université de Abou Bekr Belkaïd, 2008, Tlemcen, p 2.

[3] Bouchikhi, Aicha. et Bendiabdellah, A. « Gouvernance des entreprises publiques: Quel rôle pour l'état actionnaire », revue économie et management, "Gouvernance d'Entreprise , Éthique des Affaires et Responsabilité Sociales de l'entreprise " N° 07, Avril,

من فضائح إدارة المؤسسات في أكبر عمليات الإفلاس عبر التاريخ مما إنجر عنه أزمة ثقة داخل قطاع المؤسسات، وقد اعتبر تحسين حوكمة المؤسسات اليوم في معظم البلدان والأوساط السياسية على مستوى الاقتصاد الكلي ذا أهمية بالغة، وأصبح يمثل انشغالا رئيسيا[1].

تم استيحاء مفهوم حوكمة المؤسسات عن رؤية تسيير الملكية لـ A. Berle وG. Means (1932) ونظرية الوكالة لـ M. Jensen و W. Meckling (1976)[2]، من هذا المنظور اعتبرت المؤسسة مثل مكان لـ "عقد من التعاملات" بين أصحاب عوامل الإنتاج (خاصة المساهمين) والعوامل الأخرى (خاصة المسيرين)[3].

1.2.نظرية الوكالة

حين تناول موضوع الحوكمة فإنه تجدر الإشارة لنظرية الوكالة التي تشرح أسباب وجود مفهوم الحوكمة، فتجد نظرية الوكالة أصولها عند A.A. Berle (1895 – 1971) و G. C. Means (1896 – 1988)، حيث قاما بتحليل العلاقات بين الملاك والمسيرين في المؤسسة منذ بداية 1932، وتعتبر هذه النظرية المؤسسة كمكان للقيام بمجموعة من التعاقدات التي يجب إنشاؤها والتحكم بها، فعلاقة الوكالة حسب M. Jensen و W. Mackling (1976) – مؤسسي نظرية الوكالة – هي عقد يشغل بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الأصيل) شخصا أخر (الوكيل) لتنفيذ مهام معينة باسمه (باسمهم)، يتضمن ذلك تخويل بعض الصلاحية للوكيل لاتخاذ القرارات، وتعتبر كل علاقة تعاقدية داخلية أو خارجية لمؤسسة ما علاقة وكالة، فبالنسبة لهذه النظرية لا توجد في المؤسسات علاقات سلطوية ولكن علاقات تعاقدية، كما لا يوجد في هذه العلاقات تماثل في المعلومات، حيث أن المعلومات المحصلة لدى الطرفين (الأصيل والوكيل) ليست نفسها، وللوكيل عموما معرفة أكبر عن المهام من التي عند الأصيل، وبذلك يكون العقد غير كامل، بينما إذا ما أراد الأصيل أن يتحكم بالوكيل يجب عليه أن يتحمل تكاليف الوكالة[4].

1.3.تعريف حوكمة المؤسسة

يعتبر أسلوب حوكمة المؤسسات عنصرا أساسيا في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية[5]، ويعرفها Parkinson(1994) بأنها الإجراء الإداري، الإشرافي والتنسيقي المعتمد، والذي يعكس مصداقية إدارة الشركة في رعايتها لمصالح الشركاء"[6]، حيث تكفل مبادئ الحوكمة المقدمة من قبل الـ OECD* ما يلي[7]:

- حماية حقوق المساهمين الأساسية (المتعلقة بـ: الملكية، المعلومات، التصويت، الانتخاب، الأرباح)؛
- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، سواء كانوا أقليات أم أجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم؛
- الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة (موردين، ممولين، موظفين، مستهلكين...إلخ) كما يصفها القانون، والعمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سلمية؛
- تحقيق الإفصاح الدقيق – في الوقت المناسب – والشفافية بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة؛

faculté science économique et de gestion, université de Abou Bekr Tlemcen, p 4. Belkaïd, 2008,

[1] Banque Mondiale, « Comment élaborer et mettre en œuvre un code de bonnes pratiques de gouvernance d'entreprise ? », Guide 2, p 50. Volume 1, 2005,

[2] Depret, Marc-Hubert. Et Hamdouch, Abdelillah. « Gouvernement d'entreprise et performance », Gouvernement d'entreprise. Aspects managériaux, comptables et financiers, De Boeck Supérieur, 2005, Paris, p 272.

[3] Depret, Marc-Hubert. Et Hamdouch, Abdelillah. op. cit, p 273.

[4] Bittne, Fabrice. et Radacal, Franc¸ois. « L'essentiel de l'économie d'entreprise », Ellipses, 2005, Paris, p 40.

[5] OCDE, « Synthèse: les principes de gouvernement d'entreprise », Paris, p 1. Service des Publications de l'OCDE, 2004,

[6] السكارنة، بلال. خلف. "الفساد الاداري"، الطبعة الأولى، دار وائل، 2011، عمان، ص 241.

* L'Organisation de Coopération et de Développement Économiques

[7] OCDE, op. cit, p 1- 6.

•إتاحة الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن تكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

وتغطي حوكمة المؤسسة مجموعة واسعة من المفاهيم والظواهر كما تشير منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين (OCDE) في تعريفها لها، بأنها: " النظام الذي توجه به الأعمال وتراقب، حيث تخصص هيكلة الحوكمة بشكل واضح وتوزع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين لمؤسسة ما، مجلس إداري، المسيرين، المساهمين وآخرين، فهي تنشئ قواعد وإجراءات لاتخاذ القرارات"[1].

وعليه تصبح عملية الرقابة إحدى وسائل حوكمة المؤسسة، فتعمل هذه الأخيرة على تخصيص الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المتفاعلين، مثل المجلس الإداري، المسيرين، الملاك، وكل الأطراف أصحاب المصلحة، فهي تحدد الهيكلة التي من خلالها تختار أهداف المؤسسة؛ كيفية الحصول عن الإمكانيات؛ وكيف تسير الانجازات نحو الأهداف.

2. مفهوم مراقبة التسيير

2.1. تعريف المراقبة

لقد حضي مفهوم الرقابة بأهمية كبيرة من طرف المفكرين والباحثين، لما ينطوي عليه هذا المفهوم من أهمية كبيرة في تحقيق أهداف المؤسسة، فلقد أدرجت النظريات الإدارية جميعها وظيفة الرقابة ضمن الوظائف الإدارية التي تتناول جهود الإدارة والأفراد في المؤسسة.

ولكلمة "مراقبة" مفهومان، حيث تعني المراقبة أو الرقابة (Contrôle) الفحص والتحقق، الذي يرتكز على وضع معايير تضمن أن مهمة ما قد تم تحقيقها كما تم التنبؤ بها[؛] والمفهوم الثاني للمراقبة هو التحكم (La maitrise)، والذي يرتكز على وضع آليات تضمن أن الأحداث المستقبلية سوف تكون موافقة للقرارات التي تم اتخاذها[2].

لقد عرفت المراقبة بالوظيفة التي تهتم بالتأكد من أن كل شيء في المؤسسة يسير وفق ما خطط له؛ أو هي الوظيفة التي تهتم بتنظيم وتوجيه الجهود الخاصة بالعمل وفقا للخطة الموضوعة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة[3].

كما تعرف المراقبة بأنها العملية التي يتم من خلالها قيام فرد أو جماعة أو مؤسسة بتحديد ما يقوم به فرد أو جماعة أو مؤسسة والتأثير فيه؛ وقد عرفت بقياس وتصحيح أداء العاملين في المؤسسة بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة؛ أو أنها العملية التي يتم من خلالها التأكد من أن نشاطات المؤسسة تسير كما هو مخطط لها من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الواردة في الخطة[4].

بذلك فإن مفهوم المراقبة يعني درجة تطابق الأداء مع الخطة الموضوعة، ومعرفة مدى الإنجاز الحقيقي للأهداف لمختارة[5].

تعمل الرقابة على قياس درجة أداء النشاطات التي تتم في المؤسسة قصد تحقيق أهدافها، وتجري عملية القياس هذه بواسطة معايير يفترض أن تكون موضوعة سلفا لكل مهمة من مهام نشاط معين، ونتيجة لعملية القياس هذه يتم تصحيح انحراف مسار النشاطات الذي تم تخطيطه سابقا[6].

2.2. تعريف مراقبة التسيير

قبل التطرق لتعريف مراقبة التسيير، فإنه يتم التطرق أولا لمعنى التسيير، والذي يعرف بأنه "تلك العملية التي من

---

[1] Bouhanna, Ali. et Bendiabdellah, « L'Éthique de la gouvernance », revue économie et management, "Gouvernance d'Entreprise , Éthique des Affaires et Responsabilité Sociales de l'entreprise " N° 07, Avril, faculté science économique et de gestion, université de Abou Bekr Tlemcen, p 2. Belkaïd, 2008,

[2] بن سعيد، محمد. وقدوري، هودة صلطان. "تجارب نموذجية لتطبيق آليات مراقبة التسيير في تسيير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة لمؤسسات جزائرية-"، الملتقى الدولي الأول حول: الطرق الكمية المطبقة في التسيير، جامعة مولاي الطامر، 2013، سعيدة، ص 2.

[3] الزغبي، فايز. "الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال"، جامعة مؤتة، 1995، مؤتة، ص15.

[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5] السعايدة، منصور إبراميم. "المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط – اتخاذ القرارات – الراقبة وتقييم الأداء"، الطبعة الأولى، مؤسسة رام للتكنولوجيا، 1993، مؤتة، ص21.

[6] بعيرة، أبوبكر مصطفى. "الرقابة الإدارية في المنظمات مفاميم أساسية"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، بدون ذكر المكان، بدون ذكر السنة، ص 5، 6.

خلالها نخطط وننظم وندير ونراقب موارد المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة"؛ ويذكر هذا التعريف الوظائف الخمسة للتسيير وهي: التخطيط، التنسيق، التنظيم، التوجيه والرقابة، التي قدمها Henry Fayol في بداية القرن الماضي، وهي الركائز المستعملة لحد اليوم في مختلف الكتابات والبحوث في هذا الميدان[1].

ويأتي تعريف مراقبة التسيير متأثرا بالتطورات الحاصلة في مجال التسيير، ولذلك فقد اختلفت تعريفاته، ونأخذ هنا أهم تعريفاته التي طرحها R.N. Anthony في محاولتين، الأولى عام 1965 والثانية عام 1988، حيث تساعد محاولة المقارنة بين هذين التعريفين في توضيح الرؤية حول تطور المفهوم[2].

فيعرفها في 1965: بأنها السيرورة التي يضمن من خلالها المسير أن الموارد قد تم الحصول عليها واستخدامها بطريقة فاعلية وفعالية للوصول إلى أهداف المؤسسة"؛ فيركز هذا التعريف على العلاقة بين أفعال المسيرين والأهداف التنظيمية التي يجب الوصول إليها، لذلك فإنه من خلال هذه الرؤية نجد أن مراقبة التسيير تخدم تحديد مجموع العلاقات بين الموارد المستهلكة والأهداف المرجوة، بعبارة أخرى، هدف المراقبة هو ضمان عدم تبذير الموارد المعهدة لمسير تبعا للأهداف المخططة مسبقا[3].

والتعريف الذي تم تقديمه في 1988 يرتكز على بعد استراتيجي ويعرفها كالآتي: مراقبة التسيير هي السيرورة التي من خلالها يحفز المسير أعضاء المؤسسة لتنفيذ استراتيجية المؤسسة" ؛ ويثمن هذا التعريف وظيفة مراقبة التسيير بالتوازي مع مرافقتها لتوسيع الاستراتيجية، فمراقبة التسيير ليست تقنية تخدم الموارد فقط المستخدمة بفاعلية وفعالية بوصفه نظاما بسيطا للمقارنة بين الموارد والنتائج، ولكن مراقبة التسيير قبل كل شيء مجموعة من الوسائل تسمح بتوجيه سلوكات المسيرين بغاية إنشاء استراتيجية محددة من قبل مسيري المؤسسة[4].

2.3. أشكال مراقبة التسيير:

وللرقابة أشكال مختلفة، حيث يمكن أن تمارس من خلال جانبين، نشير إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1، 1): أشكال مراقبة التسيير

المراقبة الخارجية	المراقبة الداخلية
وتعني المراقبة الخارجية مراجعة حسابات المؤسسة، حيث يمكن أن يكون ذلك تعاقديا (مثل: مراجعة منجزة من قبل خبير محاسبة) أو قانونيا (تدخل إجباري لمفتش الحسابات)	وهي عبارة عن مجموعة تنظيمات، طرق وعمليات تستهدف التحكم في المؤسسة بهدف ضمان تنفيذ قرارات المسيرين وتحسين أداء المؤسسة لضمان الاستمرارية
= المراجعة	= التنظيم
أشكال المراقبة مختلفة ومتكاملة	

المصدر: Messier, Sylvie. « Contrôle de gestion », 2e édition, hachette, 2011, Paris, p 10.

ومن هنا تقسم المراقبة في المؤسسة إلى مراقبة تسيير ومراقبة محاسبية، ويطلق على مراقبة التسيير مفهوم الرقابة على الأداء، وذلك بغرض التأكد من أن الموارد المتاحة قد استخدمت أحسن استخدام، وتشمل مراقبة التسيير جميع أوجه النشاط والعمليات المرتبطة بالمؤسسة؛ بينما يرى أن الرقابة المحاسبية تعني رقابة البيانات المالية للتأكد من صحة المعاملات مع الغير، وأنها مؤيدة بالمستندات القانونية، كما تتضمن كل الوسائل والإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول بجانب التحقق من صحة التسجيل والتوجيه المحاسبي"[5].

[1] دادي عدون، ناصر. وآخرون. "مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية، 2004، الجزائر، ص 9.

[2] Ragaigne, Aurélien. Et Tahar, Caroline, « contrôle de gestion », Gualino, 2015, Issy-les-Moulineaux, p 20, 21.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] قريشي، محمد الصغير. "واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مجموعة مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة (2011 – 2012)"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال، جامعة قاصدي مرباح،2013، ورقلة، ص 31.

وتعرف الرقابة من جانبها المحاسبي بأنها "الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والوسائل التي تتبع داخل المؤسسة والتي من شأنها المحافظة على أصولها والتأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها، وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية في عمليات المؤسسة والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة"[1].

2.4.دور مراقبة التسيير:

باعتبار مراقبة التسيير هي سيرورة تهتم بالرقابة والتحكم في أداء المؤسسة، فلقد تمثلت أهم ادوار مراقبة التسيير في العناصر الثلاثة التالية:

- **التنسيق:** بإدخال الاتصال بين المستويات الثلاثة للمراقبة (الاستراتيجية، التسيير، التشغيلية) فإن الأمر يبدو بالغ الأهمية؛ فمن هنا، أصبح لمراقبة التسيير دورا محوريا لتحقيق تماسك المستوى الاستراتيجي، التوجهات الكبرى للمؤسسات، مع العمليات والميدان (أي "ما يفعلون")، فمراقبة التسيير عنصر مهم لضمان تواصل المستويين الآخرين وتوسيع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة[2]. بذلك، يمثل التنسيق دور مراقبة التسيير الأول، وذلك بإدماج مخططات عمل لمختلف الوحدات المتخصصة لضمان تقارب الأهداف لكل الوحدات التنظيمية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، فقد تم تطوير عدد من وسائل التسيير لضمان هذا التنسيق، مثل الموازنات، أنظمة التسعير الداخلية، أنظمة التقرير وقياس الأداء[3].
- **المساعدة في اتخاذ القرارات:** تجدر الإشارة إلى أن احد الأغراض الرئيسية لإعداد مراقبة التسيير هي مساعدة متخذ القرار في عملية التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم بالاستناد إليها، حيث أن مثل هذا التنبؤ – بقيمة المتغيرات – يعتبر ركنا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات، لذلك يمكن القول بأن مساهمة نظام المعلومات المحاسبية ينحصر في توليد البيانات ذات الطابع الاقتصادي التي يستند إليها متخذ القرارات، التي يقوم بإتباعها في الاختيار بين استعمالات الموارد الاقتصادية المتاحة لإنجاز المشروع[4] ؛
- **تقييم الأداء:**

تنطوي مراقبة التسيير على التحقق من أن البدائل المختارة قد وضعت موضع التنفيذ، فهي تختص بأداء الأشخاص المنوط لهم تنفيذ الخطط الموضوعة، وترتبط وظيفة الرقابة بوظيفة التخطيط عن طريق الاتصال العكسي حيث يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الممثلة لمستويات الأداء المستهدفة، ويساعد الاتصال العكسي في إبراز مدى النجاح أو القصور في تنفيذ الخطط الموضوعة والمشاكل التي قد تتطلب إجراءات تصحيحية[5].

وتسمح هذه الأدوار لمراقبة التسيير بأن تكون وسيلة جيدة لحوكمة المؤسسات بمواجهة التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة من الأحداث المعاصرة.

3. تحديات حوكمة المؤسسات بمواجهة مراقبة التسيير

3.1.الحوكمة ونشأة مراقبة التسيير

نشأت مراقبة التسيير نتيجة التساؤل حول كيفية التحكم في مؤسسة كبيرة نامية ومبدعة. فلقد ظهرت مراقبة التسيير كوظيفة خاصة داخل المؤسسات بملازمة التطور الحاصل خلال وبعد عام 1920، في المؤسسات الكبيرة في الولايات المتحدة الكبيرة مثل شركة Du Pont Nemours وشركة General Motors، حيث لم يسمح حجم هذه المؤسسات من التحكم المباشر فيها من قبل المسيرين، أين يمتد مفهوم مراقبة التسيير هنا في الإطار الانجلو ساكسوني لمناجمت المراقبة: أكثر منه المراجعة، فهو يتعلق بالتحكم في التسيير، وأن تكون الوضعية تحت السيطرة، حيث أخذت أولى أنظمة مراقبة التسيير في هذه الفترة شكل مجموعة من المراقبة المالية التي تعتمد على أنظمة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر معيارية (ذات لغة موحدة)، حيث تسمح اللغة المالية بالمقارنة فيما بين النتائج داخل نفس المؤسسة[6].

وقد صنع رواد شركتي "General Motors" و"Du Pont" من مراقبة التسيير مفتاحا للحوكمة، وذلك بتصور سوق

[1] نفس المرجع السابق، ص 166.

[2] Loning, Helene, et al. « Le contrôle de gestion, organisation, outils et pratiques », 3e edition, DUNOD, , 2008, Paris, p 8.

[3] De Rongé, Yves, et Cerrada, Karine, « contrôle de gestion », 2 édition, Pearson, 2009, Paris, p 7.

[4] عبد العال، أحمد رجب. "المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية"، مركز الاسكندرية للمطبوعات الجامعية، 1987، الاسكندرية، ص 18.

[5] نفس المرجع السابق، ص 20.

[6] De Rongé, Yves, et Cerrada, Karine, op. cit, p 7.

داخلية لخلق القيمة، أين تم صنع معايير مالية لقياس ذلك، ونشير إلى أن مذكرات Alfred Sloan (1968) لم تذكر "مراقبة المناجمنت" (مراقبة التسيير) ولكنها تكلمت عن "المراقبة المالية"، غير أن مؤلفه لا يخفي تحديات الحوكمة خلف أداة التسيير تلك، حيث تم مشاركة التحكم المالي لحوكمة المؤسسة التي أنشأها Sloan و Brown مع المسيرين الوسيطيين بتركهم أحرارا في قيادة نشاطاتهم، فقد اعتقد Sloan في ثبات الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأصبح ينظر لمحاسبة التسيير كأداة مراقبة، فالمراقب المسؤول عن المحاسبة – قبل اختراع فكرة مراقبة التسيير – يؤصل نموذج الرقابة المالية للوكالة العمودية[1]. وظهر تصميم الإدارة اللامركزية والتفويض ضمن مجموعة Du Pont، أين كان شركة General Motors تمارس سيطرة كبيرة، حيث انتقل Donaldson Brown من شركة Du Pont Nemours الى شركة General Motors في عام 1921، والتي كان يديرها Alfred Sloan، وقاموا بإرساء مناهج مراقبة مالية لم تكن معروفة سابقا[2].

وقد انتشرت مراقبة التسيير بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب سيطرة المذهب النفعي الذي كان سائدا في مرحلة ازدهار المؤسسات الأمريكية، التي لم تكن قبل هذه الفترة بحاجة إلى التحكم في التكاليف وتحديد المسؤوليات، نظرا للنتائج المرضية التي كانت تحققها، فقد أثرت أزمة 1929 على المؤسسات الأمريكية وأدت إلى توقف الازدهار وقلة الموارد، مما تطلب تطوير أدوات جديدة موجهة لتسيير المؤسسات بالعمل على التحكم في التكاليف وتحديد المسؤوليات[3].

اعتبر Anthony R.N. أول جامعي أمريكي وصف ونظر في تطبيق مراقبة التسيير، والتي بدأ تنفيذها أول مرة في أوائل العشرينات من القرن الماضي في مؤسسة General Motors، وتمت مزاولتها فيما بعد في العديد من المؤسسات الأمريكية والأوربية والدولية ما بين فترة 1920 – 1960، وتجدر الإشارة إلى أن النشأة الرسمية لوظيفة مراقبة التسيير كانت سنة 1939 مع إنشاء المعهد الأمريكي للمراقبين بالولايات المتحدة الأمريكية (Contoroler's Institue of America) [4].

3.2.أدوات مراقبة التسيير في محاكاة لمفهوم أوسع لحوكمة المؤسسات

لقد تطورت تقنيات مراقبة التسيير في الواقع تبعا للحاجة إلى حل المشاكل المصادفة والمتولدة من انتشار واتساع النشاط الاقتصادي والأزمات الاقتصادية، فحسب Khememkhem فإن أول شكل لمراقبة التسيير كان يهتم بالمراقبة المحاسبية وكان دور مراقب التسيير يتماثل إلى دور الخبير المحاسبي، ثم تطورت مراقبة التسيير وأصبحت تهتم بكل جوانب المؤسسة من تمويل، إنتاج، توظيف، تنسيق ولها صلة مباشرة مع المسيرين إذ يمدهم بكل المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الملائمة، وفي هذا الإطار أسست مراقبة التسيير وكانت المحاسبة وأدواتها دعائم لها وشيئا فشيئا بدأ مجال نشاطها يتسع، وبدأت الدراسات تنتشر في البحث عن تحديد أهداف ووظائف ووسائل مراقبة التسيير ؛ ومن بين أهم الأدوات المالية التي استخدمت في تلك الفترة (العشرينات): معدل العائد على الاستثمار (ROI Return On Investment) في مؤسسة Dupont de Nemous[5]، فمنذ سنوات 20 حسب نموذج Sloan و Brown، اتجه نظام المراقبة نحو النموذج المالي بميله لمعالجة الانشغالات الضبطية لصالح الملاك، فقد تم الاعتماد على العائد على الاستثمارات (ROI) بهدف إدماج مصلحة الملاك عند تسيير مختلف نشاطات المؤسسة، كما أن تسيير الميزانية فرض على المسيرين مسؤولية ضمنية للوصول لنتائج معينة، بوضع

[1] Bouquin, Henri. et Fiol, Miche. « Le contrôle de gestion: repères perdus, espaces à retrouver », 28ème congrès de l'AFC, Juin, 2007, Poitiers, p 3.

[2] Gumb. Bernard. « Une histoire comparée du Contrôle de gestion et de l'informatique décisionnelle ou l'eternel retour du mythe stratégique », "Les 9èmes Journées d'Histoire de la Comptabilité et du Management", Gouvernement d'entreprise: perspectives historiques, Colloque international organisé par le CREFIGE les 20 et 21 mars, 2003,p 2-4.

[3] دادي عدون، ناصر. وآخرون، مرجع سابق، ص 11، 12.

[4] بن سعيد، محمد. وقدوري، هودة صلطان. مرجع سابق، ص 5.

[5] بن سعيد، محمد. وقدوري، هودة صلطان. مرجع سابق، نفس الصفحة.

المسيرين للاستراتجية المناسبة وتحصيل الموارد الملائمة لها[1].

وبعدها تم اعتماد البرمجة الخطية في General Motors، فحتى بداية سبعينات القرن الماضي، كانت كبرى المؤسسات الأوربية تتبنى نظاما لمراقبة التسيير شبيه بنموذج المؤسسات الأمريكية، والذي يقوم على عملية التخطيط، تسيير الموازنات ومراقبتها، بالاعتماد على تنظيم هيكلي مقسم عموديا إلى مراكز مسؤولية ونظام للقيادة من خلال علاقة الأهداف / الوسائل (أي إمكانية الحصول على معلومات حول النتائج التي تسمح بتعديل العمليات) [2].

وصل النموذج الآلي (المعيار المالي والنفعي) نهايته بداية سنوات 1960، بإدخال الإدارة بالأهداف في المؤسسات الأوربية الغربية، والذي رافقه مراقبة النتائج، والذي دخل فيما بعد في أزمة، حول تعدد تأثير تطورات المحيط الاقتصادية والضغوطات النقدية، مثلما قدماه Boltanski وChiapello(1990)، فقد كان التغيير الأول الأساسي هو التشكيك في مبدأ تقسيم العمل، وكان التغيير الثاني –مهما جدا –وذلك فيما يتعلق بتوسيع الأداء الاقتصادي ليصبح شاملا[3]. فقد عرفت بداية السبعينات اضطرابات داخلية وخارجية أثرت على المؤسسات، نتيجة تواصل التغيرات الاقتصادية من حدة في المنافسة، التطورات التكنولوجية المتسارعة، تنوع المنتوجات، أين كان لا بد على المؤسسات من سرعة في التأقلم مع المحيط المتقلب، من خلال امتلاك المعلومات الدقيقة لوضع القرارات السريعة والفعالة ؛ وظهر حينها مفاهيم جديدة في التسيير: كإدارة القيمة، إدارة التغيير، إدارة الكفاءات، مما استوجب ضرورة إعادة النظر في نموذج مراقبة التسيير فيما يتعلق بأهدافه، آلياته، واستعمالاته ؛ حيث تم تطوير أدوات وتقنيات لمواكبة هذه التحديات، إذ شهدت هذه الفترة انتشار العديد من الأدوات منها: مراقبة الجودة الشاملة (Total Quality Control (TQC))، حساب التكاليف على أساس الأنشطة (Activity Based Costing (ABC))، لوحة القيادة المتوازنة (Balanced Scorecard)[4]، هذه الأخيرة التي تم تطويرها في سنوات الـ 80 والتي نتجت عن البحث في إمكانية ملائمة الأجهزة التقليدية لمراقبة التسيير لتغيرات المحيط، حيث بين Johnson و Kaplan (1987) أن تحديات القيادة المترجمة بالوسائل المالية لم تنفذ الحقيقة العملياتية والاقتصادية للمؤسسات، ولكن تلك الأدوات التي طورت في مجال مراقبة التسيير (بطاقة الأداء المتوازن) قد أكدت على مسايرتها للتطورات الحاصلة في البيئة، ولكن تستمر الصورة الرمزية الضبطية لمراقبة التسيير، حتى سنوات الـ 90 بتطوير القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، التي تترافق مع ظهور قضايا متجددة لإشكالية الحوكمة، حيث عكس وفسر ظهور EVA تسليم المساهمين (الملاك) أنظمة المراقبة والتحفيز للمسيرين والقادة، وكان الهدف من وضع هذه المؤشرات على أساس خلق قيمة للمساهمين هو تحقيق المواءمة بين سلوك المديرين على جميع المستويات في الشركة[5].

3.3.مراقبة التسيير كمفتاح أساسي لحوكمة المؤسسات

بداية نشير إلى أن هناك من الباحثين في مجال الحوكمة ومراقبة التسيير من لاحظوا بأن هذين المتغيرين هما تقريبا حقلان منفصلان، حيث أن دور مراقبة التسيير في الحوكمة غير مطروق بشكل كبير في البحوث، لأن العلاقة بين المتغيرين تبدو كتمحور غير واضح وغير ذو إشكالية، حيث ينظر لمراقبة التسيير كداعم وظيفي لإنارة عمليات هيكلية لاتخاذ القرارات، وهذا ما شارك في الفصل بين حقلي البحث، وترك الفكر حولها ذو اهتمام قليل، غير أن هناك بعض الأعمال، درست دور وإدماج مراقبة التسيير في الأفق الواسع للحوكمة (مثل: Pesqueux, 2002 ; Busco et al, 2007 ; Fahy et al, 2005 ; CIMA, 2004 ; Seal, 2006 ; Bouquin et Fiol, 2007 ; Bisbe et Otley, 2004, Donada et al, 2008)[6].

وعموما، تتجلى أهمية مراقبة التسيير في نظام حوكمة المؤسسة من خلال أنها تمثل أداة جيدة له، إذ تمثل عنصرا مركزيا للمراقبة الداخلية، فكما ذكرنا أن ظهور وظيفة مراقبي

[1] Quemener, Yann, « Contrôle de gestion et gouvernance: des espaces pour penser », Management & Avenir, 2010/9 (n° 39), 2010, p 14.

[2] بن سعيد، محمد. وقدوري، هودة صلطان. مرجع سابق، نفس الصفحة.

[3] De Rongé, Yves, et Cerrada, Karine, op. cit, p 7.

[4] بن سعيد، محمد. وقدوري، هودة صلطان. مرجع سابق، ص 6.

[5] Quemener, Yann, op. cit, p 1 .3

[6] Ibid.

التسيير أو المحاسبين كان في المؤسسات الكبيرة التي عانت من وجود انقسام بين الملاك والمسيرين، أين تتصف هذه المؤسسات بالفصل بين وظيفة التسيير والمراقبة، الذي يدخل علاقة الوكالة، وتتصف هذه العلاقة عموما بإشكاليتين: 1. عدم اتساق المصالح بين صاحب المصلحة الأساسي والموكل إليه؛ 2. عدم تماثل المعلومات بين الطرفين؛ حيث يكون صاحب المصلحة الأساسي (الملاك) أقل معرفة من الموكل إليه (المسير) بوضعية المؤسسة ونشاطاتها، ولمواجهة هذه الوضعية، حاولوا إنشاء نظام تحفيز ومراقبة يمنع الموكل إليه أن يكون له سلوك يسيء لمصالح الملاك، بذلك تأتي مراقبة التسيير للتدخل في هذا النظام وفي مقاييس الرقابة (بإتباع الانحرافات) وفي مقاييس التحفيز (مكافأة القادة بالنظر لنتائجهم) حيث يدخل هذا في منطق حوكمة المؤسسة[1]. ونشير هنا لتعريف Pigé (2009) للمراقبة الداخلية والذي يحاكي خدمة نظام حوكمة المؤسسة بأنها "مجموعة أنظمة المراقبة المنشأة من قبل المسيرين لقيادة نشاطات المؤسسة بطريقة مرتبة ومنظمة، لضمان المحافظة واستقامة النشاطات وموثوقية تدفق المعلومات المتاحة، حيث يشمل مفهوم المراقبة الداخلية المواد المحاسبية والمالية وكذلك حماية أصول المؤسسة، ولكن يدمج أيضا المراقبة الموجهة لتحسين فعالية العمليات وتقوية العضوية في السياسة الإستراتيجية للمؤسسة"[2].

ويربط كذلك Charreaux (2009) بين مراقبة التسيير والقيم التشاركية للمؤسسة، حيث يذكر أن تطوير أداة "لوحة القيادة المتوازنة" من قبل Norton و Kaplen يسمح بتقارب أهداف وسلوكات مجموع الأطراف أصحاب المصلحة (الذين تدعو الحوكمة للنظر في مصالحهم)، كما تبين البحوث الأخيرة حول مراقبة التسيير والحوكمة بأن الحقلين يتبعان منذ سنوات مسارات متقاربة، حيث تتدرج الحوكمة المالية بمفهومها الضيق تحت مجالات البحوث المعاصرة في مراقبة التسيير[3] ؛ فلا يمكن أن تكون الحوكمة مقلصة لمسألة تنظيمية أو ضبطية، حيث تتجاوز الحوكمة أدوات المراقبة التقليدية، فهي تمثل "اعتماد هيئة حوكمة (على مستوى الاستراتيجية، كهيكلة ومراقبة) للتطورات البيئة التي منها تأتي أهميتها، من هنا يأتي التساؤل حول مسألة تنفيذ تطبيقات الحوكمة والدور المولى لمراقبة التسيير في ذلك[4].

وتشير الرؤية التقليدية للحوكمة الموروثة عن أعمال المؤسسة لـ Berle و Means (1932) بأن القيمة المضافة متأتية أساسا عن المراقبة الممارسة على المسيرين، حيث يجب أن يتأكد الملاك أن المسيرين لن يستخدموا حقوقهم التقريرية لصالحهم الشخصي، ولن يهدروا موارد المؤسسة، غير أن الأداء لا يأتي فقط من الحد من السلوكات الانتهازية للمسيرين، ولكن أيضا من الجانب الضبطي وهو ما يعني قدرة التسيير على تنظيم الإنتاج والحصول على المعارف التي تسمح للمؤسسة أن تكون أكثر إنتاجية، فالموارد المالية مكملة بالموارد المعرفية التي تدخل في الخيارات الاستراتيجية، ويشرح هذا نجاح المؤسسة على المدى الطويل، ومعرفة كيف أن بعض المؤسسات هي أكثر ربحية من أخرى، فهو يتعلق إذن بتحديد تصرفات المسيرين بمواجهة المكانيزمات الداخلية (المجلس الإداري، لجنة التدقيق...) وميكانزمات خارجية (سوق مالية، سوق عمل للمسيرين، القواعد)[5]. فلا يجب أن يسمح نظام حوكمة بحل الأزمات فقط ولكن أيضا التنبؤ بها، حيث يجب ألا تهتم الحوكمة بحماية الملاك فقط ولكن أيضا بإدماج أداء المؤسسة، ومهما كانت طبيعة مبادئ الحوكمة (مكافأة المسيرين، تشكيل المجلس الإداري،...) فإنه من المهم التنسيق بين الملائمة والأداء في ثنائية الحوكمة / مراقبة التسيير[6].

[1] Elhamma, Azzouz. et Ben Slama, Fatma. « Le Contrôle de gestion, en tant que mécanisme de gouvernance des entreprises, et la rentabilité: cas des sociétés marocaines », revue El Bahit, volume 11, université Kasdi Merbah, 2012, Ouargla, p 4.

[2] Ibid.

[3] Marsal, Christine. « Contrôle de gestion et gouvernance cognitive: le cas d'une banque mutualiste. Management accounting and cognitive governance: cooperative bank case study », LEG UMR Cnrs 5118 – FARGO, Centre de recherche en Finance, ARchitecture et Gouvernance des Organisations, Cahier du FARGO n° 1100601, Juin, 2010, p 5.

[4] Quemener, Yann, op. cit, p 13.

[5] Marsal, Christine. Op. cit, p 6.

[6] Quemener, Yann, op. cit, p 13.

يعتبر Pigé (2009) التدقيق والمراقبة الداخلية كأحد الدعائم التي تدعم مصداقية المعلومة المحاسبية والمالية، ذلك أن التدقيق يحتوي على نظرة خارجية والمراقبة الداخلية تجمع مجموع العمليات والميكانيزمات المستعملة لضمان ملائمة السيرورة التحصيلية، ومعالجة ونشر المعلومة؛ غير انه بميل المراقبة نحو التدقيق الخارجي فقط الذي لم يستطع أن يحل تحدي الوكالة جعل الاهتمام بالمراقبة الداخلية أمرا ضروريا كداعم لحوكمة المؤسسات حيث عانت هذه الأخيرة من كثير من الانهيارات[1].

وقد تم تغيير الرؤية للتدقيق والرقابة الداخلية باعتماد رؤية متعددة المعايير والأبعاد للحوكمة، والتي تكسر العلاقة بالرؤية المالية المقلصة للحوكمة، حيث تهتم الرقابة الداخلية خاصة بمراقبة التسيير، ويعتبر Bouquin (2005) المراقبة الداخلية كجهاز لحوكمة المؤسسة، تشرح مهام المسير وتعرض تحاليلا للعمليات التنظيمية، حيث تدخل مراقبة التسيير في ثلاثة مراحل: 1. "قبل الفعل"، فهي تقوم بتحديد الغايات وتترجمها لأهداف كمية على المدى المحدد (سنة غالبا)، فهي "مرحلة التحديد"؛ 2. وهو ما يتعلق بـ "دوران الفعل"، أي ضمان متابعة دوران الأحداث واقتراح إجراءات تصحيحية للانحرافات العارضة أو المحتملة، وهي "مرحلة القيادة" ؛3. تُدخل هذه المرحلة الأعمال المتوقعة المنجزة، فهي تتعلق بقياس النتائج للمكافأة الايجابية أو السلبية للمسؤولين، هذه المرحلة هي غالبا مسماة "مرحلة التقييم"[2].

كما يعتبر Pigé و Lardy (2003) من منظور حوكمة المؤسسة بأن نظام الرقابة المحققة من خلال أدواتها تسمح بتوضيح الرؤية لأعضاء المجلس الإداري –الذين تم تحويل قدرة المراقبة لهم ووضع التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة –بما يسمح بتقييم احترام المسيرين لمصالح الملاك، وكذلك تطور المؤسسة[3].

3.4.مراقبة التسيير والتدقيق المحاسبي وحوكمة المؤسسة

ويذكر Bouquin(2013) أن ما سمح بوجود مراقبة التسيير والمحاسبة منفعتان: 1. المساعدة في اتخاذ القرار؛ 2. المساهمة كجهاز في الحوكمة؛ وليس من الجيد أن نفقد النظرة التفاعلية بين هاتين الوظيفتين، غير أنه على العموم في فرنسا توجد بعض التقاليد المرتكزة على قيادة يصبح من خلالها جهاز مراقبة التسيير مجموعة من الأدوات للمساعدة في اتخاذ القرار وليس بالضرورة للمساهمة في الحوكمة، في حين، أن المناقشات حول هذه الأخيرة كانت تقتصر على الأفق الضيق والعلاقة المقطوعة بين الملاك والمسيرين[4]، وهو ما يثير فكرة علاقة محدودة بين حقلي مراقبة التسيير والحوكمة.

في الواقع يلعب التدقيق المحاسبي دورا مهما بعد ما تسببت به أزمة الفضائح المالية لمؤسسات رائدة في العالم، وسقوط مكتب التدقيق Arthur Andersen، أين يُطرح تساؤل جوهري حول نوعية أعمال مراجعي الحسابات، حيث تمثل المحاسبة (كأداة من أدوات مراقبة التسيير) عنصرا مهما يسمح لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة من إمكانية الحكم على الأداء المالي للمؤسسة، إذ تعرف جودة المحاسبة بقدرتها على عكس حالة الأداء الاقتصادي للمؤسسة بدقة[5]، فعندما تصرح إحدى المؤسسات بتحقيقها لأرباح ما، فإن رد فعل كل الأطراف يتجه نحو الشك في مقدار الثقة التي تمنح للقوائم المالية المصرح بها، حيث ينتاب الكثيرين شعور بأنه قد يكون هناك عمليات غش قام بها المسيرون في إعدادهم للقوائم المالية، وأن من تقع عليهم مسؤولية مراجعة أو تدقيق تلك القوائم إما أنهم تواطؤا مع المسيرين في التستر على الغش الذي قاموا به أو أنهم لم يقوموا بعملهم على أحسن وجه، ونتيجة لذلك، تزداد الحاجة إلى التأكيد على أهمية وضرورة الالتزام وتنفيذ مبادئ حوكمة المؤسسات سواء تلك التي وردت في الفكر الإداري أو التي أصدرتها المنظمات والهيئات الدولية[6]. بهدف تحسين حماية المستثمرين، والحد من سلطة

[1] Elhamma, Azzouz. et Ben Slama, Fatma. Op. cit. p 3.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Bouquin, Henri. « Quelles perspectives pour la recherche en contrôle de gestion ? », Finance Contrôle Stratégie – vol. 11, hors série, juin 2008, p 178.

[5] Lamrani, El Mehdi. « Éthique et gestion du résultat comptable », RIMHE, Revue Interdisciplinaire sur le Management, l'Humanisme et l'Entreprise, revue académique, n°2 - NE - mai-juin-juillet, 2012 ,VARIA, p18.

[6] العايب، عبد الرحمان. وتيجاني، بالرقي. " إشكالية حوكمة الشركات و إلزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي

المسيرين، من خلال تعزيز الرقابة الداخلية بتنصيب مجلس إداري أو مدققين، وقد وضعت بذلك آليات رقابة مدعمة، لأجل الحد من مغالاة المسيرين بانتهاك تحويل حصة كبيرة من القيمة المخلوقة لصالحهم على حساب المساهمين، الأمر الذي طور ما سمي بأخلاقيات المساهمين والتي تستهدف المسيرين، وأخذا بالاعتبار أصحاب المصلحة الآخرين (العمال، الزبائن، الموردين) الذين يتحملون جزءا من الخطر[1].

وأخيرا وفي هذا المجال، فقد تضمن الدليل الذي أصدره الاتحاد الدولي للمحاسبين قواعد أخلاقية لمهنة المحاسبة، مقسمة إلى 18 قسما من أهم ما تناوله ما يلي [2]:

- الجزء الأول: النزاهة والموضوعية؛ معالجة التعارضات الأخلاقية المرتبطة بالمهنة؛ الكفاءة المهنية والعناية الواجبة؛ السرية؛ ضوابط القيام بمهام ضريبية؛ الأنشطة المهنية التي تتعدى حدود الدولة؛ الإعلان والدعاية عن الخدمات؛
- الجزء الثاني: الاستقلال؛ الكفاءة المهنية؛ الأتعاب والعمولات؛ الأنشطة المتعارضة مع مزاولة مهنة المحاسبة العامة؛ التعامل مع أموال الزبائن؛ العلاقة مع الزملاء المحاسبيين في المهنة؛ الإعلان وإجتذاب الزبائن؛
- الجزء الثالث: تعارض الانتماء والولاء؛ دعم ومعاونة الزملاء في المهنة؛ الكفاءة المهنية؛ عرض المعلومات.

بذلك تم إدماج معايير جديدة وثيقة مضبوطة للنهوض بعملية التدقيق التي تعتبر عنصرا مهما الى جانب المراقبة الداخلية.

بذلك فإن إعادة النظر في حوكمة المؤسسة وهو إعادة النظر في وسائل الرقابة التي تم تطويرها عبر الزمن لموائمة التسيير في المؤسسة. حيث تم إصدار التعليمات والقواعد المختلفة لضبط التدقيق المحاسبي على وجه خاص باعتباره العامل الأهم في سقوط العديد من المؤسسات وانهيارها بسبب التظليل الوارد في المعلومات الموردة من قبله أين يعتمد التدقيق على وسائل مراقبة التسيير (الرقابة الداخلية)، والتي ستسمح بتنفيذ حوكمة أفضل.

الخاتمة:

إن نشأة مراقبة التسيير كانت بسبب وجود أزمة في التحكم في المؤسسات ذات القدرة الكبيرة على الإبداع والنمو الكبير، مما صعب مسألة التحكم فيها. وقد كان هذا بداية القرن الماضي، أين لم يتم الإشارة للمفهومين بصورة مباشرة كما يسميان الآن: مراقبة التسيير والحوكمة المؤسسة؛ فمفهوم مراقبة التسيير لم يعرف إلا من خلال الأكاديمي R.N. Anthony الذي أشار اليها وحاول تعريفها على مرحلتين، حيث يشير هذان التعريفان إلى التطور الحاصل في مراقبة التسيير عبر الزمن واهتمامها البحث في بداياتها بالجانب المالي، والذي تغيرت الرؤية نحوه وأصبحت مراقبة التسيير تنظر للجانب البشري وعملية التحفيز؛

كما يجاري مفهوم الحوكمة مفهوم مراقبة التسيير من التحولات على مستواه، أين لم يعرف في أعمال كل من A.A. Berle و G. C. Means أو Alfred Sloan، ولكن تم التصريح عن هذا المفهوم سنوات الـ 60 وفيما بعد الـ 70 في أعمال M. Jensen و W. Mackling من خلال نظرية الوكالة، والتي بقيت بعيدة عن حيز التطبيق لسنوات عديدة، إلى حين تم تجديد الاهتمام بها سنوات الـ 90، وكذلك بداية القرن الجديد بسبب الفضائح المالية التي علمت بإخفاق عدد من المؤسسات بسبب الحوكمة غير الجيدة، وعمليات الغش والاحتيال من قبل مسيري المؤسسات ومكاتب التدقيق، الأمر الذي شكك في مصداقية القوائم المالية الموردة من قبلها، والذي عاود طرح مسألة الحوكمة بشكل أكثر جدية ؛ كما أن ما عززه أكثر هو أزمة 2008 التي عبرت بصدق عن مدى أهمية حوكمة المؤسسات، بالتنويه بعدم قصرها على الجانب المالي الضيق (الحوكمة المالية أو ضبط انتهازية المسيرين) بإهمال جوانب متعددة لها، وذلك ما امتثلت له مراقبة التسيير التي تعتبر أداة مهمة للحوكمة، حيث ارتكزت مراقبة التسيير على الجوانب المالية وتوريد الأدوات التي تساهم في مراقبة مسيري المؤسسات من الجانب المحاسبي خدمة للأداء المالي

حول "الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار أيام 18 – 19، 2009، عنابة، ص 7.

[1] Van Der Yeught, Corinne. et al. « Les compétences éthiques créent-elles de la valeur ? », Colloque « Gouvernance et création de valeur(s) », 6èmes Journées scientifiques de l'Université du Sud Toulon- le 17 avril 2012, Var Toulon, p 8.

[2] شحاتة، حسين. حسين. " ميثاق قيم وأخلاق المحاسب فى الإسلام "، بحث منشور داخل كتاب الميثاق الإسلامي لقيم وأخلاق المحاسب، نقابة التجاريين، 2001، الجيزة، ص 9.

ومصلحة الملاك، الأمر الذي لم يكن كافيا لتقديم حوكمة جيدة للمؤسسة، غير أنه مؤخرا تم توسيع هذه الرؤية من الجانب المالي البحت إلى النظر في عدد من الجوانب المعرفية والاجتماعية والبيئية وعدم الارتكاز على مراقبة انتهازية المسيرين، ولكن ايضا الكفاءات التسييرية التي يحوزونها للنهوض بالمؤسسة قدما بما يعزز أداء أفضل بوجود مراقبة داخلية جيدة تدعم حوكمة شاملة.

المراجع:

المراجع العربية:

1. بعيرة، أبوبكر مصطفى. "الرقابة الإدارية في المنظمات مفاهيم أساسية"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، بدون ذكر المكان، بدون ذكر السنة.

2. بن سعيد، محمد. وقدوري، هودة صلطان. "تجارب نموذجية لتطبيق آليات مراقبة التسيير في تسيير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة لمؤسسات جزائرية–"، الملتقى الدولي الأول حول: الطرق الكمية المطبقة في التسيير، جامعة مولاي الطاهر، 2013، سعيدة.

3. دادي عدون، ناصر. ومعزوي، ليندة. ولهواسي، هجيرة. "مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية، 2004، الجزائر.

4. الزغبي، فايز. "الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال"، جامعة مؤتة، 1995، مؤتة.

5. السعايدة، منصور إبراهيم. "المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط – اتخاذ القرارات – الرقابة وتقييم الأداء"، الطبعة الأولى، مؤسسة رام للتكنولوجيا، 1993، مؤتة.

6. السكارنة، بلال. خلف. "الفساد الاداري"، الطبعة الأولى، دار وائل، 2011، عمان.

7. شحاتة، حسين. حسين. " ميثاق قيم وأخلاق المحاسب فى الإسلام "، بحث منشور داخل كتاب الميثاق الإسلامي لقيم وأخلاق المحاسب، نقابة التجاريين، 2001، الجيزة.

8. العايب، عبد الرحمان. وتيجاني، بالرقي. " إشكالية حوكمة الشركات وإلزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي حول "الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار أيام 18 – 19، 2009، عنابة.

9. عبد العال، أحمد رجب. "المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية"، مركز الاسكندرية للمطبوعات الجامعية، 1987، الاسكندرية.

10. قريشي، محمد الصغير. "واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مجموعة مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة (2011 – 2012)"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال، جامعة قاصدي مرباح،2013، ورقلة.

المراجع الأجنبية:

11. Banque Mondiale, « Comment élaborer et mettre en œuvre un code de bonnes pratiques de gouvernance d'entreprise ? », Guide 2, Volume 1, 2005.

12. Bittne, Fabrice. et Radacal, François. « L'essentiel de l'économie d'entreprise », Ellipses, 2005. Paris.

13. Bouchikhi, Aicha. et Bendiabdellah, A. « Gouvernance des entreprises publiques: Quel rôle pour l'état actionnaire », revue économie et management, "Gouvernance d'Entreprise, Éthique des Affaires et Responsabilité Sociales de l'entreprise " N° 07, Avril, faculté science économique et de gestion, université de Abou Bekr Belkaïd, 2008, Tlemcen.

14. Bouhanna, Ali. et Bendiabdellah, « L'Éthique de la gouvernance », revue économie et management, "Gouvernance d'Entreprise, Éthique des Affaires et Responsabilité Sociales de l'entreprise " N° 07, Avril, faculté science économique et de

21. Joumard, Robert. « Le concept de gouvernance », Rapport n° LTE 0910, Institut national de recherche sur les transports et leur sécurité, Ministère de l'Écologie, du Développement durable et de l'Énergie, 2009, Paris.

22. Lamrani, El Mehdi. « Éthique et gestion du résultat comptable », RIMHE, Revue Interdisciplinaire sur le Management, l'Humanisme et l'Entreprise, revue académique, n°2 – NE – mai-juin-juillet, 2012, VARIA.

23. Loning, Helene, et Mallert, Véronique. Et Méric, Jéromé. Et Pesqueux, Yvon. Et Chiapello, Eve. Et Michel, Daniel. Et Solé, Andreu « Le contrôle de gestion, organisation, outils et pratiques », 3e edition, DUNOD, 2008, Paris.

24. Marsal, Christine. « Contrôle de gestion et gouvernance cognitive: le cas d'une banque mutualiste. Management accounting and cognitive governance: cooperative bank case study », LEG UMR Cnrs 5118 – FARGO, Centre de recherche des Organisations, Cahier du FARGO n° 1100601, Juin, 2010.

25. Mekideche, Mustapha. « Les pratiques de gouvernance des entreprises algériennes: Entre université et spécificité », revue économie et management, "Gouvernance d'Entreprise, Éthique des Affaires et Responsabilité Sociales de l'entreprise " N° 07, Avril, faculté science économique et de gestion, université de Abou Bekr Belkaïd, 2008, Tlemcen.

gestion, université de Abou Bekr Belkaïd, 2008, Tlemcen.

15. Bouquin, Henri. « Quelles perspectives pour la recherche en contrôle de gestion ? », Finance Contrôle Stratégie – vol. 11, hors-série, juin 2008.

16. Bouquin, Henri. et Fiol, Miche. « Le contrôle de gestion: repères perdus, espaces à retrouver », 28ème congrès de l'AFC, Juin, 2007, Poitiers.

17. De Rongé, Yves, et Cerrada, Karine, « contrôle de gestion », 2 édition, Pearson, 2009, Paris.

18. Depret, Marc-Hubert. Et Hamdouch, Abdelillah. « Gouvernement d'entreprise et performance », Gouvernement d'entreprise. Aspects managériaux, comptables et financiers, De Boeck Supérieur, 2005, Paris.

19. Elhamma, Azzouz. et Ben Slama, Fatma. « Le Contrôle de gestion, en tant que mécanisme de gouvernance des entreprises, et la rentabilité: cas des sociétés marocaines », revue El Bahit, volume 11, université Kasdi Merbah, 2012, Ouargla.

20. Gumb. Bernard. « Une histoire comparée du Contrôle de gestion et de l'informatique décisionnelle ou l'eternel retour du mythe stratégique », "Les 9èmes Journées d'Histoire de la Comptabilité et du Management", Gouvernement d'entreprise: perspectives historiques, Colloque international organisé par le CREFIGE les 20 et 21 mars, 2003.

26. Messier, Sylvie. « Contrôle de gestion », 2e édition, hachette, 2011, Paris.

27. OCDE, « Synthèse: les principes de gouvernement d'entreprise », Service des Publications de l'OCDE, 2004, Paris.

28. Quemener, Yann, « Contrôle de gestion et gouvernance: des espaces pour penser », Management & Avenir, 2010/9 (n° 39), 2010.

29. Ragaigne, Aurélien. Et Tahar, Caroline, « contrôle de gestion », Gualino, 2015, Issy-les-Moulineaux.

30. Van Der Yeught, Corinne. et Bergery, Line. et Dherment-Férère, Isabelle. « Les compétences éthiques créent-elles de la valeur ? », Colloque « Gouvernance et création de valeur(s) », 6èmes Journées scientifiques de l'Université du Sud Toulon-le 17 avril 2012, Var Toulon.

تداعيات أزمة الديون السيادية على منطقة الأورو

د/ مصيبيح احمد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

لقد كانت للازمة الديون السيادية التي برزت مع نهاية سنة 2009في منطقة الأورو والتي جاءت في اعقاب الازمة العالمية 2007-2008تداعيات اقتصادية ومالية واجتماعية مست أغلب اقتصاديات دول المنطقة بصفة مباشرة وبدرجات متفاوتة من الحدة، وقد اندلعت الشرارة الأولى لهذه الازمة مع ظهور بوادر عدم قدرة اليونان على تسديد ديونها في البداية، ثم تلتها العدوى إلى بقيت اغلب دول المنطقة تباعا.

وقد انطوت الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة على المنطقة في إحداث ركودا ثم انكماشا اقتصاديا، حيث سجلت منطقة الاورو معدلات نمو ضعيفة جدا انعكست سلبا على حجم المبادلات التجارية سواء فيما يخص التجارة البينية أو مع العالم الخارجي، وتراجع حجم الاستثمارات بشقيها العام والخاص. كما أثرت أيضا على ارتفاع حجم المديونية وعلى استقرار الاسواق المالية التي يلعب فيها عامل الثقة دورا مهما، ونظرا لغياب هذا العامل بفعل تزايد المخاوف من احتمالات عدم قدرة الدول على الوفاء بديونها دفع هيئات التصنيف الائتماني العالمية إلى إعادة تصنيف دول المنطقة بتخفيض تصنيفها الائتماني مما انجر عنه ارتفاع في معدلات الفائدة ومخاطرة التامين على السندات الحكومية، وهو ما ساعد على زيادة تكلفة الاقتراض، مما نتج عنه بروز حلقة مفرغة بين المقترضين السيادين و البنوك، وهو العامل الذي زاد في مخاوف القطاع المصرفي الذي يحمل في محفظته نسبة معتبرة من الديون السيادية، وأثر كذلك سلبا على نشاطه وتكبده خسائر معتبرة. وتباعا لهذه الوضعية الاقتصادية والمالية فقد تراجعت أيضا المؤشرات الاجتماعية لدول المنطقة، حيث سجلت معدلات البطالة ارتفاعا محسوسا.

مقدمة:

أنشئت منطقة الأورو سنة 1999 بموجب اتفاقية ماستريخت، وتضم حاليا 19 دولة من دول الاتحاد الأوربي التي تبنت الأورو كعملة موحدة، ويندرج انشاء العملة الموحدة الأورو في إطار تجسيد اتحاد اقتصادي ونقدي لدول المنطقة، وفي سبيل نجاح ذلك فقد تم تحديد اهداف ترمي إلى إعتماد معايير الغاية منها احداث تقارب بين دول المنطقة، تتمثل في احترام عدم تجاوز العجز في الميزانية العمومية سنويا والديون العمومية نسبة 3%و60 % من الناتج الداخلي الخام على التوالي، بالإضافة إلى عدم تجاوز نسبة تضخم 1,5%سنويا بهدف تدعيم استقرار الأسعار في دول المنطقة. وقد واجهت هذه المنطقة مع نهاية سنة 2009أزمة اقتصادية ومالية عرفت بأزمة الديون السيادية، بدأت شرارتها الأولى مع الأزمة اليونانية، ثم طالت العديد من الدول الأخرى. ومازدا في وطأة هذه الازمة على دول المنطقة كونها جاءت في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2008.وتجلت مظاهرها من خلال تباين قوى في معدلات الفائدة طويلة الاجل على الديون السيادية بين بلدان المنطقة وارتفاع في نسبة الديون العمومية متجاوزة العتبة 50% من الناتج الداخلي الخام وتسجيل معدلات نمو ضعيفة جدا وتزايد في معدلات البطالة في أغلب دول المنطقة.

وقد انجرت عن هذه الأزمة انعكاسات سلبية على اقتصاديات دول المنطقة، حيث عرفت ركودا اقتصاديا صاحبة عجزا هيكليا في الميزانيات العمومية مما استدعى تطبيق سياسات تقشفية انعكست سلبا على تراجع الطلب الداخلي وحجم الاستثماري وانخفاض معدل التضخم، بالإضافة إلى تزايد في مخاوف المستثمرين مما أثر سلبا بدوره على نشاط الأسواق المالية والبنوك.

تدور اشكالية هذا البحث حول تداعيات أزمة الديون السيادية على اقتصاديات دول منطقة الأورو وسيتم معالجة هذه

الإشكالية في إطار افتراض أساسي يتمثل في كون أن الترابط والاندماج الاقتصادي بين دول المنطقة يجعلها تحت طائلة نفس الانعكاسات والآثار حتى ولو لم تكن بنفس الحدة.

وعليه سوف نقوم في هذه الورقة البحثية بتحليل الانعكاسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو، وبغية تحقيق دالك سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيمايلي:

-الانعكاسات الاقتصادية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو.

-الانعكاسات المالية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو.

-الانعكاسات الاجتماعية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو.

1- الانعكاسات الاقتصادية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو:

تجلت مظاهر تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو من خلال حالة الركود التي طبعت اقتصاديات المنطقة والتراجع المسجل في حجم الاستثمارات بشقيها العام والخاص وكذا التراجع في حجم الطلب الداخلي الذي أثر سلبا على رصيد العمليات الجارية والتجارية البينية.

1-1- تداعيات الأزمة على النمو الاقتصادي في منطقة الأورو :

يعتبر مؤشر معدل نمو الناتج الداخلي الخام المؤشر الذي يقاس به تطور النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما خلال فترة معينة. وقد عرف هذا المؤشر في منطقة الأورو تراجعا كبيرا منذ سنة 2007. في البداية كان بسبب تداعيات الأزمة العالمية 2007-2008، ثم تلتها انعكاسات أزمة الديون السيادية التي مست اقتصاديات منطقة الأورو. حيث انتقل هذا المؤشر من 3% في سنة 2007 إلى 0,5% في سنة 2008، ثم عرف هبوطا شديدا في سنة 2009 بنسبة -4,5، وبمجرد بداية تلاشي الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية وظهور بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي من جديد بصفة عامة وانتعاش اقتصاد منطقة الأورو بصفة خاصة، أين سجلت هذه الأخيرة معدل نمو اقتصادي إيجابي يقدر ب 2% في سنة 2010، ودالك بفضل التدابير المتخذة لمواجهة هذه الأزمة العالمية. برزت من جديد أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو والتي انعكست سلبا على معدلات النمو الاقتصادي من جديد، حيث شهدت هذه المعدلات سنوات من الانكماش والنمو الضعيف والغير متماثل بين دول المنطقة كما يوضحه الجدول رقم :1. ويعود أساسا هذا التراجع إلى تباطؤ الطلب الداخلي وانخفاض حجم الاستثمارات وشح مصادر التمويل من جراء تدهور الثقة بين الدائنين والمدينين.

جدول رقم :1: تطور معدل النمو الاقتصادي في منطقة الأورو:

السنوات المنطقة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
منطقة الأورو (19 دولة)	1,7	3,3	3,3	0,5	4,5-	2	1,6	0,8-	0,4-	0,9
اليونان	0,9	5,8	3,5	0,4-	4,4-	5,4-	8,9-	6,6-	3,9-	0,8
إستونيا	9,5	10,4	7,9	5,3-	4,7-	2,5	8,3	4,7	1,6	2,1
إسبانيا	3,7	4,2	3,8	1,1	3,6-	0	0,6-	2,1-	1,2-	1,4
إيطاليا	0,9	2	1,5	1-	5,5-	1,7	0,6	2,8-	1,7	0,4
فرنسا	1,6	2,4	2,4	0,2	2,9-	2	2,1	0,3	0,3	0,4
ألمانيا	0,7	3,7	3,3	1,1	5,6-	4,1	3,6	0,4	0,1	1,6

Source: file:///f:/file Real GDP growth 2004-2014

وقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي تباينا كبيرا بين مختلف الدول المشكلة لمنطقة الأورو، حيث تراوحت هذه المعدلات للنمو الاقتصادي بين أدنى معدل نمو سجله الاقتصاد اليوناني سنة 2011 والمقدر بـ -8,9% وأعلى معدل سجله الاقتصاد الإستوني بمعدل 8,3% في نفس السنة، بينما الاقتصاديات الأربعة القوية في منطقة الأورو وهي ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا. فقد تأرجحت معدلات نموها الاقتصادي بين معدلات نمو ضعيفة جدا وسالبة خصوصا بالنسبة إلى إيطاليا وإسبانيا.

1-2-انعكاسات أزمة الديون السيادية على المبادلات التجارية في منطقة الاورو :

نتج عن الارتفاع الحاد في مستوى المديونية في دول منطقة الأورو فقدان الثقة في أوساط المتعاملين وهشاشة ميزانيات القطاع الخاص واللجوء إلى التطهير المالي، وهو الشيء الذي أثر على الطلب الداخلي، وعلى الرغم من اعتماد سياسة نقدية ميسرة إلا أن مساهمتها في تدعيم الطلب الداخلي كانت ضعيفة بسبب محدودية القروض البنكية من جراء ضعف الميزانيات البنكية وتعرضها إلى مديونية سيادية عالية، بالإضافة إلى الارتفاع المذهل لمعدلات الفائدة.

ولقد أنجر عن تراجع الطلب الداخلي في تخفيض الواردات من السلع والخدمات بما فيها التجارة البينية. وعلى الرغم من أن هذه الوضعية دفعت بالمؤسسات المصدرة إلى إيجاد أسواق واعدة خارج منطقة الأورو لتعويض النقص في الصادرات البينية بصادرات تجاه هذه الأسواق الجديدة خصوصا وأن الطلب العالمي قد بدأ في الانتعاش بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2008 إلا أن انخفاض الصادرات مقارنة مع سنة 2009 ظل في استمرار.

جدول رقم:2: تطور الطلب الداخلي والتجارة الدولية لمنطقة الأورو:

% مقارنة مع سنة 2009

السنوات البيان	2011	2012	2013	2014
الطلب الداخلي الإجمالي	0,8	2,2-	0,9-	
صادرات السلع والخدمات	6,7	2,7	1,4	
واردات السلع والخدمات	4,6	0,8-	0,2	
رصيد العمليات الجارية	0,5	1,9	2,9	3

Source : Zone Euro Principaux Indicateurs économiques et financiers, rapport de la Banque de France 2015.

وقد سجلت في هذا الصدد كل من ألمانيا وإسبانيا ارتفاعا محسوسا في صادراتها خارج منطقة الأورو بـ 7 نقاط بين 2008 و2013مقابل 3 و4 نقاط بالنسبة إلى فرنسا وإيطاليا على التوالي وهو ما يعكس حركية صادرات الاقتصاديات الأربعة القوية في منطقة الاورو، ودالك إحلال التراجع للصادرات

البينية [1]. غير أن حصة هذه الدول في السوق العالمية قد تراجعت بين النمو السريع للتجارة العالمية مقارنة مع صادرات منطقة الأورو وهذا بعد سنة 2009 حيث تراجعت حصة الدول الأربعة بـ 0,2% بين سنتي 2008 و2013[2].

1-2-انعكاسات أزمة الديون السيادية على الاستثمار في منطقة الأورو:

انعكس الركود الاقتصادي الذي عرفته منطقة الأورو في أعقاب أزمة الديون السيادية سلبا على ضعف الاستثمار العام والخاص، وذلك بعد أن شهد هذا الأخير انخفاضا كبيرا من

[1] : Bendictekubla et autre, Les exportations des grands pays du la Zone euro : changement de rythme ou mutation périodique, Etudes économiques, lettre de crédit agricole N° '' 14/70 Novembre 2014.France. P 3et4.

[2] : Jean Philippe La cour, la Zone euro empêche l'Allemagne d'afficher un double record Commercial les Echos.7.2.2014

جراء تبعات الأزمة العالمية (2007-2008). وهو المال الذي طال أغلب الاقتصاديات المتطورة، حيث أنه خلال الفترة الممتدة بين 2007 و2009 عرف الاستثمار الخاص في منطقة الأورو انخفاضا يقدر بـ 15%، بينما شهد هذا الأخير تراجعا بنسبة 25 في الولايات المتحدة لذات الفترة، غير أنه وبعد هذه الفترة عرفت الاستثمارات في الولايات المتحدة انتعاشا على عكس منطقة الأورو التي شهدت فيها الاستثمارات الخاصة تراجعا بنسبة 19% من الناتج الداخلي الخام [1].

شكل رقم:3: الاستثمار الخاص كنسبة من حجم الناتج الداخلي الخام:

(مقارنة بين منطقة الأورو والولايات المتحدة الأمريكية)

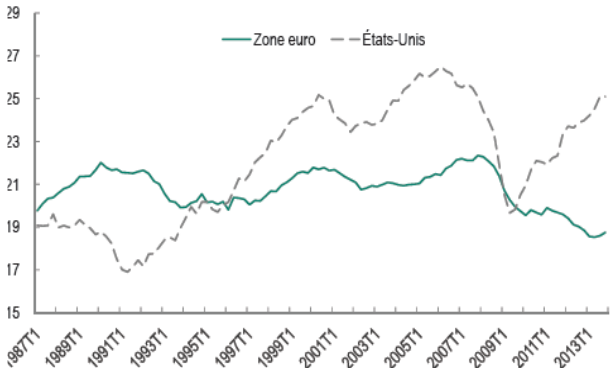

منطقة الأورو ـــ ـــ الولايات المتحدة الامريكية

Source : Investissement et croissance à long terme les complémentarités public privé, La lettre du centre d'études prospectives et d'information internationales, N° :35 décembre 2014, p : 2, www.ccpii.fr, consulté le : 02/03/2015

وتراجع معدلات الاستثمارات المنتجة في منطقة الأورو خلال سنوات أزمة الديون السيادية لا يرجع فقط إلى العوامل الأساسية وهي تراجع الطلب الكلي وارتفاع التكاليف الحقيقية المتعلقة برأس المال ولكن تعود بصفة خاصة إلى حالة عدم التأكد التي طبعت الظروف الاقتصادية من جراء الازمة، بالإضافة إلى الوضعية المالية للمؤسسات التي تضررت أيضا.

أما بالنسبة إلى الاستثمارات العامة فقد عرفت بدورها تراجعا كبيرا في منطقة الأورو بسبب تخفيضات الميزانية المترتبة عن اعتماد سياسات التقشف والرامية إلى الحد من تطور الديون العمومية، الشيء الذي انعكس بدوره على معدلات النمو الاقتصادي.

وقد بدأ تراجع الاستثمارات العمومية في المنطقة منذ سنة 2009.وسجلت معدلات ضعيفة جدا مقارنة مع الناتج الداخلي الخام.

شكل رقم:3: الاستثمار العام كنسبة من حجم الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2014

(مقارنة بين منطقة الأورو والولايات المتحدة الأمريكية)

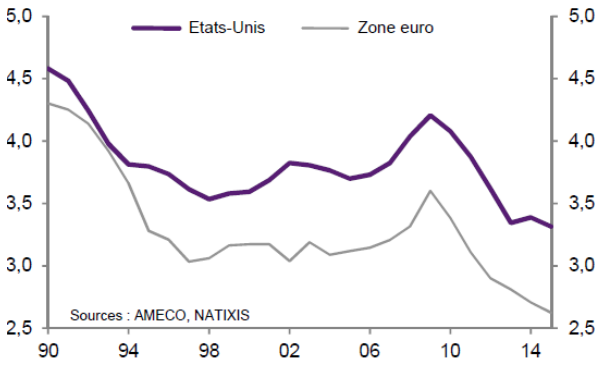

منطقة الأورو ـــــ الولايات المتحدة

Source : Patrick Artus, comprend-on l'affaiblissement considérable de la croissance potentielle de la zone euro, Flash économie : 631, Natixis, du 30/07/2015

ويعود هذا التراجع في غالبه إلى تقليص نفقات الاستثمار في أغلب دول المنطقة، حيث قلصت كل من إسبانيا وإيرلندا والبرتغال نفقات الاستثمار بمعدل 50% خلال ثلاث سنوات الموالية لسنة 2009، في حين خفضت كل من هولندا وإيطاليا نفقات الاستثمار العمومية بـ 10%و19% من الناتج الداخلي الخام على التوالي خلال الفترة التي تلت نشوب

[1]Investissement et croissance a long terme les complémentarités public privé, La lettre du centre d'études prospectives et d'information internationales N°"35 décembre2014,p : 2, www.ccpii.fr, consulté le :02/03/2015

الأزمة وهي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013، وهو ما يوضحه الشكل رقم:4.

شكل رقم (4): التغير التراكمي لنفقات الاستثمار العمومي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام للفترة 2010-2013

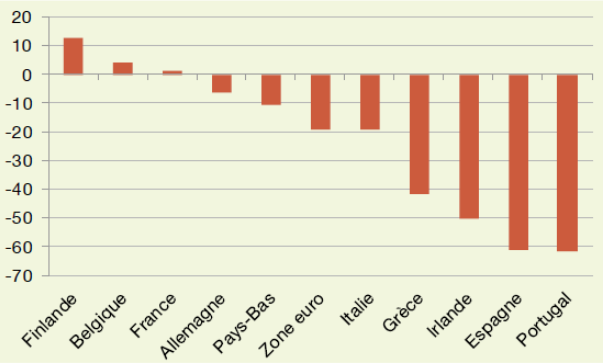

Source : Nil Bayik, L'investissement public : quel rôle économique ? (2ème partie), revue conjoncture : 46, caisse de dépôt, septembre 2014, paris

2-الانعكاسات المالية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو.

لم تقتصر الآثار السلبية لأزمة الديون السيادية على منطقة الأورو على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تعدته إلى الجانب المالي، حيث مست هذه الانعكاسات الأسواق المالية والتصنيف الائتماني واتساع فجوة العجز في الميزانيات العمومية وتزايد في نسبة المديونية العمومية مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية التي مست القطاع المصرفي الذي تضرر كثيرا بفعل هذه الأزمة.

2-1-انعكاسات أزمة الديون السيادية على الأسواق المالية في منطقة الأورو:

عرفت الأسواق المالية في منطقة الاورو نفس وتيرة تطور أزمة الديون السيادية، حيث شهدت على إثر ذلك سلسلة من الأحداث والتقلبات خصوصا في أعقاب الأزمة مباشرة، حيث تميزت بفترات من تقلبات حادة بالنسبة إلى سوق السندات الحكومية [1]. وظهرت الفوارق بين إصدارات الدول داخل المنطقة، حيث ارتفعت علاوة المخاطرة المطلوبة من طرف المستثمرين على السندات اليونانية لحيازتها، ونفس

المأل طال السندات المصدرة من طرف ايرلندا والبرتغال بداية من سنة 2010 وذلك بسبب تخوف الاسواق المالية من حالة العدوى. وفي هذا السياق أصبحت الأسواق المالية حساسة لمعدلات الإصدارات من السندات لدول المنطقة بسبب ارتفاع المخاطر المرتبطة بعدم قدرة بعض الدول على الالتزام بتسديد ديونها [2].

وقد ارتفعت علاوة المخاطرة على السندات اليونانية بمستوى زيادة 1000 نقطة عن الأساس وهو معدل لم يسبق له مثيل، ودلك على الرغم من التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية الأوربية للحد من التخوف المنتشر في أوساط المستثمرين واستعادت الثقة في الأسواق المالية، كما انتقلت عدوى الارتفاع في علاوة المخاضرة في سنة 2011 إلى السندات الإسبانية والإيطالية. ثم الإصدارات الفرنسية بسبب فقدانها تصنيفها الائتماني الممتاز من طرف وكالات التصنيف الائتماني، وعلى الرغم من هذه الوضعية فقد شهدت سوق السندات ارتفاع مطردا في حجم الإصدارات بداية من سنة 2011 كما هو موضح في الشكل رقم).

شكل رقم:(5): حجم الإصدارات من السندات في منطقة الأورو بين 2010 و2012 (مليار أورو)

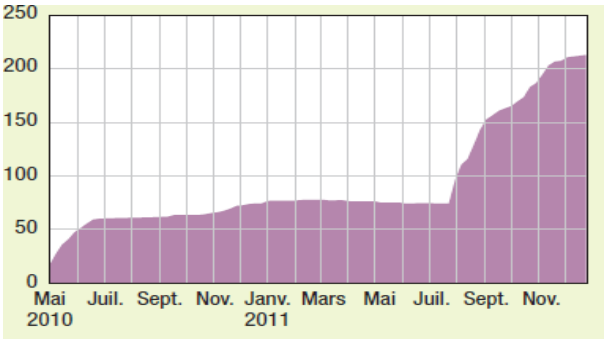

[1] : Thierry Lopez, Les marchés financiers : évolutions récentes et perspectives, Revue de stabilité financière, n : 23, 2013, Banque centrale de Luxembourg, p : 24

[2] La crise de la dette souveraines, documents et débat, N : 4, 2012, www.banque-France.Fr, consulté le 02/03/2015

Source : Christian Noyer, La crise de la dette souveraine, encadré 15, documents et débats, n : 4, mai 2012, Banque de France, p : 65

ويعزى هذا الارتفاع في حجم الإصدارات من السندات الى التدابير المتخذة من طرف البنك المركزي الأوروبي في ماي 2010 في إطار برنامج سوق السندات والتي تسمح له بالتدخل فيسوق السندات لمنطقة

الأورو، وهذا بغية ضمان عمق السوق وتوفير السيولة ودالك بالنسبة لأجزاء السوق التي تعرف اختلالات وتؤثر على تطبيق السياسة النقدية للبنك الأوروبي، وتبعا لذلك فقد ارتفعت حجم الإصدارات بين شهر ماي وجويلية من سنة 2010 لتبلغ 60 مليار أورو وهي الفترة التي بلغت فيها الأزمة اليونانية دروتها، وبعد دالك شهدت حجم الإصدارات ارتفاعا اخر لتبلغ 75 مليار أورو في نهاية جويلية 2011، ثم توالى هذا الارتفاع ليبلغ 210 مليار في جانفي 2012.

وتضل سوق السندات السيادية متوترة بسبب ارتفاع مديونية الدول واستمرار تسجيل عجز في الميزانية وأفاق نمو اقتصادي غير متفائلة، مما ينعكس سلبا على عوائد السندات السيادية التي تضل منخفضة مقارنة مع المخاطر المرتبطة بها ومحل تخوف المستثمرين.

وبالنظر إلى المشاكل الاقتصادية الكلية وحالة عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية التي عرفتها منطقة الأورو، فإن أداء البورصات في هذه الاخيرة عرفت تقلبات شديدة أيضا خصوصا في دول المحيط، بينما دول المركز عرفت، بورصتها أداء جيدا ما عدا بورصة إسبانيا أين تراجع مؤشرها IBEX بـ -4% في سنة 2012. وقد عرف المؤشر العام لمنطقة الأورو Euro stoxx 50 أداءا موجبا ما عدا في سنة 2011 اين سجل تراجعا قدره -18,1% بسبب الانخفاض المسجل في أداء بنوك الدول التي طالتها عدوى الأزمة خصوصا اليونان وإيطاليا وإسبانيا، حيث عرف المؤشر الفرعي للقطاع المالي تراجعا بـ 20% في سنة 2012 بسبب الخسارة التي تكبدها القطاع المالي في منطقة الأورو.

وقد عرفت أسعار البورصة ارتفاعا محسوسا في سنة 2012 قدره 16%[1] بعد أن سجلت انخفاضا قدره 20% في سنة 2011 وهي السنة التي بلغت فيها الأزمة الديون السيادية أشدها[2].ويعود الأداء الموجب الذي شهدته الأسواق المالية إلى التطور الذي عرفه التمويل عن طريق السوق المالية، حيث أن القيود المفروضة على التمويل البنكي قادت الشركات الأوروبية إلى التوجه نحو التمويل عن طريق السوق المالية، وهذا منذ بداية الأزمة العالمية لسنة 2008 وحتى خلال أزمة الديون السيادية، لاسيما دول المركز حيث حافظت عملية إصدار الأسهم والسندات على مستوى إيجابي منذ سنة 2008. وعرفت قيمة سندات المؤسسات تطورا إيجابيا في مجموع ديون المؤسسات، والتي انتقلت من 7,5 % في سنة 2008 إلى 11,7% مع نهاية 2013[3].

2-2- انعكاسات أزمة الديون السيادية على التصنيف الائتماني لدول المنطقة:

عمدت وكالات التصنيف الائتماني إلى إعادة تصنيف العديد من دول منطقة الأورو بتخفيض تصنيفها عما كان عليه قبل الأزمة. وقد جاءت هذه القرارات لوكالات التصنيف الائتماني (Standard &Poor's و Moody's) تبعا للتطورات التي عرفتها أزمة الديون السيادية في المنطقة وحالات العدوى التي مست العديد من الدول تباعا، خصوصا وأن الوضعية الاقتصادية للمنطقة تميزت بتراجع المؤشرات الاقتصادية وارتفاع علاوة المخاطرة على السندات السيادية في الأسواق المالية وتزايد الشكوك حول نجاعة القطاع المصرفي الأوروبي. وعلى إثر هذا التصنيف الجديد فقدت فرنسا تصنيفها الممتاز (AAA)، واصبحت حائزة على تصنيف أدنى(AA)، بالإضافة إلى إعادة تصنيف 8 دول أخرى.

[1] Rapport BCE 2012.P :08

[2] Rapport BEC 2011.P :50

[3] AgnesBenany-quére et Benoit Coeuré, Economie de l'euro, la découverte, Paris, 2014, P :8

جدول رقم:(1): إعادة النظر في التصنيف الائتماني لمنطقة الأورو:

	Standard &poor's			Moody's		
	2011	2013	التغيير	2011	2013	التغيير
النمسا	AAA	+AA	−1	Aaa	Aaa	0
بلجيكا	AA	AA	0	Aa3	Caa3	0
قبرص	BBB	+CC	−8	Baa3	A1	−7
إستونيا	−AA	C	0	A1	Aaa	0
فنلندا	AAA	−AA	0	Aaa	Aa1	0
فرنسا	AAA	AAA	−1	Aaa	Aaa	−1
ألمانيا	AAA	AA	0	Aaa	C	0
اليونان	CC	AAA	+4	Ca	Ba1	−1
إيرلندا	+BB	−B	0	Ba1	Baa2	0
إيطاليا	B	+BB	−2	A2	Aaa	−3
لوكسمبورغ	A	B	0	Aaa	A3	0
مالطا	AAA	+BB	−2	A2	Aaa	−1
هولندا	A	B	0	Aaa	Ba3	0
البرتغال	AAA	AAA	−2	Ba2	A2	−1
سلوفاكيا	−	+BB	−1	A1	A2	−1
سلوفينيا	BBB	B	−3	A1	Baa2	−4
إسبانيا	+A	AAA	−5	A1	Baa3	−5
	−AA	BB				
	−AA	A				
		−A				
		−				
		BBB				

Source : Gaillard Jean pierre Les marchés financiers : évolutions récentes et perspectives, Revue de stabilité financière, n : 23, 2013, Banque centrale de Luxembourg, p : 26

2-3- انعكاسات أزمة الديون السيادية على البنوك في منطقة الأورو:

لم يكن لأزمة الديون السيادية الأثر على المقرضين السياديين فحسب بل أثرت سلبا أيضا على البنوك والعائلات والمؤسسات الاقتصادية بمختلف فروعها، وهذا على غرار التركة السلبية التي خرج بها القطاع المصرفي في منطقة الأورو في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2007-2008.وتظهر جليا انعكاسات أزمة الديون السيادية على القطاع المصرفي من خلال حركة مؤشر Stoxx bankes 600 الذي سجل تراجعا قدره 11,5% بين 2009 و2011[1]أي بعد نشوب الأزمة في منطقة الأورو. كما سجل هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة بين 2008/12/31 وأوت 2012 تراجعا كبيرا قدر بـ 39,9% . كما شهدت أسهم البنوك في ذات المنطقة بين صائفة 2011 و2012 تقلبات حادة من حيث الأداء، وذلك بسبب المخاوف المرتبطة بتوقعات تباطؤ النمو الاقتصادي الناجمة عن أزمة الديون السيادية [2].

ومن جهة أخرى تجلت مظاهر انعكاسات الازمة على القطاع المصرفي في النقص الكبير في السيولة التي عرفتها البنوك الأوروبية، حيث أعلنت وكالة روبير في شهر فيفري 2010

[1]François Chesnais , Les dettes illégitimes, Raisons d'agir, Paris 2011, P :98

[2]La lettre des actionnaires https://invest.bn paribas.com, consulté le 01/05/2014

بأن البنوك الأوروبية تقدمت بشكل كبير إلى البنك المركزي الأوروبي للحصول على قروض استعجالية قدرت بحوالي 15 مليار أورو في 17 فيفري 2010، لترتفع بعد ذلك في يوم واحد إلى 16 مليار أورو، وهي دلالة على نقص السيولة التي تعانيه البنوك في المنطقة، وقد تميزت هذه الطلبات بنوع من السرية والتكتم من طرف البنك المركزي الأوروبي خصوصا فيما يتعلق بهوية البنوك المستفيدة من القروض الاستعجالية، من أجل تفادي خلق الفوضى والارتباك في الوسط المالي[1]. ومن آثار الأزمة أيضا هو الإعلان عن تفكيك بنك DAXIA وهو بنك مختلط بلجيكي فرنسي وذلك في شهر أكتوبر 2011 بإعلان إفلاسه، وبالتالي يعتبر أول بنك في منطقة الأورو راح ضحية أزمة الديون السيادية [2].

وفي دراسة أجريت على البنوك بغية معرفة أثر تطورات سوق الديون السيادية على شروط التمويل – شروط منح القروض وهامش العائد على القروض– ، حيث أسفرت هذه الدراسة أن أغلب البنوك في منطقة الأورو قد تضررت أوضاعها المالية مع نهاية 2011 و2012 بسبب الأزمة، وذلك إلى غاية الثلاثي الثاني من سنة 2013 أين بدأت تخف توترات سوق الديون السيادية، كما أظهرت ذات الدراسة بأنه بسبب أزمة الديون السيادية عمدت البنوك في منطقة الاورو إلى تقيد شروط منح القروض للعائلات والمؤسسات الغير مالية وكذلك الرفع من هوامش الفائدة على القروض، غير أن هذه التدابير خفت مع نهاية سنة 2013[3].

2-4-انعكاسات أزمة الديون السيادية على ارتفاع نسبة المديونية العمومية لمطقة الأورو:

شهدت المديونية العمومية في منطقة الأورو ارتفاعا كبيرا فاق النسبة المرجعية المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت والمقدرة بـ 60% من الناتج الداخلي الخام، ويعزى هذا الارتفاع في بداية الأمر إلى تدابير الدعم المقدمة للقطاع المالي المتضرر من جراء الأزمة المالية والاقتصادية 2007-2008، بالإضافة إلى الخسارة التي انجرت عن الركود الاقتصادي الذي أعقب ذلك. وقد انتقلت المديونية العمومية على إثر ذلك من 66,2% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2007 إلى نسبة 79,1% سنة 2009. وبفعل تداعيات أزمة الديون السيادية التي برزت شرارتها مع أواخر سنة 2009 قفزت نسبة المديونية العمومية لمنطقة الاورو من 79,1% إلى 85,1% في سنة 2010، حيث فاقت نسبة المديونية العمومية نسبة 60% بالنسبة إلى 13 دولة داخل منطقة الاورو [4]، مسجلتا اليونان أعلى نسبة والمقدرة بـ 142,00%، إيطاليا 119%، بلجيكا 96,8، إيرلندا 96,2%، البرتغال 93، ألمانيا 83,2%، فرنسا 81,7%والنمسا 72,3%.[5]

واستمر الارتفاع في حجم المديونية بعد ذلك، بفعل تبعات الازمة مسجلا نسبة 92,1% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2014 بزيادة نقطة واحدة مقارنة مع نسبة 2013. كما فاقت نسبة المديونية العمومية على مستوى الدول نسبة 100% بالنسبة للعديد من الدول داخل من المنطقة [6]: اليونان 176%، إيطاليا 131,8%، البرتغال 131,4%، إيرلندا 114%، بلجيكا 108,2% وقبرص 104,7%، وما زاد في حدة ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بالناتج الداخلي الخام هو تقهقر هذا الأخير بسبب حالة الركود الاقتصادي مقابل زيادة معتبرة في الديون العمومية المنجرة عن تغطية العجز الهيكلي للميزانيات العمومية بالإضافة إلى ارتفاع خدمات الديون من جهة أخرى.

3- الانعكاسات الاجتماعية لازمة الديون السيادية على منطقة الأورو.

دفعت حالة الركود الاقتصادي الذي عرفتها اقتصاديات دول منطقة الأورو إلى تبني مخططات تقشف انطوت على تدابير وإجراءات عديدة انعكست سلبا على المؤشرات الاجتماعية لدول المنطقة، وتعد البطالة من أهم المؤشرات التي تضررت أكثر بسبب توالي مضاعفات الازمة العالمية لسنة 2007-2008 من جهة وأزمة الديون السيادية التي جاءت في أعقابها من جهة أخرى، حيث شهدت معدلات البطالة في

[1] L'étrange ruée d'urgence au guichet de la BCE, le monde du 22 février 2010.

[2] Ninon Renaud, DAXIA chronique d'une mort annoncée, Revue les Echos, Hors- série, N°: 8 Janvier 2012.

[3] B.DeBacker, Décomposition de la dynamique des écarts detaux souverains dans la Zone euro, Revue économique, Juin 2015 ,P :49.

[4] Nautd.M, Impact économiques de la dette publique, Revue économique, Banque Nationale de Belgique, sep 2015, P :7.

[5] Rapport Eurostat 2010,publié le 26/04/2011

[6] Publication de l'Eurostat du 20/07/2015

منطقة الأورو ارتفاعين متتاليين اقترنا بمرحلتين من الركود الاقتصادي والانكماش الذي تلاه.

الارتفاع الأول ظهر بعد سنة 2008 وانجر عن الركود الاقتصادي الذي نجم عن الأزمة الاقتصادية وكان مداه خمسة سداسيات متتالية من 2008 إلى 2010 والذي عرف بالركود الاعظم. –Grande récession – ، وبلغ فيها أعلى معدل للبطالة نسبة 10,4%بزيادة قدرها 2,4% مقارنة بالمعدل الذي بلغته البطالة عند بداية شرارة الأزمة العالمية ، ثم تلى هذا الارتفاع تراجعا طفيفا في معدل البطالة في بداية السداسي الأول من سنة 2011 ليعاود الارتفاع من جديد في بداية السداسي الثاني لنفس السنة، وهو يمثل الارتفاع الثاني لمؤشر البطالة، وتعود أسبابه أساسا للصدمة التي أحدثها الركود و الانكماش الاقتصاديين المنجرين عن أزمة الديون السيادية، حيث بلغ مؤشر البطالة أعلى معدل له نهاية سنة 2013 أين بلغ نسبة 12% بزيادة قدرها 2,1% مقارنة مع النسبة المسجلة في نهاية السداسي الأول لسنة 2011 ، وبهذا يكون معدل البطالة قد انتقل من نسبة 7,3% في بداية 2008 إلى نسبة 12% مع نهاية سنة 2013 [1] وبلغ عندها مناصب الشغل المفقودة 5,5 مليون عاطل عن العمل وزاد عدد البطالين بـ 7,7 مليون بطال، حيث 50% من هذا العدد كان يخص اسبانيا لوحدها.[2]

الشكل رقم(6): تطور معدلات البطالة في منطقة الأورو

كنسبة من اليد العاملة النشطة

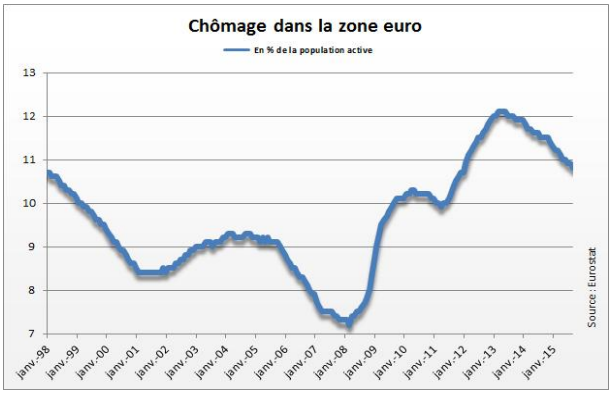

17 L'évolution du chômage en zone euro depuis la grande récession, www.afep.com, consulter le 15.06.2015

[2] Céline Antonin et autre, zone euro :convalescence, Revue de l'OFCE N° : 135 ,Avril 2014, France, p :25

Source : chômage en Europe, File : ///c ://Users/FSE, consulté le 17/06/2015

وقد مس على الحصوص هذا الارتفاع في البطالة الدول التي طالتها عدوى الأزمة وهي، اليونان، اسبانيا، إيطاليا، قبرص، البرتغال وسلوفينيا، بالإضافة إلى فرنسا بالمقابل فقد عرف معدل البطالة استقرارا في الدول الأخرى وتراجعا في أربع دول: ألمانيا، استونيا، إيرلندا، ولتونيا[3].

جدول رقم(2): تطور معدلات البطالة في بعض دول منطقة الأورو الأكثر تضررا .....كنسبة من اليد العاملة النشطة

السنوات الدول	2012	2013	2014
منطقة الاورو	11,4	12	11,6
اليونان	24,6	27,6	26,6
إسبانيا	24,8	26,1	24,5
إيطاليا	10,6	12,2	12,7
قبرص	11,9	15,9	16,2
البرتغال	15,8	16,4	14,1
سلوفينيا	14	14,2	13,2
فرنسا	9,8	10,3	10,3

Source : zone euro : principaux indicateurs économique et financiers, Banque de France, publication du 19.11.2015

شكل رقم(7): منحنيا تتطور معدلات البطالة في بعض دول منطقة الأورو

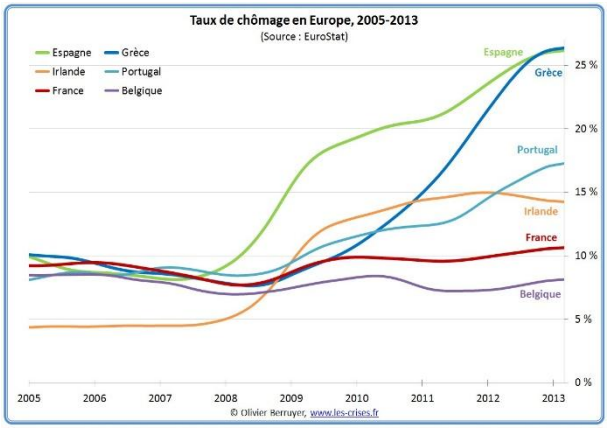

Source : Idem

[3] Bulletin mensuel de le BCE, publié en octobre 2014, p :4

الخاتمة:

لقد جاء نشوب أزمة الديون السيارية التي مست اقتصاديات دول منطقة الأورو بصفة مباشرة مع نهاية سنة 2009 ومطلع سنة 2010 في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2008، الشيء الذي جعل آثارها تكون مضاعفة على اقتصاديات منطقة الأورو، حيث ما فتكت أن تحرج من أزمة أدخلتها في ركود اقتصادي وتبعاته حتى وجدت نفسها تتخبط في أزمة أخرى.وقد كان لهذه الازمة تداعيات عديدة على اقتصاديات منطقة الأورو وبدرجات متفاوتة من الشدة، انطوت هذه التداعيات على انعكاسات اقتصادية ومالية واجتماعية.

بالنسبة إلى الانعكاسات الاقتصادية، فقد أثرت سلبا على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث شهدت هذه المنطقة ركودا اقتصاديا طال أمده ، ساهم بشكل كبير في تراجع الطلب الداخلي الذي بدوره أدى إلى تراجع الواردات والصادرات خصوصا التجارة البينية، وهذا بمقارنتها مع تطور التجارة العالمية التي عرفت انتعاشا بعد سنة 2009، بعد أن استرجع الاقتصاد العالمي عافيته من صدمة الازمة العالمية 2007-2008.وبدورها عرفت الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء تراجعا يعود من جهة إلى حالة عدم التأكد التي طبعت الظروف الاقتصادية وتراجع الطلب الكلي وارتفاع التكاليف المرتبطة بالتمويل، ومن جهة أخرى بسبب تطبيق مخططات التقشف من طرف أغلب الدول والتي انجرت عنها تخفيض نفقات الاستثمار، وكذلك بسبب تخفيضات الميزانية الرامية للحد من تطور المديونية العمومية.

أما الانعكاسات المالية للازمة، فقد أثرت بشكل كبير على الاسواق المالية خصوصا فيما يتعلق بسوق السندات الحكومية التي ارتفعت علاوة المخاطرة المرتبطة بها والمطلوبة من طرف المستثمرين لحيازتها، لاسيما السندات التي تصدرها الدول التي طالتها عدوى الازمة: اليونان، اسبانيا، إيطاليا والبرتغال، كما شهدت أسواق البورصة تقلبات شديدة خصوصا بالنسبة لدول المحيط ،بسبب حالة عدم التأكد التي انتابت جمهور المستثمرين بشأن تباين الرؤى حول التوقعات الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الأورو، والتي تبعت عن القلق والغموض، عير أنه وبالرغم من التذبذب في أسعار الأصول المالية إلا أن حجم الإصدارات عرف تطورا مطردا كبديل لتمويل المصرفي الدى أصبح يخضع لشروط صارمة.وكنتاج لهذه الوضعية التي آلت إليها اقتصاديات المنطقة، عمدت وكالات التصنيف الائتماني إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني لأغلب دول المنطقة، وفقدت فرنسا على إثرها تصنيفها الممتاز، كما تم تصنيف بعض الدول في فئة الاستثمار المخاطر كاليونان.

وبدوره تأثر القطاع المصرفي في المنطقة من جراء هذه الأزمة، وذلك من حيث تراجع السيولة وفقدان الثقة بين البنوك والمتعاملين الاقتصاديين وتقييد شروط منح القروض، كما تم الاعلان عن افلاس بنكداكسيا، مما فرض حتمية إعادة رسملة البنوك التي تحمل في محفظتها نسبة معتبرة من الديون السيادية الخطرة.

وبفعل هذه التفاعلات الاقتصادية والمالية وما انجر عنها من تطبيق لمخططات التقشف من طرف العديد من دول المنطقة في نفس الوقت، تضررت بدورها الظروف الاجتماعية، حيث ساهمت في الرفع من معدلات البطالة التي تجاوزت الحدود القصوى خصوصا في ظل وجود تدابير أخرى *مصاحبة* لذاك، والمتمثلة في تخفيض الاجور وتسريح العمال ورفع السن القانوني للتقاعد وغيرها من الإجراءات الأخرى.

وخلاصة القول إنه من الأسباب الرئيسية التي تجعل منطقة الاورو تتأثر أكثر بأزمة الديون، السيادية هي عدم وجود هيئة موحدة لمراقبة الميزانية العمومية، كما هو الحال بالنسبة إلى المراقبة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي الاوروبي.

المراجع:

1. AgnesBenany-quére et Benoit Coeuré, Economie de l'euro, la découverte, Paris, 2014.

2. B.DeBacker, Décomposition de la dynamique des écarts detaux souverains dans la Zone euro, Revue économique, Juin 2015.

3. Bulletin mensuel de le BCE, publié en octobre 2014

4. Bendictekubla et autre, Les exportations des grands pays du la Zone euro : changement de rythme ou mutation

2012, www.banque-France.Fr, consulté le 02/03/2015.

11. La lettre des actionnaires https://invest.bn paribas.com, consulté le 01/05/2014.

12. L'étrange ruée d'urgence au guichet de la BCE, le monde du 22 février 2010.

13. L'évolution du chômage en zone euro depuis la grande récession, www.afep.com, consulter le 15.06.2015.

14. Nautd.M, Impact économiques de la dette publique, Revue économique, Banque Nationale de Belgique, sep 2015.

15. Ninon Renaud, DAXIA chronique d'une mort annoncée, Revue les Echos, Hors- série, N° : 8 Janvier 2012.

16. Publication de l'Eurostat du 20/07/2015.

17. Rapport BCE 2012.

18. Rapport BEC 2011.

Rapport Eurostat 2010, publié le

périodique, Etudes économiques, lettre de crédit agricole N° '' 14/70 Novembre 2014.France.

5. Céline Antonin et autre, zone euro : convalescence, Revue de l'OFCE N° : 135, Avril 2014, France.

6. François Chesnais, Les dettes illégitimes, Raisons d'agir, Paris 2011

7. Thierry Lopez, Investissement et croissance à long terme les complémentarités public privé, La lettre du centre d'études prospectives et d'information internationales N°35 décembre 2014, p : 2, www.ccpii.fr, consulté le : 02/03/2015

8. Jean Philippe La cour, la Zone euro empêche l'Allemagne d'afficher un double record Commercial les Echos.7/2/2014

9. Gaillard Jean pierre, Les marchés financiers : évolutions récentes et perspectives, Revue de stabilité financière, n : 23, 2013, Banque centrale de Luxembourg.

10. La crise de la dette souveraines Banque de France documents et débat, N : 4,

الجودة الشاملة في التعليم العالي تجارب رائدة

د. تومي عبد الرحمان والأستاذة تلخوخ سعيدة

الملخص:

يمكن تقييم مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي في عملية التنمية بقدرتها على إنتاج المعرفة ونشرها، وذلك من خلال تزويد المجتمع بالمهارات والكفاءات العلمية والتقنية، وقيامها بالبحوث العلمية الميدانية، فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية. وهذا مالم يعد ممكنا دون مواكبة الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي وعلى رأسها تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة باعتباره منهجية تتصف بالديمومة والاستمرارية، إذ لا تنتهي بانتهاء برنامج معين، حيث يتطلب تطبيقه التعرف على التجارب الرائدة التي طبقت الاتجاهات العالمية الحديثة في هذا المجال (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) والتي وصلت إلى تحقيق هدفها والمتمثل في تحقيق منتج تعليمي عالي الجودة لإرضاء العملاء الداخليين والخارجيين، وذلك من خلال توفير المدخلات اللازمة وتحسينها بكل أبعادها (المناهج الدراسية، البرامج التعليمي، البحوث العلمية، الطلبة، المرافق والأدوات، التعليم الذاتي الداخلي) وتحديد معايير مقارنة للجودة في التعليم العالي معترف بها دوليا(ضمان الجودة).

الكلمات الدالة

إدارة الجودة الشاملة، التعليم العالي، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، تجربة بريطانيا.

Résumé

Peut évaluer l'ampleur de la contribution des établissements d'enseignement supérieur dans le processus de développement de sa capacité à produire et diffuser des connaissances, et en fournissant la communauté avec les aptitudes et les compétences de champ de la recherche scientifique, technique, et de faire, ainsi que des services consultatifs. Sauf si cela est possible sans suivre les tendances modernes dans l'enseignement supérieur, et en particulier l'application du système de gestion de la qualité totale comme une méthodologie caractérisée par la permanence et de la continuité, il ne s'arrête pas avec un programme spécifique, qui exige l'application d'identifier les experiences pilotes qui ont appliqué les tendances mondiales modernes dans ce domaine (les Etats-Unis et la Grande-Bretagne) et qui a atteint son but et l'objectif de parvenir à l'éducation un produit de haute qualité pour satisfaire les clients internes et externes, et en fournissant les entrants nécessaires et améliorés dans toutes ses dimensions (curriculum, des programmes éducatifs, de recherche scientifique, les étudiants, et des installations outils, auto-éducation interne) et comparés afin de déterminer la qualité de l'enseignement supérieur aux normes internationalement reconnues (assurance Qualité).

Mots clés

La gestion de la qualité totale, l'enseignement supérieur, l'expérience des États-Unis, la Grande-Bretagne expérience.

مقدمة

بادرت العديد من المؤتمرات بطرح موضوع تطبيق مبادئإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي للفت أنظار القائمين على التعليم بجدية الأمر، حيث تم التأكيد في مؤتمر اليونسكو عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين على ما ينبغي على الحكومات ومؤسسات التعليم العالي عمله بهذا الخصوص من أجل الحصول على نوعية أفضل من التعليم لتخريج طلبة

قادرين على ممارسة دورهم في خدمة المجتمع بصورة أفضل.

وقد سارعت بعض مؤسسات التعليم العالي العالمية لتطبيق معايير الجودة الشاملة لتحسين مستوى أدائها ومواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل وذلك في ظل متطلبات العولمة وثورة المعرفة من تكنولوجيا المعلومات إلى اقتصاد المعرفة وحرية الأسواق والتنافسية في مخرجات التعليم العالي.

من هذا المنطلق، تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الجوهري التالي:

لماذا تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي؟

أولا–مفهوم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

ظهرت إدارة الجودة الشاملة كمفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، ثم أصبحت استراتيجية متكاملة لتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ومنها التعليمية، من خلال تركيزها على أداء العمل بطريقة صحيحة وبأسلوب نموذجي ومثالي يتجنب هدر الموارد ويرضي المستفيدين، مما جعل من نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي منهج حياة للطلبة، المعلمين والعاملين.

1– تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

تعددت تعاريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، فهناك من عرفها على أنها "فلسفة شاملة للحياة والعمل في المؤسسات التعليمية تحدد أسلوبا في الممارسة الإدارية بهدف الوصول إلى التحسين المستمر لعمليات التعليم وتطوير مخرجاته على أساس العمل الجماعي بما يضمن رضا: الأساتذة، الطلبة، وسوق العمل."[1]

كما عرفها آخرون بأنها "عملية إدارية ترتكز على عدة قيم ومعلومات يتم عن طريقها توظيف مواهب وقدرات أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات لتحقيق التحسين المستمر لأهداف الجامعة."[2]

وعليه، يمكن تقديم تعريف شامل لها باعتبارها أسلوبا إداريا متكاملا يطبق في كل المستويات الإدارية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي من أجل إرضاء العملاء الداخليين والخارجيين بفضل تجويد الخدمات التعليمية.

ومن ثم فإن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي يهدف إلى تحقيق مجموعة من المميزات، منها ما يلي:[3]

- زيادة رضا العملاء الخارجيين عن الخدمات المقدمة لهم مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها (رضا سوق العمل على كفاءة مخرجات التعليم العالي)؛
- زيادة الرضا الوظيفي للعملاء الداخليين (العاملين، أعضاء هيئة التدريس)؛
- تحسين تنافسية الجامعات.

2– متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

إن تجسيد مفاهيم الجودة الشاملة في التعليم العالي من أجل تحقيق رضا المستفيدين الداخليين والخارجيين، يتطلب الكثير من العوامل، أهمها ما يلي:[4]

- دعم الإدارة العليا وتأييدها لنظام إدارة الجودة الشاملة؛
- ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد باعتبار أن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد الجامعة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة

[1]- الموسوي نعمان محمد، **تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**، المجلة التربوية، المجلد 17، العدد 67، جامعة الكويت، الكويت، 2003، ص 960.

[2]-Rohodes، L، A، **On the road to quality**، congress library، U.S.A , 1997، p 75.

[3]- صلاح حسن علي سلام، **إدارة الجودة الشاملة**، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر، 2001، ص 104.

[4]- أحمد محمد غنيم، **المدخل الياباني للتحسين المستمر ومدى استفادة المنظمات العربية منه**، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 195.

تنظيمية جديدة تلعب دورا بارزا في خدمة التوجهات الجديدة في تطوير مؤسسات التعليم العالي؛

– تنمية الموارد البشرية (المعلمين، والمشرفين الأكاديميين)، تطوير المناهج، تبني أساليب التقويم المتطورة، وتحديث الهياكل التنظيمية لتحقيق التجديد التعليمي المطلوب؛

– التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد ومشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء؛

– التعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين والعملاء وإخضاعها لمعايير قياس الأداء والجودة؛

– تطوير نظم المعلومات وممارسة التقويم الذاتي في ظل تفويض الصلاحيات.

3– المبادئ الأساسية لاستخدام نظام إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

يرى Linkins Peter أن تطبيق الجامعة لإدارة الجودة الشاملة يفرض عليها الالتزام بالمبادئ التالية:[1]

– تحديد كل فرد بالجامعة لرسالته الأساسية من أجل تطوير استمرارية الهدف؛

– تحديد: الأهداف، المنافع، والعملاء المراد خدمتهم ومحاولة فهم احتياجاتهم؛

– التركيز على رغبات العملاء (الطلبة، الباحثين، المؤسسات) وقدرات الموردين والتعامل معهم كشركاء (المدارس الثانوية، الكليات والجامعات الأخرى)؛

– الالتزام بالجودة الشاملة في المناهج، البرامج، المكتبات، ومخابر البحث؛

بالإضافة إلى ذلك، فإن خصوصية العملية التعليمية تفرض مجموعة من المقومات لاستخدام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، وهي تتضمن وضع استراتيجيات شاملة عن طريق ما يلي:[2]

– تحديد الرسالة بشكل واضح ليتم تداولها ومراجعتها بسهولة، فهي تعكس الغرض الرئيسي الذي تحاول تحقيقه (سبب وجود الجامعة)؛

– تحديد الرؤية التي تحدد مسار الجامعة المستقبلي (أي تحديد: توجه الجامعة، توجيه كل الجهود نحو تحقيق الهدف المرغوب، إعطاء الاهتمام اللازم للجهود من أجل تطوير الجامعة وتحفيز المسؤولين للالتزام بالعمل على ذلك)، حيث يكون الهدف العام للجامعة هو الالتزام بالتميز في كل جوانب الأداء الأكاديمي والإداري؛

– الاهتمام المقصود بالعملاء ودوره في المؤسسة التعليمية، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: من هم العملاء؟، من هم المستفيدون؟، ما دور كل منهم في العملية التعليمية؟، كيف يمكن قياس درجة رضا العملاء المستفيدين؟، إلى حد يمكن للعملاء المساهمة الفعالة في تحسين الخدمة التعليمية؟؛

– الشراكة بدلا من الانتماءات التخصصية لأعضاء هيئة التدريس من خلال التعاون في تحقيق متطلبات العملية التعليمية كالمشاركة في بعض القرارات والبرامج (إلغاء الأقسام باعتبارها مجموعات متخصصة في مجالات معرفية معينة)؛

– نظم الحوافز التي تشجع على التحسين المستمر في العملية التعليمية وذلك بربط نظم التحفيز والترقية وتجديد العقود مع درجة مساهمة عضو هيئة التدريس في تحسين مكونات العملية التعليمية؛

– تعميق دور فرق العمل والمجموعات في العملية التعليمية، وذلك بتوجيه الطلبة نحو العمل في مشروعات جماعية، مما يمكن من إنشاء فرق تابعة لمجلس إدارة الجودة الشاملة (مثل: فرق تقييم الجودة الشاملة وإعداد

[1]-Linkins Peter، **leader change and TQM**، the LEHIGH University case public administration quality ،N° 01, 1993, p 19.

[2]- مبارك بوعلاق، ت**طبيق نظام الإدارة بالجودة الشاملة دراسة مقارنة بين الجامعة الاردنية (العمومية والخاصة) والجامعة الجزائرية**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014/2013، ص 45-46.

لمواصفات النمطية، فرق تطبيق المواصفات، وفرق تحسينات الجودة الشاملة)؛

– المقارنة ووجود أطر مرجعية للعمليات والنتائج، وهذا من خلال البحث على المواصفات الواجب توفرها لدى خريجي الجامعات.

ثانيا–أمثلة عالمية عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

قامت العديد من الدول على الصعيد العالمي بتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، ومن أبرزها: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، كوريا، هولندا، رومانيا، وماليزيا، ولكن هذه الورقة البحثية ستقتصر على تقديم تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باعتبارهما الأكثر تطورا ونجاحا.

1– الولايات المتحدة الأمريكية

حققت العديد من مؤسسات التعليم العالي نتائج باهرة عن قيامها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، حيث وصل عدد الجامعات الأمريكية التي طبقت الجودة الشاملة إلى ما يزيد عن 146 جامعة سنة 1998، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة التي راعت مبدأ توازي الحرية والجودة، حيث أنشأت منذ أوائل القرن العشرين الآليات المناسبة لمتابعة جودة أداء المؤسسات التعليمية لتعتمد ما يستحق منها الاعتماد، حيث تم سنة 1996 إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي الذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد التي تقوم بما يلي:[1]

- مراجعة عمليات التقييم الذاتي؛
- زيارة ميدانية سنوية للمؤسسة التعليمية؛
- العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي.

و قد كان أول تطبيق لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي الأمريكي بالكلية التقنية (فوكس فالي)، حيث أصبحت مخرجاتها أكثر كفاءة ورضا لأرباب العمل وذلك في ظل تحسين البيئة التعليمية، كما حدث في: جامعة (سوكنسن ماديسون)، جامعة (شمال داكوتا)، كلية (ديلاوير)،جامعة نورث وست ميسوري ستايت، وجامعة ولاية (أوريجون)، حيث أخبر بوخالتر سنة 1996 عن تطبيق 160 جامعة في أمريكا لمبادئ تحسين الجودة (50% منها أسس تركيبا تنظيميا للجودة)، كما تم بعد تقويم خطة ثقافة الجودة، وضع معايير مالكولم بالدريج (Malcolm Bridge) للجودة التي اكتملت سنة 1993 إذ تقدم جائزة مالكولم نموذجا ومعيارا لنجاح إدارة الجودة الشاملة بالتركيز على : الزبون، عملية التخطيط، الإدارة العملية، والتحسين.[2]

أ– تجربة جامعة نورث وست ميسوري ستايت

طبقت جامعة نورث وست ميسوري ستايت مبادئ إدارة الجودة الشاملة في القاعات التدريسية وطرق التدريس، إذ بدأت بتطبيق إدارة الجودة الشاملة سنة 1989، وذلك باتباع الخطوات التالية:[3]

– إعداد نموذج ثقافة الجودة الذي أزال العزلة بين الأقسام العلمية بالتركيز على العمليات والنظم، حيث أسهم جميع العملاء الداخليين للجامعة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، والموظفين) في إنتاج قائمة احتوت على 200 فكرة حول التغيرات الممكنة في الجامعة، وقد تم اختيار 42 فكرة منها لتطبيقها على مدى سبع سنوات؛

– الاقتصاد في الموارد، والذي أدى إلى: دمج سبع كليات في أربع كليات، إلغاء 24 برنامجا متدني الجودة،

[1]- مصطفى أحمد، محمد الأنصاري، **برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي**، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، قطر، 2002، ص 234.

[2]- العاجز فؤاد، جميل نشوان، **تطوير التعليم الجامعي لتنمية المجتمع الفلسطيني في ضوء إدارة الجودة الشاملة**، الجودة في التعليم العالي، المجلد الاول، العدد الثاني، 2005، ص 108.

[3]- صالح الحسين ادحيريج، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: عرض بعض النماذج والتجارب العربية والعالمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي**، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، ص 621-622.

تحويل 6% من مخصصات الإدارة والخدمات الأكاديمية المساندة في الميزانية إلى التدريس، زيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس بنسبة 15%، تحويل تراكم مشروعات الصيانة غير المنجزة من 8أشهر إلى 6 أشهر، تحويل عجز مقداره مليون دولار إلى احتياطي مقداره ثلاثة ملايين دولار، زيادة تسجيل الطلاب بنسبة 26% من قدرة الاستيعاب، وإقامة حرم جامعي الكتروني شامل للجامعة؛

– التركيز على العملاء بإشراك أعضاء هيئة التدريس والطلبة في تصميم تقويم البرامج التعليمية، حيث تم إنشاء لجنة دائمة متخصصة لتحسين الجودة؛

– زيادة برامج التدريب للتعرف على مبدعي الجودة في الجامعة من خلال شبكة الاتصالات الموجودة في جامعة جورج واشنطن؛

– تحسين الجودة، وذلك من خلال إعطاء محاضرات عن التعليم بمشاركة الجميع في عمليات التعديل والتطوير لخطة ثقافة الجودة.

ب_ تجربة جامعة أوريغون

تعتبر هذه التجربة من أشهر محاولات استخدام نماذج إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، إذ وضعت هذه الجامعة سنة 1989 هدفا محددا لها وهو استخدام نظام إدارة الجودة الشاملة في الجامعة ككل خلال خمس سنوات، وقد مر هذا التطبيق بالمراحل التالية:[1]

- استكشاف مفهوم وعناصر نظام إدارة الجودة الشاملة لإعداد وتكوين أفراد من الإدارة العليا لهم دراية بمفهوم الجودة الشاملة وأهميتها للجامعة؛
- تشكيل فريق التطبيق التجريبي للنظام؛
- الأخذ بالمفهوم الواسع للعملاء، ويتضمن العملاء الداخليين للجامعة (هيئة التدريس والمعلمين) والعملاء الخارجيين (طلبة الجامعة، الطلبة الذين لم يقبلوا بالجامعة، المجتمع والجهات الداخلية والخارجية التي تتعامل مع الجامعة)؛
- التخطيط الاستراتيجي لأنشطة الجامعة وذلك برسم معالم رسالة محددة لأهداف الجامعة ورؤية واضحة لشكل الجامعة مستقبلا؛
- تشكيل فرق عمل للأعمال الإدارية الروتينية؛
- القيام بمشروعات تطوير عبر العديد من الإدارات؛
- إعداد: تقارير الأداء، نظام الحوافز، وجوائز الجودة؛

وقد توصلت جامعة أوريغون بعد تطبق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي إلى النتائج التالية:[2]

- ضرورة توجه الإدارة نحو سوق العمل؛
- إيمان الإدارة العليا بالتغيير وتشجيع العاملين تجاهه في ظل تحليل الموقف الحالي للجامعة؛
- ضرورة التدريب والتطوير المستمر للعاملين؛
- تحديد مستويات الجودة في كل مجالات الجامعة ومحاولة بلوغها على مراحل؛
- تشجيع الاقتراحات والابتكار؛
- الاستفادة من تجارب الآخرين في تطبيق الجودة الشاملة.

2– بريطانيا

تتركز إجراءات توكيد الجودة في بريطانيا على إخضاع ما يفوق 180 مؤسسة تعليم عالي إلى عمليات التقويم الخارجي، وذلك بالتركيز على ما يلي:[3]

– تقويم جودة المواضيع الدراسية

حيث تقوم وكالة توكيد الجودة في التعليم العالي بزيارة ميدانية للجامعات للتحقق من بنود التقويم الذاتي (والتي تضم: تصميم الخطة الدراسية وتنظيم محتوى المناهج، طرق وأساليب التدريس والتعلم والتقييم، أساليب دعم وإرشاد الطلبة، مستويات أداء وتقدم الطلبة، مصادر التعلم والتعليم، إدارة الجودة والتحسين وأساليب تطوير

[1]- صالح الحسين ادحيريج، **نفس المرجع السابق**، ص 622.

[2]- العيبان خالد، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة الملك سعود**، مجلة البحوث التجارية، العدد 1-2، المجلد 25، 2003، ص 227.

[3]- علوان المحياوي، قاسم نايف، **إدارة الجودة في الخدمات: مفاميم، عمليات وتطبيقات**، دار الشروق، الاردن، 2006، ص 125.

الأداء النوعي للبرنامج)، ثم إعداد تقرير يشمل تقييم الموضوع الدراسي، حيث تعتبر الجامعة معتمدة بالموضوع المقيم في حال حصولها على علامات يفوق مجموعها 21 نقطة من أصل 24 نقطة مقسمة بأربع نقاط على كل بند من البنود الستة السابق ذكرها (طبقت إجراءات التقويم الخارجي على المواضيع الدراسية للجامعة البريطانية المفتوحة وحصلت على علامة 24 من 24 على سبيل المثال في علوم الأرض والهندسة والموسيقى، وتفوقت في بعضها على جامعة أكسفورد).

– المراجعة الأكاديمية للجامعة

حيث يقوم فريق مراجعة خارجي بزيارة الجامعات وتفحص البيئة التعليمية فيها للتأكد من جودتها، وذلك بعد إطلاع الفريق على التقويم الذاتي الذي قدمته الجامعة وتقصي الحقائق حول بيئتها التعليمية، من خلال عقد لقاءات مع: الطلبة، الأساتذة، ومسؤولي الجودة في الجامعة، ثم يقوم هذا الفريق الخارجي بكتابة تقريره الذي يحدد مدى ثقته في مستوى التعليم في الجامعة (ثقة عالية، محدودة، منعدمة).

أ– تجربة جامعات مقاطعة ويلز بإنجلترا

تم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي في مقاطعة ويلز بإنجلترا بالاعتماد على المبادئ التالية:[1]

– بناء ثقافة جديدة للجودة الشاملة في التعليم العالي بالاعتماد على القيادة المناسبة؛

– ضرورة تحسين القدرات القيادية ونتائج العملية التعليمية؛

– اتباع سياسة تحقق الالتزام والتحسينات المستمرة؛

– إعداد منظمة إدارية تستفيد من إمكانات وقدرات العاملين؛

– ترشيد استخدام الموارد؛

– تقييم الأداء باستخدام مقاييس إرضاء الطلبة والعاملين ومقاييس أثر التعليم العالي على المجتمع والبيئة.

ب– تجربة مركز الإدارة بجامعة برادفورد البريطانية

قامت الجامعة ببناء نموذج لإدارة الجودة الشاملة ثم تبنته بإعطائه الوقت والالتزام، حيث تم تشكيل مجلس للجودة لمتابعة عملية إدارة الجودة الشاملة مكون من: مدير، أستاذين، رئيسي برنامجين، محاضر، ومنسق فني كمبيوتر، وقد انحصرت مهامهم في الآتي:[2]

– تحديد وصياغة رسالة المركز (يتم تنمية المركز ليصبح مركز امتياز في التدريس والبحث في مجال الإدارة، ويتم تحسين التدريب الإداري على مستوى عالمي)؛

– التعرف على عوامل النجاح؛

– تزويد المركز بالخطط الاستراتيجية لإدارة الجودة الشاملة؛

– رسم خطط لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتشكيل فرق لتنفيذها؛

–مراجعة خطط تطوير إدارة الجودة الشاملة.

الخاتمة

إن تطبيق مؤسسات التعليم العالي لمبادئ إدارة الجودة الشاملة يجب أن يكون شاملا لجميع عملياتها الإدارية والأكاديمية وذلك لضبط جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها استنادا إلى أسس علمية وعملية عالمية، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة الجودة لدى أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في الجامعات، مما يؤدي إلى تأمين جودة التعليم العالي كضمان حقيقي للرفع من الكفاءة النوعية للطلبة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة، وتطوير مواهبهم وقدراتهم للمساهمة في تنمية المجتمعات، في جميع مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية.

[1]- صالح الحسين ادحيريج، **مرجع سبق ذكره**، ص 622.

[2]- زاهر ضياء الدين، **إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة**، دار السحاب، مصر، 2005، ص 278-279.

النتائج

توصلت هذه الورقة البحثية إلى عدد من النتائج، نذكر منها ما يلي:

– تمثل إدارة الجودة الشاملة أسلوبا إداريا حديثا ومتكاملا لتنسيق الجهود الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي من أجل الرفع من كفاءة أدائها؛

– ترتكز إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على تنمية الثقافة الجماعية من أجل تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية الاستراتيجية المرتبطة أساسا بتحقيق رضا العملاء الداخليين والخارجيين (الطلبة، أعضاء الهيئة التدريسية، وأرباب العمل)؛

– تساهم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي في إحداث التنمية الشاملة بفضل الكفاءات والمهارات المناسبة المتجسدة في تجويد المخرجات (الكوادر المتخصصة من الخريجين) من خلال تحسين المدخلات (المناهج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة)؛

– يتطلب تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تأصيلا معمقا يوضح جميع الأبعاد وفق النماذج العالمية؛

– قامت العديد من الدول المتقدمة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتها التعليمية، ومن أبزها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك من خلال بناء نماذج للجودة تستخدم كأداة علمية تعنى بالتقويم الذاتي من أجل تطوير مؤسسات التعليم العالي.

التوصيات

بناء على هذه النتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

– توفير التدريب المهني المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية على المهارات اللازمة لتطبيق نظام الجودة والاعتماد في الجامعات من اجل تحسين ومراجعة المناهج والبرامج التعليمية وتطوير المقررات الدراسية بصورة دورية بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل؛

– إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد الأكاديمي تشرف عليها أجهزة متخصصة وخبراء مؤهلين، تتولى تقويم وضبط الجودة وتطوير الأداء في المؤسسات التعليمية بما يتماشى مع المعايير الدولية؛

– فتح الحوار بين أساتذة مؤسسات التعليم العالي والمسؤولين في مؤسسات الدولة والمجتمع لتحقيق أفضل صيغ التعاون؛

– متابعة المخرجات الجامعية من خلال تطبيق مقاييس الأداء للتعرف على فاعليتها في سوق العمل، ومعرفة حصة كل جامعة في السوق بشكل دوري؛

ضرورة استفادة الدول العربية والنامية من تجارب الدول الرائدة والناجحة عالميا في تطبيق نماذج إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، (مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، وذلك بتفعيل هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي والقيام باتفاقات مشتركة مع الهيئات المماثلة دوليا.

Le management des connaissances vecteur de compétitivité des établissements bancaires

Boucetta mohamed

Maîtres de conférences «B» université m'hamed Bougara

Résumé:

L'entreprise d'aujourd'hui se trouve dans un environnement instable et incertain, suite au développement rapide des technologies de l'information et de la communication, un défi majeur qu'elle doit affronter est le management de la connaissance à la recherche de la compétitivité, celle-ci nait des apprentissages internes ou externes à l'organisation et sa capacité à combiner et à transformer des informations issues de son environnement.

L'entreprise bancaire quant à elle n'est pas exceptée à la règle, au-delà de la problématique de gestion des risques qui est son cœur de métier, l'enjeu commercial de satisfaction de la clientèle est également déterminant pour elle. Un management efficace des connaissances va permettre aux banques de se doter d'un avantage concurrentiel. La génération de nouvelles connaissances et les transférer aux décideurs devrait conduire à une gestion plus efficace des risques.

L'objectif de cet article est de mettre en lumière les différentes facettes du management des connaissances dans les banques, puis repenser les approches et la conception d'un management des connaissances propre aux établissements bancaires.

Mots clés : management des connaissances, compétitivité, services, banques.

Introduction:

Dans la société du savoir, l'accumulation et la transmission des connaissances jouent un rôle important dans le développement économique, technologique et social d'un pays. Pour qu'il y ait une croissance économique, il faut qu'il y ait une utilisation de l'information pour la création de savoirs servant à découvrir et à créer de nouveaux produits ou de nouveaux procédés[(1)]

Une première étude exploratoire (Pallas-Saltiel, Labaki, 2008) révèle notamment que la chronologie de la mise en place des composantes d'un contexte favorable diffère selon les banques et que la composante Technologique n'est pas une condition suffisante pour en déduire qu'une banque est orientée vers la gestion de ses connaissances[(2)]

L'objectif de ce travail est d'articuler la problématique du management des connaissances et la question de compétitivité dans les services notamment bancaires.

Notre réflexion de recherche s'est initialement organisée autour de la question principale : quel est l'impact de management des connaissances sur la compétitivité des banques ?

Pour bien discuter cette problématique ? Notre étude s'est basée sur les objectifs suivants :

- Analyser les théories du management des connaissances dans les services
- montrer le lien entre le MC et la compétitivité.

Notre article compose de deux parties. La première partie est une revue de littérature, réalisés sur le MC. La deuxième partie, est consacrée pour les facteurs et les indicateurs de compétitivité et déterminer le lien avec le MC.

I.Fondamentaux du management des connaissances :

1-notions générales:

La Connaissance

Les mots connaissances, compétences, information sont souvent utilisés pour des discours marketing afin de faire passer des prestations d'informations pour des prestations de connaissance. Il convient donc d'éclaircir ces concepts, car "avoir une information, ne veut pas dire la comprendre".

(1) UNESCO. Vers des indicateurs de la maîtrise de l'information. Paris, Unesco, 2008, p. 12

(2) Valérie Pallas-saltiel -Rania Labaki, Quel management des connaissances pour les établissements bancaires ?

Il est intéressant de revoir les définitions telles qu'elles figurent dans nos dictionnaires. Parfois, plusieurs sens sont donnés à un mot. Seuls les sens propres à la gestion des connaissances sont retenus.

Connaissance : n.f. (de connaître). I.1 Faculté de connaître, de se représenter ; manière de comprendre, de percevoir. [...] Ce que l'on a acquis par l'étude ou la pratique... [3]

Savoir-faire : N. m. inv. Habileté à mettre en œuvre son expérience et ses connaissances ; Synonymes : compétence, adresse. [4]

Compétence : n.f. (Lat. competentia, juste rapport). Capacité reconnue en telle ou telle matière, et qui donne le droit d'en juger. [5]

Savoir : n. m. Ensemble des connaissances acquises par l'étude. [6]

Connaissance, information et donnée

Après les définitions des mots, il est indispensable de différencier les concepts de connaissance et information, sans oublier, la donnée. La connaissance (qui traite l'information) est plus vaste que l'information (qui transite). La connaissance formalisée est de l'information.

information

L'information est une donnée avec une valeur particulière et une ou plusieurs significations, et parfois différentes selon les personnes et/ou le contexte (il pleut, il fait mauvais…).

«L'information est un signifié transporté par une donnée. Ce signifié est dépendant des procédures de décodage des données (c'est-à-dire d'extraction de l'information) et de l'univers cognitif des agents qui mettent en œuvre ces procédures" » [7]

donnée:

La donnée est une valeur dans un champ. Elle peut être sous une forme cognitive, informatique ou dans des documents sous forme de texte…. (Temps = " Pluie " ou Pluie = " Oui "…). Une donnée peut exprimer une mesure, un coût, une désignation, un état, etc.

«Nous appellerons donnée tout signifiant susceptible d'être capté, enregistré, transmit ou modifié par un agent cognitif de traitement de l'information, naturel ou artificiel (l'ensemble de ces fonctions n'est pas obligatoire pour tout agent) » [8]

La connaissance permet de traiter, comprendre des données ou des informations. Elle donne un sens à la donnée, qui devient alors une information, raisonne et agit ou fait agir en fonction. (Tiens ! Il pleut, donc il fait mauvais, je vais prendre mon parapluie).

« La connaissance est le mode d'emploi permettant de transformer les données en informations. C'est donc ce qui est associé au passage entre le signifiant et le signifié ».

Savoir-faire:

Le savoir-faire est un sous-ensemble des connaissances d'une personne, utilisé pour réaliser une action. Il est souvent une compilation de savoir, optimisé pour gagner en performance (qualité, temps, quantité).

Savoir-ETRE :

«La faculté à se comporter qui permet de mettre en œuvre le savoir-faire et le savoir théorique» [9]

Après avoir vu les principes de la Gestion des Connaissances, nous pouvons en donner une définition. Il existe beaucoup de définitions dans les livres et les sites internet. En voici deux qui semblent être le plus proche des principes, et une troisième de ma création.

Ingénierie des connaissances : «L'ingénierie des connaissances propose des concepts, méthodes et techniques permettant de modéliser et d'acquérir les connaissances dans des domaines se formalisant peu ou pas» [10]

---

[3] Le Petit Larousse)

[4] Dictionnaire Hachette multimédia).

[5] Le Petit Larousse

[6] Le Petit Larousse

[7] Vers une informatique cognitive dans les organisations », 1996, Prince).

[8] « Vers une informatique cognitive dans les organisations », 1996, Prince).

[9] J-M. Bruneau et J-F. Pujos dans « Le Management des Connaissances dans l'entreprise » Les Éditions d'organisation, Paris 1992)

[10] (Définition du Gracq ou du livre Ingénierie des Connaissance de Charlet, Zacklad, Kassel, Bourigault)

KM = Gestion des Connaissances (en français) : « Toutes les actions managériales visant à répondre à la problématique de capitalisation des connaissances dans son ensemble »[11] **La Gestion des Connaissances** (Plénitudes) Toutes les actions visant à répondre à la problématique de la sauvegarde, du partage et de l'évolution des savoir-faire et des connaissances dans le but d'optimiser les activités de l'organisation (Serge Ariès).

2-Les facettes du management des connaissances de l'entreprise[12] :

La première facette de la problématique concerne les problèmes liés au repérage des connaissances cruciales, c'est-à-dire les savoirs (connaissances explicites) et les savoir-faire (connaissances tacites) qui sont nécessaires aux processus de décision et au déroulement des processus essentiels qui constituent le cœur des activités de l'entreprise : il faut les identifier, les localiser, les caractériser, en faire des cartographies, estimer leur valeur économique et les hiérarchiser.

La deuxième facette de la problématique concerne les problèmes liés à la préservation des connaissances : il faut les acquérir auprès des porteurs de connaissances, les modéliser, les formaliser et les conserver.

La troisième facette de la problématique concerne les problèmes liés à la valorisation des connaissances : il faut les mettre au service du développement et de l'expansion de l'entreprise c'est-à-dire les rendre accessibles selon certaines règles de confidentialité et de sécurité, les diffuser, les partager, les exploiter, les combiner et créer des connaissances nouvelles.

La quatrième facette de la problématique concerne les problèmes liés à l'actualisation des connaissances : il faut les évaluer, les mettre à jour, les standardiser et les enrichir au fur et à mesure des retours d'expériences, de la création de connaissances nouvelles et de l'apport de connaissances externes.

La cinquième facette de la problématique concerne les interactions entre les différents problèmes mentionnés précédemment. C'est là que se positionne le management des activités et des processus destinés à amplifier l'utilisation et la création des connaissances dans les organisations, communément appelé " Management des connaissances " dans de nombreuses publications. En fait, l'expression " Management des connaissances "

couvre " toutes les actions managériales visant à répondre à la problématique de capitalisation des connaissances dans son ensemble": il faut aligner le management des connaissances sur les orientations stratégiques de l'organisation ; mobiliser tous les acteurs de l'organisation, les sensibiliser, les former, les encourager et les motiver ; organiser et piloter les activités et les processus spécifiques conduisant vers plus de maîtrise des connaissances ; susciter la mise en place des conditions favorables au travail coopératif et encourager le partage des connaissances; élaborer des indicateurs permettant d'assurer le suivi et la coordination des actions engagées, de mesurer les résultats et de déterminer la pertinence et les impacts de ces actions.

3-les dimensions de la politique du management des connaissances:

Manager les connaissances, c'est avant tout construire un contexte favorable à la création et au transfert de connaissances, les moyens d'y parvenir sont d'ordre quatre[13] :

La dimension technologique : choix et mise en œuvre d'une architecture technique et de solutions logiciels pour l'indexation et le stockage des connaissances, leur accès à distance et la mise en relation des individus ;

C'est ainsi que pour faciliter la diffusion des connaissances en matière de développement durable, la Société Générale crée en 2002 l'intranet « Planethic », outil de capitalisation et de partage d'expérience, en 2004 une base intranet DD et un site internet sur les bonnes pratiques environnementales, et en 2005 un progiciel de

[11] (Grundstein et Zacklad)

[12] Michel GRUNDSTEIN, Le Management des Connaissances dans l'Entreprise : Problématique, Axe de progrès, Orientations, (Laboratoire d'Analyse et Modélisation de Systèmes pour l'Aide à la Décision), université Paris Dauphine, juillet 2002.p11

[13] Eléonore Mounoud et Aurélie Dudezert, op. cit., pp. 185-190.

reporting des indicateurs DD. De son côté, le groupe Caisse d'Épargne choisit en 2004 de mettre en ligne un tableau de bord 3D, et diffuse en 2005 dans les agences et au siège sur CD Rom et sur l'intranet un guide des pratiques éco-responsables au bureau. (14)

- **La dimension stratégique :** gestion d'un portefeuille de connaissances à court, moyen et long terme, définition d'objectifs en terme de types de connaissances à capitaliser ;

- **La dimension organisationnelle :** prône de nouvelles formes d'organisation (réseau,

Échange de connaissances…) ; La dimension organisationnelle est l'une des piliers majeur pour instaurer une politique d'innovation au sein de l'entreprise, de nouvelles formes de division transcendante (structure transversale) va encourager la création et le transfert de connaissances.

- **La dimension culturelle :** renvoie à l'idéal de l'identité apprenante concernant les pratiques managériales et les comportements des salariés (problématiques liées au pouvoir, à la rétention de l'information…)

L'entreprise d'aujourd'hui vit dans un environnement caractérisé par une forte concurrence, pour qu'elle soit compétitive elle doit veiller à la mobilisation de son intelligence collective et au management de ses connaissances, c'est une affaire de tout un chacun, du fait que la connaissance est affaire humaine, le management des connaissances trouve son origine dans les ressources humaines. L'attribution des rôles spécifiques va faciliter la création et le transfert des connaissances.

II.Approches théoriques et empiriques du concept de compétitivité (ces des établissements bancaires) :

Généralement le concept de compétitivité est utilisé vis-à-vis de l'étranger, nos produits sont compétitifs à l'exportation, notre territoire (environnement économique) est attractif pour les investisseurs, mais le problème c'est que les exportations ne représentent qu'un petit pourcentage de l'économie. Il n'en reste pas moins que la compétitivité est initialement un concept considéré dans le cadre d'une économie nationale.

IL est impératif de divulguer la notion globale de compétitivité, sa mesure ainsi que ses déterminants.

1-Définition du concept de compétitivité :

«la compétitivité est la capacité de fournir des biens et des services au temps, place et forme requise par les acheteurs étrangers à prix égal ou meilleur que celui des autres fournisseurs potentiels tout en gagnant au moins le cout d'opportunité des ressources employées »(**Sharples et Milham, 1990**)

Les économistes de l'OCDE (organisation de coopération et de développement économique) définissent la compétitivité comme « l'intensité avec laquelle un pays peut, dans le cadre d'un marché libre et organisé, produire des biens et des services capables d'affronter les marchés internationaux tout en maintenant le niveau de vie de ses habitants sur une longue période»(15) Cette définition est essentielle, même si elle est macroéconomique, car elle contient certains termes qui seront le point de départ de notre compréhension de la compétitivité, cette dernière met en relation trois mots essentiels: la concurrence, la relativité et l'avantage concurrentiel.

2-Caractéristiques de la compétitivité:

A-La compétitivité ne peut être analysée que dans le cadre de l'entreprise :

Une entreprise est souvent compétitive sur un ou plusieurs aspects, c'est le cas d'une entreprise qui recherche la productivité en organisant mieux ses forces de travail, mais cette entité est considérée comme un corps complexe, et ce n'est pas évident qu'elle soit compétitive sur tous les aspects de son organisation. De ce fait, sur le plan méthodologique, l'appréciation portée sur la compétitivité d'une entreprise ne peut être que le fruit d'une démarche globale, en prenant en considération tous les aspects de la vie de l'entreprise.

B-La compétitivité n'est pas exclusivement financière :

Une entreprise qui n'est pas rentable, ou dont la productivité est faible, ne peut être compétitive, car sa pérennité n'est pas assurée, la rentabilité au sens où cette

(14) Valérie Pallas-saltiel -Rania Labaki, Quel management des connaissances pour les établissements bancaires ?

(15) (pierre MASSE et pierre BERNARD, les dividendes du progrès, seuil, 1969).

notion concerne la rétribution des apporteurs de fonds, est le concept clé par lequel nous jugeons la traduction de la compétitivité est une condition nécessaire à la compétitivité.

C-La compétitivité doit inclure une dimension sociale :

Le mot compétitivité ne peut se dissocier de la redistribution qui sera faite de ses conséquences. Une entreprise est compétitive si elle est en mesure d'en redistribuer ses bienfaits en faveur de ceux qui en sont les contributeurs.

C-La compétitivité exprime une potentialité :

La distinction entre la rentabilité et la compétitivité, nous amène à comprendre pourquoi des entreprises peuvent être en apparence compétitive mais ne peuvent pas trouver de rentabilité immédiate.il peut exister des situations où il n'ya pas de concomitance entre compétitivité et rentabilité.

E- La compétitivité n'est donc pas réductible à la seule performance :

Une entreprise est compétitive, elle est performante, on peut pas imaginer le contraire, mais la performance n'est qu'une facette de compétitivité : la performance renferme deux dimensions : faire mieux, faire autrement.

F- La compétitivité est un avantage momentané, inscrit dans le temps :

Dans une économie de marché, la connaissance se diffuse rapidement et l'avantage concurrentiel n'est acquis que l'espace d'un moment, même s'il est relayé par une stratégie de recherche et développement ou d'innovation qui pourrait maintenir l'avantage en question, ce qui implique que l'analyse de la compétitivité doit se reposer sur une vision de long terme non se limiter à l'analyse à un moment donné.

G-La compétitivité s'apprécie de plus en plus mondialement :

Par ailleurs, si l'avantage est limité dans le temps, il l'est tout autant dans l'espace. Une entreprise peut être compétitive sur l'espace national, mais la globalisation des marchés déplace le champ de la compétitivité pour situer de l'espace national à l'espace mondial.

✓Compétitivité prix et hors prix :

La compétitivité prix ne fait pas l'ensemble de la compétitivité d'un produit, un produit cher peut être demandé, soit parce qu'il sera de meilleur qualité qu'un produit comparable mais moins cher, soit parce qu'il n'existera pas d'équivalent pour satisfaire une demande. Ces deux éléments font appel aux notions de gamme et à celle de nouveau produit.

La compétitivité hors prix ou hors cout résulte alors de caractéristiques propres à des produits, qui vont les vendre différenciables par rapport à des produits étrangers probables.

La compétitivité prix contribue à expliquer les évolutions à court terme des parts de marché, dans ce cadre, la compétitivité hors prix fera plus référence à des explications structurelles des performances, les investissements en recherche et développement ainsi les investissements en capital physique et humain permettront d'expliquer une partie de ces performances de long terme.

✓La compétitivité et la rente immatérielle:

Les services vont se caractériser par une part prépondérante des éléments immatériels ; l'entreprise compétitive dispose à un moment donné d'un ou plusieurs avantages relatifs, les raisons de ces avantages sont diverses et proviennent généralement d'éléments immatériels dont l'entreprise dispose à un moment précis. Ces avantages permettent à l'entreprise de faire mieux, soit de faire autrement que ses compétiteurs, soit les deux à la fois.

Les avantages vont se traduire de manière visible par des indicateurs, l'entreprise compétitive dispose d'une capacité à gagner un «superprofit» par rapport à ses concurrents. Le superprofit, souvent qualifié de «survaleur» ou de «goodwill» ; ce superprofit permet à l'entreprise compétitive de maintenir, voir de renforcer son avantage concurrentiel.

3- Les cinq vecteurs de la compétitivité et leurs facteurs:

Il n'y a pas de raisons de penser que l'explication de la compétitivité réside dans un seul facteur, il faut donc trouver des facteurs immatériels qui sont à l'origine de cet avance. Ce qui exige de remonter la chaine de valeur permettant d'expliquer les facteurs qui font qu'une entreprise est à un moment donné plus compétitive que les autres.

Il existe cinq vecteurs de compétitivité qui sont des éléments générateurs d'avantages concurrentiels : le capital humain, la capital innovation, la capital organisation, le capital client et le capital apporteurs de fonds ; ces cinq vecteurs vont par la suite se décliner en facteurs de compétitivité, se sont indissociables, apparaissent dans toutes les entreprises, ce qui diffère, c'est l'intensité avec laquelle chacun va se manifester.

A-Le capital humain :

Le capital humain est l'un des préoccupations majeures des dirigeants d'entreprises, il est au centre de la problématique de valeur. Cette problématique est plus forte dans les services du fait de la relation directe entre le client et la prestataire, et le lien entre qualité de service rendu, compétence et satisfaction de la clientèle est intense. En effet la première source de la création de valeur dans l'entreprise de service s'est les hommes qui la composent.

Ce vecteur (capital humain) comporte des facteurs qui vont permettre d'identifier les avantages de la compétitivité liés aux hommes.

Tels que le recrutement, la formation, la promotion, la rémunération, l'organisation hiérarchique, l'accès à la technologie de la communication, l'ouverture aux idées, le partage des objectifs, l'existence des valeurs partagées, l'esprit d'entreprise et l'esprit qualité.

B- La capitale innovation :

C'est la capacité de produire des services nouveaux et à anticiper l'évolution technologique afin de mieux répondre aux besoins futurs des clients ceci va se traduire par un service recherche et développement ou par une veille technologique efficace.

Le mot «innovation» est à prendre au sens large: «la transformation d'une invention en une technique ou un produit utilisable et commercialisable».[16]

En définitive, dans les métiers du service, la capacité d'innovation tient une importance tout aussi considérable que dans l'industrie. Le fait de mettre en œuvre des techniques ou des approches nouvelles constitue un avantage concurrentiel et devient une source de compétitivité.

Dans le but d'atteindre cette avance, on dénombre les facteurs suivant :

La veille concurrentielle, l'ouverture aux idées, la capacité à sortir des produits, idées et services nouveaux, et l'effort de développement.

C- La capitale organisation :

Dans un environnement devenu de plus en plus complexe, l'entreprise doit s'organiser pour mieux maitriser les flux entrants et sortants (liens entre les clients et l'entreprise et liens entre les fournisseurs et l'entreprise) par conséquent, gain de productivité important et création de valeur, donc la manière dont l'entreprise de service s'organise sur tous les plans est une pièce maitresse aujourd'hui de la chaine de valeur.

Le capital client :

Les entreprises de services accordent une place importante au client qui est devenu de jour en jour un partenaire efficace pour elles, ou la recherche des nouveaux clients et leurs fidélisations constituent les deux vecteurs de la politique commerciale, du fait de la relation étroite entre le prestataire et le client.

D-Le capital apporteur de fonds :

L'entreprise doit s'appuyer sur des apporteurs de fonds fidèles (financeurs, personnel actionnaires) qui sont capables de comprendre les évolutions de ses métiers et de la soutenir lors d'aléas stratégiques importants et comportant des risques.

Le facteur de compétitivité est de permettre à l'entreprise de pouvoir financer son développement par des partenaires (préteurs, actionnaires et salariés) qui apprécieront sa stratégie, pour cela l'entreprise doit fidéliser ses apporteurs de fons, assurer une transparence de l'information, faire intéresser des salariés au capital et stabiliser l'actionnariat.

4- Mesure de la compétitivité :

A- Les indicateurs de mesure de la compétitivité :

a- L'analyse des parts de marché :

Philippe KOTLER et Bernard DUBOIS [17] définissent la part de marché comme « Le pourcentage des ventes

[16] René PASSET, «Le regard de la destruction créatrice en économie».

[17] Philippe KOTLER et Bernard DUBOIS opcit, **p255**

détenu par chaque concurrent sur le marché considéré ». C'est donc l'étude de cet indicateur qui peut permettre à l'entreprise de savoir si elle a gagné ou perdu du terrain par rapport à ses concurrents. Toutefois, avant de procéder à l'analyse de la part de marché, l'entreprise doit d'abord choisir la mesure à privilégier. Pour KOTLER et DUBOIS [18], elle a le choix entre trois approches :

· La part de marché globale : c'est le rapport des ventes de l'entreprise sur les ventes totales du secteur. Elle peut s'exprimer en unités ou en valeur ;

· La part de marché «servi» : c'est le rapport des ventes de l'entreprise sur son marché cible. Elle est toujours supérieure à la part de marché globale ;

· La part de marché relative : c'est le rapport entre les ventes de l'entreprise et le chiffre d'affaire de son concurrent le plus important.

b- Les autres indicateurs de mesure de la compétitivité :

La compétitivité peut également se mesurer grâce à des ratios. Ces ratios peuvent servir à faire une analyse de la performance de l'entreprise. Il s'agit des ratios de marge, des ratios de rendement et des ratios de rentabilité [19]

B5- Les facteurs de compétitivité :

Si les terrains de l'affrontement concurrentiel sont variés, il en est de même pour les sources d'avantage concurrentiel. Ceux-ci doivent être recherchés à la fois dans la gestion des entreprises elles-mêmes et dans certaines caractéristiques de leur environnement.

A- Les facteurs internes :

Comme facteurs de compétitivité internes, Sylvie De COUSSERGUES [20] distingue les avantages concurrentiels liées à l'organisation, ceux liés à la production, les avantages concurrentiels liés à la vente et ceux liés à la taille et à la croissance.

a- Les avantages concurrentiels liés à l'organisation :

Pour Sylvie De COUSSEGUES, « les modes d'organisation constituent une source importante d'avantages concurrentiels» [21] Au niveau global, il s'agit pour un établissement financier de s'assurer, de la façon la plus efficiente possible de la coordination de toutes ses composantes.

D'un point de vue pratique, on peut considérer que peuvent procurer un avantage concurrentiel :

-Le statut juridique de l'établissement de crédit, car la pression exercée par les actionnaires, la réglementation et les marchés est fonction de la catégorie de l'entreprise financière ;

-La culture d'analyse de risque et de contrôle développée dans l'établissement ;

- La flexibilité organisationnelle et l'aptitude à s'adapter à un environnement changeant. A cet effet, Sylvie De COUSSERGUES [22] souligne que les grandes fonctions de l'entreprise sont exercées dans les entités autonomes, notamment la fonction commerciale et la fonction financière. C'est donc sur ces fonctions que l'entreprise peut s'appuyer pour cerner son environnement puis agir ;

- La qualité du management, c'est-à-dire son aptitude à concevoir et mettre en œuvre une stratégie gagnante. On rejoint ici le talent entrepreneurial de Michael PORTER. En effet, pour cet auteur [23] l'entrepreneur talentueux est celui qui sait innover, prendre les bonnes décisions dans son environnement et les mettre en œuvre, grâce à sa capacité à planifier, contrôler, coordonner et animer. L'entrepreneur talentueux peut donc tirer davantage d'outputs de la même quantité d'inputs.

b- Les avantages concurrentiels liés à la production :

La réalisation d'avantages concurrentiels au niveau de la production se fait essentiellement à travers la minimisation des coûts. Les coûts concernés sont principalement le coût des ressources clientèle pour la banque de détail, et le coût d'accès aux marchés des capitaux. Ce coût dépend de la note décernée à

[18] KOTLER et DUBOIS,**opcit, p702**

[19] (SIMON Y et JOFFRE P, (sous la direction) encyclopédie de gestion.T.vol3, economica, Paris, 1997).

[20] (COUSSERGUE S, gestion de la banque, 3ème édition, Dunod, Paris, 2002, p246)

[21] (COUSSERGUE S, opcit, p247).

[22] (COUSSERGUE S, opcit, p247

[23] (MARINIESSE S et FILIPIAKE, compétitivité et mise à niveau des entreprises : approches théoriques et déclinaisons opérationnelles, Agence française de développement, Paris, 2003, p85),

la banque par les agences de notation ou alors de la réputation et de l'image de cette banque dans son environnement.

c- Les avantages concurrentiels liés à la vente :

Les avantages concurrentiels qu'une banque peut s'approprier à ce niveau sont nombreux : gestion de la relation client, image et réputation, tarification, réseau d'agences bien dimensionné et bien implanté. Autrement dit, il s'agit de tout ce qui se rapporte au marketing. Tous ces éléments peuvent contribuer à rendre l'établissement de crédit plus compétitif.

d- Les avantages concurrentiels liés à la taille et à la croissance :

La taille constitue selon Sylvie de COUSSERGUES l'une des toutes premières sources d'avantage concurrentiel. D'une part, elle confère des avantages en terme de coûts liés aux économies d'échelle.

D'autre part, la taille favorise aussi la domination des marchés avec tous les avantages qui en découlent pour tenir à distance les concurrents. Elle procure une grande notoriété et donne une image de dynamisme et de réussite ; ce qui est très gratifiant pour le personnel et constitue un attrait pour le recrutement des meilleures équipes. Elle représente également une bonne protection contre la faillite et les Offre Publiques d'Achat (OPA), la prise de contrôle de la cible nécessitant la mobilisation de capitaux considérables.

B- Les facteurs externs:

a-l'environnement socioculturel:

L'environnement socioculturel (Mœurs, habitudes, comportements, idées reçues), tous ces éléments doivent être intégrés dans les études et les analyses devant orienter la décision d'investir. Par exemple, dans certaines régions, tout projet d'implantation d'une structure nécessite au préalable des négociations avec des riverains.

b- L'environnement économique :

C'est celui sur lequel la plupart des entreprises se focalise. Généralement, ils effectuent des analyses portant sur des indicateurs tels que : le volume de la demande intérieure, la quantité et qualité des facteurs de production disponibles, le revenu moyen par habitant, les dépenses en consommation, le niveau de l'épargne, la concurrence, etc.

c- L'environnement politique et juridique

C'est un autre déterminant de l'investissement pour les firmes. La stabilité politique ou encore la qualité des institutions sont autant des éléments qui captent l'attention des investisseurs. Bien entendu, ils s'intéressent aussi aux lois en vigueur relatives à leurs activités en se demandant si dans l'ensemble elles sont contraignantes ou si elles sont plutôt souples.

d- Le réseau de relations :

La compétitivité des entreprises est fréquemment influencée par le réseau de relations dans lequel elles sont inscrites. Ainsi, le rattachement à un groupe, des accords de partenariat, des contrats de fourniture exclusive, par exemple, peuvent renforcer la position concurrentielle des unités qui en bénéficient.

5-La compétitivité par la démarche de gestion des connaissances : synthèse de cas

Synthèse des cas d'application en gestion des connaissances [24] :

entreprise	Point d'appui de la gestion des connaissances
Nokia 1 (téléphonie	Veille stratégique et l'intelligence compétitive comme sources de la gestion des connaissances à travers le concept de « Nokia Future Watch ». Promotion de communautés de pratique réelles et virtuelles et de centres d'apprentissage en fonction de cibles stratégiques prédéterminées. Accent mis autant sur des pratiques de gestion favorisant l'interaction sociale que l'infrastructure technologique (Lotus Notes). Bonus d'équipe en fonction de la gestion des connaissances.
Skandia1 (assurances et	Structuration autour du concept de Capital intellectuel.

[24] Réal Jacob-Lucile Pariat, professionnelle de recherche,Institut de recherche sur les PME
Université du Québec à Trois-Rivières **GÉRER LES CONNAISSANCES : UN DÉFI DE LA NOUVELLE COMPÉTITIVITÉ DU 21e SIÈCLE,** Information, interaction, innovation octobre 2000, p45-47

services financiers)	Système de cartographie du capital intellectuel appelé « Skandia Navigator »: Capital Finance, Capital Processus, Capital Client, Capital Développement intégré dans le méta-Capital Humain. Infrastructure de partage de connaissances pour l'ensemble des employés appelée «KenNet». Mise en place d'un «Future Centre» interculturel en ligne pour favoriser la synergie créatrice concernant l'innovation de produits et de processus. Lien avec le système de rémunération. Implantation par projet pilote.
Chevron1 (produits pétroliers)	Approche basée sur le concept d'organisation apprenante. Connaissances répertoriées dans différentes bases de données : ex.: meilleures pratiques, expertises au regard des meilleures pratiques. Infrastructure technologique avancée : intranet, internet, réseau Lotus Notes, mémoire organisationnelle informatisée, «pages jaunes » d'expertises, SAP, etc. Alignement du système de rémunération.
Manpower1 (services personnel temporaire)	Porte d'entrée de la gestion des connaissances : le client dont tous les moindres détails sont répertoriés (profil spécifique) sur un intranet autour d'un concept appelé « Virtual Account Management »; pour les employés, ouverture de l'intranet au client et vice-versa. Centre virtuel d'apprentissage continu pour l'ensemble des employés appelé « Global Learning Center ». Bases de données électroniques qui codifient le savoir tacite en savoir explicite réutilisable : leçons apprises sur le terrain, «histoires» sur les clients. Centre de veille concurrentielle et commerciale appelé « Market Information Center ». Développement d'une infrastructure technologique en vue de rendre disponible rapidement aux employés l'information clé sur les

	processus d'affaires de la société sous le vocable PowerBase.
Sollac1 (production d'acier)	Structuration selon la perspective de la gestion des compétences. Cadre de référence intégrant les savoirs tacites et les saviors explicites. Liens établis avec l'approche qualité. Infrastructure technologique : intranet et bases de données sur les meilleures pratiques et les leçons apprises du terrain. Développement de référentiels d'apprentissage. Alignement des pratiques de rémunération selon les compétences validées.
Monsanto2 (produits agricoles, pharmaceutiques, etc.)	Développement d'un modèle intégrateur : «KMA ou Knowledge Management Architecture» s'appuyant sur les concepts d'intelligence collective et d'organisation apprenante. Déploiement autour de deux grandes dimensions : - Gestion de l'information : focus sur l'infrastructure technologique et de l'information (ex.: bases de données électroniques intégrées sous le vocable «Enterprise Reference Data system») - Gestion des connaissances : focus sur l'interaction personnespersonnes (ex : «Tabletalks at Monsanto») et l'interaction personnes - information (ex : «Knowledge teams»).
Banque mondiale 35 (organisation sans but lucratif de développement international de gestion de projet)	Structuration qui s'appuie sur les concepts d'interaction et de synergie entre les savoirs tacites et explicites, entre les acteurs internes et les clients et partenaires externes. Approche structurée démarrée en 1998 et devant viser la mise en place de : - communautés de pratiques organisées en thématiques stratégiques (110 actuellement en place), - construction de référentiels de connaissances en ligne, - mise en place de service de dépannage et de consultation en ligne,

	- construction d'un répertoire électronique d'expertises, - bases de données statistiques en lien avec les secteurs clés, - création d'un espace virtuel de dialogue pour les professionnels, - création de passerelles d'accès pour les clients et partenaires externes.
Hewlett Packard46 (équipements et composantes électronique, médical, etc.)	Création en 1995 d'un groupe de travail en vue de «fédérer» les dizaines d'initiatives en KM ayant cours un peu partout dans l'organisation. **Exemples d'intégration :** - à partir de Lotus Notes et d'un bassin de 2000 formateurs, integration de deux outils : «Trainer's Trading Post » (groupe de discussion sur des approches et tendances) et Training Library (répertoire informatisé de contenus de formation), - mise en forme de «Connex» en vue de faciliter le recours à l'expertise interne au niveau des Laboratoires HP, - «PPO knowledge management group» qui vise à mettre en place une infrastructure d'intelligence compétitive sur les concurrents, la recherche et les marchés.
British Petroleum 57 (produits pétroliers)	L'approche de gestion des connaissances est collée sur le terrain et recherche beaucoup à codifier les savoirs tacites en contexte de résolution de problèmes et d'apprentissage dans l'action. Lorsqu'une pratique terrain s'est révélée efficace, le mandat est confié à une communauté de pratique de la codifier sous la forme d'une pratique exemplaire et d'en assurer la diffusion. Répertoire d'expertises «Yellow Pages» qui codifie «qui sait comment» et non pas uniquement «qui sait quoi» et qui est disponible sur intranet pour les 10 000 employés. 1500 employés ont accès à des technologies d'interaction à distance du type Groupe de discussion en mode vidéoconférence en vue de partager des connaissances.

Sources: 1- Knowledge Management and the Learning Organisation: A

European Perspective: Best-Practice Report. American Productivity and Quality Center, 1998.

2- L. Payne (1996). Knowledge Management in Practice. American Productivity & Quality Center. 1998. Issue 4, 1996.

3- What is Knowledge Management? The 1998 World Bank Report.

4- Knowledge Based Businesses. Case study - Hewlett-Packard, 1999.

< www.ey.com/consulting/kbb/ifonly.asp >

5- Wah (1999).

6 -Martiny (1998).

7- Knowledge Based Businesses. Case study - British Petroleum, 1999. < www.ey.com/consulting/kbb/knowin.asp >

La gestion des connaissances en soutien à la responsabilisation à la banque nationale [25] :

Les spécialistes de la gestion des ressources humaines à la Banque Nationale ont vite compris qu'un contexte d'avenir axé sur une gestion efficace des connaissances et des compétences nécessite une remise en question courageuse de certaines de leurs pratiques.

«On s'est demandé quelle était en définitive la raison d'être réelle de nos pratiques, comme par exemple les dizaines d'étapes prévues pour le seul recrutement. Quelle est la valeur ajoutée d'une telle complexité?»

Les outils technologiques figurent évidemment au palmarès des voies d'avenir pour accroître la responsabilisation des employés à l'égard de leur développement. «Attention toutefois au danger bien réel de ramener une nouvelle technocratie derrière la technologie», lance-t-on. Le projet de regrouper et de systématiser les processus et les connaissances sur un intranet et dans un Centre d'appel est précisément né d'une ferme intention d'éliminer graduellement «la paperasse» et surtout de responsabiliser l'employé à l'égard de son propre développement en l'incitant à rechercher par lui-même l'information requise. «Ramener l'employé au cœur des processus qui le concernent»,

[25] Réal Jacob-Lucile Pariat, opcit, p29

voilà le mot d'ordre que l'équipe des ressources humaines fait actuellement circuler à la Banque Nationale.

En ce qui concerne nos banques nationales, La plupart d'entre elles mettent spontanément en pratique des procédés d'acquisition et de conversion des connaissances sans le savoir exactement. C'est l'essence même de cette nouvelle discipline qui est le management des connaissances.

Presque tous les responsables des institutions n'utilises ni l'internet et l'intranet ainsi l'extranet au sein de leurs structures et services ni au niveau interne avec le personnel ni à l'extérieure avec leurs clients. Les séniors pratiquement tous ne capitalisent pas leurs connaissances tacites par des travaux, des consulting, des publications et des commentaires.

Conclusion :

L'étude de la littérature sur le concept du management des connaissances nous a conduit à intégrer la compétitivité de l'entreprise notamment bancaire au centre de notre étude, en effet l'entreprise de services est en permanence à la recherche de solutions pour concrétiser et réaliser son avantage concurrentiel, cet avance dépend de son capital humain, organisationnel et technologique, ainsi que son environnement externe.

Les établissements bancaires doivent éviter d'isoler le management des connaissances mais au contraire, de le coordonner avec les fonctions RH, IT et stratégie, en externe et en interne en vue d'obtenir un avantage concurrentiel. C'est dans cette logique que nous parlons ou en utilisant le concept de contexte, afin de soulever les divergences et de mieux les réconcilier, pour lever l'ambiguïté sur le management des connaissances dans les organisations bancaires.

Résultats :

La plupart des responsables des institutions bancaires ignorent les nouvelles techniques managériales notamment la gestion des connaissances. Ceci témoigne et prouve l'attitude passive des responsables et l'étroitesse de leurs états d'esprit en la matière.

Quelques suggestions :

- A partir des états de lieux de management des connaissances dans l'organisation, on peut encourager le personnel à transférer une partie de sa connaissance tacite sous forme d'information explicite qui peut être consultée par des collègues

- La communication interne peut être un maillon faible. On peut améliorer ceci en stimulant le développement de groupes thématiques en utilisant les réunions pour enrichir la réflexion. Une fois que ces groupes fonctionnent à un niveau humain, ils peuvent former une Communauté de pratique en utilisant l'Intranet ou l'Internet.

-l'amélioration de la gestion des connaissances exige un changement de la culture d'une organisation. Tout en stimulant le comportement positif et en définissant des objectifs clairs et en encourageant la communication structurée.

-Faciliter l'installation d'un espace de collaboration privé (physique ou électronique), et encourager le personnel à l'utiliser, en organisant ainsi leur propre information à moindre coût. Cet espace peut être capitalisé par l'organisation.

- Encourager les systèmes d'apprentissage car, ils sont les plus efficaces au 'transfert' de la connaissance tacite à travers l'observation, l'accompagnement et la pratique et sont souvent meilleur marché que les systèmes basés sur la codification.

- Le Courrier électronique devient un penchant dans beaucoup d'organisations avec un impact négatif croissant sur la productivité du travailleur intellectuel. Surmonter cet obstacle peut nécessiter une révision soigneuse et de fortes mesures. Certains suggèrent même la fermeture de l'E-mail pendant un certain temps,

-La vraie coopération dans les tâches de connaissance exige plus que de faire simplement appel à un sens du devoir et à la fidélité du personnel envers l'organisation. Ils ont besoin de temps et cela fait officiellement partie de leur travail de produire des résultats.

Références bibliographiques :

-Michel GRUNDSTEIN, Le Management des Connaissances dans l'Entreprise : Problématique, Axe de progrès, Orientations, (Laboratoire d'Analyse et Modélisation de Systèmes pour l'Aide à la Décision), université Paris Dauphine, juillet 2002.

-Valérie Pallas-saltiel -Rania Labaki, Quel management des connaissances pour les établissements bancaires ?

(Pierre MASSE et pierre BERNARD, les dividendes du progrès, seuil, 1969).

-(COUSSERGUE S, gestion de la banque, 3ème édition, Dunod, Paris, 2002.

- (MARINIESSE S et FILIPIAKE, compétitivité et mise à niveau des entreprises : approches théoriques et déclinaisons opérationnelles, Agence française de développement, Paris, 2003.

-Radia Bernaoui, Les pratiques informationnelles dans les entreprises agroalimentaires algériennes : quelle culture de gestion des connaissances ?

-Aurélie Brunet, Pratiques informationnelles durables : une revue de littérature.

-Thomas Chabbert et Damien Fouché, Pratiques informationnelles durables, de la littératie informationnelle à la culture de l'information en entreprise : quels enjeux et solutions pour l'innovation ?

-Viviane du Castel, De l'utilisation de l'information {des fins d'acceptabilité des changements. L'exemple du secteur de l'énergie

-Touria Fadaili, La veille : une pratique informationnelle durable

- Mohamed Cherchem, Maître de conférences(A) : La connaissance et l'innovation dans les services comme un facteur de compétitivité cas des banques et des assurances publiques algériennes, Université d'Oran Algérie, séminaire international, université de Chlef 11-12 /12/2011.

-M-Boucetta, marketing bancaire facteur de compétitivité des banques commerciales cas de la BADR et la BEA, thèse de doctorat, EHEC , ALGER, 2013.

-Claire Nigay, Accès des personnes ayant une déficience visuelle au sein des institutions culturelles

-Razika Tahi et Farida Bouarab-Dahmani, Conception, expérimentation et évaluation de l'apprentissage via la culture de l'information par les technologies de l'information et de la communication

-Philippe paquet, de l'information à la connaissance, laboratoire orléanais de la gestion, cahier de la recherche, n° 2006-01.

-atelier études, Knowledge Management Stratégie, Méthodologies et Technologies, mai 2002. Jan Teun Visscher, Jaap Pels, Viktor Markowski et Sascha de Graaf, Gestion de l'Information et des Connaissances dans le Secteur de l'Eau et de l'Assainissement, IRC International Water and Sanitation Centre

Traduction française par le CREPA (2007

-L'Homme dans l'organisation et son rapport au savoir : L'indisciplinarité peut--elle aider à saisir sa complexité ? 5^{e} conférence du GeCSO Gestion des connaissances dans la société et les organisations du 30 mai au 1er juin 2012 à l'ESG UQAM, à Montréal.

-seguini fadhila, l'analyse de la démarche knowlege management au sein de l'entreprise publique algérienne, thése de magister, université Mouloud Maameri de tizi ouzou,

-Michel GRUNDSTEIN, Le Management des Connaissances dans l'Entreprise : Problématique, Axe de progrès, Orientations, (Laboratoire d'Analyse et Modélisation de Systèmes pour l'Aide à la Décision), université Paris Dauphine, juillet 2002.

-Valérie Pallas-saltiel -Rania Labaki, Quel management des connaissances pour les établissements bancaires ?

-BENABDERRAHMANE Yasmina (épouse Bouriche), management des connaissances, déploiement des TIC et GRH des organisations : cas de l'Algérie, thèse de doctorat, UNIVERSITÉ PAUL VALÉRY -MONTPELLIER III -2012.

UNESCO. Vers des indicateurs de la maîtrise de l'information. Paris, Unesco, 2008.

Valérie Pallas-saltiel -Rania Labaki, Quel management des connaissances pour les établissements bancaires ?

-Le Petit Larousse)

-Dictionnaire Hachette multimédia).

-Vers une informatique cognitive dans les organisations », 1996, Prince).

-J-M. Bruneau et J-F. Pujos dans «Le Management des Connaissances dans l'entreprise» Les Éditions d'organisation, Paris 1992)

-(Grundstein et Zacklad), Ingénierie des Connaissance

-(René PASSET, «Le regard de la destruction créatrice en économie».

-Philippe KOTLER et Bernard DUBOIS, marketing management,

-(SIMON Y et JOFFRE P, (sous la direction) encyclopédie de gestion. T.vol3, economica, Paris, 1997).

-Jan Teun Visscher, Jaap Pels, Viktor Markowski et Sascha de Graaf, Gestion de l'Information et des Connaissances dans le Secteur de l'Eau et de l'Assainissement, IRC International Water and Sanitation Centre

Traduction française par le CREPA (2007.

مؤشرات

صادرات البلدان العربية من المحروقات، بملايير الدولارات

السنوات	2005	06	07	08	09	10	11	12
الصادرات النفطية العربية	362	439	488	705	426	555	785	886
متوسط سعر النفط $ للبرميل	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06	77,45	107,46	109,45

المصدر: النشرة الإحصائية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول، فيينا

نقص التغذية ومؤشر الجوع لبلدان عربية مختارة (1990 ـ 2012)

التعيين	نسبة السكان ناقصى التغذية%		نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصى الوزن%		نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة%		مؤشر الجوع (0 ـــ 100)	
	90 ـ92	06ـ 08	05 ـ 10	88 ـ 92	1990	2010	1990	2012
جزرالقمر	38	47	21,8	16,2	12,5	8,6	22,2	25,8
اليمن	30	30	35,3	48,6	12,5	7,7	30,4	24,3
جيبوتي	60	26	30,1	20	12	9,1	31	21,7
السودان	39	22	32,2	36,1	12,4	10.3	29,2	21,5
موريتانيا	12	8	14,2	43,3	12,9	11,1	22,7	11,1
المغرب	6	4	5,5	8,1	8,9	3,6	7,7	< 5
الجزائر	4	4	3	9,2	6,1	3,6	6,4	< 5

المصدر: البنك الدولي للتنمية والتعمير، تقرير 2013، ص 175

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر
ها: 023.75.75.81 **النقال:** 0550.54.83.05
البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / bacera.studies@gmail.com الموقع الالكتروني: www. elbasseera.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

- تصدر الدوريات سداسيا، أي عددين في السنة لكل دورية.
- الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 150دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات: 1- دراسات أدبية من العدد ☐ 2- دراسات إستراتيجية من العدد ☐
3- دراسات إسلامية من العدد ☐ 4- دراسات قانونية من العدد ☐
5- دراسات اقتصادية من العدد ☐ 6- دراسات اجتماعية من العدد ☐
7- دراسات نفسية من العدد ☐ 8- دراسات تاريخية من العدد ☐
9- دراسات الطفولة من العدد ☐ 10- دراسات أرطفونية من العدد ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاست**لام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة